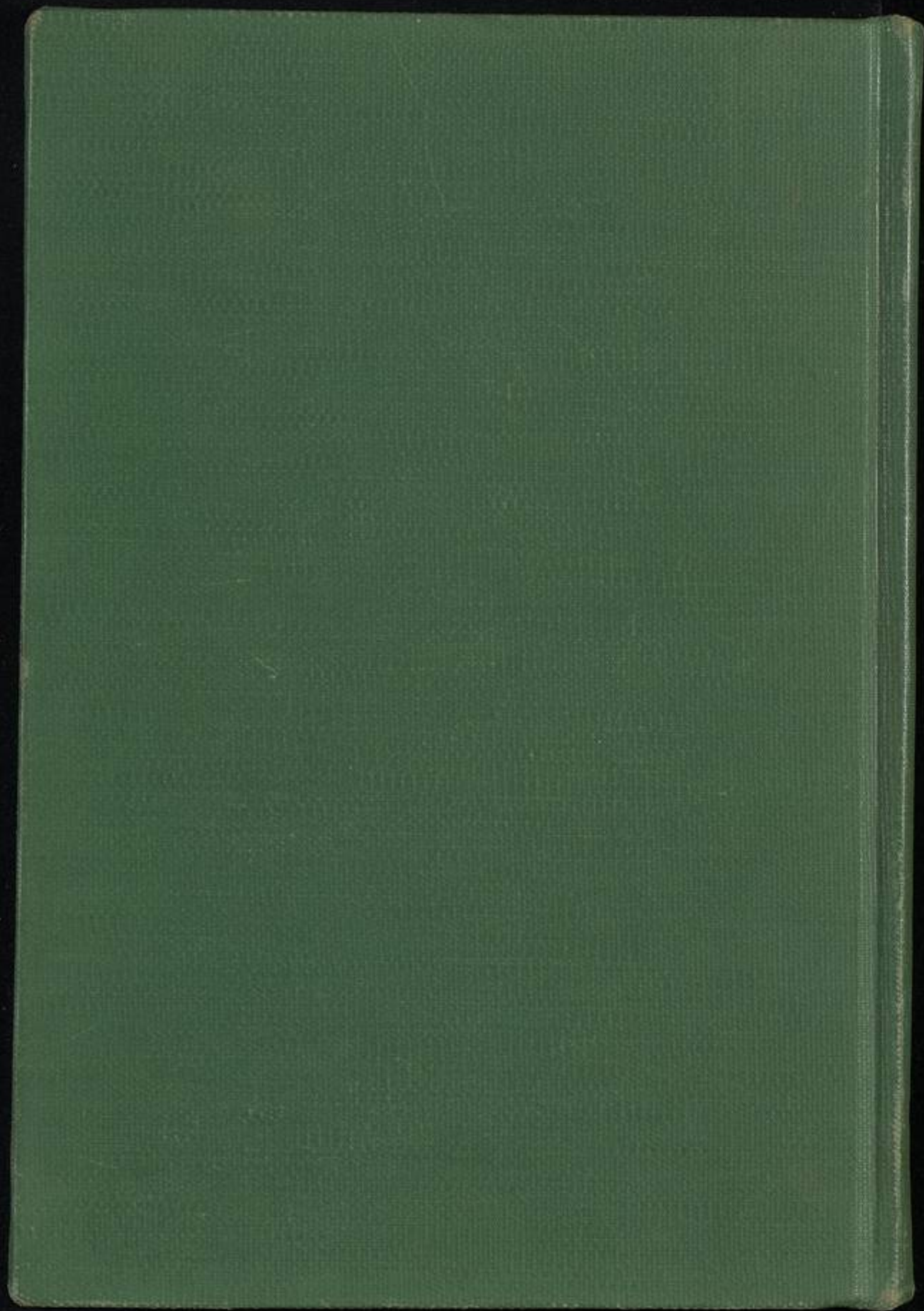
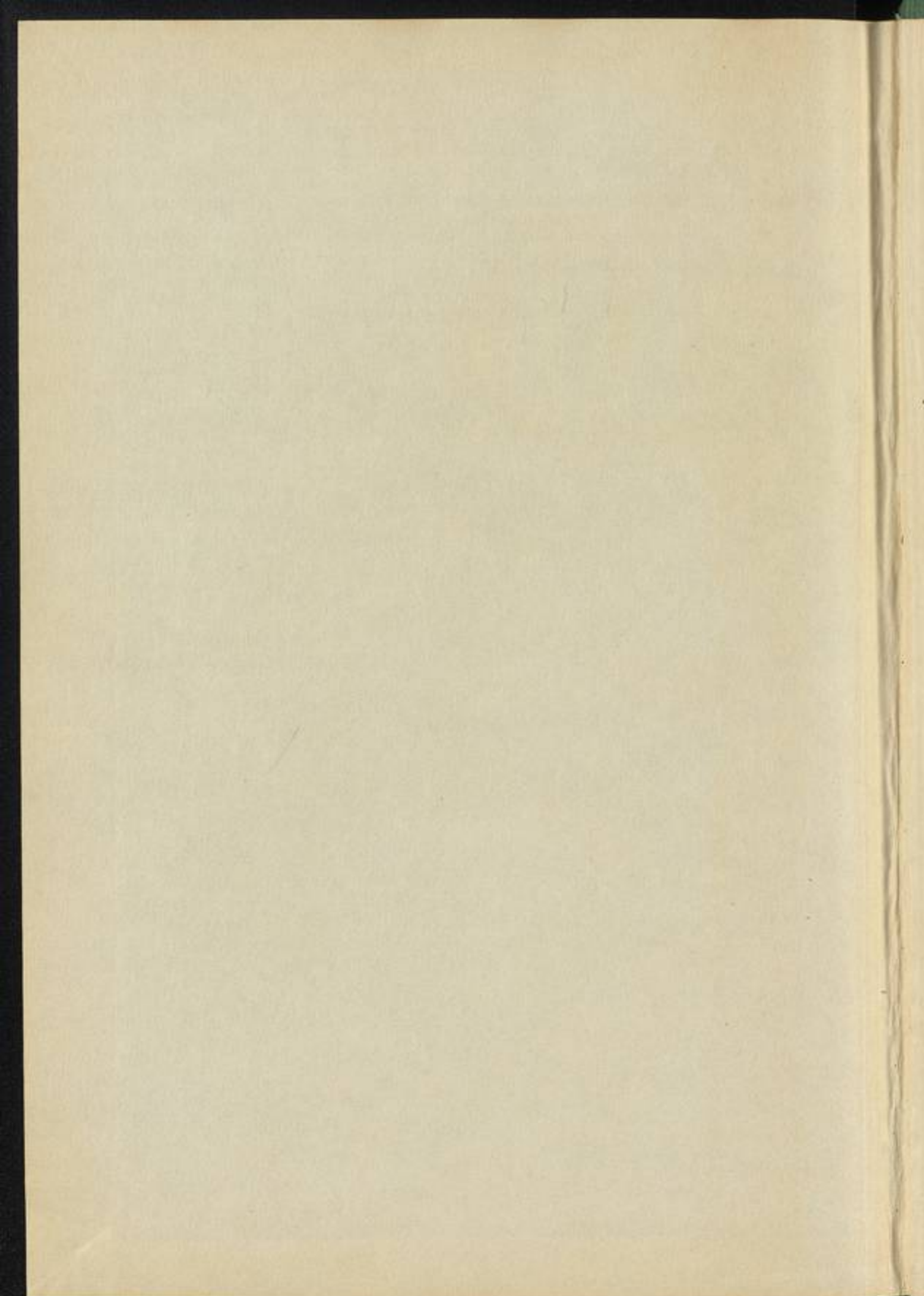


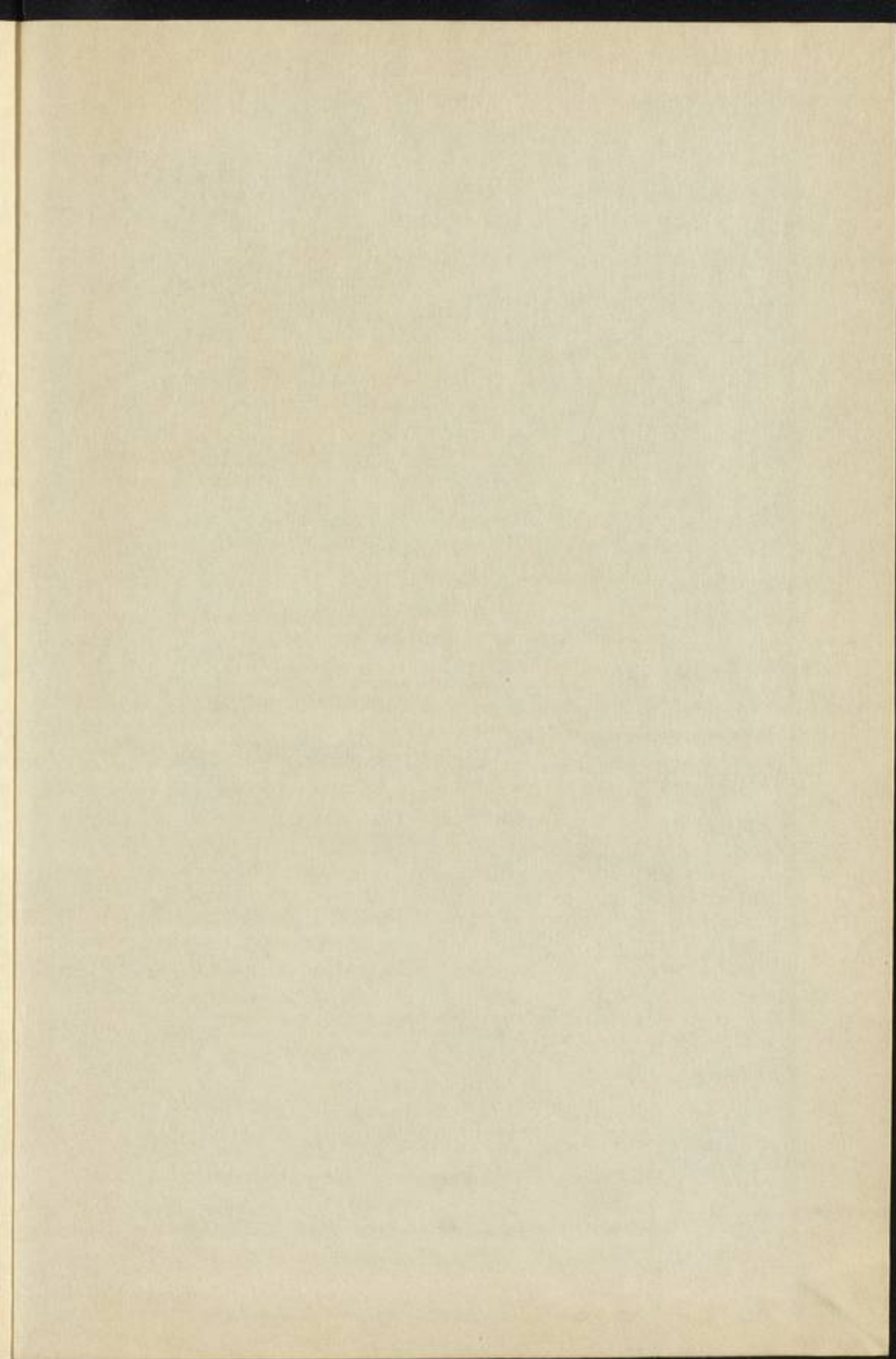


**Columbia University**  
**in the City of New York**

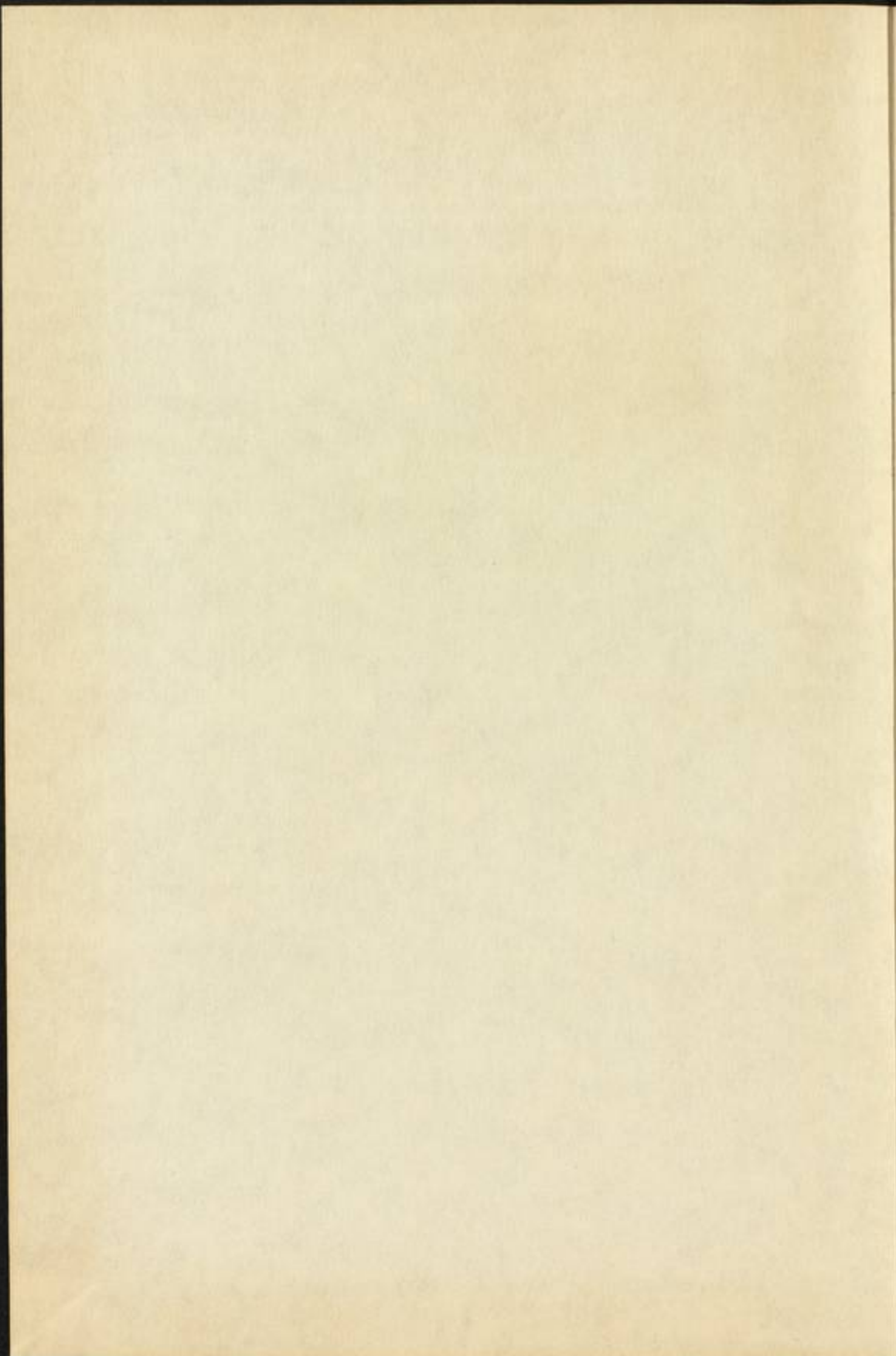
THE LIBRARIES

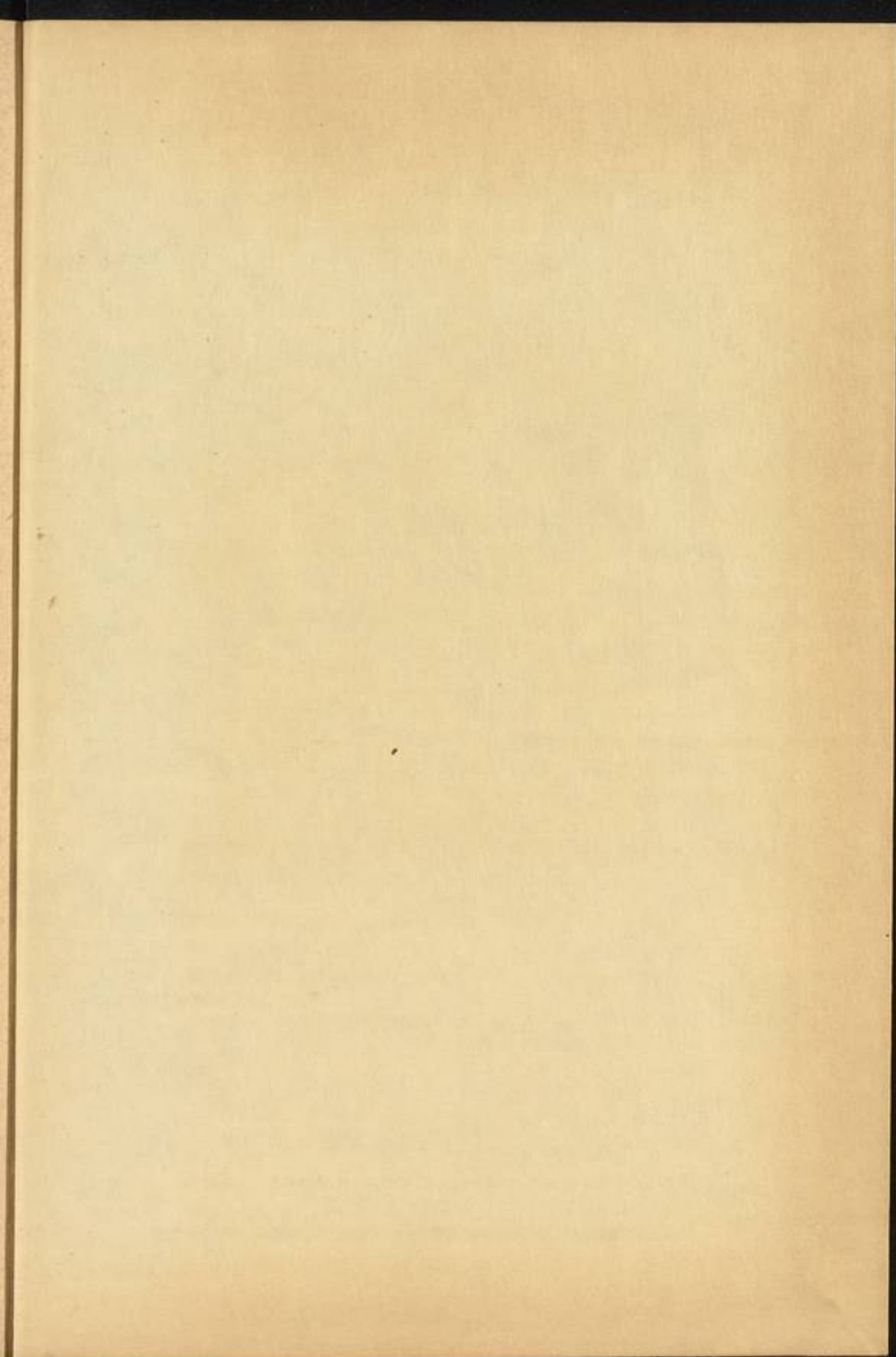












الجزء الثاني

# تاريخ الوزارات العراقية

في طبعته الثانية

بمقتل

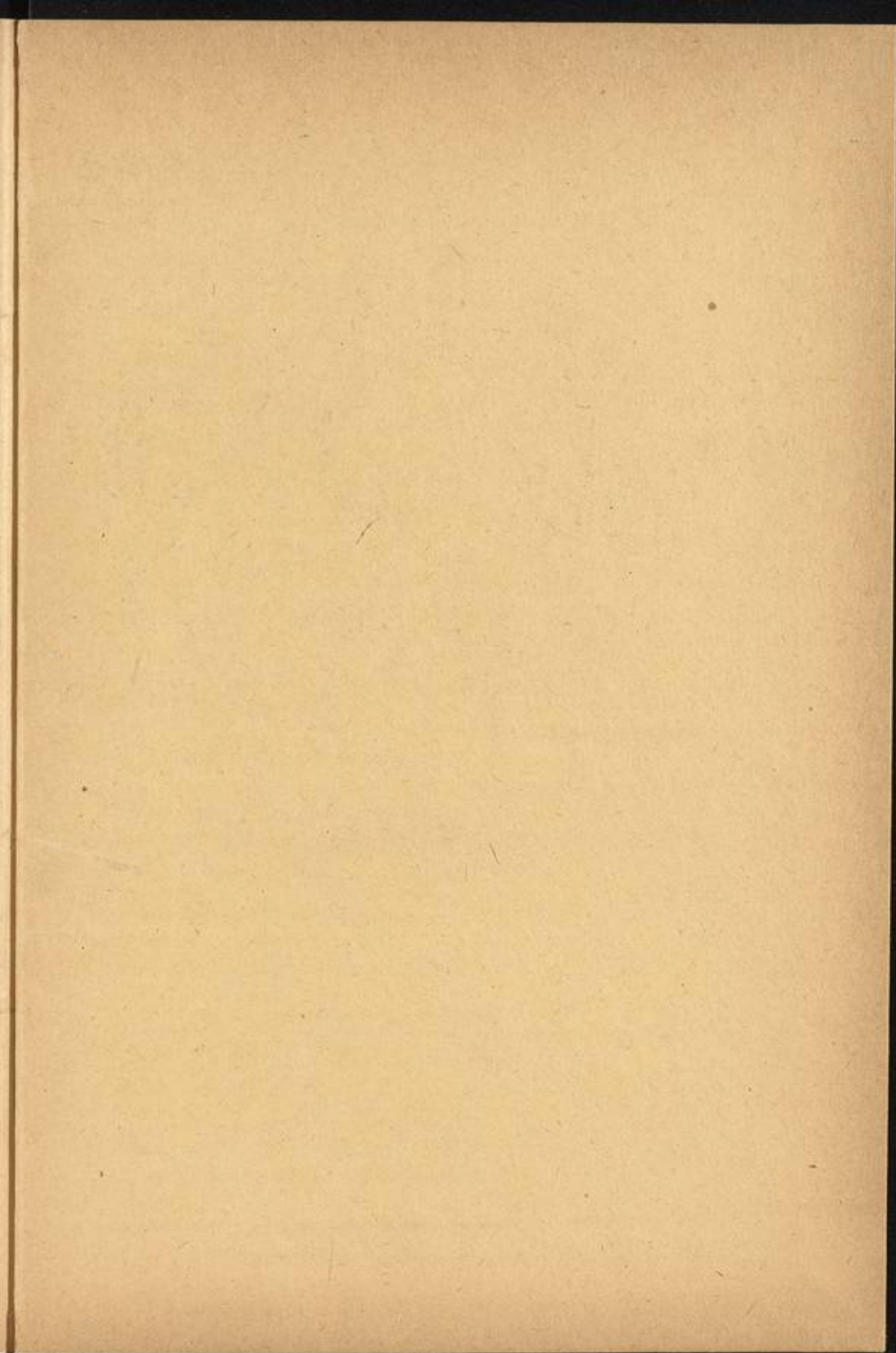
السيد عبد الرزاق الحسيني

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ثمن النسخة  
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض  
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢-١٩٥٣ م

مطبعة العرفان - صيدا





# تاريخ الوزارات العراقية

في طبعته الثانية

بمقام

السيد عبد الرزاق الحسيني

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ثمان النسخة  
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض  
٥٠٠ فلس للورق الأصفر

١٣٧٢-١٩٥٣ م

مطبعة العرفان - صيدا

956.1

H21

v.2



❖ صاحب الجلالة الملك على المعظم ❖

وكان جلالته ينوب عن جلالة أخيه «الملك فيصل» عندما يغيب العاهل العراقي في أكثر الأحيان

16547E



## كلمات

تفضل لفيف من العلماء والمستشرقين والفضلاء فخص « تاريخ الوزارات العراقية » بكلمات خالدة تقتطف منها ما يلي :

\*\*\*

وصاني كتابكم القيم في تاريخ « الوزارات العراقية » ورأيت فيه فائدة كبيرة لكل من يدوس تاريخ القرن العشرين ، لاسيما بعد الحرب الكونية ، ولا أبالغ اذا قلت انه سيكون من أهم المصادر لتاريخ العراق السياسي ، والقومي ، والمدني ، وقد خدمتم به العلم خدمة تذكر وتشكر ، كلما ذكر شيء من حوادث هذه السنين ...

Prof. Ign. Kratchkovsky

ليننغراد ٣٠ يناير ١٩٣٤

\*\*\*

... أشكركم على اهداء كتابكم الجديدين : أعني « تاريخ الوزارات العراقية » و « تعريف الشيعة » وقد أودعتموهما كثيراً من المعلومات المفيدة . أما « تاريخ الوزارات العراقية » فهو وحيد في نوعه ، لم يسبقكم آخر في موضوعه مع كثرة مثله في تاريخ مصر وغيرها من البلاد الشرقية ما عدا العراق وهو خدمة لوطنكم ولعلم معاً .

Prof. Dr. Joseph Schacht

كولنيكزبرج ٢٧ كانون ثاني ١٩٣٤

\*\*\*

أكان عجباً للناس ان يتصدى في هذا العصر فتى من فحول الشيعة في العراق ، لاجلاء سنة ظهرت في بغداد ، وانقرضت في بغداد ، عندما سقطت بغداد في أيدي التتار فن هو هذا الفتى وما هي تلك السنة ؟  
أما الفتى فهو مؤلف هذا الكتاب ، وفيه ما فيه من دواعي التحيز ، وبواعث التنويه ، مع بقاء الحكم لاهل البيت ، فهم ادرى بالذي فيه . وأما السنة فهي التي ابتدعها نفر من الشيعة والسنة ، عاونهم عليها رجل من الصابئة ، هو علم من اعلام البيان ، فكان في هذا الصنيع البديع مفعرة للعروبة وللتاطقين بالضاد ، اذ لم ار له نظيراً يحاكيه او يدانيه ، على كثرة ما رأيت من مآثر الفرس ، والرومان ، واليونان ، مما اتصل بعلمي القليل .  
تلك السنة ظهرت باكورتها فيما بين الراغدين ، وازدهرت فيما وراء النهرين ، ثم اينعت على ضفاف النيل ، وعادت الى مبعثها في دار السلام ، قصوحت وذوت ، حيث بدأت وظهرت .

يرجع الفضل الاول في ابتكارها الى محمد بن عبدوس الجهشاري المتوفى سنة ٣٣١ هـ - ٩٤٢ م فهو اول من بدأ في العراق بتصنيف « كتاب الوزراء والكتاب » وقد ذيله الصولي ، ثم حاكاه ابن عباد ، فخلال الصائغ ، فمحمد بن عبد الملك الهمداني ، فابن منجب الصيرفي ، فعمارة البيهقي ، فابن انجب الساعي الى ان جاء آخرهم ، وهو ابن الطقطقي ، صاحب كتاب الفخري المتوفى سنة ٥٧٠ هـ - ١٣٠١ م وقد الف ياقوت الحموي كتاباً في « تاريخ الوزراء » وأشار اليه في كلامه على ( بلعم ) اذ اشار الى الوزير ابي الفضل محمد البلعمي ، وزير ال ساسان ، ثم قال ( وكان من الادباء والبلغاء ذكرته في اخبار الوزراء ) .

لم يصل الينا حتى الآن شيء مما كتبه في هذا الموضوع صاحب بن عباد ، والهمداني ، وابن انجب ، كما هو شأننا مع الفضلاء الذين تناولوا هذا الموضوع ، تلك الفترة البالغ مداها ٣٧٠ عاماً ، وقد حدثنا عنهم صلاح الدين الصفدي في مقدمة ( الوافي بالوفيات ) ثم كاتب جلبي ( وهو حاجي خليفة ) في ( كشف القنون ) تحت لفظتي ( أخبار ) و ( تاريخ ) اعني بهم القادسي ( من القادسية ) وابن الماشطة ، ومحمد بن داود الجراح ، والطوق ، والواسطي ، وقد قال لنا الصفدي انه رأى القادسي ( والظنون او القريب من الحق كل القرب انه من رجال القرن السابع ) ويعدم تام الاحلاف ستة قرون ونصف قرن وازدادوا عامين اثنين .

فكان من محاسن عصرنا الحاضر تجديد هذه السنة على يد صاحب هذا الكتاب ، الاستاذ الحسني الشبيط ، بارك الله في همته ، وجهه قدوة حسنة لمن يبصر والشام ... ومن بالعراق .

أحمد زكي باشا

القاهرة ١٨ المحرم ١٣٥٢ - عن دار العروبة -

## فأتم الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ولا تعسر

﴿ وبعد ﴾

أضع بين أيدي قرائي المحترمين، الجزء الثاني من «تاريخ الوزارات العراقية» وهو مثل صنوه «الجزء الاول» يفيض بالاصول المفيدة، والنقول الجديدة، والمعلومات الطريفة، والوثائق والمستندات التي تنير السبيل أمام القارى الكريم. وما كنت لأجراً على طبع هذا السفر التاريخي في مثل هذه الظروف المالية العسيرة، لولا رغبة القراء الملحة في الوقوف على «كيفية نشوء الدولة العراقية ونموها، ورسوخ ما رسخ من أوضاعها تدريجاً، وكيفية قيام صلاتها وعلاقتها مع الدول على الاسس التي قامت عليها، وذلك منذ قيام الحكم الوطني إلى الآن» (١)

ويتناول هذا الجزء «الثاني» من «تاريخ الوزارات العراقية» البحث عن الوزارات الست التالية:

١- الوزارة السعدونية الثانية

٢- الوزارة العسكرية الثانية

٣- الوزارة السعدونية الثالثة

٤- الوزارة السويدية الاولى

٥- الوزارة السعدونية الرابعة

٦- وزارة ناجي السويدي

وقد تفضل حكمة بك سليمان فأشرف على تهذيب البحث المتعلق بـ «الوزارة السعدونية الثانية» إذ كان وزير داخليتها، وتفضل جعفر باشا العسكري فأشرف على تهذيب البحث عن وزارته الثانية وعزّزه بالوثائق المفيدة، أما البحثان المتعلقان بـ «الوزارة السعدونية الثالثة» و «الوزارة السويدية الاولى» فقد أشرف على كتابتهما السيد توفيق السويدي، الدماغ المفكر في الوزارتين المذكورتين، وأما البحثان المختصان بـ «الوزارة السعدونية الرابعة» ووزارة السيد ناجي السويدي، فقد صحّحهما ودقق فيهما الرئيسان الجليلان ناجي السويدي، وناجي شوكة وطرزاهما بالوثائق السرية الخطيرة (٢) ومن الله أستمد العون والتوفيق.

عبد الرزاق الحسيني

(١) من مقدمة الكتاب في طبعته الاولى : بقلم العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي

(٢) لما نشرنا هذه الوثائق، في طبعة الكتاب الاولى، أحدث نشرها ضجة في الاوساط السياسية



## الوزارة السعدونية الثانية

بعد أن فشلت الجهود التي بذلها ياسين باشا الهاشمي لتأليف الوزارة الجديدة وجه الملك فيصل إلى عبد المحسن بك السعدون هذا الكتاب :  
وزيرى الافخم عبد المحسن السعدون  
بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزراء ، كونظراً لاعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة لسنة ألف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر حزيران لسنة ألف وتسعمائة وخمس وعشرين ميلادية .

فبصل

### ❖ هيئة الوزارة الجديدة ❖

- وتألفت هيئة الوزارة الجديدة في السادس والعشرين من حزيران ١٩٢٥ م على هذا النحو :
- |                                                  |                                   |
|--------------------------------------------------|-----------------------------------|
| ١- عبد المحسن السعدون : رئيساً ووزيراً للخارجية  | ٥- ناجي السويدي : وزيراً للعدلية  |
| ٢- رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية          | ٦- صبيح نشأت : وزيراً للدفاع      |
| ٣- رؤوف الجادرجي : وزيراً للمالية                | ٧- حكمة سليمان : وزيراً للمعارف   |
| ٤- عبد الحسين الجلبي : وزيراً للاشغال والمواصلات | ٨- حمدي الباجهجي : وزيراً للاوقاف |

### ❖ منهاج الوزارة ❖

تألفت هذه الوزارة في يوم ٢٦ حزيران ١٩٢٥ واستصدرت إرادة ملكية بدعوة مجلس الامة إلى عقد اجتماع غير اعتيادي اعتباراً من اليوم السادس عشر من شهر تموز ، ولما كان « خطاب العرش » الذي يلقي في حفلات افتتاح المجلس يتضمن عادة منهاج الوزارة القائمة ، اكتفت « الوزارة السعدونية الثانية » بالخطاب الذي ألقاه الملك فيصل في اليوم المذكور فلم تعلن منهاجاً خاصاً في يوم تكوينها .

### ﴿ تعيين أعضاء مجلس الاعيان ﴾

يمثل الشعب العراقي مجلس نيابي ينتخب أعضاؤه في كل أربع سنوات مرة ، بطريق التصويت على درجتين ، ويتم هذا المجلس مجلس آخر « هو مجلس الأعيان » الذي يعين أعضاؤه « الملك ممن نال ثقة الجمهور واءتماده بأعمالهم وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن » (١) ولما كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » أتمت انتخاب أعضاء المجلس النيابي قبل أن تستقيل ، وكانت « الوزارة السعدونية الثانية » استصدرت إرادة ملكية بافتتاح المجلس المشار إليه في يوم ١٦ تموز ١٩٢٥ م صدرت إرادة ملكية في ٢٥ من الشهر المذكور بتعيين ثلاثة أعيان آخرين فأصبح أعضاء مجلس الاعيان

|                    |                    |                   |                         |
|--------------------|--------------------|-------------------|-------------------------|
| ١- ابراهيم الحيدري | ٦- عبد الله النقيب | ١١- جميل الزهاوي  | ١٦- يوسف السويدي        |
| ٢- آصف قاسم آغا    | ٧- محمد علي فاضل   | ١٢- مولود مخلص    | ١٧- عبد الحسين الكنتدار |
| ٣- أحمد الفخري     | ٨- صالح باش أعيان  | ١٣- فؤاد الدقري   | ١٨- قادر سعيد زاده      |
| ٤- حسن الشبوط      | ٩- عبد الله صافي   | ١٤- حسين العطية   | ١٩- مناحيم دانييل       |
| ٥- عبد الغني كبة   | ١٠- عداي الجريان   | ١٥- يوسف عمانوئيل | ٢٠- السيد محمد الصدر    |

### ﴿ حفل افتتاح البرلمان ﴾

كان يوم الخميس ٢٤ ذي الحجة ١٣٤٣ ( ١٦ تموز ١٩٢٥ ) يوماً مشهوداً في بغداد ، وكان الاحتفال بافتتاح مجلس الامة في اليوم المذكور في منتهى النظام ، والكمال ، والابهة ، فقد اصطلت قطعات الجيش ، والشرطة ، والكشافة ، على طول الطريق المؤدية إلى بناية المجلس النيابي ، وكانت موسيقى الجيش تصدح عند مدخل المجلس ، والجاهير محتشدة في الشارع العام ، وبالخاصة قرب بناية المجلس

وتوافد النواب فأخذوا مواقعهم فيه ، في الساعة الثامنة زوالية صباحاً ، ثم شرف صاحب الجلالة الملك فاستقبله الوزراء والكبار ، ودخل كبير الامناء على النواب معلناً تشريف جلالة العاهل ، فقام النواب والاعيان وقوفاً لاستقباله ، وبعد أن استقر جلالاته على العرش ، ووقف وراء العرش جمهرة من الكبار ، تقدم رئيس الوزراء ، وقدم إلى صاحب الجلالة خطاب العرش ، فقلده جلالاته وكان مرتدياً لباسه العسكري ومكتناً على سيفه الذهبي .

وبعد أن أتم جلالاته تلاوة هذا الخطاب ، الذي هو منهاج الوزارة ، هتف النواب بحياة جلالاته ثلاثاً ، وأطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة ، وأعلن رئيس الوزراء انتهاء الاحتفال ؛ فتفرق أعضاء



# الوزارة السبعونية الثانية



وزير التربية \* تاجي السويدي



وزير المالية \* رؤوف الجادري



وزير الداخلية \* رشيد عالي الكيلاني



وزير الاقتصاد \* عبد الحسني السعيدون



وزير الصحة \* عبد الحميد الجببي



وزير الدفاع \* مبعش تشات

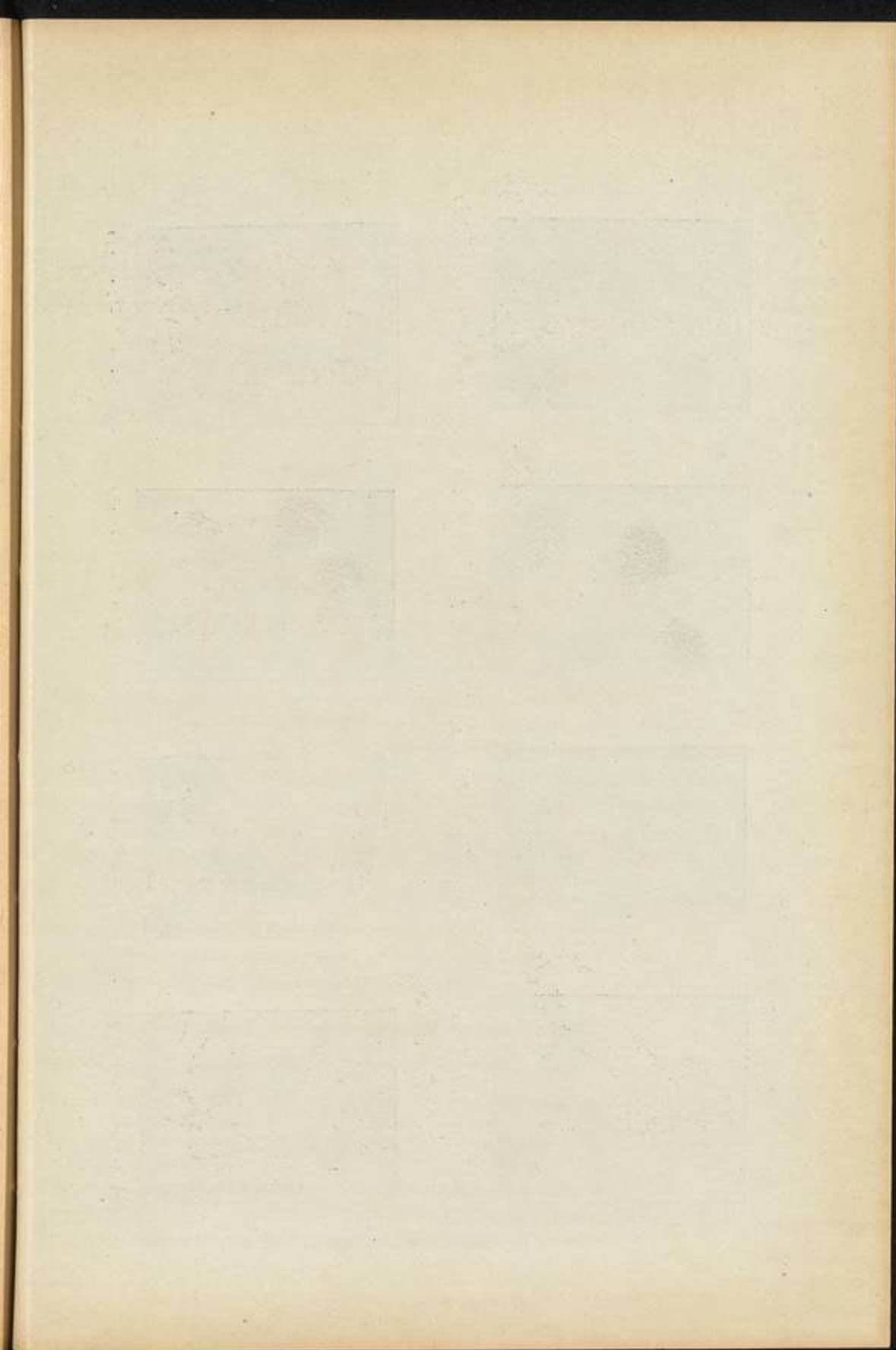


وزير الاوقاف \* حمدي الجببي



وزير المارف \* حكمت سليمان





مجلس الأعيان ، وذهبوا إلى ردهة اجتماعهم ، حيث انتخبوا السيد يوسف السويدي رئيساً لهم . وترأس الدكتور سلمان غزالة رئاسة المجلس النيابي ، بوصفه أكبر الأعضاء سناً ، واقترح بعض النواب لزوم التصويت على قبول « لائحة النظام الداخلي » للعمل بها مؤقتاً حتى تؤلف لجنة خاصة لتدقيقها وعرضها على المجلس لتصديقها نهائياً قبل هذا الاقتراح . وأخذ كل نائب يحلف عين الإخلاص وهذا نصه :

« أقسم بالله وبشرفي اني اخلص للملك فيصل الاول المعظم وأحافظ على القانون الأساسي ، وأخدم الأمة والوطن ، وأحسن القيام بواجباتي النيابية »  
وبشر بعدئذ في انتخاب الرئيس ، فانتخب النواب وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني وارتضوه رئيساً لمجلسهم ، فتخلى الدكتور غزالة عن منصة الرئاسة واعتلاها الكيلاني ، فألقى هذه الكلمة :

سادتي حضرات النواب الكرام :  
أشكركم شكراً جزيلاً على حسن الثقة ، التي أوليتموني إياها ، وأفتخر كل الافتخار بحسن اعتقادكم في واءتادكم علي ، وتعاملون أفني الآن أشغل منصباً خطيراً ، وثقتكم هذه ثمينة جداً ، وأشرف بقبولها بكل فخر وسرور ، وإنني معتقد بعد الاتكال على الله ، بمساعدتكم وبمساندتكم لي بالتوفيق للقيام بهذه المهمة الجليلة ، وأسأله تعالى أن يمدني بعنايته للقيام بواجب الرئاسة ومن الله التوفيق له (١)

ثم نهض رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، فقال :  
بصفتي رئيساً للوزراء أقول ان رشيد عالي بك ، وزير الداخلية ، قبل رئاسة المجلس فعليه قبلت استقالته (٢)

وإلى القاري. الآن نص « خطاب العرش » الذي ألقاه الملك في حفلة الافتتاح .

### ✽ خطاب العرش ✽

حضرات الاعيان والنواب الكرام  
أتقدم إليكم بحمد الله ، وأحييكم تحية مغتبط مبتهج باجتماعكم هذا ، وهو أول اجتماع نيابي تجلت فيه روح الامة بعد مجلسها التأسيسي ، وأبارك لكم جميعاً بما نلتسوه من ثقة ، راجياً من الله عز وجل أن يمدكم بعنايته ، ويهديكم سبل النجاح لتتقدم الامة بجهودكم ، وتنبؤ بأفضل مساعيكم المبرورة المكان اللائق بها بين الأمم المتمدينة .



أيها السادة ! تعلمون أن المجلس التأسيسي ، الذي انعقد في السنة الماضية ، قد وفق بعد مذاكرات استغرقت ما ينيف على الأربعة أشهر ، إلى وضع الأسس التي بني عليها نظامنا الحاضر واننا ونحن في موقفنا هذا ، لا نذكر تلك الظروف العصية ، بالنسبة لحياة الأمة واستقبال المملكة إلا ويدفعنا الواجب إلى التنويه بفضل ذلك المجلس ، وما أظهره من الحرص الكبير على تأييد حقوق البلاد ، والشجاعة الفائقة في تثبيت كيانها .

لقد مضى على انتهاء المجلس التأسيسي من مهمته ما يقارب السنة الكاملة ، سارت البلاد في خلالها سيراً هادئاً ، بالنسبة للسنين السابقة ، وخطت في سبيل توطيد أحكامها وترصين بنينها ، خطوات لم تكن قصيرة المدى ، بالرغم مما يعتورها من مشاكل ، ويحيط بها من صعوبات . ففي ٢٧ من شهر أيلول الماضي ، صدقت جمعية الأمم على المعاهدة وملاحقها ، التي أقرها المجلس مع بريطانيا العظمى ، وحلت هذه العقود التي حددت صلاتنا مع حليفنا لمدة أربع سنوات ، محل صلة الانتداب ، تلك الصلة المبهمة التي لم ينظر إليها شعبنا يوماً ما بعين الطمأنينة والرضى . وبذلك قويت روح التعاون بيننا ، وكان من آثار هذا التطور الحسن في علاقاتنا مع حليفنا ، أن توجهت أنظار العالم نحونا ، وزال ما كان يغشى مستقبل بلادنا من الإيهام والقلق ، فتشجعت بعض الشركات على تقديم رؤوس أموال لمعاونتنا ، ومعاضدتنا على استثمار كنوز بلادنا ، وهكذا دخل مشروع شركة ديالى ، ومشروع حفر مصب الفاو ، في حيز التنفيذ ، وتم الاتفاق مع شركة النفط التركية على تشغيل منابع النفط ، وبدأت تسير المذاكرات بخصوص إنهاء مشروع الترامواي والكهربائية سيراً حثيثاً ، وهناك مشاريع أخرى ذات أهمية عظيمة لا بد أن يأتي دورها في القريب العاجل ، وتعرض في حينها على مجلسكم الموقر . ومتى انتهت قضية الحدود ، بيننا وبين جارتنا تركية ، واعتقد العالم بصحة السلم في الشرق الأوسط ، لا شك في أن نصيب بلادنا من جهود رجال الفن والاموال سيكون كبيراً جداً .

إن مسألة تعيين الحدود الشمالية كانت ، ولم تزل ، موضوع اهتمامنا الرئيسي ، وذلك لما يترقب على حلها من النتائج الخطيرة ، التي يتوقف عليها مستقبل البلاد بأجمعه ، وقد نصت معاهدة لوزان بتدريجها إلى حكم عصبة الأمم لتفصل فيها نهائياً فأوفدت العصبة ، كما تعلمون ، هيئة من خيرة رجال أوربة لدرس المسألة عن كثب ، وبعد أن مكثوا في المنطقة الشمالية ما يقارب الثلاثة أشهر ، وبحوثها بكامل الحرية جميع ما كانوا يصبون إليه ، ويساعدتهم على تكوين رأي سديد بمستقبل الحدود المختلف عليها ، غادروا العراق في ٢٣ آذار من هذه السنة ، ليهيئوا تقريرهم إلى عصبة الأمم . وكان من المنتظر أن يقدموه إليها في شهر حزيران الفائت ، إلا أن ضيق الوقت لم يساعدهم على استكمالها في الأجل المضروب ، فتأخر الأمر بطبيعة الحال إلى حين اجتماع العصبة



في شهر أيلول القادم .

ان مشروعية مطالبتنا صريحة لا تحتاج إلى إثبات ، وثقتنا بعدل وإنصاف رجال اللجنة الانموية يجعلنا في طمأنينة تامة من مصير حدودنا الشمالية ، التي نرجو أن تفصل العصبية فيها في أقرب وقت كي لا يبقى ما يحول دون تأسيس صلاتنا مع جارتنا تركية تلك الصلات التي لا نشك في أنها ستؤدي إلى إعادة الثقة والصفا . بين الأمتين المتجاورتين ولا يسعني أن أتطرق إلى بحث آخر قبل أن أظهر ابتهاجي وثنائي على ما أبرزه أبناء البلاد عامة ، وسكان الألوية الشمالية خاصة ، من الغيرة الوطنية ، والتمسك بالوحدة العراقية في كل مواقفهم ولا سيما عندما كانت اللجنة الانموية بين ظهرانيهم .

ويهمنا أن نخططكم علماً بأننا لم نهمل الرغبات التي أبدتها المجلس التأسيسي بخصوص إدخال بعض التعديلات التي وعد بإدخالها في بعض مواد الاتفاقيات ، فقد بدأت المذاكرات بين الطرفين ، ولا تزال جارية ، وعند إنهاؤها تعرض على مجلسكم الموقر برمتها .

أيها السادة ! ان مناسباتنا الخارجية قد اكتسبت في الأشهر الأخيرة شكلاً يمكننا من أن نعتبره فالأحسن لتقرير مكانتنا الدولية نحن - كما تعلمون - أمة مسالمة لا غاية لها إلا إعمار بلادها والعيش بوثام تام مع جيرانها ، ويسرني أن أبشركم بأن مناسباتنا السياسية ، مع بعض الدول الأوروبية ، أخذت في الأيام الأخيرة تكسب شكلاً يؤدي إلى الاعتراف باستقلالنا رسمياً ، وهذا لا شك بفضل معاونة حليقتنا العظمى ، وما أظهرته أمتنا المحبوبة في هذه السنين المحدودة من الكفاءة والاستعداد في إدارة دفة المملكة . ولنا أمل قوي بأن تحذو الدول المجاورة لنا حذو الدول الأوروبية بتأسيس المناسبات السياسية التي توطد بيننا دعائم الثقة والمودة .

إن إعلان القانون الأساسي ، عقب تصديقه من قبل المجلس التأسيسي ، كان موضوع اهتمامنا الدائم ، إذ كان من الحق أن يجتمع مجلس الأمة ليشرف على سياسة البلاد ، ويساعد في تقديمها ورقها ، ولكن حالت دون أمنيته هذه موانع عديدة ، أهمها مجيء لجنة الحدود الانموية ، وانهاك الأمة بالدفاع عن كيانه ومستقبلها ، ولما انتهت مهمة اللجنة ، وهذأت الخطوط ، أعلننا القانون الأساسي وكان ذلك في ٢١ آذار من هذه السنة ، وأجرت حكومتنا الانتخابات في أطراف المملكة ، والآن وقد تكملت هذه الانتخابات بحيازتكم ثقة الأمة ، فإننا بعد الذي أسلفناه سابقاً نحب أن نبسط أمامكم بصورة موجزة ما تحتاجه المملكة من الامور الهامة ، لتكونوا على بينة منها ، ولتتمكنوا من معاودة الحكومة على تحقيقها بالحكمة ، والغيرة ، اللتين يحق لنا والامة أن نتظرهما منكم جميعاً ، وستنهج حكومتنا المنهج الآتي فيما يخص إدارة البلاد .

ستقوم الحكومة بوضع اللوائح للقوانين التي حتم القانون الاساسي سنهها ، وإصلاح القوانين



والأنظمة وفقاً لحاجات البلاد ، وتهتم باشتراك الأهليين في إدارة شؤونهم ، وذلك بتوسيع صلاحية المجالس المحلية فيما يخص التعليم والتربية وطرق المواصلات ، وتحسين إدارة البلديات ووضع ملاك دائمي لموظفي الحكومة يؤمن حقوقهم ، ويدين وجائبتهم ، وباستحضار الوسائل اللازمة لتقوية الجيش ، بحيث يكون مستعداً لدفع الطواوي. والاهتمام بأمور المعارف ، وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً تدريجياً والعناية في تنظيم أمور الأشغال والري ، والزراعة ، يجعلها متناسبة مع حاجة البلاد ، ومراعاة الاقتصاد في الصرفيات والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها كوالسعي لإعارة الأوقاف وتنظيم شؤونها ، توثيقاً للحصول على الفوائد العامة التي قصدها الواقفون ، والمحافظة على الوحدة العراقية ، ومطاردة كل تشبث أو فكرة من شأنها إحداث الشقاق بين العناصر العراقية ، واتخاذ الوسائل لمكافحة الأمراض السارية .

وستقدم لكم الوزارة ميزانية السنة الحالية بعد أن بذلت في إحضارها أقصى الجهود ، بقدر ما ساعدها الوقت ، ولكن لنا عظيم الأمل بأن الميزانية المقبلة سيكون لها النصيب الأوفر من الدقة والعناية ، وبهذه الوسيلة أذكر لكم ان حكومتنا ، بالنظر إلى الصعوبة التي جابهتها في موقفها المالي ، بسبب التعهدات المالية ، كانت قد فاتحت معتمد حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بقصد تذليل تلك الصعوبات ، فأنت بعثة مالية لدرس موقف العراق المالي « ورفعت بذلك تقريراً إضافياً ، وأخذت حكومتنا بين الدقة والاهتمام مشورة البعثة المذكورة ، فأحضرت الميزانية مع مراعاة الأنس المدرجة في التقرير حسب الإمكان .

واني شديد الأمل بأن حضرات الأعيان والنواب ، عند تدقيقهم الميزانية ، يلاحظون ذلك بكل روية وإمعان .

وقبل أن ننهي خطابنا هذا ، نود أن نبدي لكم انه بعد ما تعينت الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية ، يجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية ، إذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، هذا ما عقدت حكومتنا الآمال بالنجازه بتوازية شعبنا الكريم ، الممثل في اشخاصكم من هذا المجلس ، الذي وفقنا الله تعالى لافتتاحه فنضرب إليه أن يقرن أعمالكم بالنجاح والتوفيق (١)

### ✽ تعديل القانون الاساسي العراقي ✽

نصت المادة (١١٩) من القانون الاساسي العراقي على أنه :

« لا يجوز قطعياً إدخال تعديل ما على القانون الاساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء

تنفيذه »



ومع هذا فإن المادة (١١٨) منه جوّزت تعديل أي كان من الامور الفرعية « لا الاصلية » خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ القانون المشار إليه .  
وقد أعدت « الوزارة السعدونية الثانية » لائحة بالامور الفرعية ، من القانون الاساسي العراقي التي قررت إدخالها على القانون ، ورفعتها إلى المجلس النيابي في دورته غير الاعتيادية التي ابتدأت من يوم ١٦ تموز ١٩٢٦ فأقر المجلس هذا التعديل في أواخر الشهر المذكور .  
ولما كان هذا التعديل جزء لا يتجزأ من القانون الأصلي فقد نشرنا التعديل بعد الاصل مباشرة في ملحق الجزء الاول فليراجع

### ✽ سفر الملك الى اوربا ✽

نحن ملك العراق  
بعد الاطلاع على المادة الثالثة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على موافقة مجلس الوزراء أمرنا بما يأتي :

أولاً - إقامة أخينا الامير زيد نائباً عنا مدة تعييننا عن مملكتنا .  
ثانياً - توليه جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي ، مستثنى من ذلك ما يأتي :

أ - حل مجلس النواب

ب - تصديق المعاهدات

ج - اختيار رئيس الوزراء إلا بعد استحصال موافقتنا

ثالثاً - إلى حين وصول أخينا الامير زيد إلى البلاد العراقية يقوم ابن عمنا الشريف شرف بالحقوق المفوضة إليه

رابعاً - على جميع وزرائنا تنفيذ أحكام هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٢٥ واليوم الثالث من شهر محرم سنة ١٣٤٤  
رئيس الوزراء ووزير الخارجية - عبد المحسن السعدون

فبصل

\* \* \*

كانت الضرورة الصحية تقضي بأن يسافر الملك فيصل إلى أوربا للاستشفاء مما ألمّ بمجالاته من ضعف وهزال فأصدر الإرادة الملكية المثبت نصها أعلاه -

ولما كانت البلاد قلقة على حدودها الشمالية ، فانتهر الملك فرصة سفره هذا فأقام مأدبة عشاء في بلاطه مساء يوم سفره « ٤ آب ١٩٢٥ » دعى إليها الاعيان والنواب والوزراء وألقى فيها

هذه الكلمة :

حضرات الأعيان والنواب الكرام !

ان احتفالي بكم في هذه الليلة عظيم ، وسروري بمشاهدتكم جسيم ، واني في نفس الوقت لآسف على فراقكم فراقا قضت به علي الضرورة الصحية ، فقد بدأت أشعر منذ أشهر بتأخر في صحتي ، وأشار علي أطبائي بمقاومته بلزوم الاستراحة وتبديل الهواء مدة خارج بلادي ، فاضطرت لاتباع مشورتهم وأرجو الله أن ين علي برجوع قوتي سريعاً لأتمتع بملاقاتكم قريباً

ما كنت أرغب في السفر وأمام البلاد ومجلسكم العالي أمور هامة ، تجب العناية بها وأخص بالذكر منها التقرير الذي قدمته لجنة الحدود الاممية إلى العتبة ، ولا بد أن ينشر هذا التقرير ، ويبلغ إليكم في هذه الايام . ان هذا التقرير سيكون مطولاً مفصلاً ولهذا السبب أخشى أن يسيء فهمه البعض ، فيمكنكم ان تتقوا بأن حقوق العراق مضمونة ولا خوف عليها بإذن الله وإن كان هناك من أمر يستوجب الاهمية ، فها هو إلا مسألة تمديد أمد المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفنا بريطانية ، واني لا أعلم بالتام ماذا سيكون رأي لجنة الحدود بهذه المسألة ، ولكن لا يبعد عن الاحتمال أن تشير علي جمعية الامم بوجوب تمديد الاتفاق ما بين العراق وبريطانية ؛ اعتقاداً منها بأن ذلك أمر ضروري يساعدنا على تأييد كياناتنا كوتا من استقلالنا ، واني لا أرى في هذا ما يدعو إلى القلق ، لأن هذه المسألة سيكون البت فيها منوطاً بموافقة العراقيين ، وحضراتكم تعلمون ان أمد التحالف بيننا وبين بريطانية سينتهي بعد سنتين ، وعندما تبدأ المذاكرات لأجل وضع اسس جديدة ، وهذه الاسس لا توضع إلا بموافقة مجلس الامة العالي ، ولا تعقد إلا لحيز البلاد ومصالحها ، ولذلك أؤمل منكم ان لا تدعوا لبعض الدعايات الاجنبية الفرصة لتشويش الازهان ، وتعكير صفوها ، ولي في حكمتكم ، وإخلاصكم لبلادكم ، اكبر كفيل . وثقوا بأنه بالرغم مما تتطلبه صحتي من الاستراحة ، فإني سوف لا ادع فرصة تمر إلا وأنتهزها للاعراب عن امانيتكم وعمايلي شأن وطننا المحبوب والله سبحانه وتعالى أسأل أن ين علي بمشاهدتكم قريباً وأنتم وجميع أبناء أمتي المحبوبة في صحة تامة وسعادة كاملة (١)

وبعد الفراغ من هذا الخطاب رد رئيس مجلس النواب ، السيد رشيد عالي ، عليه بكلمة رقيقة تمت فيها لصاحب الجلالة سفرأ ميسوناً ، وعودة عاجلة ، وفي الخامس من آب سافر جلاله الملك ، وفي الثامن من أيلول وصل إلى بغداد سمو الامير زيد فتاب مناب جلاله الملك ، أما الملك فيصل فقد عاد إلى عاصمة ملكه « بغداد » في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ م



### ❖ اتفاقية بحره ❖

لم تنقطع غزوات القبائل النجدية على القبائل العراقية إلا في فترات قليلة ، وآجال قصيرة ، وقد قام غزاة نجد بإغارتهم الاخيرة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٤ « وهي الغارة التي تكلمنا عنها في الفصل المتقدم » أثناء وجود المستر إيمري ، وزير المستعمرات البريطانية ، في العراق ، فرأى هذا الوزير البريطاني أن لا بد من عقد مؤتمر تساوى فيه قضايا العراق مع نجد ويصفى حساب الغزوات السابقة لإزالة أهم عوامل الاحتكاك بين قبائل الطرفين ، فإن رفضت الحكومة النجدية الحضور إلى هذا المؤتمر ، فإن الحكومة البريطانية تأخذ على عاتقها مسؤولية الأمن في العراق .

ولأجل أن يتمكن المفاوضون من الوصول إلى نتيجة حاسمة سريعة اقترح الوزير البريطاني أن يشخص السلطان ابن سعود إلى المؤتمر بنفسه ، وأن ينوب أحد البريطانيين مناب الحكومتين « العراقية والبريطانية معاً فيه » ، فوافق ابن سعود على قبول هذا الاقتراح ، فانتدبت الحكومة الانكليزية السير كلبرت كلاين ليُمثلها في هذا المؤتمر ، كما أوفدت الحكومة العراقية توفيق بك السويدي ليسانع الممثل البريطاني ، ويمده بأراء حكومته العراقية .

ولما كانت قضايا الحدود ، ونحوها ، قد بحثت في مؤتمرات سابقة ، وعرف كل فريق ما يدور في خلد الفريق الآخر ، توصل الطرفان إلى إقرار هذه الاتفاقية في تشرين الثاني ١٩٢٥

### ❖ نص الاتفاقية ❖

نظراً لمعاهدة المعقودة بين حكومتي العراق ونجد - ابتغاء تأمين الصلات الحسنة بينهما والمعروفة بمعاهدة الحمرة - التي قد وقعت في اليوم السابع من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ الموافق ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ونظراً للبروتوكولين المعروفين بالبروتوكول رقم (١) والبروتوكول رقم (٢) اللذين أضيفا إلى معاهدة الحمرة المذكورة أعلاه ، والموقع عليهما في العقير في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني المبارك سنة ١٣٤١ الموافق ٢ ديسمبر ١٩٢٢

ونظراً لإبرام المعاهدة والبروتوكولين المذكورين آنفاً طبقاً للعادة من قبل حكومتي العراق ونجد ، ونظراً لما تعهد به كل من حكومتي العراق ونجد ، في المادة الاولى من معاهدة الحمرة المذكورة ، بأن يمنع كل منهما عشاره عن التعدي على عشار الحكومة الاخرى ، وأن تتذاكر الحكومتان ، إذا حالت الظروف دون قيام إحداها بالتأديب اللائق ، في إمكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقاً للصلات الحسنة السائدة بينهما

ونظراً لاعتقاد صاحب الجلالة البريطانية والحكومتين المذكورتين بأنه يحسن لهاتين الحكومتين حرصاً على الصداقة وحسن الصلات بين العراق ونجد ، وضع اتفاقية بخصوص بعض



المسائل المتعلقة بينها .

نحن الموقعين أدناه ، سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وسير جلبرت كلايتون ، المندوب المفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية والخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية في الاتفاق ، والتوقيع ، قد اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الأولى - تعترف كل من دولتي العراق ونجد أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الاخرى اعتداءً يستلزم عقاب مرتكبه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التابعة لها ، وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولاً .

المادة الثانية - (أ) تؤلف محكمة خاصة ، بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد ، لتلتم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعدي يقع من وراء حدود الدولتين ، ولا إحصاء الاضرار ، والخسائر وتعيين المسؤولية ، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد وتعهدها رئاستها إلى شخص آخر ، من غير الممثلين المذكورين ، تتفق على اختياره الحكومتان ، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة .

(ب) - بعد تعيين المسؤولية ، وتحقيق الاضرار والخسائر ، الناشئة عن الغزو ، وإصدار المحكمة قرارها بذلك ، تقوم الحكومة التابعة المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لعادات العشائر ، وبمعاينة المحكوم عليه كما جاء في المادة الاولى من هذه الاتفاقية

المادة الثالثة - لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الاخرى ، مع العلم انه لا يحق لإحدى الحكومتين أن تمتنع عن إعطاء الرخصة أو الموافقة إذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرمي عملاً بمبدأ حرية الرعي .

المادة الرابعة - تتعهد حكومة نجد والعراق بأن تتفقا بكل ما لديهما من الوسائل ، غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين ، إلى الآخر ، إلا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها . وتتعهد الحكومتان بأن تمتنعا عن تقديم الهدايا أيأ كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الاخرى ، وبأن تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياها يسعى لاستجلاب العشائر التابعين للحكومة الاخرى ، أو تشجيعهم على الانتقال من بلادهم إلى البلاد الاخرى

المادة الخامسة - ليس لحكومتنا العراق ونجد أن تتخابر من رؤساء وشيوخ الدولة الاخرى في الامور الرسمية والسياسية .

المادة السادسة - لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض ، بقصد تعقيب



المجرمين ، إلا برضى الحكومتين

المادة السابعة - لا يجوز لشيخ العشائر ، الذين لهم صفة رسمية ، أو لهم رايات تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة ، أن يظهروا راياتهم في أراضي الدولة الاخرى  
المادة الثامنة - إذا طلبت إحدى الحكومتين من عشائرها النازلة في أراضي الدولة الاخرى تجريدات مسلحة ، فالعشائر المذكورة أحرار في تلبية دعوة حكومتهم ، على أن يرحلوا بعائلاتهم ، وأموالهم ، بكل سكينه .

المادة التاسعة - إذا انتقلت عشيرة من أراضي إحدى الحكومتين إلى أراضي الحكومة الاخرى ، وشتت الفارات بعد انتقالها على البلاد التي كانت تقطن فيها ، يحق للحكومة التي تقيم العشيرة في أراضيها أن تأخذ معها ضمانات كافية حتى إذا تكررت منها مثل ذلك الاعتداء تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة ، وذلك عدا العقاب المنصوص عليه في المادة الاولى ، وعدا ما قد تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية

المادة العاشرة - تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقوما بهذا كرات ودية لعقد اتفاقية خاصة بشأن تسليم المجرمين طبقاً للعادات المرعية بين الدول المتحابية ، وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتباراً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق .

المادة الحادية عشر - النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع إليه في تفسير هذه الاتفاقية

المادة الثانية عشر - تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بحرة

وقعت هذه الاتفاقية في محم بحرة في الشهر الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤

الموافق أول نوفمبر ١٩٢٥

الحتم - عبد العزيز التوقيع : جلبرت كلايتن الحتم ملك العراق - فيصل

### ✽ افتتاح مجلس الامنة ✽

تنص المادة الثامنة والثلاثون من « القانون الاساسي العراقي » على أن :

« دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، وإذا صادف أول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ... الخ »

وكان المجلس المشار إليه قد اجتمع اجتماعاً غير عادي في السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٥ وامتد اجتماعه هذا إلى آخر تشرين الاول من هذه السنة فعقد مجلس النواب خلال ذلك الاجتماع (٤٦) جلسة وعقد مجلس الاعيان ٣٦ جلسة .



فلما كان يوم الأحد الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ م اجتمع المجلس اجتماعه الاعتيادي الرسمي وقد افتتحه الامير زيد ، شقيق الملك فيصل ، بوصفه نائباً عن جلالة ، وامتد هذا الاجتماع إلى اليوم الرابع من هذا الشهر حيث صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل جلساته لمدة ٤٥ يوماً اعتباراً من اليوم الخامس منه ، وكان مجلس الأعيان قد أعاد انتخاب السيد يوسف السويدي رئيساً كما أعاد مجلس النواب انتخاب السيد رشيد عالي رئيساً لمجلسهم ، وهذا هو خطاب العرش الذي تلاه الأمير زيد في حفلة افتتاح مجلس الأمة

### ✽ خطاب العرش ✽

حضرات الاعيان والنواب الكرام .

يسرني أن أبشركم بقرب عودة جلالة الملك متمتعاً بلطفه تعالى بالصحة التامة « أيها السادة اني مبتهج جداً بالجهود التي بذلها مجلسكم الموقر خلال اجتماعه غير الاعتيادي في تدقيق ميزانية السنة الحالية على الرغم من قصر الوقت وانقضاء القسم الاعظم من السنة قبل عرضها عليكم فأشكر لكم مساعيكم وأرجو أن تكون أعمالكم دائماً مكلفة بالنجاح ان أحوال البلاد سائرة سيراً حسناً ، ولا يوجد تبدل هام فيها ، والمسألة الخطيرة التي تشغل أفكارنا هي قضية الحدود الشمالية ، التي كانت ولا تزال موضوع اهتمام جلالة الملك . ان مجلس عصبة الامم سيعيد النظر في هذه المسألة في اجتماعه المقبل ، الذي سيعقد في شهر كانون الاول من هذه السنة ، واثقتنا بظالينا الحلقة ، وبانصاف رجال عصبة الامم ، نجعلنا موقنين بحجم القضية على الصورة التي تحفظ لنا حقوقنا المشروعة .

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نعلن شكرنا الخالص إلى حليفتنا بريطانية العظمى على ما بذلته - ولا تزال تبذله - في الدفاع عن هذه القضية وتأييد مطالبتنا .

وفي الختام أفخر بافتتاح مجلسكم هذا نيابة عن جلالة الملك متوسلاً إليه تعالى أن يديم بعنايته (١)

### ✽ نوابات في اعضا مجلس الاعيان ✽

١- قضية الشيخ عبد القادر

اتضح للحكومة ، بعد مدة وجيزة ، ان الارادة الملكية الصادرة بتعيين الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد عضواً في مجلس الاعيان لم تكن مستوفاة الشروط القانونية ، فوجه رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس مجلس الاعيان هذا الكتاب :

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس الاعيان .

بعد التحية :

(١) مجموعة معاصر مجلس الاعيان في اجتماعه الاعتيادي الاول من ٣



بعد إجراء التحقيقات الدقيقة تبين أن الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد أفندي لم يبلغ السن القانونية التي تؤهله لأن يكون عضواً في مجلس الاعيان ، ولما كان ذلك مخالفاً لأحكام المادة الثلاثين من القانون الاساسي ، عرضنا الكيفية على أنظار صاحب الجلالة فأمر جلالتة بصيانة أحكام القانون الاساسي وتطبيق المادة المذكورة منه على هذه القضية ، وبناء على ذلك ستتم ما يلزم من التدابير لإبطال المعاملة التي جرت بتعيين الشيخ عبد القادر في عضوية مجلس الاعيان الموقر ، وسنوافيكم بالنتيجة . وقد بادرننا ببيان الكيفية لتحيطوا علماً بذلك . اقبلوا فائق الاحترام .

٣٠ تموز ١٩٢٥

رئيس الوزراء - عبد المحسن السعدون (١)

وصدرت إرادتان ملكيتان بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٥ تتضمن الاولى « باعتبار المعاملة التي جرت في تعيين الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد عضواً في مجلس الاعيان كأن لم تكن » وتنطبق الثانية بتعيين سعيد آغا آل معروف عيناً .

## ٢- قضية السيد عبد الحسين الكليدار

يقطن مدينة كربلا. شخصان محترمان يسمى كل منهما « السيد عبد الحسين الكليدار » وقد كان أحدهما « كليداراً سابقاً » وكان الثاني « كليداراً فعلياً » يوم صدرت الإرادة الملكية بتعيين أعضاء مجلس الاعيان في ٧ تموز سنة ١٩٢٥ فلما كلفت « متصرفية لواء كربلا » بتبليغ هذه الإرادة إلى « السيد عبد الحسين الكليدار » بلغت إلى الكليدار الفعلي فحملها هذا ، وجاء بها إلى العاصمة ليشترك في جلسات مجلس الاعيان ، فانتبهت الدوائر المختصة إلى هذا الخطأ في التبليغ وكلفت الكليدار الفعلي أن يترك « العينية » للكليدار السابق ، ولكنه رفض التكليف ، فقررت وزارة العدلية ، ان وظيفة الكليدارية من الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين العينية فاضطر صاحبنا إلى ترك العينية والاحتفاظ بالكليدارية وأصبح الكليدار السابق « السيد عبد الحسين » عضواً في مجلس الاعيان بموجب الإرادة الملكية الخاصة التي صدرت في يوم ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ م

## ❖ استقالة وزير المالية ❖

على أثر صدور الإرادة الملكية بتعيين السيد عبد الحسين الكليدار الفعلي عضواً في مجلس الاعيان رفع وزير المالية هذا الكتاب

إلى صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المحترم

نظراً إلى الأحكام والقواعد الدستورية ، فإن وظائف رئيس الوزراء ، بما يتعلق بمروضاته

(١) مجموعة مذاكرات مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ص ١٢٨

لدى جلالة الملك ، هي على قسمين :

الاولى الامور العائدة إلى وزارة واحدة ، فهذه تكون باشتراك الوزير ذي الشأن ، والثانية الامور العائدة إلى أكثر من وزارة واحدة فهذه يتوقف عرضها على قرار يصدره مجلس الوزراء . ان حق تعيين الاعيان من الحقوق الممنوحة للملك ، بموجب احكام القانون الاساسي ، إلا انه نظراً إلى عدم مسؤولية الملك ، وحيث انه يقتضي صدور الإرادة الملكية تحت مسؤولية الوزراء . ذي الشأن ، ولما لم يكن أمر تعيين الاعيان من الامور العائدة لوزارة واحدة فالإرادة الملكية التي تصدر بهذا الباب يتحتم ان تكون بناء على قرار يصدر من مجلس الوزراء ، فعليه كان على رئاسة الوزارة ان لا تعرض عضوية الشخص المراد تعيينه للاعيان إلا بموافقة مجلس الوزراء ، أما عزمها على عرض الارادة المذكورة مباشرة من غير إمعان النظر في هذه القاعدة المتبعة ، التي مر ذكرها أعلاه ، فمن الامور التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الاحكام الدستورية ، فعليه اني اخالف هذه الطريقة وأقدم بسببها استقالي .

وزير المالية - رؤوف الجادرجي

بغداد ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥



﴿ الوزير المستقيل \* رؤوف الجادرجي ﴾

وبعد ثلاثة أيام بعث وزير المالية الكتاب التالي :

إلى حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

إلحاقاً لكتابي المؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥

كنت قد ابديت مخالفتي للقاعدة المتخذة بشأن تعيين الاعيان ، وقدمت بسببها استقالي ، إلا اني لم أتلق حتى الآن شيئاً في هذا الصدد ، واني أؤكد ما جاء في كتابي المنوه عنه اعلاه ولفخامتكم وافر الاحترام .

رؤوف الجادرجي - وزير المالية

بغداد ١٢/١١/١٩٢٥



ولم يسم رئيس الوزراء ، ازاء هذا الاخلاص ، إلا أن أستصدر إرادة ملكية في ١٩ من هذا الشهر بقبول هذه الاستقالة وكتب إلى الوزير المستقيل هذا الكتاب :  
صاحب المعالي حضرة وزير المالية  
بعد التحية :

ان القانون الأساسي صريح جداً في خصوص تعيين الأعيان ، أي ان هذا الأمر من حقوق جلالة الملك وحده ، ولذلك لا أرى اعتراضكم على تعيين السيد عبد الحسين الكليدار إلا عبارة عن خلاف بيني وبينكم . وبما انكم لا تزالون مصرين على الاستقالة فلا يسعني ، والحالة هذه إلا قبولها ، وفي الختام أشكر لكم مساعيكم ، وأرجو توفيقكم . اقبوا فائق الاحترام .  
بغداد في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ رئيس الوزراء - عبد المحسن السعدون

### ✽ الوزراء الجدد ✽



نوري السعيد \* وزير الدفاع      وزير الاشغال \* محمد أمين زكي      عبد العزيز القصاب \* وزير الداخلية

### ✽ تبريلات وزارية ✽

بناء على انتخاب وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيساً لمجلس النواب ، فقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٩) والمؤرخة ١٨ تموز ١٩٢٥ بقبول استقالته من منصب وزارة الداخلية ، كما صدرت الإرادة المرقمة (٥٦١) والمؤرخة ١٩ من هذا الشهر بإسناد «منصب وزارة الداخلية» بالوكالة إلى وزير المعارف حكمت سليمان  
وفي يوم ٢٥ تموز ١٩٢٥ صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٦٤) بتعيين حكمت سليمان وزير المعارف وزيراً للداخلية ، والإرادة المرقمة (٥٦٥) بتعيين الحاج عبد الحسين الجلبي وزير الاشغال والمواصلات ، وزيراً للمعارف ، والإرادة المرقمة (٥٦٦) بإسناد منصب وزارة الاشغال والمواصلات وكالة إلى صبيح نشأت وزير الدفاع .



ثم صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٦٦٠) والمؤرخة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ « بقبول استقالة رؤوف بك الجادرجي وزير المالية » للأسباب التي ذكرناها في صدر هذا الفصل وفي يوم ١٩ تشرين الثاني أيضاً صدرت الإرادة المرقمة (٦٦٣) « بإسناد وزارة المالية وكالة إلى عبد المحسن بك السعدون رئيس الوزراء ووزير الخارجية »

وفي اليوم الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٥ صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٦٦٤ « بتعيين نوري باشا السعيد وزيراً للدفاع ووكيلاً للقائد العام »

ثم صدرت الإرادة المرقمة (٦٦٥) والمؤرخة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ « بتعيين محمد أمين زكي بك وزيراً للاشغال والمواصلات » والإرادة المرقمة (٦٦٦) والمؤرخة ٢٤ تشرين الثاني أيضاً بتعيين صبيح بك نشأت وزير الدفاع ووكيل وزارة الاشغال والمواصلات وزيراً للمالية »

وفي يوم ٨ أيار ١٩٢٦ م حدث بين السيد رشيد عالي ، رئيس مجلس النواب ، وبين السيد صبيح نشأة ، وزير المالية حادث أدى الى استقالة رئيس المجلس (١) فانتخب النواب وزير الداخلية السيد حكمت سليمان ، رئيساً لمجلس النواب فتولى رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٠ أيار ١٩٢٦

وفي اليوم السابع عشر من شهر حزيران ١٩٢٦ م صدرت الإرادة الملكية بتعيين السيد عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية

وفي يوم ٢٢ أيار ١٩٢٦ م صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب « وزارة الدفاع بالوكالة » إلى السيد حمدي الباجهجي وزير الاوقاف .

ولما سافر وزير المالية ، صبيح نشأت ، إلى لندن في مهمة مالية في أول تموز سنة ١٩٢٦ - وهي المهمة التي سنشير إليها في موضع آخر - صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الاشغال والمواصلات السيد محمد أمين زكي ، مدة بقاء وزير المالية في خارج العراق اعتباراً من ٣ تموز ١٩٢٦

### ✽ اضطراب الامن في الصحراء ✽

كان الحاج محمد البسام ، النجدي الاصل ، السوري السكن ، تاجراً من تجار الذهب المعروفين وكانت له ببغداد علاقات تجارية واسعة ، فأراد أن يستفيد من تقصير الطريق بين دمشق وبغداد ، فاكشف ممراً جديداً سرعان ما اشتريته منه « شركة نيرن للنقلات » فأدخلت عليه بعض التعديلات وعبدت بعض أجزائه حتى أصبح طريقاً عامة ، عامرة ، تقطعه سياراتها بأربع عشرة ساعة إذ يبلغ طولها ٨٧٠ كيلومتراً

(١) سنشير إلى هذه القضية في موضع آخر من هذا الفصل



ونظراً لطول هذه المسافة ، ولعدم وجود عمران بين دمشق وبغداد على هذه الطريق ، فقد تعرضت قوافل السيارات التي تقطعها إلى تعدي القبائل البدوية المتنقلة ، ولا سيما في أيام «الوزارة السعدونية الثانية» فكان الشهر لا ينقضي دون أن تقع فيه ثلاث حوادث سلب على الأقل ، وكانت الحكومة تذيب البيانات الرسمية عن هذه الاعتداءات وتنصح المسافرين بضرورة الاحتراز وعدم نقل الذهب الذي كان هدف هذه الحوادث .

وفي ٢٨ آب ١٩٢٥ أذاعت الحكومة تفاصيل حادثة سلب مروعة وقعت على هذه الطريق في اليومين ١٣ و ٢٦ من هذا الشهر سلبت فيها مقادير هائلة من الذهب وألحقت بالمسافرين أنواع الأذى فتعاونت الحكومتان العراقية والسورية على مكافحة هذا الاجرام بدون هوادة حتى قضتا عليه بعد أمد بعيد

### ✽ ميزان سياسيان ✽

لما ألف عبد المحسن بك السعدون وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ م ، واستصدر إرادة ملكية بدعوة مجلس الأمة إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في يوم ١٦ تموز من هذه السنة ، قرر أيضاً تكوين حزب سياسي برلماني ، حسب التقاليد الدستورية المتبعة في البلاد الديمقراطية ، ليشد أزر وزارته في تمشية اللوائح القانونية ونحوها فكان «حزب التقدم» (١) حزبه المأمول ، وقد جاء في المادة الثانية من منهاج الحزب

«يسعى الحزب بأن يؤلف أغلبية في مجلس الأمة ...»

وكان لا بد من وجود حزب معارض لحزب التقدم الحكومي ليقف في وجه الاكثوية التقدمية ويخفف من حدة تصرفاتها فاجتمع لفيف من السياسيين ، وعلى رأسهم زعيم المعارضة ياسين باشا الهاشمي ، وألفوا حزبا سياسياً في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ سمي «حزب الشعب» (٢) وكان قد تألف حزب سياسي في بغداد في يوم ١٩ آب من عام ١٩٢٤ م سمي «حزب الأمة» وكانت أكثوية أعضائه من المعارضة ، ولما كان أعضاء «حزب الشعب» الجديد من المعارضة أيضاً ، فقد بذلت مساع جمة لإدماج «حزب الأمة» في «حزب الشعب» وجرت حول ذلك مناقشات طويلة لم تسفر عن نتيجة كذلك لأن البعض كان يريد تعاوناً بين الحزبين ، بينما كان البعض الآخر يريده إدماجاً .

### ✽ العراق في عصبة الأمم ✽

أنجزت «لجنة الحدود الاممية» تقريرها عن الخلاف العراقي - التركي حول «ولاية الموصل»

(١) و (٢) نشرتا منهجي الحزبين «التقدم» و «الشعب» في «تاريخ العراق السياسي» ٣/٤٦



فجاء في (١١٣) صفحة من القطع الكبير مع إحدى عشرة خارطة ، وقد جاء في صفحة ١١١ من هذا التقرير :

لو نظرنا في المسألة كلها ، معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخصهم الامر ، فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المنازع فيها . ان اللجنة استناداً على هذه البواعث ، وتقديرها كل حقيقة من الحقائق ، التي ذكرتها ، ترى ان هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة ، من جنوبي خط بروكسل بالعراق ، ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور ، مع كل التحفظات المذكورة ، على أن تراعى الشروط الآتية :

- ١- يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة .
- ٢- ويجب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين اكراد لإدارة مملكتهم « كذا » وترتيب الامور العدلية والتعليم في المدارس ، وأن تكون اللغة الكردية ، اللغة الرسمية في هذه الامور .

وترى اللجنة انه في حالة ما إذا انتهت مراقبة « عصبة الامم » بعد انتهاء الاربعة سنوات ، التي أبرمت عليها المعاهدة البريطانية - العراقية ، ولم يعط الاكراد تعهداً بجعل إدارة محلية لهم ؟ فإن معظم الاهلين يفضلون الاتراك على حكم العرب (١)

### ✽ مجلس العصبة يفسر ويحكم ✽

فلما تسلم مجلس عصبة الامم هذا التقرير ، أدخله في جدول أعماله لشهر أيلول سنة ١٩٢٥ م فقرر في ١٧ من الشهر المذكور أن يستوضح من محكمة العدل الدولية في « لاهاي » عن نوع القرار الذي يجب أن يتخذه ، وهل يكون ذلك حكماً ، أو توصية ، أو توسطاً بسيطاً ، فقررت المحكمة المذكورة في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ م

« ١ » ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الامم ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ يلتزم به الطرفان المتخاصمان ، ويشتمل هذا القرار على تعيين الحدود بين تركية والعراق تمييزاً نهائياً .

(٢) ان القرار الذي يصدر ؛ يجب أن يكون بإجماع الآراء ؛ ويشترك ممثلا الفريقين في التصويت على أن أصواتهم لا تحسب عند تصنيف الآراء للحصول على المجموع « اهـ » فاجتمع مجلس العصبة في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م واتخذ قراراً تلقاه المعتمد السامي في بغداد في برقية خاصة هذا نصها :

١- تكون الحدود بين العراق وتركية على الصورة الآتية « هنا يبدأ بوصف جغرافي لحط  
(١) راجع « تقرير عن مشكلة الحدود بين تركية والعراق » ص ١١١



- بروكسل كما هو وارد في قرار المجلس المتخذ في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ « (١)
- ٢- المجلس يدعو الحكومة البريطانية أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق، تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق، التي صدقها المجلس في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ الا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة، عضواً في عصبة الامم، وفقاً للمادة الاولى من ميثاق العصبة.
- وإذا في خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور في أعلاه فسيعلن المجلس حينئذ ان قراره هذا أصبح قطعياً، وسيدين التدابير اللازمة لتأخيرها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الارض.
- ٣- تدعى الحكومة البريطانية، بصفتها الدولة المنتدبة، إلى أن تعرض على المجلس، التدابير التي ستأخذ من أجل أن تؤمن للأكراد، من أهل العراق، التعهدات المتعلقة بالإدارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة.
- ٤- تدعى الحكومة البريطانية، بصفتها الدولة المنتدبة، لتعمل على قدر الإمكان، وفقاً للاقتراحات الأخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق، بخصوص التدابير التي يحتمل أنها تؤمن السلام، وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية، وكذلك بخصوص التدابير التجارية التي أشير إليها في التوصيات الخاصة من تقرير اللجنة (٢)

### ✽ الحكومة العراقية تشكر ✽

وقد بلغ المتمد السامي هذه البرقية إلى ديوان مجلس الوزراء. فتلقت في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٥ وقرر المجلس إرسال البرقية التالية إلى رئيس الوزارة البريطانية:

المستر بولدوين : رئيس الوزارة البريطانية : لندن

الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذته مجلس عصبة الامم والذي قبول من الشعب العراقي بزيد الاستحسان، وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للساعي التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية، وخاصة المستر تشمبرلن والمستر إيمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بأنفسهما، وتصرح الحكومة العراقية انها مستعدة للبدء بالمفاوضات في عقد معاهدة جديدة كما تقرر.

رئيس الوزارة للحكومة العراقية : عبدالحسن السعدون (٣)

(١) لما سافرت لجنة الحدود إلى العراق، اتخذ مجلس عصبة الامم قراراً في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ بحمل الخط بروكسل « حداً مؤقتاً يفصل العراق عن تركيا، وسنأتي على وصف هذا الخط في هوامش الصفحات التالية كما دون في المستندات الرسمية.

(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر الثلاثة ١ و ٢ و ٣ وكانون الاول ١٩٢٥

(٣) مقررات مجلس الوزراء للاشهر ١ و ٢ و ٣ أول ١٩٢٥ ص ١٠٤/١٠٥



### ✽ المعاهدة الجديدة ✽

لم تطل الايام حتى أعدت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة المقترحة لتمديد أمد المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى إلى ٢٥ سنة ، وبعثت بها إلى معتمدها في بغداد ، ليرفعها إلى الحكومة العراقية . فلما تسلمت الوزارة نص هذه المعاهدة نفرت منها ، واستقبلت القيود الواردة فيها فقد نص مشروع التمديد على شموله المعاهدة والاتفاقيات الملحقه بها .

ان المعاهدة المقترحة يجد ذاتها تحتوي على أسس دولية يهم عصبة الامم أمر المحافظة عليها واستمرارها طول المدة التي اوصت بها لجنتها الخاصة ، بينما الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة الاولى تخص العلاقات القائمة بين بريطانيا والعراق حسب ، فلا وجه لتشميل مدة التمديد إليها ، لهذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م ما يلي :

قلي كتاب وكيل فخامة المعتمد السامي المرقم بي او / ٣٣٧ / والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل في طيه نسخة من كتابه المرقم ار / او / ٢٧٤ / والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول مع نسخة من نص المعاهدة الجديدة فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

( أولاً - بما أن المعاهدة الانكليزية - العراقية تحتوي على أسس دولية عامة ، يهم عصبة الامم أمر المحافظة عليها وبقائها طول المدة المطلوبة ، فإن مجلس الوزراء يوافق على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة ، ما لم يدخل العراق في عصبة الامم ، قبل انتهاء هذه المدة ، غير أن مجلس الوزراء لا يرى سبباً قوياً لجعل أحكام الاتفاقيات الملحقه في عين المقام مع أحكام المعاهدة ويعتقد انها تخص علاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة ، وقد جرت قبلا مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هذه الاتفاقيات ، ونظراً إلى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التأسيسي ، ووعد وزير المستعمرات ، أثناء وجوده في هذا القطر ، المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فإن مجلس الوزراء لا يرى إمكاناً للبحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد وشرط ، ولا يتصور أن مجلس الاممة يوافق على ذلك ، وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة ، فيما يخص الاتفاقيات ، وأن تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة ، وتتضمن تعهد حكومة بريطانية بأن تكون مدد الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتوكول ، وأن يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية ، كل أربع سنوات مرة ، طول مدة المعاهدة الجديدة ، حسب مقتضيه الظروف الراهنة آنئذ .

ثانياً - أن تصرح حكومة بريطانية ، في الاتفاقية الخاصة ، بأنها ستسعى لإدخال العراق



في عصبة الأمم خلال الأربع سنوات ، التي هي مدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، وإذا رفضت عصبة الأمم ذلك ، فعليها أن تقدمه كل أربع سنوات مرة ، وتسعى لإدخاله وتأييد مطالبيه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة » اهـ (١)

### ✽ الحكومة البريطانية تعارض ✽

ولما بلغ نائب المقيم السامي بهذا القرار احتجاج عليه فكتب إلى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م وتحت رقم بي او / ٢ يقول :

ان أمام العراق أحد أمرين : قبول التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته ، أو التنازل عن الموصل للترك . أما تعديل نص المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فإن الحكومة البريطانية ليست مستعدة له ، وكذلك المادة الإضافية التي يقترح مجلس الوزراء إدخالها على النص المقترح .

### ✽ مجلس الوزراء يصير ✽

وقد بهت مجلس الوزراء من هذا الاعتراض فاجتمع في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٢٦ م واتخذ القرار التالي في الاصرار على وجهة نظره :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب فخامة وكيل المقيم السامي المرقم بي او / ٢ والمؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ المتضمن ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة بموجب نقطة نظر المجلس ؛ وكذلك المادة الإضافية التي يقترح فخامته إدخالها على النص مع مسودة الكتاب المراد إرساله عند إمضاء المعاهدة ، وأعاد النظر في كتاب فخامته المرقم آر او / ٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل إلى حضرة صاحب الجلالة ، وفي نص المعاهدة المرسل في طيه ، وبعد المداولة في هذا الموضوع أعرب مجلس الوزراء عن رغبته في التمسك بقراره الاول للأسباب الآتية :

أولاً : نظراً إلى روحية الشعب ، من الصعب جداً أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي ، مع المادة الإضافية المقترحة .

ثانياً : ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة ، التي صدرت من كبار رجال الدولة الخليفة المسؤولين ، قبل إبرام المعاهدة القديمة وبعده بخصوص الاتفاقيات الملحقه .

ثالثاً : ان الأمة العراقية والحكومات المتعددة ، التي جلست على دست الحكم ، قد أظهرت كلها تساهلاً عظيماً في جميع الامور ، التي تمس مصالح الدولة الخليفة ، وهي بدورها تؤمل ألا تضني عليها بتنفيذ ما وعدت به .

(١) مقررات مجلس الوزراء العراقي ص ١٢١-١٢٣ من مجموعة ت ١٩٢٥ و كانون الاول سنة ١٩٢٥ م

رابعاً : ان الاتفاقيات الملحقه هي مما يمس مصالح كلا الحكومتين مباشرة ، ولا علاقة لها بقرار مجلس عصبة الامم « ١٥١ »

### ﴿ محاولة الملك فيصل النوفيس ﴾

كان موقف الملك فيصل بعد هذا القرار دقيقاً ، فهو يرى ان الاسباب التي أوردها مجلس وزرائه في قراراته المتخذين في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م . و ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م كانت على جانب من الوجاهة والانصاف ، لكنه لا يرى مناصاً من مجاملة المعتمد السامي ، ولا سيما والقضية مبيتة على هذا الشكل منذ ثلاث سنوات . لهذا صدق قرار المجلس الوزاري وأمر بتبليغه حسب الطارق المألوفة ، فما كاد نائب المعتمد يطلع عليه ، حتى احتج مرة أخرى وكرر أقواله السابقة زاعماً :

« ان مجلس عصبة الامم قرر استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية التي صدقتها المجلس المذكور في ٢٧ أيارول سنة ١٩٢٤ م ، وان النظام المذكور يتضمن المعاهدة والبروتكول والاتفاقيات الاربع فلا بد من أن تقبل الحكومة العراقية النص المقترح لتنفيذ هذا الشرط « ١٥١ »

### ﴿ رئيس الوزراء يستقبل ﴾

دقق رئيس الوزراء اعتراض المعتمد السامي فوجد فيه غيباً لا يصح السكوت عليه ، فقرّر التنصل من كل تبعة ورفع كتاب استقالته الاتي :

٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

ديوان مجلس الوزراء .

سيدي صاحب الجلالة !

يظهر لي ان المفاوضات مع فخامة وكيل المعتمد السامي ، بخصوص المعاهدة الجديدة ، قد وصلت إلى حد لا يمكن معه التوصل إلى أي اتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين .

اني معتقد تمام الاعتقاد بضرورة عقد معاهدة ، حفظاً لمصلحة البلاد ، وبغية إنقاذ الوطن مما هو معروض له من الاخطار ، واكسني من جهة أخرى لا أرى إمكاناً لقبول المعاهدة بنصها الحالي ، بدون إدخال التعديلات التي قررتها الوزارة ، في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م . لا اعتبارات وأسباب وجيهة لا يجوز غض النظر عنها ، وقد علمت من المراسلات التي تلقيتها أخيراً من فخامة وكيل المعتمد السامي ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في أمر التعديل ، فبناء على ذلك أراني مضطراً إلى عرض استقالتي على السدة الملكية

( ١ ) مقررات مجلس الوزراء العراقي من ٦ من مجموعة كانون الثاني وشباط وآذار سنة ١٩٢٦



لعل جلالتهم تختارون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح. وبالاخير أحيط بجلالتهم  
علماً بأن زملائي متفقون معي في الرأي .

العبد المخلص : رئيس الوزراء . عبد المحسن السعدون (١)

### ✽ الملك يرفض الاستقالة ✽

لم ير الملك فيصل فائدة ترجى من قبول استقالة « الوزارة السعدونية الثانية » ولا أملا في  
تحقيق المطالب العراقية ، عن طريق تبديل الوزراء ، فرفض كتاب الاستقالة بهذا الجواب :  
بغداد ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبد المحسن

شعرت ، عندما دار البحث بيني وبينكم أمس صباحاً ، بما يساور نفوسكم من القلق العظيم  
بسبب المذاكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة ، وفهمت منكم انكم عازمون على  
ترك مركزكم أملاً بالوصول إلى تعديل يكون أكثر ملائمة لمصالح المملكة ، وبعد ذلك تلقيت  
كتاب استقالتهم .

أنا لا يسعني إلا أن أشارككم في هذا القلق ، وأشاطركم هذا الشعور الحي ، ولكنني أعتقد  
بأنكم تحبون إلي ، بصفتي صديقاً لكم ، وبالنظر إلى وقوفي على ماجريات الأمور ، دقيقها  
وجليلها ، أن أسدي اليكم نصيحتي الأخيرة قبل أن نفرغ جام الصبر ، ونترك البلاد تتخبط في  
مجاهل الاستقبال .

تعلمون أن القرار الأخير ، الذي أصدره مجلس جمعية الأمم بخصوص تعيين حدودنا الشمالية ، لم  
يكن ثمرة مساعي فريق واحد ، وإنما هو نتيجة عوامل متنوعة لا حاجة إلى أن أذكركم بها لقرب  
عهدنا منا ، وتعلمون كذلك أنه لم يعد في قدرة أحد ، من الذين اشتركوا في قضيتنا أن يعدل  
شيئاً من القرار المذكور ، وأنه لا بد في مثل هذه الحالة من استئناف المذاكرات الطويلة ، وفي هذا  
عود على بدء ، وفتح الباب من جديد ، ولا أظن أن الفرص تساعدنا على الخروج منه ظافرين ،  
فالقضية في حد ذاتها ليست قضية مراكر حكومية ، مهما تكن سامية ، وإنما هي قضية موت  
وحياة تتعلق بوطننا العزيز

لقد تجشمتنا الأهوال وتجشمت ، وجادلنا وجادلت ، حتى من الله علينا ببقاء أغرق من  
أقسام وطننا المحبوب ، فهل يبقى لنا ، ونحن الآن على مفترق الطرق ، وفي أيدينا مستقبل الانسال  
الآتية أن نزع القهقري ونترك وراثة الفوضى والدماء ؟ ولو كان في استبدال حكومة بأخرى

فائدة للوطن ترجى لكان في اقدامكم على تضحية مركزكم عمل يستوجب التقدير .  
إني واقف على الصعوبات التي لاقيتموها في المذاكرات الحاضرة ، ومقدر قيمة التعديلات التي  
توصلتم إليها بفضل ثباتكم ، والآن وقد وصلت الحالة إلى ما أنتم عالمون ، ووقفت بنا التعديلات  
عند الحد الذي لا أعتقد بإمكان تجاوزه ، بالنظر لموقف جمعية الامم ، وما اختبرته شخصياً من  
نفسية الشعب البريطاني ، فهل يجوز لنا أن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من  
الاهمية بحيث يؤثر على كياناتنا ؟

إن القضية أصبحت الآن قضيةنا ، ولا تهم في الحقيقة أمة كما تهمنا ، لأن كياناتنا بمجموعه  
مرتبطة بها ، فهل أنتم مفكرون فيما يحدث انسحابكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من  
الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها ، وتقوية خصومنا علينا . لذلك لأرى في هذه الظروف  
مجالاً لقبول استقالتكم أنتم وزملائكم ، وأرى أن الواجب الوطني يحتم عليكم أن لا تفكروا  
في أمر كهذا بل أن تقدموا على تحمل المسؤولية بما أعهد فيكم من عزم أكيد ووطنية صادقة .  
« فبصل » (١)

### ﴿ مجلس الوزراء بفر المعاهدة ﴾

اجتمع مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م وقرر  
قبول المعاهدة المقترحة كما هي ثم وضع مذكرة مطولة بسط فيها العهود التي مرت فيها قضية الموصل  
والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل الاحتفاظ بالحلف البريطاني ، والاسباب التي تحملها  
على قبول المعاهدة الجديدة ، بالشكل المقترح ، وقد رفعت المعاهدة والمذكرة إلى المجلس النيابي في  
يوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م ليقراها

### ﴿ المعاهدة في البرلمان ﴾

كان للوزارة السعدونية القائمة حزب سياسي له في المجلس النيابي ستون مقعداً من أصل ٨٨  
مقعد وهو « حزب التقدم » وقد عقد هذا الحزب جلسة مستعجلة في يوم تقديم المعاهدة إلى المجلس  
قرر فيها قبول المعاهدة بدون مناقشة

وإلى جانب هذا الحزب الحكومي كان هنالك حزب معارض ، وهو « حزب الشعب »  
الذي يرأسه ياسين الهاشمي فقرر رفض المعاهدة ، مهما كانت النتيجة للرفض  
وكانت وجهة نظر « التقدميين » ان المعاهدة الجديدة عبارة عن تمديد لمدة المعاهدة القديمة ،  
فلا موجب للمناقشة حولها . أما وجهة نظر « الشعبين » فكانت تلخص في أن الحكومة البريطانية



ملزمة بالاحتفاظ بولاية « الموصل » للعراق لتحقيق مصالحها ، واستغلال معادنها ، ولا سيما النفط الذي تتوقف عليه حياة اسطولها في البحر المتوسط ، فلا داعي لتحميل كاهل الشعب العراقي اتقالا إلى اتقاله ، وقيداً فوق قيوده ، كما أنهم يعتقدون أن عمل الحكومة البريطانية وتهديدها ما هما الا من قبيل « المناورات » لا كراه الشعب وحمله على قبول المعاهدة . (١)

وفي يوم ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ اجتمع المجلس النيابي على عاداته ، فقدم النائبان التقدميان محمد سعيد العبد الواحد ونافع الملاك اقتراحاً طلبا فيه المذاكرة حول المعاهدة بطريق الاستعجال فوثب المعارضون من مقاعدهم ، وطلبوا إحالتها إلى لجنة تدرسها وتدقق فيها ، كما درست المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ودقت فيها ، ولا سيما وان لدى الحكومة مهلة ستة اشهر لتنفيذ قرار مجلس عصبة الامم ، وهي مدة تكفي لهذا الغرض ، فرد الوزراء على هذا التمثل رداً قاسياً ، فما زادهم الا هيجاناً ، فنهض رئيس الوزراء وطلب أن تكون الجلسة سرية فاحتج المعارضون ، وتركوا القاعة وعندئذ أوصدت الابواب ووقف رئيس الوزراء فقال :

أيها السادة : إذا رفضنا أن نقر المعاهدة خسرنا الموصل ، وما دام الأمر كذلك فلا بأس إذا جاملنا المعتمد السامي في طلبه ، بل في طلب وزير المستعمرات مستر إيجري ، وهو أن يتم إقرار هذه المعاهدة قبل أن يفتتح البرلمان البريطاني جلساته في أول شباط

ثم تلى المراسلات التي تبودلت بينه وبين المعتمد السامي ، وهي المراسلات التي نشرنا بعضها فيما تقدم

وكان اعضاء المجلس ٨٨ نائباً تقيب عشرة منهم ، وخرج من المعارضين (١٨) ووافق عليها (٥٨) نائباً (٢)

وفيا يلي نص المذكرة الباحثة عن الأسباب التي أدت إلى عقد المعاهدة ثم نص المعاهدة :

(١) « وكان صنائع الانكليز يهيمون في آذان النواب أن بريطانية تتنازل لتركيا عن الموصل إذا لم يقبل المجلس بإبرام المعاهدة الجديدة . وقد ينقلب الأمر لتحويل المعاهدة إلى انتداب على العراق وضيق حقوقه الاستقلالية فاضطر مجلس الأمة إلى إبرام المعاهدة الثانية مكرهاً خائفاً من وعيد البريطانيين وتهديدهم »  
جبل بيهم في كتابه « الانتدابان في سوريا والعراق » ص ٤٧

(٢) وما دخلنا عام ١٩٢٦ إلا والانتداب يتقمص معاهدة أمدها ٢٥ عاماً على أساس مشورة أوسع نطاقاً من الأولى مع ملحقات لا قبل لنا بها ، وجمدوا لإبرامها جماعة أضغف نفوساً من الذين سبقوا وخضعوا للقضاء والقدر وم لا بشعرون اه

حاشية أخرى وبسبب ما فعلته تركية الجديدة من تعطيل معاهدة سيفر ، وبسبب تمطلي الأيام والأيالي دون أن يتيسر عقد الصلح رسمياً بمعاودة لوزان ، بقي موقف بريطانيا الشرعي في العراق إلى سنة ١٩٢٦ موقف جيش محتل لأرض العدو .  
السير نيجل داوسن في « العراق أو الدولة الجديدة » ص ٥



## ﴿ الأسباب الموجبة لعقد المعاهدة ﴾

العدد ١٢١

التاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٦

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : اقدم إلى معاليكم في طيه ، المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا العظمى الموقع عليها في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ولائحة قانونية تتعلق بالمعاهدة المذكورة ، لرفعها ، إلى مجلس النواب

ان الأسباب الموجبة لعقد هذه المعاهدة هي ما يأتي :

شعر الشعب العراقي ، منذ انفراده عن حكم الترك ، بحدوده الشمالية من التأثير في حياته وتيقن بأن العراق إذا - لا سمح الله - حرم من الموصل لا يستطيع أن يكون وحدة تكفل له حريته واستقلاله ، لذلك كان لا يخطر في السنين الأخيرة خطوة إلا وكان يتساءل عما سيكون من أمر الموصل ، هذا لأنه يعلم - حق العلم - ان مقام الموصل من مجموع العراق ، مقام الرأس من البدن إذا نحن قلنا أن مقدرات هذا القطر كانت ، ولا تزال ، تحت تأثير قضية الموصل الحيوية فلا نكون قد أعلننا سرأ خفياً ، بل هي حقيقة راهنة ، ولهذا الحقيقة آثارها البينة في شؤوننا الداخلية وصلاتنا الخارجية . ولم يكن في استطاعتنا في السنين السابقة أن نتم عملاً جليل الفائدة ، طالما كانت حدودنا الشمالية غير معينة ، وما كان في مقدرة الحكومات ، التي تولت الحكم تبعاً في هذه البلاد ، وقضية الموصل معلقة ، ان تبعث الطمأنينة والثقة في قلوب الأمم المتمولة فتستهيها للاستعانة برؤوس أموالها على استثمار منابع البلاد الغنية ، حتى ان صلاتنا مع حليفنا بريطانيا العظمى لم تكسب شكلاً ثابتاً بينما كان الشك مخياً فوق تلك البقعة الغريزة . ونظرة إلى مذاكرات المجلس التأسيسي ترينا ذلك بأجلى وضوح

لقد علم ممثلو الأمة في المجلس التأسيسي أن لا كيان للعراق بدون الموصل ، ولا فائدة ترجى من قانون يسن ، ومعاهدة تبرم ، ما دامت البلاد غير آمنة من حدودها الطبيعية ، ومحتفظة بأجزائها الضرورية لسلامتها ومنعتها ، لذلك أضافوا القيد المعلوم إلى تصديق المعاهدة ، ودلوا به على ما للموصل من الأهمية في نفس الشعب .

مضى على ذلك القرار عشرون شهراً دخلت في خلالها القضية في أدوار مختلفة ، واشتد الجدل بين بريطانيا والعراق من جهة ، وتركية من جهة أخرى ، واستمر حتى رجحت كفة الحق ، وتبين للعالم مشروعية مطالب العراق ، فحكم مجلس جمعية الأمم ، الذي كان الحكم النهائي منوطاً برأيه بأن يكون « خط بروكسل » الحد الفاصل بين القطرين ، ولكنه اشترط في قراره بعض الشروط



فهل العراق قابل بهذه الشروط احتفاظاً بالمنطقة الشمالية التي لا حياة له إلا بها ؟ فلاجل أن نستلخص حكماً سليماً ، فيما يتعلق بهذه القضية ، لا بأس من ارجاع النظر إلى مواقف ذوي العلاقات فيها .

### ﴿ موقف الانزال ﴾

جاهد الأتراك جهاداً عنيفاً لاسترجاع الموصل إلى أحضان الأناضول ، وبذلوا كل ما في وسعهم لاقتناع بريطانية ، واستمالة جمعية الامم ، إلى التسليم بمدعياتهم ، ولم يقفوا عند حد القول بل تجاوزوه إلى العمل ، وتشبثوا مراراً في خرق الحدود ، وإحداث فتن في شمالي العراق ، وكان قصدهم من ذلك أن ينفروا الرأي العام البريطاني براءته الأخطار التي تنجم عن البقاء في العراق ، ويهولوا على الرأي العام في العالم ، ولكنهم لما شعروا في النهاية باخفاق مساعيهم ؛ من هذه الجهة ، لجأوا إلى الاغواء عن طريق المصالح الاقتصادية العظيمة ، فاقترحوا على بريطانية أن تعقد معهم معاهدة ، ودونوا هم موادها بأيديهم ، وقدموها إليها بصورة رسمية .

جاء في مسودة تلك المعاهدة ان تركية مستعدة إلى محالفة بريطانية والاتفاق معها على ما يأتي :  
أولاً : يكون مجرى الزاب ، ثم مجرى دجلة شمالاً ، مع خط يمتد تحت القيادة بعشرة أميال ، حداً فاصلاً ما بين تركية والعراق .

ثانياً : تمنح تركية ، بعد الاتفاق على تلك الحدود ، بسلامة العراق من التجزئة ، وتمنح شركة بريطانية امتيازاً لاستغلال النفط في ولاية الموصل ، مع مد أنابيب في الأراضي التركية وإنشاء مرفأ على ساحل البحر .

ثالثاً : تمنح تركية شركة بريطانية امتيازاً لإنشاء وإدارة سكك حديدية طولها على الأقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولاية تركية الجنوبية بالبحر المتوسط والبحر الأسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومتراً على جانبي الخط .

رابعاً : تمنح تركية شركة بريطانية امتيازات لإنشاء وإدارة «مين يورطة لق» و «اركلي» و «اينه بولي» و «سمسون» و «طرزون» بشروط يتفق عليها بين الفريقين .

هذه هي المواد التي تكلفتها تركية ، ولم تطلب مقابلاً لها ، إلا أن تقبل بريطانية بفصل أهم قسم من ولاية الموصل ، وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني ، والسماح لها بعقد قرض في أسواق لندن . وقد أرسلت لائحة هذه الاتفاقية ضمن كتاب بتاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٢٥

لو كانت الحكومة البريطانية لا تنظر إلى علاقاتها بالعراق إلا من وجهة المنافع المادية ، لما تأخرت عن قبول هذا التكليف ، الذي اقترحه زكي بك ، بمثل تركية في لندن ، على وزارة



الطارية بصورة رسمية ، وناهيك عن انها كانت ، بقبول هذا التكليف ، تكتسب صداقة أمة قوية ، ولا تضيق شيئاً من مصالحها في العراق ، وصداقة تركية لا يستهان بها إذا أخذنا بعين الاعتبار موقفها تجاه السوفيت ، وتأثيرها لدى الأمم الاسيوية ، التي ترتبط ببريطانية بأعظم الصلات وأهمها . ولكن بريطانيا لم تنظر إلى هذه القضية من وجهتها المادية ، بل كانت تضع نصب عينها ، وفي الدرجة الاولى ، تعدياتها تجاه العرب ، وخاصة القطر العراقي في أثناء الحرب الكبرى وبعدها ، فلم يكن من هؤلاء ، على أثر رفضها ، إلا أنهم طلبوا إلغاء اقتراحاتهم وعزموا على الجدل حتى الساعة الاخيرة .

ان مستندات الاتراك موضحة في مذكراتهم وبياناتهم ، أمام جمعية الأمم ، فهم يعتبرون الموصل جزءاً من بلادهم لأنهم لم يقدوها بنتيجة الحرب العالمية ، ولم تخرج من أيديهم إلا بعد انقضاء الهدنة ، وببقاؤها معهم من موجبات ميثاقهم الوطني ، وفضلاً عن ذلك فإنهم - بعد انتصاراتهم الاخيرة - يرون في ضياعها ضربة على غرورهم الوطني ، ومقدمة لتفرقة قتالة بينهم وبين الاكراد تعرض كياناتهم في المستقبل إلى خطر مستمر ، ولعل هذا الاعتبار الأخير أعظم ما يتخوف من نتائجه الاتراك .

ان الانقلاب التركي الجديد ، الذي رافقه النصر في جميع مراحلها حتى الآن ، يسير في سياسة معينة ، ونحو غاية واحدة ، ألا وهي توحيد العناصر المختلفة ، وجعلها عنصراً لا يعرف غير التركية معتقداً ، ولا ينطق إلا بلسان الترك الصميم ، فإذا نهضت كتلة كردية على حدودهم ، وارتقت بأدابها متمشية على الاساليب الحديثة ، أفلا تكون مطمح أنظار الاكراد في الاناضول . ألا تصبح جرثومة خطر مستمر على الوحدة المنشودة في تركية الجديدة .

ان الاتراك آثروا الصمت حيال الموقف الجديد ، الذي أوجده حكم جمعية الأمم في الحدود ، ولكن لا يبعد أن يتحول صمتهم هذا إلى موقف قلق ، فيما لو تحققوا من مؤازرة دولة خارجية يمكنهم الركون إليها ، أو وجدوا هنا ما لدى الحكومة البريطانية ، بسبب ما تقاسيه من الصعوبات في إقناع الرأي العام ، النائم أشد النعمة على توغلها في تعدياتها نحو العراق ، أو انفسح المجال لهم . بسبب ما يتأملونه من وراء العراق نفسه ، في قبول شروط المعاهدة الجديدة . وعلى كل حال فلا يمكن أن يؤول سكوتهم الحاضر ، بعد ان امتنعوا من الذهاب إلى محكمة العدل الدائمة في لاهاي ، وأنكروا ، بتلك الصلابة والجهوت ، صلاحية مجلس الجمعية في إعطاء حكم نهائي في قضية حقوقية صرفة موضحة في معاهدة دولية ، إلا بأنهم يرقبون الفرص ليمكنوا من الوصول اما إلى مساومة يرضون بفوائدها ، وقد ذكرت الانباء أخبارها ، أو إلى ولوج ميدان المطالبة بكل ما لديهم من قوة .



### ﴿ موقف الجمعية ﴾

سار مجلس جمعية الامم ، منذ أحيل إليه فصل الخلاف ، على أثر إخفاق مفاوضات الاستانة ما بين السربسي كوكس وفتحي بك ( ١٨ أيار - ٩ حزيران ١٩٢٤ ) سيرة متشعبة بفكرة الوصول إلى حل سلمي يرضى به الفريقان ، ولذلك كان أول عمل قام به هو قراره في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ بإيفاد لجنة تحقيق خاصة لدرس القضية ، وجمع المعلومات الصحيحة التي تمكنه من تسوية الخلاف ، وإعطاء حكم نزيه بشأنه ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وانتظاراً إلى نتيجة هذه التحقيقات ، وخوفاً من حدوث اختلافات جديدة في هذه البرهة على الحدود تعرقل الامل بالوصول إلى التسوية السلمية المنشودة ، اقترح خطأ موقفاً فاصلاً بين المملكتين ، رضي به الفريقان ، عرف فيما بعد باسم « خط بروكسل » نسبة إلى المدينة التي كان المجلس إذ ذاك مجتمعاً فيها .

لاحظت لجنة التحقيق في الدرجة الاولى مستقبل المنطقة الشمالية ، وحصرت نظرها في ترجيح الاسباب التي تضمن هذه المنطقة في المستقبل الرقي والسعادة ، وعلى هذا المبدأ بنت حكماً الاصيلي ، وخلاصته :

ان سعادة هذه المنطقة أكثر ارتباطاً بالعراق منها بتركية ، على شرط أن تساعد بريطانيا العراق مدة ربع قرن . أما إذا حرم العراق من هذه المساعدة فالأضيق لمستقبل المنطقة الشمالية أن تبقى تحت السيادة التركية .

وإذا أردنا أن نعبّر عن مضمون هذه التوصية ، بصورة أخرى ، نقول ان ثقة لجنة التحقيق في مقدرة العراق على إدارة نفسه ، وتأمين مصالح الالوية الشمالية ، ضعيفة جداً ، إذا كان مجرداً عن معاونة دولة متمدنة . ولذلك نراها في حالة عدم وجود تلك المعاونة ترجح ضم المنطقة إلى تركية لانها تعتبر كفتها من حيث المقدرة ورسوخ الحكم ، راجحة على كفة العراق بما لا مزيد عليه . أما إذا تمتع العراق بمعاونة بريطانية ، فكفته عندئذ تكون هي الراجحة ، وخلاصة القول ان اللجنة رأت ان خير القطر المختلف عليه بين بلدين شرقيين منوط قبل كل شيء بمعاونة أمة غربية قديرة لمدة طويلة .

هذا الرأي هو الذي كان ينطبق على شعور أعضاء الجمعية ، ولذلك كان همّ الترك في الدرجة الاولى متجهاً نحو إنكار صبغة التعاون ، ونفي علاقة بريطانية مع العراق ، بعد انتهاء أمد المعاهدة الحاضرة .

كان حظ الترك بالنجاح كبيراً في بادئ الأمر ، إن لم يكن في كامل القضية ، ففي قسم



مهم منها ، لأن أعضاء مجلس عصبة الأمم كانوا حذرين من أن يظهر وبمظهر المتحامل على أمة شرقية ، صيانة لاسم الجمعية ونفوذها ، وهي في أول عهدا ، وحريصين كل الحرص على إيجاد حل وسط يرضي الفريقين .

وكانوا خاصة مترددين أمام اقتحام المسؤولية ؛ وإعطاء حكم نهائي في قضية قد ينجم عنها ما لا يتفق مع أغراض الجمعية السامية ، ولذلك لم يدخروا وسعاً في الوصول إلى تسوية مرضية بقدر الإمكان ، وفي كل الاحوال كان من المتعذر - إن لم يكن من المستحيل - الوصول مع تلك الفكرة السائدة إلى قرار مقرون باجماع الآراء ، ولم يكن بعيداً عن الاحتمال - إرجاء القضية إلى أجل آخر لولا أن ساعد الاتراك أنفسهم على حلها بما أظهروه من تغت ، وتعتد ، وما ارتكبوه في الايام الاخيرة من فظائع ضد السكان : من مسيحيين ، ومسلمين ، على الحدود ، أثبتتها الجنرال ليدونز في تقريره الذي قدمه إلى مجلس العصبة ، وأيده باختباراته ، ومشاهداته الشخصية ، فقط أعضاء المجلس من موقف الاتراك وأعمالهم ، وساقهم ذلك إلى أن قرروا بالاجماع جعل خط بروكسل حداً فاصلاً بين العراق وتركيا ، ولكنهم في نفس الوقت قيدوا قرارهم بالشروط الثلاثة المعروفة .

### ﴿ موقف بريطانيا ﴾

أما الحكومة البريطانية ، فقد جاهدت منذ الساعة الاولى للجهد الحسن ، في فصل قضية الحدود ، وتأمين حقوق العراق المشروعة ، فوافقت على تحمل مسؤولية القبول بقرار مجلس الجمعية والموقف الذي وقفه ممثلوها ، مع علمهم بما وراء ذلك من المشكلات ، لا شك في انه يستدعي كل إعجاب .

كانت سياسة الحكومة البريطانية ، منذ تأسيس الحكومة الوطنية العراقية ، تقصد دائماً في سيرها إلى تخفيف أعباء المصاريف الباهظة التي تكبدها في العراق ، حتى ان هذه الغاية - كما لا يخفى - كانت العامل الرئيسي على عدولها عن سياستها السابقة ودخولها مع العراق في معاهدة حلفية .

ان الشعب البريطاني ، الذي خرج من الحرب الكونية مثقل الكواهل بديون جسيمة ، يحق له أن ينظر إلى كل بنس يصرف بغير ضرورة ملجئة بعين السخط والغضب ، ولم يكن يستطيع السكوت عندما كان يرى عشرات الملايين تنهال في العراق . لذلك لم يزل ، منذ الساعة الاولى ، رافعاً صوته بمطالبة حكومته بالجلال . تخفيفاً لأعبائه الثقيلة حتى أصبحت الدعاية بذلك آلة الخطباء . في الانتخابات واضطرت الحكومة إلى خفض مصاريفها من عشرات الملايين إلى ما لا يربو كثيراً



عن الثلاثة ملايين في السنة، ومع ذلك بقي هذا المبلغ جسيماً في نظر الشعب الذي لا يزال متخوفاً من استمراره مدة طويلة وهو يرنح تحت أثقل الضرائب والتكاليف التي عرفتتها الشعوب حتى الآن، ولولا إزالا مدة المعاهدة من العشرين سنة إلى الأربع سنوات لما وقف تيار الهجوم عند حد. لهذه الأسباب كان الرأي العام البريطاني يأخذ شكلاً مهدداً تجاه الحكومة ويضطرب أياً اضطراب كلما سمح بتجديد المذاكرات بشأن الموصل وميل حكومته إلى تمديد أجل تعهدها نحو العراق حتى وصل في الأيام الأخيرة إلى درجة يتخيل عندها الخطر محققاً بتصلح الانبراطورية الجهورية في الشرق وأصبح وجلاً مما يحسبه مجازفة سياسية لا مبرر لها فيما لو اشتبكت الحرب ضد الأتراك.

فلنتف هنا دقيقة، ولننعم النظر في موقف بريطانية، فهل من صالحها ان تختار هذه الطريقة المحفوفة بالمخاطر من أجل الموصل، ألم يقبل الترك بأن يمنحوها سلفاً امتياز النفط ويقدموا لها منافع جسيمة في عقر ديارهم، وهل يتعذر على بريطانية أن تؤمن مصالحها في بقية أجزاء العراق؟ ألم ينصح بعض أقطاب ساستها بالجللاء عن المنطقة الشمالية والاكتفاء بتحصين موقعهم في ولايتي بغداد والبصرة ومضافة الأتراك ليكون لهم بذلك ضمان قوي يوصلهم إلى ما يريدون؟ وهل هناك من حاجة إلى التذكير بموقف الأحزاب المعارضة في البرلمان البريطاني وانشعاب الآراء حتى فيما بين أعضاء حزب المحافظين أنفسهم واتخاذ قسم مهم منهم خطة المخالفة الشديدة لسياسة الحكومة في العراق وسعيهم الحثيث في إمالتها نحو موالاة الأتراك؟

كل هذه العوامل والاعتبارات لم تكن الحكومة البريطانية عن مقصدها، لأنهارأت في نكث عهودها مع العراق، والرجوع من وسط الطريق أمام الأتراك، ضرراً ما بعده ضرر، وقد اعتقدت بأن مطالب العراق حقة فأيدته بكل ما فيها من غرم، دون أن تنحاذ عن جادة العهود الصريحة وبينما كان الأتراك يدافعون عن مدعياتهم بلهجة المتعجب، والمستخف بسلطة جمعية الأمم، كانت بريطانية تجهد نفسها في إسناد مطالبها إلى نصوص المعاهدات الدولية الصريحة، وتظهر ثقته في نزاهة جمعية الأمم وعدالتها.

دولة وأي دولة مثل بريطانية العظمى تذهب إلى التحكيم وتقبل مقدماً وبلا جدال بما ينشأ عنه، وأخرى تشمخ بأنفها وترفض قرار جمعية تمثل أعظم الأمم المدنية في العالم. أو ليس في هذه الحالة عبرة غريبة؟

ان بريطانية العظمى بسلوكها المسلك التزيه، أوقفت تيار الاقتراءات بقدر الإمكان، وأعطت درساً مفيداً في احترام جمعية الأمم بنزولها على مشيتها، ومراعاة أحكام العهود، مع ان التاريخ يشهد بأن الأمم العربية ما كانت دائماً تنظر إلى الأمم الشرقية بنظر المساواة كوالكن



تلك السياسة التزيهة المبينة على تعهدات دولية صريحة ، مكنتها من إشراك جميع أعضاء جمعية الأمم في تعيين حدودنا الشمالية ، وهذا بلا ريب أعظم فوز للسياسة الرشيدة التي اتبعتها في فصل الخلاف مع خصمنا المماند .

كان هم الحكومة البريطانية الأول ، على أثر صدور حكم الجمعية ، أن تدعم هذا الحكم بقرار برلمانها ، وهكذا كان بعد جدال عنيف بين الأحزاب ، مما لا يزال نذكركه ، وبذلك وضعت الرأي العام البريطاني ، والاتراك أمام أمر واقع ، ولكن المسألة لم تنته عند هذا الحد ، بل كل المسألة تتوقف في الحقيقة على عقد المعاهدة الجديدة ، وفقاً لقرار مجلس جمعية الأمم ، وهذا ما شرعت به حالا مع العراق ، والقصد من ذلك تخفيف دواعي الخلاف ، بإبرام الحكم نهائياً ، وإبرازه للعالم أمراً واقعاً لا شك فيه .

### ﴿ موقف العراق ﴾

لم تصل القضية إلى هذا الطور بتأثير فريق واحد ، وإنما الظروف المتنوعة منذ سنتين أوصلتها إلى هذا الشكل ، ولم يكن في مقدرة العراق ، إذا كان مقدراً قيمة الموصل حق قدرها ، أن يعدلها في الآونة الأخيرة ويجعلها أكثر ملائمة لمصالحه ، كما أنه ليس في استطاعة الحكومة البريطانية أن تدخل في قرارات الجمعية من التعديل ما يكون مؤثراً على جوهره ، لأنها أصبحت مرتبطة به تجاه الجمعية ، ولأن كل محاولة جديدة من هذا القبيل تؤدي حتماً إلى استئناف الخلاف وإثارة الرأي العام البريطاني ، ومن ورائه الأحزاب المعارضة القوية ، وعودة الاتراك إلى ميدان العمل ، وعندئذ ليس من الصعب تقدير النتائج التي تنجم عما إذا ظهرت هذه العوامل من جديد على مسرح السياسة الدولية .

ولكن كل هذا لم يوقف الحكومة عن القيام بما تتطلبه مصالح البلاد من الدفاع ، ولم يثنها عن اقتحام أعظم المشاكل واختيار أعظم التضحيات في سبيل إقناع الحليفة بوجوب إجراء بعض التعديلات التي رأت فيها وسيلة للتخفيف عن كاهل البلاد في المستقبل ، ولذلك أصرت بكل ما لديها من قوة على ضرورة تضمين المعاهدة الجديدة ما يقوي الآمال بدخول العراق في جمعية الأمم ، قبل المدة المنصوص عليها في المعاهدة بزم طويل ، ولم تكتف بالطبع بذلك ، بل وضعت نصب أعينها ما لا يزال يصبو الشعب إلى تحقيقه من التعديلات ، التي أشار إليها المجلس التأسيسي ، فيما يتعلق بالمقاولات الملحقه بالمعاهدة الأصلية .

إن الحكومة تعترف بأن تلك التعديلات ، إلا قليلاً منها ، تأجل ميعاد تنفيذها زمناً طويلاً لذلك ألحت على وجوب النظر فيها حالا ، ولم تكتف بذلك بل وضعت شرطاً بلزوم إعادة



النظر كل أربع سنوات مرة في تعديل المقاولات ، بحسب ما سيظهره العراق من التقدم ، حتى ينتهي أجل المعاهدة ، هذا إذا لم يصبح العراق قبل ذلك عضواً في جمعية الأمم .  
ان الحكومة تعترف بأن هذا ليس كل ما يتطلبه الشعب العراقي ، الذي كابد أنواع الآلام ، وضحي ما ضحي في سبيل كيانه واستقلاله ، ولكنها تعتقد في نفس الوقت بأن هذه التعديلات فيها ما يساعده على تخفيف ألقاله ، وهي متيقنة بأن العراق سيدخل في أقرب وقت في جمعية الأمم ، وان بريطانيا العظمى التي تعرف قيمة العهود ، والتي لأقوال رجالها المسؤولين قيمة ممتازة بين شعوب العالم ، لا بد أن تعربوعودها في وقت قريب .

هذا ما أمكن الحكومة عمله ، وهو الحد الأقصى الذي استطاعت الوصول إليه ، وقد أصبحت الساعة الاخيرة من المذاكرات بين أمرين لا ثالث لهما : فهي إما أن تقبل بتمديد المعاهدة حسب قرار مجلس جمعية الأمم ، مع التعديلات المنوه بها آنفاً ، وإما أن ترفض ، وفي هذا حل لبريطانية من تمهداتها لمحوها ، ومجازفة بخيفة بأقدس جزء من وطننا ، ودفع بريطانيا إلى مضافة الاتراك ، وفتح باب جديد إلى سياسة جديدة في البقية الباقية من العراق ، ولا يخفى ان في اختيار هذا الشق قضاء مبرماً على آمالنا كشعب ينفي الحياة الحرة ولو بعد حين .

لهذه الدواعي والاسباب اضطرت الحكومة إلى اختيار الشق الاول ، وخولتني بالتوقيع على المعاهدة الجديدة ، مؤملة بأن المجلس العالي يقدر الظروف العامة ، التي أحاطت بهذه المسألة ، وما يترتب على قراره من النتائج الخطيرة فيقدم على عمل فيه خير البلاد وحفظ كيانه .  
اقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

### نص المعاهدة

صاحب الجلالة البريطانية  
ان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندة والممتلكات البريطانية ورا.  
البحار ، امبراطور الهند من الجهة الواحدة  
وجلالة ملك العراق من الجهة الأخرى  
بناء على رغبتهما في أن ينفذا تنفيذاً كاملاً الشروط الواردة في قرار مجلس جمعية الأمم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ الذي يعين الحدود بين تركيا والعراق وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة الصلح ، الموقعة في لوزان ، في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ ، تلك الشروط التي مؤداها : أن العلاقات بين الفريقين المتعاقدين السامين المعينة



الآن في معاهدة التحالف ، وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، الذين وافق عليهما مجلس جمعية الامم في اليوم السابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٤ يجب أن تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ، ما لم يقبل العراق ، بموجب المادة الاولى من عهد جمعية الامم ، عضواً في الجمعية المذكورة ، قبل انقضاء هذه المدة ، واضعين نصب أعينها النية التي أعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين ، في بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، بخصوص عقد اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما .

قد قررا أن يؤمنا القيام بالشروط المذكورة ، بواسطة معاهدة جديدة ، وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :-

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند ، برنارد هنري بورديلون سي . ايم . جي ، القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل جلالة ملك العراق ، عبد المحسن بك السعدون رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير الخارجية .

الذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى : ان الاحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المنعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هـ . وفي البروتكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ م الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ يلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة المذكورة وتبقى المعاهدة المذكورة معمولاً بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداءً من اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة ، وكذلك الاتفاقيات المختلفة ، المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ الآتية الذكر تبقى فيما يخص مدتها المجهولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة ، معمولاً بها للعدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، واما في الخصوصات الاخرى فلا تمس أحكامها

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان ، على انها فوراً بعد إبرام هذه المعاهدة ، وموافقة مجلس جمعية الامم عليها ، يواصلان النظر بمجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة



اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا ، وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، المتعلقة بإدخال العراق في جمعية الأمم ، أو بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة ، التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة ، أو أحكام بعض من الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان ، بشرط موافقة مجلس جمعية الأمم ، بأن ينظر يجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، بموجب بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متتالية ، مدة كل منها أربع سنوات إلى أن تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة ، أو إلى أن يدخل العراق في جمعية الأمم :-

(١) هل في استطاعته الإصلاح في إدخال العراق في جمعية الأمم ؟

(٢) إن لم يكن في استطاعته ذلك ، ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق ، أو بناء على أي سبب آخر .

هذه المعاهدة ، الموضوع باللغتين الانكليزية والعربية ، اللتين يعول على النص الانكليزي منهما ، في حالة الاختلاف ، يقتضي إبرامها ويجب تبادل وثائق الإبرام في أقرب ما يمكن ، وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جماد الآخر سنة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الأمم في جنيف ، ويحفظ كل من الفريقين المتعاقدين السامين بواحدة منها .

عبد المحسن السعدون

B. H. BOURDILLON

رئيس وزراء الحكومة العراقية

القائم بأعمال المقيم السامي في العراق

وزير الخارجية

صاحب الجلالة البريطانية

### أسماء المخالفين والمتقربين والموافقين \*

كان عدد المخالفين لعقد هذه المعاهدة ثمانية عشر نائباً وهم :

- ١ ياسين الهاشمي ٢ نصرت الفارسي ٣ محمود رامز ٤ السيد عبد المهدي ٥ عبد الغني الحادي
- ٦ ابراهيم كمال ٧ محمد رضا الشبيبي ٨ محمد باقر الشبيبي ٩ داود الحيدري ١٠ سعيد الحاج ثابت



- ١١ فزري جميل ١٢ عبداللطيف الفلاحى ١٣ رشيد الحوجه ١٤ أحمد الداود ١٥ ثابت عبدالنور  
١٦ أمين الجرججي ١٧ مزاحم الباجه جي ١٨ عبود الملاك .  
وتقيب عن الجلسة التي أبرمت فيها المعاهدة عشرة نواب وهم « بضمنهم نائبان مجازان » :  
١ سلمان المنشد ٢ عبد الله الفالح ٣ أحمد مختار ٤ رؤوف الجادر جي ٥ صكبان العلي ٦ علوان  
الياسري ٧ كاظم الشمخاني ٨ علي الامام ٩ صبحي الدفتري ١٠ مرحان الحير الله  
أما الذين وافقوا على المعاهدة وصوتوا لها فكان عددهم (٥٨) نائباً وهم :  
١ ابراهيم يوسف ٢ أحمد حالت ٣ اسماعيل راوندوزي ٤ اسحق افرايم ٥ أمين زكي ٦ أمين  
باش أعيان ٧ الياس التقيب ٨ حكمت سليمان ٩ حازم آل شتندين آغا ١٠ حمدي الباجه جي  
١١ خيون العبيد ١٢ داود التقيب ١٣ رشيد خطاب ١٤ رؤوف شماس ١٥ روبين سويخ ١٦  
ساسون حسقي ١٧ سعيد الحاج ياسين ١٨ سعيد الحاج خضر ١٩ سلمان البراك ٢٠ سلمان غزالة  
٢١ سلمان الظاهر ٢٢ صبيح نشأت ٢٣ ضياء شريف ٢٤ عبد الحسين الجلبي ٢٥ عبد الرحمن نعمة  
٢٦ عبد الرزاق منير ٢٧ عبد الله مخلص ٢٨ عبد المحسن السعدون ٢٩ عبد الله المحمد ياسين ٣٠  
عبد الحميد الشاوي ٣١ عبد المحسن شلاش ٣٢ عبادي الحسين ٣٣ عمران الحاج سعدون ٣٤ علوان  
الجنديل ٣٥ علي السليمان ٣٦ السيد قاطع العوادي ٣٧ السيد كاظم السيد سلمان ٣٨ محمد الصيود  
٣٩ جيب الطالباني ٤٠ محمد صالح ٤١ مجيد الخليفة ٤٢ محمد رفيق خادم السجادة ٤٣ مرزه فرج  
٤٤ محسن أبو طيخ ٤٥ مصطفى السنوي ٤٦ مصطفى الطه ٤٧ مظهر الحاج صكب ٤٨ ناجي  
السويدي ٤٩ ناجي الصالح ٥٠ نافع الملاك ٥١ نشأت ابراهيم ٥٢ نعيم زحده ٥٣ نوري البريفكاني  
٥٤ هبة الله المفتي ٥٥ ياسين العامر ٥٦ يوسف غنيمة ٥٧ يوسف خياط ٥٨ محمد سعيد العبد الواحد

### ✽ هدية الحكومة البريطانية ✽

وبمناسبة عقد هذه المعاهدة ، أهدت الحكومة البريطانية إلى الجيش العراقي بعض المدافع القديمة  
فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ شباط سنة ١٩٢٦  
« تلي كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي المرمق في او / ٤٠ / والمؤرخ في ٢٤ شباط سنة  
١٩٢٦ المتضمن أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد قررت اهداء الجيش العراقي بعض المدافع  
المحفوظة الآن لدى قوة الطيران الملكية بالعراق ، بمناسبة عقد المعاهدة الجديدة بين بريطانيا العظمى  
والعراق ، فقرر مجلس الوزراء اسداء مزيد الشكر للخطيفة العظمى على اهدائها هذه الهدية الثمينة التي  
تقبلها الحكومة العراقية بامتنان وقرر الايعاز إلى وزارة الدفاع بأن تتسلم المدافع المذكورة » (١)

(١) مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني - آذار ١٩٢٦ ص ٩٩



## ✽ المعاهدة الجديدة في العصبة ✽

نصت الفقرة الثانية من قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٢٥ م على أن :

« المجلس يدعو الحكومة البريطانية إلى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتخاب لمدة ٢٥ سنة ٠٠٠ النخ »

ونصت الفقرة الثالثة من القرار المذكور على أن :

« تدعى الحكومة البريطانية ، بصفتها الدولة المنتدبة ، إلى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستأخذ من أجل أن تؤمن للأكراد من أهل العراق التعهدات المتعلقة بالإدارة المحلية ٠٠ النخ »

وقد حملت الحكومة البريطانية مجلس الوزراء العراقي على تصديق المعاهدة التي أعدتها لاستمرار نظام انتخاب لمدة ٢٥ سنة ، كما حملت البرلمان العراقي على إبرام هذه المعاهدة لذا رفعت وزارة الخارجية البريطانية نص المعاهدة الجديدة إلى مجلس عصبة الأمم ، مرفقة بمذكرة سرية تحت رقم إي ٦٥-٤٤-١٣٦٧ وتاريخ ٢ آذار ١٩٢٦ م وهي :

١- امتثالاً للدعوة الموجهة في المادة الثانية من القرار الذي دونه مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ م أمرني الوزير ، السير أوستن تشمبرلين ، أن أقدم في طيه المعاهدة الجديدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، الموقع عليها في بغداد في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م لعرضها على المجلس .

٢- قبل المجلس ، بموجب القرار المؤرخ في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ ، بشروط معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، المشفوعة ببعض التعهدات المعطاة من قبل حكومة جلالة الملك بكونها منفذة ، فيما يخص العراق ، لأحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم

اشتراط المجلس ، بموجب المادة الثانية من القرار الذي اتخذ في كانون الأول الماضي ، الشرط الأخير القائل بأن النظام المقرر بمعاهدة التحالف الآتفة الذكر والتعهدات ، ينبغي أن تبقى معمولاً بها إلى مدة معينة . أما الأسباب الموجبة لتمديد مدة معاهدة التحالف فقد نص عليها بالمادة الأولى من المعاهدة الجديدة . وعند تقديم هذه المعاهدة إلى المجلس تعلن حكومة جلالة الملك أنها ستعبرها ما بقيت نافذة الحكم ، ملزمة بالتعهدات التي أعطتها إلى المجلس في أيلول ١٩٢٤ ، وإنها ستستمر على العمل بمقتضاها .

٣- وهكذا تستطيع الآن حكومة جلالة الملك أن تنبئ . المجلس بأن الشروط الواردة ذكرها في المادة الثانية من القرار المؤرخ في كانون الأول ١٩٢٥ قد نفذ ، وأنه قد اتخذ التدابير



اللازمة لتأمين إبقاء النظام الحالي لمدة ٢٥ سنة ، كما وافق عليه المجلس في أيلول ١٩٢٤ إلا إذا دخل العراق ، وفقاً لأحكام المادة الأولى من الميثاق ، في عضوية العصبة قبل إنتضاء تلك المدة .

٤- نصت المادة الثالثة ، من المعاهدة الجديدة ، على النظر من وقت لآخر في مسألة دخول العراق في عصبة الأمم .

٥- تعهدت حكومة جلالة الملك ، بمقتضى المادة الرابعة من تعهداتها ، التي أيدتها المجلس في أيلول ١٩٢٤ ، بعدم موافقتها على تعديل أي حكم من معاهدة التحالف ، إلا إذا وافق مجلس العصبة على ذلك . وتعهد بهذا نفس التعهد بخصوص معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وتشمل هذه التعهدات جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها ، بنتيجة المذاكرات المتصور إجراؤها في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة ، لتغيير أو تعديل أحكام الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢

٦- فبإزاء هذه الإيضاحات ترجو حكومة جلالة الملك بأن يقوم المجلس الآن بالعمل ، كما هو المتصور في المادة الثانية من قراره الذي اتخذ في كانون الاول الماضي ، فيعلن ان قراره في خصوص الحدود التركية - العراقية أصبح قطعياً .

٧- ان المعاهدة المؤرخة في ١٣ كانون الثاني صدق عليها الآن من قبل مجلس العموم البريطاني ومجلس الأمة العراقي .

٨- أما بخصوص المادة الثالثة من قرار المجلس المؤرخ في كانون الاول الماضي ، فأني مقدم في طيه مذكرة تتعلق بإدارة المناطق الكردية في العراق لإطلاع مجلس العصبة عليها .

٢ آذار ١٩٢٦ التوقيع : لانسلوت أولفنت

### ✽ الإدارة المناطق الكردية ✽

وهو ذا نص المذكرة المتعلقة بإدارة المناطق الكردية ، التي أشار إليها لانسلوت أولفنت في الفقرة الثامنة من مذكرته السرية المرقمة اي ٦٥-٤٤-١٣٦٧ والمؤرخة ٢ آذار سنة ١٩٢٦

١- تتضمن الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الأمم في خصوص الحدود التركية - العراقية ما يلي :

« تدعي حكومة بريطانية ، بصفتها دولة منتدبة ، لأن تعرض على المجلس التدابير الإدارية التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة إلى الاكراد ، المبحوث عنهم في قرار لجنة الحدود الاممية ، في خصوص الإدارة المحلية التي أوصت بها اللجنة المشار إليها في أحكامها النهائية .

٢- وقد كانت توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالاكراد المشار إليها في قرار المجلس على



الوجه التالي :

« يقتضى أن تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي أظهرها الاكراد القائلة بازوم تعيين الموظفين الذين هم من أصل كردي إلى إدارة بلادهم ، ولزوم توزيع العدالة ونشر التعليم في المدارس ، وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في جميع هذه الوظائف »

٣- ذكر وزير المستعمرات في خطابه الذي ألقاه أمام المجلس في ٣ أيلول ١٩٢٥ ، عندما أشار إلى هذا الموضوع ، أن النظام الإداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة وهذه الافادة مستندة تماماً إلى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية لإدارة المناطق التي يسود بها العنصر الكردي .

٤- أن ثلاثة وأربعين ، من مجموع سبعة وخمسين ، موظفاً المستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم اكراد . بينما هناك تسعة موظفين اكراد مستخدمين في عين الوظائف في المناطق غير الكردية ، وكان التقيص جار بصورة تدريجية في عدد الموظفين غير الاكراد المستخدمين في مناطق كردية . وأن سياسة استخدام الاكراد فقط ، دون غيرهم ، حيثما يوجد من له أهلية ورغبة في الاستخدام ، جارية بكل مواظبة .

٥- تستخدم وزارة العدلية ثلاثة عشر موظفاً ( حكاماً ورؤساء كتبه ) في المناطق الكردية عشرة منهم اكراد ، وتجري المرافعة باللغة الكردية . وتحرر محاضر الجلسات في السليمانية وكوي سنجد التابع إلى لواء اربيل بالكردية . وترتبط بها الترجمة العربية عند إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف أو محكمة التمييز ويستخدم ستة موظفين اكراد في عين الوظائف في مناطق غير كردية ٦- أما الدوائر الأخرى ، غير المبحوث عنها آنفاً ( كالوقف ، والبرق والهريد ، والأشغال العمومية ، والسجون والكمالك ، والري ، والطاير ، والزراعة ) فتستخدم خمساً وخمسين موظفاً في المناطق الكردية ثمانين وثلاثون منهم اكراد ، في حين أن ثمان وسبعين كردياً يستخدمون في مناطق غير كردية .

ويأخذ الكرد أيضاً تمام حصتهم في الاشتراك في إدارة الحكومة المركزية ، فإن عينين من مجموع عشرين عيناً هما كرديان ( لأن الآخرين نصف اكراد ) وأربعة عشر مندوباً من مجموع ٨٨ هم اكراد ، وأن وزير المالية هو كردي . كما أن وزير الأشغال والمواصلات كذلك

٨- يولف الكرد نحو ١٨ بالمئة من مجموع سكان البلاد ، وأن ٢٤ بالمئة من مجموع قوة الشرطة هم اكراد ، وفي الجيش يولفون ١٤ بالمئة ، في حين أن ٢٣ بالمئة من مستخدمي السكك الحديدية هم اكراد ، ويبلغ مجموع الافراد المستخدمين في الشرطة والجيش ، والسكك الحديدية ما ينيف على ٢٠،٠٠٠ منهم أكثر من ٤٠٠٠ أو ٢٠ بالمئة اكراد .



٩- يوجد في المناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة ، منها خمسة مختصة بالمسيحيين ، وتستعمل فيها اللغات الكلدانية والعربية . أما لغة التعليم في الستة عشر مدرسة المتبقية ، فهي الكردية . إن اللغة الرئيسية للتعليم في المدارس الأربع الباقية ، حيث تلامذتها من نصارى وأكراد هي العربية . على أنه تستعمل الكردية للإيضاح بكل حرية . عدد المعلمين المستخدمين في هذه المدارس (٥٢) ولكنهم ، ما عدا ثمانية ، هم أكراد وهؤلاء الثمانية هم عرب وكلهم يعرفون الكردية . ومعظمهم يستخدم في تعليم العربية ، التي لا بد من استعمالها لتقدم المعارف ، وقد كان عددهم ثلاثة عشر منذ مدة قصيرة فخفض عددهم مؤخراً أكثر .

١٠- وعلاوة على ذلك يوجد هناك اثنان وعشرون كردياً ، وعدد كبير ممن يحسنون الكردية من العرب ، والتركمان ، يستخدمون كعلمين في مدارس غير كردية ، خارج المنطقة الكردية . وستعملون بناء على ما تقدم ، أن سياسة التعليم المتبعة الآن منطقة تماماً مع توصيات اللجنة . لا تتطلب التطورات الواقعة أي تعديل في هذه السياسة سوى إجراء زيادة في عدد المدارس عندما تتمكن البلاد من إجراء ذلك .

١١- جمعت الأرقام الآتية الذكر من سجلات المركز ، وهي لا تشمل الفراشين وصغار الكتبة ( حيث يجري تعيينهم من قبل السلطات المحلية ) وربما كان العدد الوارد في هذه السجلات هو أقل من العدد الحقيقي للأكراد المستخدمين ، لأنه لم يدخل في صنف الموظفين الأكراد سوى الذين ثبت كونهم كذلك بصورة قطعية . ومعظم الموظفين سجل جنسيته كعراقي فمن المحتمل أن يكون من بينهم من هو كردي في الحقيقة ليس معلوماً كذلك في المركز .

١٢- أما بخصوص استعمال اللغة الكردية ، فلا يجب أن يغرب عن البال ، أن الكردية قبل الحرب لم تكن مستعملة كواسطة للمخاطبة لا بصورة رسمية ولا خصوصية ، لقد كان هناك كمية لا يستهان بها من المؤلفات الكردية في الشعر ، إلا أن التطور الذي حدث في لغة الكتابة وجعلها واسطة للمخاطبة ، إنما يعود إلى مساعي الموظفين البريطانيين . وكان المستعمل سابقاً ، الفارسي والتركي والعربي . أن استعمال الكردية كتابة لم ينتشر بعد في لواء الموصل ، حيث تستعمل التركية والعربية ، وقد انتشرت بالتدريج في لواء اربيل ، حيث اعترف بها مؤخراً اللغة الرسمية للمخاطبة مع دوائر الحكومة . أما السليمانية فحصلت منذ بضع سنين على جريدة كردية واستعملت فيها منذ مدة الكردية المكتوبة للمخاطبة في الشؤون الرسمية والشؤون الخصوصية . وإن العمل الذي بدأت به حكومة الاحتلال ، يتم من قبل الحكومة العراقية بكل إخلاص . تصدر في بغداد جريدتان بالكردية . ويتخذ الآن كل تدبير ممكن لاعطاء الحرية ليس في استعمال اللغة الكردية فقط بل للتشويق على استعمالها بكل فعالية .



١٣- قد أصبح من المسلم ، أن المعلومات المتقدم ذكرها ، تؤيد حصول اتفاق بين السياسة الكردية ، التي أوصت بتعقيها لجنة الحدود ، وبين تلك المتخذة من قبل الحكومة العراقية .  
١٤- وربما كان أكبر برهان على أن الحكومة العراقية تقدر تماماً ما يترقب عليها من المسؤولية تجاه الاماني الكردية ، وأسطع دليل على رغبتها في الدوام على سياستها الحرة الحاضرة بأن تمنح جميع الوسائل اللازمة لترقية الآداب الكردية ، وتحقيق أماني الاكراد ، في ضمن الدولة العراقية ، هي العبارة التالية ، المتنبسة من الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فقد قال :

سادتي : لا يمكن أن تعيش هذه البلاد ما لم تعط جميع العناصر العراقية حقوقها ... ينبغي أن نمنح الاكراد حقوقهم ، وينبغي أن يكون موظفهم من بينهم ، ويجب أن تكون لغتهم اللغة الرسمية ، ويجب أن يتلقى أبنائها الدروس في المدارس بلغتهم ( تصفيق ) ومن المحتم علينا أن نعامل جميع العناصر ، سواءاً كانوا مسلمين أو غير مسلمين بالحق والعدل ، وأن نمنحهم حقوقهم »  
١٥- وبعد إعلان هذه السياسة التي قابلها المندوبون العراقيون بزيد الاستحسان ، وزع المنشور الآتي ذكره على جميع الوزارات :

« لا شك ان معاليكم قد اطلعت على الخطاب الذي ألقاه فخامة رئيس الوزراء في مجلس النواب والمنشور في الجرائد في اليوم التالي . يتضمن هذا الخطاب السياسة التي انتهجتها الحكومة ، والتي سنتهجها في إدارة المناطق الكردية ، وذلك بأن يكون الموظفون أكراداً ، وأن تكون اللغة الرسمية اللغة الكردية ، وعليه فقد أمرني فخامته بأن أرجو معاليكم أن تبذلوا جهدكم في تطبيق هذه السياسة ، والتمسك بها في جميع ما يتعلق بمؤسسات المنطقة المبحوث عنها .

١٦- أما البيئة الأخرى على نية الحكومة العراقية فتجدونها في الخطابات المتبادلة بمناسبة الوليمة المعطاة في دار الاعتماد للاحتفال بامضاء المعاهدة الجديدة . فقد بين فخامة وكيل المعتمد السامي في خطابه ، ما ترمي إليه الحكومة العراقية على الوجه التالي :

« يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية جعل العناصر التي يتألف منها العراق أبناء صادقين للدولة العراقية وغرضها كذلك وهي تعمل هذا العمل الأفضل بالتشويق على التمسك بالاديان ، والجنسية ، لا التثبيط ، ان الكردي ليس عربياً أكثر من أن يكون الاسكوجي انكليزياً ، ولا يمكن أن تجعلوه وطنياً صادقاً للعراق بإجباره على استعمال اللغة العربية ، أو العادات العربية ، وبالاختصار لا بمحاولة جعله عربياً جيداً ، بل بأن يعطى جميع الوسائل والتشويقات لأجل أن يكون كردياً جيداً ، وهذه الوحدة في الدولة التي هي لا بد منها ، لتقدم الدولة لا يحصل بابادة العادات الخصوصية ، التي تجري عليها العناصر المختلفة طريق التقدم على المنوال الذي يستحسنه كل



منهم وهذه هي السياسة التي جريتم عليها وحكومتكم وهذا العمل يفيد أكثر من كل شيء . في سبيل إقناع عصابة الاسم بأهلية العراق في الانخراط في سلك عضويتها .

١٧- وقد أشار جلالة الملك فيصل إلى الموضوع في خطابه الجواني قائلاً :

« ان من بين الوظائف المهمة المترتبة على كل عراقي صادق هو تشويق أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته ، والاتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي ، رمز سعادة البلاد وسعادة الجميع ، المادية والعقلية ، ، وسيكونون باتحادهم واشتراكهم أعضاء عاملين لإسعاد الوطن المشترك ولا أشك في أن كل عراقي صادق يشترك معي في هذا الشعور نحو جميع العناصر الموجودة في بلادهم » اهـ  
لندن في ٢٤ شباط ١٩٢٦ (١)

### ✽ بعد المعاهدة ✽

أقامت « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » وليمة رسمية في مساء يوم الاثنين ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ بمناسبة إبرام المعاهدة الانكليزية - العراقية الجديدة ، حضرها جلالة الملك ، وقائد القوات الجوية ، والوزراء ، ومستشاروهم ، وأشخاص كبار من العراقيين والبريطانيين ، الملكيين والرسامين ، وبعد تناول العشاء ، وشرب نخب كل من صاحب الجلالة الملك جورج ، وصاحب الجلالة الملك فيصل ، القى « وكيل المتمد السامي » خطاباً مهماً ترجمه إلى العربية « الكاتب هولت » فأجاب على ذلك « جلالة الملك فيصل » بخطاب بالعربية ، وتبعه أيضاً رئيس الوزراء ، فألقى خطاباً يناسب المقام

وفياً إلى نص الخطابين اللذين ألقاهما وكيل المتمد والملك فيصل نشرهما لخطورتهما التاريخية :-

### ✽ خطاب فخامة وكيل المتمد ✽

لقد سألتكم أن تشرفوني بحضوركم هنا هذه الليلة للاحتفال بإحداث ، أجراً على الأمل بأنه سيكون من أهم الحوادث في تاريخ العراق ، ألا وهو التوقيع على المعاهدة الجديدة ، ومواقفة مجلس الأمة العراقي عليها .

انني أعد نفسي سعيداً لما صادف من حلول أوان المفاوضات ، بخصوص هذه المعاهدة ، وأنا قائم بأعمال المتمد السامي وذلك لسببين : أولهما ان وجود السر هنري دويس في لندن وعلى اتصال دائم شديد بوزارة المستعمرات جعل طريقنا - على ما أشعر - أكثر سهولة بكثير ، وثانيهما ان المفاوضات في هذه المعاهدة كانت من الاختبارات المسرة لي

لقد كان من قبيل الاكتشاف لدي ما وجدت من مقدار سهولة وانتظام سير المفاوضات التي



من هذا القبيل إذ كان الفريقان مدفوعان بمامل مشترك . وكان العامل المشترك في هذه الحالة القيام بالشروط الذي بوجه أصدر مجلس جمعية الامم قراراً لصالح العراق في مسألة الحدود الشمالية قياًماً تراعى فيه حقوق وتكاليف الحكومتين حتى المراعاة . وقد كانت الوضعية على شيء من الاشكال ، من جراء ما في انكسار من المعارضة الشديدة لسياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية بخصوص هذه البلاد ، وكذلك كانت هنالك معارضة طفيفة للمعاهدة الجديدة في العراق . ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لكي تؤمن احتواء المعاهدة على أحكام تساعد على تقليل المعارضة في العراق ، فلا يعني إلا أن أعبر عن تقديري للجهود الصادق الذي بذلته لجلالتكم ، بوزارة فخامة رئيس الوزارة وزملائه لأجل تجنب تقديم أي طلبات من شأنها أن تلبك الحكومة البريطانية في كفاحها مع المعارضة .

ان المعاهدة ذات شأن لسببين رئيسيين : فأولاً لأنها ستؤمن للعراق حداً شمالياً ثابتاً ، حداً مرضياً من الوجهات العسكرية والاقتصادية والسياسية . وثانياً لأنها تجعل من الواضح تمام الوضع للعالم عامة ان بريطانيا العظمى مستعدة ليس فقط لأن تعمل كل ما في استطاعتها لتمكين العراق من الوقوف على قدميه بأقرب ما يمكن بل كذلك لأن تستمر على إسداء المشورة والمساعدة له إلى أن يصبح في حالة تمكنه من الاستغناء عن هذه المشورة والمساعدة .

وفي كلمتا هاتين الجهتين يجب أن يكون للمعاهدة أثر كبير في جعل العالم المالي والتجاري واثقاً بروسخ مستقبل هذه البلاد ، كما اني أؤمل أنها ستوجد فرقاً عظيماً في الموقف الذي اتخذته أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية تجاه المشاريع الخاصة بترقية العراق

وفضلاً عن هذا اني آمل وأعتقد - مع ما قد يظهر في ذلك من التناقض - ان القرار الذي أصدره مجلس جمعية الامم سيثبت بالاختبار انه أول خطوة في سبيل تأمين الصداقة بين العراق وتركيا ، ان تركيا الآن تشعر بنجية أمل شديدة من جراء قرار مجلس الجمعية ، إلا انها لا تقدر أن تستمر طويلاً على مقاومة هذا القرار . وان السفير البريطاني الآن في أنقرة يبحث في الوضعية مع الحكومة التركية ، ومن المأمول أن يكون من نتيجة مساعيه في نهاية الامر أن تدرك الحكومة التركية أن ليس لديها من خيار سوى أن تقبل الوضعية وتندبرها بأحسن ما يمكن . ومتى فعلت ذلك لا يلبث أن يعقب فعلها هذا على الأثر تأسيس الصلات الودية بين البلدين .

قد مضى سبع سنوات إلى الآن وقد تعودنا أن ننظر إلى تركيا كعدوة للعراق وقد اعتدنا النظر إليها هذا النظر إلى حد اننا كاد أن يفوتنا ان الصداقة - متين الصداقة - بين الشعبين ليست فقط ضرورية بل طبيعية . ان أنظار أوربة وبالأخص بريطانيا العظمى تنو بروح العطف إلى جهود الحكومة التركية الحاضرة في سبيل تنظيم شؤون بلادها وتقديمها على الاساليب العصرية



المتمدنة . إلا أنه مما يؤسف له ان تركية قد ارتكبت مؤخراً خطيئتين يسرنى أن أقول ان الحكومة العراقية لم تظهر أقل ميل لتقليدها في إحديهما وأولى هاتين الخطيئتين هي ان تركية قد سقطت في تلك الغواية العربية من التوهم ان في استطاعتها استعجال تقدم شعبها بارغامه على أن يتخذ - ولو بكثير من التردد - ما تتصور انه الدلائل الخارجية الظاهرة لتقدمه . وبالفعل قد توهمت انها تستطيع تهذيب ادمغة رعاياها باصرارها عليهم بتغطية تلك الادمغة ( بشققة ) تشبه القدر شكلاً . ان علامات التقدم يتحتم أن تعقب التقدم لا أن تتقدمه ولا يصح أن ننصح لأحدهم ان أفضل السبل للاثراء هو أن يلبس جبة من الفرو ويركب سيارة من طرز « رولس رايس » أما الخطيئة الاخرى التي ارتكبتها تركية فهي خطيئة اكثر خطورة ومنطوية على خطة ستضطر على الاقلاع عنها قبل أن تبلغ يوماً ما ذلك المقام الذي تجاهد للحصول عليه في العالم المتمدن واني أقصد بهذا معاملتها للعناصر غير التركية من أهلها وفي هذه الجهة كذلك قد اتخذت العراق عن حكمة خطة تناقض خطة الأتراك على خط مستقيم فلقد ابتهجت لدى قراءتي تلك الخطبة السامية التي ألقاها رئيس الوزراء حول هذا الموضوع في المجلس النيابي منذ نحو يوم اني أتطرق إلى هذا الموضوع ليس لأنني أعتقد ان الحكومة العراقية ليست مدركة تمام الادراك اللحظة الحقة السوية بل لأن المسألة برمتها ظهرت بمظهر مجسم في هذه الآونة لأسباب بعضها ان خطيئات الأتراك بهذا الصدد هي التي أدت بدرجة كبيرة إلى قرار مجلس جمعية الامم المساعد في قضية حدود العراق . ولأن مجلس الجمعية رأى من المناسب في قراره الخاص بالحدود أن يشير إشارة خاصة إلى خطة الحكومة العراقية في معاملتها للأقليات الدينية والقومية . ان الخطيئة التي ارتكبتها تركية كانت انها حاولت القضاء على كل شخصية قومية ومذهبية عوضاً عن ان تستخدم كما يليق ما في تلك الشخصية من عزة النفس التي هي من مميزات جميع الجماعات التي يشكل مجموعها دولة . وهاكم مثلاً من هذا مما في بلادي فهل الاسكوتلندي أو الانكليزي يعتبر أحدهما الآخر نظيره في الكرامة ؟ لا والله ثم هل تؤدي هذه المباشرة بالقومية إلى الحسد والنفور والرغبة في الانفصال ؟ لا بالعكس فإنها تؤدي إلى منافسة تزيهة ودية وإلى جهد صادق من جانب الانكليزي أو الاسكوتلندي - كما تكون الحال - لإثبات تفوقه بإظهار أفضل مزاياه الوطنية في التجارة وفي التعليم وبوجه الاختصار في كل باب يلقي فيه مزاحمة منافسه

ان غاية الحكومة العراقية ينبغي ان تكون كما هي فعلاً ألا وهي ان تجعل من جميع العناصر التي تتشكل منها ابناؤا وطناً صالحين في جسم الدولة العراقية وهي تقوم بذلك أفضل قيام بتشجيعها أكثر منه بإحباطها اعتراف تلك العناصر بشخصيتها الدينية او القومية .

ان الكردي ليس عربياً بأكثر من ان الاسكوتلندي انكليزياً وانكم نجعلون منه وطنياً



عراقياً حقاً لا بإرغامه على اقتباس اللسان العربي أو العادات العربية او بوجه الاختصار لا بمحاولة جعله عربياً حقاً بل بإعطائه كل فرصة وتشجيع لكي يصبح كدياً حقاً .  
ان وحدة الدولة التي هي جوهرية لتقدمها لا تحصل بالقضاء على المميزات الخاصة للعناصر المختلفة المشكلة للدولة بل بتشجيع كل ما هو صالح في تلك المميزات وبتمكين الجماعات المختلفة من التقدم على السبل الأشد موافقة للمواهب الخاصة بكل منها  
وتلك هي الخطوة التي قد سبق واتخذتها جلاتكم وحكومة جلاتكم وان متابعة هذه الخطوة المنورة متابعة مطردة تقوم قيام كل شيء آخر بإقناع جمعية الامم من ان العراق يصلح لأن يكون في عداد أعضائها (١)

### ✽ خطاب جلالة الملك ✽

يسرني أن أجيب على خطابكم هذا الجميل الموجه عن شعوركم النبيل نحو مملكتي وأشير إلى حقائق كنت أفتي أن تحين الفرصة لذكرها قبل ذلك . في موقعي هذا أرى لزوماً لتبيان شعوري الصميم بما رأيته من فخامتكم من الاهتمام لتطمين رغائبنا في أثناء مذكرات المعاهدة ولا شك في أن وجودكم هنا بالنيابة عن المعتمد السامي ووجود السير هنري دوبس في تماس مع وزير المستعمرات كان له شأن عظيم في تسهيل المذكرات والوصول إلى هذه النتيجة التي أنا واثق بأنها فاتحة خير وفلاح لهذه المملكة التي لا تزال تعلق آمالاً كباراً على صداقتها مع بريطانيا كما واني على ثقة بأن المذكرات التي ستجري لتعديل ما هو منصوص عليه في المعاهدة المشار إليها ستلقى عطفاً من لدن حكومة صاحب الجلالة لكي يظهر لمن في عينه قذى كيف أن بريطانيا لا ترغب إلا في انهاء العراق وليس لها قصد الاحتفاظ شرف عهودها وتقام تكوين هذه المملكة ورقياً . وعلى كل فنحن شاكرون ومقدرون عظم التضحية والجهود التي بذلتها حكومة صاحب الجلالة في سبيل العراق ونتمنى وصول مذكراتها مع الجمهورية التركية إلى نتائج حسنة للدولتين المتجاورتين لكي نستأنف العلاقات الودية التي نرغب من كل قلوبنا في اعادتها وليبدأ في هذا القسم من الشرق الأدنى عهد طمأنينة وسكون وتلافي ما مضى علينا من الوقت الذي اضعناه وتركنا فيه الأعمال العمرانية التي يجب أن ننكب عليها بعد الآن

كل يعلم ما لبريطانيا ولرجالها من الاختبارات في طرق ووسائل العمران واننا لنتنظر من خبرة رجالها الموجودين بيننا ان يعينونا بتلك الاختبارات المفيدة إذ لا عذر لنا بعد الآن فيما إذا تأخرنا عن القيام بتعمير الوطن وآمل أن العمل والاصلاح سيكونان رغبة الجميع . أشار ككم بما



قلتموه عن استعجال تركيا للأخذ بأعراض التمدن الغربي دون جوهره وأعتقد انه مثال غير حسن لنا ولغيرنا من الشعوب الشرقية. وأرى أن الخروج عن العننات والتقاليد مضیعة للميزات القومية التي لا شك في أن كل عراقي راغب في اعلاء وطنه يسعى لتأييدها. انني سررت جداً بما ذكرتموه عن الخطبة التي القاها رئيس الوزارة لانها المت بالامر الذي كنت دائماً أحب أن أعرب عما يجالج نفسي بصدد

تعلون أن من اكبر العوامل التي ساقط العرب ضد الاتراك هو ما رأوه من رغبتهم في تدريك العرب. ولا اشك في أن هذه الفكرة كانت من اكبر العوامل التي صارت سبباً لتمزق شمل الامبراطورية العثمانية. فهل يظن أحد أنه من الممكن لنا أن نقع في خطيئة رأينا سوء عواقبها رأي العين في حكومة اكبر منا وأقوى؟ انني اعتقد ان من أعظم واجبات العربي العراقي تشجيع أخاه الكردي العراقي للتمسك بقوميته والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع ومصدر سعادتهم المادية والمعنوية وبذلك يكونون أعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك كما انني لا اشك في أن كل عراقي صميم لا بد وان يشعر بهذا الحس نحو العناصر العراقية كافة. انني على ثقة من أن شعبي المحبوب الذي قابل جميع المشكلات السياسية والاقتصادية إلى الآن بهدوء وسكينة ورباطة جأش، سيقوم بكل قواه لاعمار وطنه بكل ما لديه من قوة مستتيراً بنجيرات رجال العمل والفن ممن هو بيننا من البريطانيين مستعيناً برؤوس الاموال التي كانت متوقفة عن دخول هذه المملكة بسبب غموض الحالة السياسية فيكون عضواً عاملاً للمدنية والسلام (١)

### ❖ دعوة على بغداد ❖

طمنى نهر الفرات في أوائل شهر نيسان ١٩٢٦م طغياناً هائلاً، وانبتقت فيه بثوق عظيمة، فتعطل السيربين المدن والقرى القائمة على عدوتيه، واتلفت المساحات المزروعة بأنواع الحبوب المعاشية وفاضت مياه دجلة في التاسع من شهر نيسان المذكور فيضاً لم تشهد بغداد مثله من أمديع فأنكسرت بعض السدود التي بقي العاصمة - عادة - من الفرق، وغمرت المياه البيوت والبساتين المحيطة بها وكذا القصور، والمباني، ومشاي الطاباق القائمة في خارجها وكان «البلاط الملكي» من جملة القصور التي اكتسحتها مياه الفيضان، فاضطرت الحكومة أن تنقل العائلة الملكية الكريمة إلى دار الوجيه مناحيم دانييل، في قلب المدينة، بعد أن غرقت الاثاث، وماقت المواشي، والأبقار الملكية. وأسرت قطعات الجيش، والشرطة، والكشافة، لدره الخطر عن قلب العاصمة، ولسد



البشوق في النهر، وأعلنت الاستعانة الضرورية لمكافحة الخطر، فتكاثرت الجهود المشتركة ببعض النجاح، واستطاعت السلطات المختصة أن تسد الكسرات في السادس عشر من نيسان، أي بعد مرور اسبوع على الفرق

ولما كانت هذه الكارثة حدثت في رمضان، وكان العيد على الأبواب، فقد أصدرت مديرية المطبوعات هذا البلاغ

« بناء على الكارثة التي حلت بالعاصمة، وبعرض أنحاء المملكة، من جراء الفيضان الهائل الذي حدث في هذه الأيام، أمر حضرة صاحب الجلالة بعدم اجراء مراسيم المعايدة في عيد الفطر في هذه السنة »

وشرعت الشرطة في اجراء التحقيقات الدقيقة لمعرفة أسباب حدوث هذه الكارثة، فأتضح لها أن السيد توفيق المفتي، السوري الجنسية، ومدير المزرعة الملكية، أراد أن يسقي الحدائق الملكية ففتح ثغرة في الجانب الأيسر من دجلة، بجوار البلاط الملكي، فتدفقت المياه من هذه الثغرة تدفقاً لم يكن في إمكان المومي إليه وقفه، فسالت المياه بعنف حتى أدت إلى ما ذكرنا

وكان « السيد ناجي شوكت » يشغل متصرفية لواء بغداد يومئذ، فأمر بتوقيف السيد توفيق المفتي فوراً، واجراء محاكمته علناً، فأساء هذا الأمر وقعاً في نفس الملك فيصل، ولا سيما انه نفذ قبل أخذ رأي جلالتة في الموضوع، فأمر بفصل المتصرف من وظيفته ولكن رئيس الوزراء عارض في أمر الفصل، ونقل السيد ناجي شوكت إلى متصرفية لواء الموصل في الثالث من تموز ١٩٢٦ وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٦ م :

(١) أن يطلب إلى وزارة الأشغال أن تقدم تقريراً مفصلاً عن الفيضان الذي وقع، وأسباب حدوث الكسرة في سدة البلاط الملكي، والتدابير التي اتخذت لحفاظة المدينة من الفرق

(٢) أن يطلب إلى وزارة الداخلية أن تقدم نتيجة التحقيقات، التي اجريت، للبحث عن أسباب حدوث الكسرة في سدة البلاط الملكي » إ هـ

وكان لزاماً أن تشترك الحكومة مع الشعب في اجراء اكتتاب عام لمساعدة المنكوبين في هذا الفرق، فجمعت مبالغ لا بأس بها ووزعت على الذين تضرروا وبقوا بلا مأوى، وبلا شيء يقاتلون عليه

أما السيد توفيق المفتي فقد بقي موقوفاً مدة طويلة؛ وحاولت « الخزينة الملكية الخاصة » أن تكفله فرفضت محكمة جزاء الأعظمية كفايتها، وسمحت للتهمة أن يقدم كفالة نقدية، لقاء اطلاقه، قدرها خمسون ألف ربية فلما عجز عن تدبيرها بقي موقوفاً حتى إذا مر الزمن، ونسي الناس هول الكارثة، برأت ساحتها ولا سيما بعد أن اتجهت النية إلى ضرورة تخليص سمعة البلاط



من هذه التهمة .

### ✽ مملكة الملك في البصرة ✽

دعت « مديرية الميناء في البصرة » جلالة الملك فيصل الأول لحضور حفلة إفتتاح « ممر شط العرب » في الفاوه فاجاب الدعوة وسافر إلى مدينة النهر في السابع والعشرين من شهر نيسان ١٩٢٦ تصحبه جماعة من الاعيان والنواب والوزراء ، إلى وكيل المعتمد السامي البريطاني وحاشيته ، وقد استقبل صاحب الجلالة استقبالا فخماً ، وحضر حفلة افتتاح الممر المذكور ، وقطع بيده الشريط الحريري الذي علق أمام الممر ، في الوقت الذي كان بعض السفن البخارية تقوم بالعباب الخاصة في مدخل « شط العرب » ابتهاجاً بهذا المشروع

وخلاصة قضية ممر شط العرب أن في الشط المذكور حاجزاً قديماً يحول دون تقدم الملاحة فيه ، ويؤدي إلى تأخير حركة السفن القادمة إلى البصرة من اطراف العالم ، وقد شرع في ابان الحرب العالمية الأولى في تجربة لازالة هذا الحاجز ، واستعملت بعض الحفارات لهذا الغرض ، ولكن التجربة لم تصب النجاح المأمول فاوقف العمل

فلما كانت أيام « الوزارة الهاشمية الاولى » استؤنفت الأعمال ، وضوعفت الجهود والنفقات فأتت أكملها وصار عمق الماء في أيام انخفاض الماء سبعة عشر قدماً ، وصارت السفن التي يتراوح عومها من ٢٦ إلى ٢٧ قدماً تمر بيسر في أيام الارتفاع في المد ، وقد ردت نفقات المشروع « أي الحفر والتوسيع » ب ٤٦٢ ، ٠٠٠ باوناً ولما كانت الحكومة العراقية لا تملك - اذ ذاك - هذا المبلغ الجسيم ، دفعته شركة النفط الفارسية - الانكليزية بفائدة قدرها ستة في المئة سنوياً ، واتخذت التدابير اللازمة لأن تتولى الحكومة دفع هذه الفوائد من ايراداتها العامة اما أصل المبلغ فقد تقرر أن يسد من ايراد خاص بأن تفرض رسوم خاصة على السفن التي تمر المحيط الهندي في طريقها إلى البصرة ، واكثرها عائد إلى شركة النفط المذكورة ، صاحبة الدين المذكور

وقد عاد الملك ، والمعتمد ، والحاشيتان ، إلى بغداد في اليوم الثالث من ايار ١٩٢٥ م بعد شهود حفلة افتتاح الممر

### ✽ ادارة العشائر في سورية والعراق ✽

اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٦ هذه الاتفاقية :  
المادة الأولى : كل غارة تقوم بها العشائر التابعة إلى سورية أو العراق في منطقة الحكومة المجاورة تكون إعتداءً يستحصل التعويض عنه من قبل الحكومة التي تتبعها تلك العشائر وان رئيس العشيرة المحرمة يعد مسؤولاً وفي كل قضية معينة فإن كلتا الحكومتين تقومان بكل التحريات



التي تساعد على تعيين « من تقع عليه » المسؤولية وأن تتخذ ما يلائم  
المادة الثانية : عند دخول العشائر السورية في العراق أو بالعكس ، فإنها تكون بطبيعة  
الحال تحت سيطرة الحكومة التي دخلت في منطقتها وذلك في جميع الأمور التي تمس القانون والنظام  
وكذلك من جهة تحصيل المنهوبات في خلال المدة التي تبقى فيها في تلك المنطقة ، وتتعهد كل  
حكومة أن تمنع - بكل الوسائل التي تتمكن منها - عشائر المملكة المجاورة من استعمال  
منطقتها ( أي الحكومة ) كقاعدة لشن الغارات في المملكة التي هاجرت منها ، وإذا ارتكبت  
عشيرة أو فرقة من عشيرة تابعة لأحدى الحكومتين جرائم نهب في المملكة المجاورة ، وذلك عند  
مرورها من إحدى المملكتين إلى الأخرى ، ولم يكن في الاستطاعة لاستحصال جميع التعويضات  
قبل اجتياز العشيرة للحدود ، فتتعهد الحكومة التي تتبعها العشيرة بأن تحصل - بكل الوسائل  
الممكنة - وبعد دخول العشيرة في نفس منطقتها ، التعويضات عن الخسائر التي أصابت المملكة  
المجاورة .

المادة الثالثة : ان المنازعات التي تتكون بين عشائر سورية والعراق تحسم رأساً من قبل  
المتصرفين ذوي الشأن ، يساعد المتصرف العراقي المفتش الإداري ، والمتصرف السوري ضابط  
الاستخبارات ، وفي حالة حصول الاتفاق يكون للقرار المتخذ قوة الاجراء ، وفي حالة حصول  
الاختلاف تقع المراجعة إلى السلطات الأعلى

المادة الرابعة : ان المنازعات الموجودة منذ ١٩٢١ بين العشائر والاهلين ، مع جميع المنازعات  
الماثلة التي قد تحدث في المستقبل ، والتي تحسم أو التي لا يمكن حسمها حسب الطريقة المبينة في  
المادة ٣١ ترفع - إذا وقع طلب بذلك من المدعين - إلى المحاكم الاعتيادية في المملكة التي  
يتبعها المدعون

المادة الخامسة : يمكن لعشائر البدوية « أو شبه البدوية » عادة أن تنتقل من إحدى  
المملكتين إلى الأخرى بدون إذن سابق أما العشائر غير المعتادة على التنقل ، والتي ترغب في  
السكنى بصورة موقتة أو دائمة في المملكة المجاورة فيجب أن تستحصل أولاً إذناً من الحكومة  
التي تتبعها قبل اجتيازها الحدود ، تعهد الحكومتان ان تمسكاً عن إجراء الضغط للترغيب في  
المهاجرة ، وان لا تتخابرا رأساً مع رؤساء العشائر غير التابعة لهما إلا إذا كانت مثل هذه العشائر  
في منطقتيهما .

المادة السادسة : كل عشيرة أو فرقة من عشيرة تابعة لأحدى الحكومتين تدخل في منطقة  
المملكة المجاورة بدون إذن سابق يزرع سلاحها - إذا كانت من نوع العشائر التي تحتاج إلى  
الإذن كما هو مذكور في المادة ٥١ - وإذا كانت في حالة عصيان ضد الحكومة التي تتبعها ، بصرف

النظر عن النوع الذي تكون منه - بقدر الإمكان من قبل حكومة المنطقة التي دخلت فيها ، ويؤمن بقاؤها على مسافة من الحدود تكون مائة لها من إحداث الوقائع في منطقة الحكومة التي ترحت عنها .

المادة السابعة : لا تتجاوز القوات المنظمة وغير المنظمة ، العراقية أو السورية ، الحدود بدون موافقة الحكومتين

المادة الثامنة : ان أحكام هذه الاتفاقية مؤقتة ؛ ويمكن إلغاؤها من قبل أحد الطرفين ويكون بإخبار الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أشهر

### ✽ مظافعة الشبوعية في سورية والعراق ✽

وأقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ نيسان ١٩٢٦ الاتفاق التالي :

١- ستشارك دائرة شرطة العراق في الترتيبات المتفق عليها في القاهرة بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ بين ممثلي دوائر شرطة مصر وفلسطين وسورية

٢- سيؤد العراق بالدستور « الأسلوب » الذي يضعه « المستر برود هرسست » السابع إلى دائرة التحقيقات الجنائية في فلسطين ، وانه سوف يستعمل في البلاغات التي تصدر وفق هذه الترتيبات

٣- إذا دخل في العراق أشخاص مشبهون بكونهم شيوعيين ، وذلك في طريقهم إلى سورية فإن دائرة التحقيقات الجنائية العراقية تعطي إخباراً إلى دائرة الأمن السورية بالهرق اللاسلكي مبينة اسم الشخص المشبه به والطريق الذي عقبه

٤- إن دائرة الأمن السورية تعطي - بالمثل - إخباراً إلى دائرة التحقيقات الجنائية العراقية بالهرق اللاسلكي عن سفر أي شخص مشبه به إلى العراق مع ذكر الطريق الذي عقبه

٥- توجه البرقيات اللاسلكية إلى المستر فأنجو في دائرة الأمن في بيروت ، وإلى دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد

٦- يفهم أنه لا يشار أبداً إلى الشيوعية في البرقيات المكشوفة المتبادلة بين دائرتي شرطة سورية والعراق وان استعمال اسم مخصوص يدل على ان الشخص المنوه عنه مشبه به

٧- ترسل بالبريد البري صود جميع البرقيات لاجل التأييد وذلك في أول فرصة ممكنة . اهـ

### ✽ إيفاد وزير المالية الى اوربة ✽

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ حزيران ١٩٢٦

« أن يسافر معالي وزير المالية ومستشارها إلى لندن لإنهاء بعض المسائل المالية الهامة ... على أن لا يتأ في شيء قبل استحصال موافقة الحكومة العراقية » وقد حدد المجلس القضايا التي



ستعالج من قبلها فيما يلي :

#### ١- الديون العمومية العثمانية

أن يتواجهها بصورة خصوصية مع وكلاء أصحاب الاسهم ، ويطلعا على نتائج المذاكرات الجارية بينهم وبين تركية بخصوص نوع العملة التي تدفع بها الديون .

#### ٢- السكك الحديدية

أن يجتهدا لاقتناع المراكز الرسمية في انكلترة بقبول توصيات البعثة المالية بخصوص السكك الحديدية وأن ينظر فيما إذا كان من الممكن عقد قرض مالي للسكك الحديدية بعد أن تؤلف لجنة المدراء المبحوث عنها في تقرير البعثة المالية

#### ٣- العملة العراقية

أن يسعيا لتنفيذ رغبة الحكومة العراقية في أن يكون لها عملة خاصة بها وان يتذاكرا مع الدوائر المختصة المالية ويقدموا اقتراحا في هذا الباب

#### ٤- تأسيس مصرف زراعي

أن يتما المذاكرات الجارية بين وزارة المالية والبنك العثماني من اجل تأسيس مؤسسة مالية بالعراق تقوم عند التروم بإقراض الاهلين مكائن وبذور زراعية وغيرها

#### ٥- امتياز أصفر

ان يسعيا لتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه مع الكولونيل ستانلي بخصوص امتياز أصفر « إه

### ✽ مادت خطير في المجلس النيابي ✽

كانت مدة اجتماع المجلس النيابي قد مدت أكثر من مرة في دورته الاعتيادية للبت في الانشغال المستعجلة وقد حدث في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في اليوم الثامن من أيار ١٩٢٦ حادث خطير فجمله فيما يلي :

بينما كان المجلس يتذاكر في ميزانية الدولة ، أخذ وزير المالية السيد صبيح نشأة ، يتكلم مع مقرر اللجنة المالية فناده الرئيس :

- أدعوك إلى النظام ياوزير المالية !

- وزير المالية - صبيح نشأة - أتكلم مع مقرر اللجنة بخصوص الفصل المذكور

- الرئيس - يجوز لك ذلك بأن تمضي اليه أو يأتي اليك لأن تكلمك مع المقرر أثناء قراءة

الفصل مما يجعلني أن لا أفهم ما قرأه الكاتب لذلك أدعوك إلى محافظة النظام ياوزير المالية !

- وزير المالية - صبيح نشأة - أولا كلامك لا ألتقاه باخطار لأنني محافظ على النظام وقد

طلبت الكلام

- الرئيس - أنت تسبب إخلال بالذاكرة أدعوك إلى النظام يا وزير المالية  
- وزير المالية - صييح نشأة - أنا أريد تسريعها وأنا محافظ على النظام فأرجو يا فخامة  
الرئيس أن تحافظ أنت أيضاً على النظام  
- الرئيس - سادتي ! رئيس المجلس يهان من وزير المالية ، أنا لا يسعني أن أبقى هنا ولهذا  
أترك المجلس (١)

وذهب رئيس مجلس النواب ، السيد رشيد عالي ، إلى ديوان الرئاسة وقدم كتاب استقالته الآتي :  
حضرة نائب الرئيس الأول للمجلس النيابي المحترم  
يؤسفني جداً أن وزير المالية ، الذي يجب أن يكون النموذجاً للنظام ، يخل بالنظام ، ولم يصغ  
إلى تنبيهات الرئيس المطابقة للنظام ، عندما أخل به الوزير بالمكالمة مع أحد رفقائه الذي يبعد عنه  
بمسافة ، بحيث لم يدعني أسمع ما يتلوه الكاتب من الفصول ، وقد اضطرت أن استقيل من رئاسة  
المجلس التي أهانها وزير المالية بماملته الآتفة الذكر واقدم احترامي

رشيد عالي الكيلاني

٨ ايار ١٩٢٦

ودوت هذه الاستقالة دوي الصاعقة في ردهة المجلس ، وقصد رئيس الوزراء ، ومعه أكثر من  
ثلاثين نائباً إلى غرفة رئيس المجلس ، ومعهم وزير المالية ، وتقدم الوزير إلى الرئيس بالاعتذار  
بصفته وزيراً للمالية وبوصفه نائباً عن لواء اربل وبين استعداداه للاعتذار علناً في قاعة المجلس فلم  
ينث السيد الكيلاني عن عناده وأصر على الاستقالة

ودعا جلالة الملك فيصل المتخاصمين إلى بلاطه ، وحاول أن يصلح بينهما فافتح ، وأضرب  
بعض النواب عن حضور جلسات المجلس بزعم أن المجلس قد أهين ، فاختل النصاب وتأخر عقد  
الجلسات ، وهدد رئيس الوزراء باستقالة وزارته أو بجل المجلس ، إذا لم يحصل النصاب القانوني  
لجلساته ، مصرحاً أن الحالة أصبحت لا تطاق فاد معظم النواب إليه واعلنت استقالة الرئيس  
الكيلاني في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٠ ايار ١٩٢٦ فقبلت وانتخب وزير الداخلية حكمت سليمان رئيساً

### ✽ التقارب بين تركيا والعراق ✽

شعر ممثلو « الجمهورية التركية » بضرورة إنكار الذات ، وقبول المفاوضة مع الانكليز على  
أساس التقارب بين تركيا والعراق بعد أن مدد الانتداب البريطاني على العراق إلى ٢٥ سنة بموجب  
المعاهدة الجديدة ، ولما أنست بريطانيا هذه الرغبة تقدمت إلى الحكومة العراقية بما يلي :

(١) حاضر مجلس النواب في « جريدة الوقائع العراقية » العدد (٤٤٤) بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٢٦



دار الاعتماد

بغداد

شبه رسمي رقم بي ١٠ / ٩٨  
بغداد في ١١ أيار سنة ١٩٢٦

عزيزي فخامة الرئيس

أقدم في طيه ، لأجل اطلاع فخامتكم ، لائحة المعاهدة المرغوب في عقدها مع الحكومة التركية .

إن هذه الوثيقة ليست إلا لائحة تهديدية لم تبلغ بعد رسمياً إلى الحكومة التركية ، وبينما من الواجب عرضها على مجلس الوزراء لأجل موافقته عليها ، اني أسأل من فخامتكم أن تؤكدوا على الوزراء ضرورة ملاحظة أشد التكم بخصوص أحكامها . كذلك ألفت نظركم إلى كتابي المرقم ١٦٦ والمؤرخ في ٧ أيار سنة ١٩٢٦ إلى جلالة الملك الذي أرسل إليكم المستر بورديليون نسخة منه

ان حكومة جلالة الملك قد أوعزت إلي الآن بأن أبلغ الحكومة العراقية بصورة رسمية الاقتراح القائل بأن يتنازل العراق - إذا لزم الأمر لأجل الحصول على الصلح مع تركيا - عن جزء من رسوم الاحتكار التي ستقاضى من شركة النفط التركية ، وقد طلبت مني الحصول على موافقة الحكومة العراقية على هذا الاقتراح بأقل ما يمكن من التأخير ، وعلى هذا أكون ممتناً إذا أطلعت فخامتكم مجلس الوزراء على محتويات كتابي إلى صاحب الجلالة ، وطلبتم من المجلس الموافقة مبدئياً على الاقتراحات التي قد أوعزت الحكومة البريطانية إلى السر روندل لنديسي بأن يعرضها على الحكومة التركية

يكاد أن لا يكون من الضروري لي أن أؤكد لفخامتكم ما لعقد تسوية مع تركيا من الأهمية الحيوية والفائدة العظيمة التي تعود على العراق من وراء تسوية كهذه ، ألا اني أخشى أن يكون مما لا بد منه أن يطلب من العراق بذل شيء من التضحية لأجل تأمين هذه الغاية ، ومن أعظم الأمور أهمية الاستفادة ما أمكن من الموقف الملائم نوعاً الذي اتخذته الأتراك في هذه الآونة وبهذا الصدد يسرني أن أبلغ فخامتكم ان الحكومة البريطانية قد قررت الآن ، دلالة على شعورها بالتضحية المالية ، التي قد يقتضي العراق تقديمها ، أن تتنازل عن جميع مطالبيها بالتسديد فيما يخص الممتلكات المحولة ، كما هي مبينة في المادة الخامسة من الاتفاقية المالية ، بشرط أن تقبل الحكومة العراقية مشورة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمنح تركيا جزء من رسوم احتكار الزيت المنتظرة ، وأن يتم بذلك الحصول على تسوية مع تركيا .

المخلص

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون

ه . دويس

رئيس مجلس الوزراء - المقر - بغداد



### ✽ مجلس الوزراء يقر ضرورة القارب ✽

لم يكند رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، يتلقى كتاب المعتمد السامي البريطاني ، المثلث نصه أعلاه ، حتى جمع مجلس الوزراء ، كوعبد مذكرة قصيرة استقر الرأي على اتخاذ هذا القرار : « تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو / ٩٨ والمؤرخ في ١١ أيار سنة ١٩٢٦ إلى فخامة رئيس الوزراء ، المتعلق بأمر المفاوضات مع تركيا ، فقرر مجلس الوزراء ، بنية تأسيس العلاقات الودية بين تركيا والعراق ، الموافقة على مسودة المعاهدة المربوطة بكتاب فخامة المعتمد السامي الآنف الذكر ، أما بخصوص إعطاء تركيا قسماً من حصة العراق من شركة النفط التركية ، فالمجلس يأمل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تسعى ، بقدر المستطاع ، لتأمين السلام مع تركيا بدون أن يقوم العراق بتضحيات مالية من هذا القبيل ، وإذا لم يمكن ذلك فالمجلس يوافق على إعطاء تركيا من عشرة إلى ١٥ في المئة من حصة العراق من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز كما جاء في كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم آر أو / ١٦٦ المؤرخة في ٧ أيار سنة ١٩٢٦ إلى جلالة الملك اه (١)

### ✽ ترضية نهائية لتركيا ✽

واستمرت « السفارة البريطانية » في تركيا على مفاوضة حكومة الجمهورية التركية لقبول ترضية نهائية من العراق لقاء ما تقرر لها من موارد النفط حتى إذا قاربت هذه المفاوضات نهايتها بعث المعتمد السامي هذا الكتاب :

بغداد في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦

عزيزي فخامة الرئيس !

الحاقاً بكتائبي المرقم بي أو / ٩٨ والمؤرخ في ١١ أيار سنة ١٩٢٦ بشأن المفاوضات الجارية مع تركيا . ابلغ فخامتكم أن وزير الخارجية التركية قد أخبر السير روندلندسي مؤخراً أن ما ترغب فيه الحكومة التركية هو الحصول في الحال نقداً على حاصل مجموع قيمة الحصة التي طلبتها من رسوم احتكار النفط . ان نص المعاهدة على النحو الذي يقترحه الأتراك سيقضي بأن يكون لتركيا نصيب من رسوم النفط ، وسيكون فيه فقرة تجيز لتركيا ان تتقدم إلى الحكومتين البريطانية والعراقية بطلب لابدال هذا النصيب من الرسوم بدفعة واحدة ، والسير روندلندسي يفترض من قبل الحدس الشخصي أن تركيا قد ترضى ببلغ اقصاه (٥٠٠,٠٠٠ ليرة انكليزية) غير أن الحكومة التركية نفسها لم تنوّه إلى الآن بالبلغ الذي من المرجح ان يرضيا اني متأكد من أن فخامتكم ستقدرون الفائدة العظيمة التي تعود على العراق من وراء هذا



المبلغ المعين المقترح كسوية ناجزة نهائية بين العراق وتركيا ، من غير أن يكون هنالك أدنى خسارة في أراضي العراق ، ومن غير أن تسبق تركية أي حق في الاستفهام عن مصير واردات سهوم النفط . إن هذه الصفقة التي يقترحها السير روندل لندسي هي بالحق صفقة فوق العادة ، ونظراً إلى قبول الحكومة العراقية المبدأ القائل بأن يسمح لتركيا بنصيب من رسوم الاجتكار فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت ان من البديهي أنها ( أي الحكومة العراقية ) ستقبل بما يظهر أنه الحل الافضل ، ألا وهو إيفاء جميع مطالب تركية إيفاءً فورياً نهائياً بدفع مبلغ معين دفعة واحدة ، وإذا قبل الاتراك بهذا الحل سيكون بإمكان الحكومة البريطانية ، عندما يحل أوان الدفع لتركيا ، أن ترتب أمر قيام وكلاء التاج للمستعمرات بتقديم المبلغ التقدي اللازم بالنيابة عن الحكومة العراقية على شرط إجراء ترتيبات موافقة لأجل تسديده وفي مثل هذه الحالة ان الحكومة البريطانية ، كما سبق فأخبرت فخامتكم ، ستعتبر تكاليف الحكومة العراقية فيما يخص الممتلكات المحولة كما هي مبينة في المادة الخامسة من الاتفاقية المالية مسددة نهائياً .

نظراً إلى الاعتبارات الآتية الذكر ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أوعزت إلى السير روندل لندسي بأن يتقدم في المفاوضات على هذه القواعد ، وفوضته بأن يوافق ، بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية على أن يدفع - عندما تبرم المعاهدة المقترحة ، وتدخل في حيز التنفيذ - مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ليرة انكليزية أو ٥٠٠,٠٠٠ ليرة على الاكثر إذا لزم الأمر وذلك لقاء تسوية ناجزة نهائية ، تستثنى فيها كل فكرة بالتنازل عن أراض لتركيا

فلي الثقة بأن سيكون باستطاعة فخامتكم تمييز هذا الاقتراح الشديد الملائمة لزملائكم ، وسأخاطبكم ثانية بخصوص ما سيقضي من تعديل في لائحة المعاهدة إذا قبل الترك هذا الاقتراح .

اني مرسل نسخة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكي

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون  
رئيس مجلس الوزراء الموقر - بغداد

المخلص  
هـ . دويس

لقد كان لقرار مجلس الوزراء أثره في تذليل الصعوبات القائمة في وجه المفاوضات بين بريطانيا وتركيا فوافقت الحكومة التركية على عقد المعاهدة التي اقترحتها الحكومة البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ أيار ١٩٢٦ م إيفاد وكيل القائد العام ، السيد نوري السعيد ، إلى أنقرة لينوب عن الحكومة العراقية في توقيع المعاهدة المقترحة عقدها بين بريطانيا والعراق وتركيا

## نص المعاهدة العراقية الانكليزية الفركية

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة ، بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية

فيما وراء البحار ، وامبراطور الهند من جهة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من جهة أخرى

لما كانوا أخذوا بعين الاعتبار ، ما يختص بتعيين الحدود ما بين تركيا والعراق ، من مواد

المعاهدة المضادة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣

ولما كانوا قد اعترفوا بالعراق دولة مستقلة ، وبالصلاحيات الناشئة من المعاهدات ما بين

العراق وبريطانيا العظمى ، المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦

ولما كانوا راغبين في اجتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تمكيد صفو الوفاق

وحسن التفاهم في ما بينهم ، قرروا عقد معاهدة لاجل هذا الغرض ، وعينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق ،

الرئيس نوري السعيد : سي . ام . جي . دي . اس . او . وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية

فيما وراء البحار وامبراطور الهند

الرايت هونورابل السير روندل تشارلس لندسي كيه . سي . ام . جي . سي . بي . سي .

في . او . سفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى فوق العادة ، ومفوض لدى الجمهورية التركية

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ،

صاحب العطفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الامور الخارجية في الجمهورية التركية ،

ونائب ازمير

وهؤلاء . بعد ان اطلع كل منهم على اوراق اعتماد الآخرين ، ووجدها طبق الاصول الصحيحة

المرعية اتفقوا على المواد الآتية :-

### « الفصل الاول - الحدود ما بين تركيا والعراق »

المادة الاولى : ان خط الحدود ما بين تركيا والعراق قد تعين نهائياً حسب التخطيط الذي

اقره مجلس جمعية الامم في جلسته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي (١) :

(١) هذا هو الوصف الرسمي لخط بروكل :

من ملتقى دجلة والخابور متبعاً وسط مجرى الخابور إلى ملتقاء مع الهيزل ثم يسير مع وسط مجرى الهيزل إلى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلو مترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجاني الذي يمر من (سيرنز) . ومن هناك



ومع ذلك فالخط المشار إليه فيما تقدم ، قد عدل جنوبي علامون وآشوشا ، بحيث يجعل ذلك

يسير على خط مستقيم نحو الشرق إلى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرتز) ثم يتبع قمة هذا الحوض الشمالية إلى جبل (بيلاكيش) ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى منبع رافد (بيجو) في (رابوزاق) ومن هناك يتبع هذا الرافد إلى ملتقاء في جنوب (رابوزاق) مع نهر آت من نقطة ٦٨٣٤ في شرقي جنوب شرقي (رابوزاق) . ثم يتبع خطاً مستقيماً إلى التل الواقع إلى شمال وشمال شرقي نقطة ٦٨٣٤ ثم من وسط مجرى نهر صغير آت من الجهة الشرقية لهذا التل إلى ملتقاء بالخابور ، ومن هناك يسير مع الخابور نازلاً مسافة نحو كيلومتر ونصف إلى ملتقاء بنهر قادم من منطقة (آروش) و (جراموس) وعلى طول هذا النهر (تارك) إلى الشمال النهر القادم من قاشورا) إلى ملتقى الرافدين الكبيرين الآتين الأول من (جراموس) والثاني من (آروش) . ومن هذا الملتقى يسير على طول قعر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين . ثم يتبع خط تقسيم المياه الآنف الذكر إلى نقطة ٩٠٦٣ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافدين الذي يمر من (جراموس) إلى نقطة ملتقاء بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه القمة الأخيرة يسير على القمة الواقعة إلى شمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (أورا) ثم إلى نقطة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان . ثم على خط مستقيم من تلك النقطة إلى منبع رافد الزاب في شمال شرقي (دوسكية) وبالقرب منها ، ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد إلى نهر الزاب . ثم يسير مع الزاب إلى أسفل إلى نقطة على بعد كيلومتر واحد في جنوب (بيشوك) وعلى خط مستقيم نحو الشرق إلى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيهي) وشمال (شال) ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (بدريجان) إلى أقرب نقطة من منبع (اقه مارك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه إلى هذا المنبع على خط مستقيم . ومنه على طول الفرع الغربي (اقه مارك) ابتداءً من هذا المنبع إلى ملتقاء بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و (زويك) ، ثم على طول هذا النهر الصغير إلى منبعه . ويتبع خطاً مستقيماً من هذا المنبع إلى رافد الفرع الشرقي (اقه مارك) الذي يصب في شمال (زويك) ثم على طول هذا الرافد إلى مصبه ، ومن هنا على خط مستقيم إلى خط تقسيم مياه (اقه مارك) و «دبريشين» ويسير على خط تقسيم المياه المذكور إلى أقرب نقطة من منبع رافد (دبريشين) الذي يصب في ذلك النهر شمال (شيخ مومار) تماماً ثم على خط مستقيم إلى منبع ذلك النهر . «إن الرافد المتقدم ذكره هو دبريشين الذي يسير نازلاً إلى مصب النهر في جنوب



القسم من الطريق المحترق الارض العراقية بين هذين المكانين ، داخلا ضمن الاراضي التركية .  
المادة الثانية : ان خط الحدود المبين في المادة المذكورة ، مع مراعاة الفقرة الاخيرة من المادة الاولى ، هو الحد ما بين تركيا والعراق ، حسبها هو مرسوم على الخريطة الملحقه بهذه المعاهدة بقياس ١-٢٥٠٠٠٠ م ، وإذا وقع اختلاف بين النص والخريطة يعول على النص .

المادة الثالثة : ان الحدود المبينة في المادة الاولى يعهد برسمها على الارض إلى لجنة تخطيط ، وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين اثنين تعينهما الحكومة التركية ، ومن ممثلين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية ؛ بالاشتراك معاً ، ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري إذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين

تجتمع هذه اللجنة في أقرب ما يمكن من الزمن ، على أن يكون ذلك ، مهما كانت الاحوال في خلال الاشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ . تتخذ قرارات هذه اللجنة بأكثرية الآراء ، ويتحتم امتثالها على جميع المتعاقدين السامين ، وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كل الأحوال في اتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة . تقسم نفقات اللجنة بالسوية ما بين تركيا والعراق .

تعهد الدول ذوات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط اما مباشرة ، أو بواسطة السلطات المحلية ، في كلما يختص بإقامتهم ، وما يحتاجون اليه من الايدي العاملة ، والمواد ( من أعلام وأنصاب ) اللازمة للقيام بمهمتها . ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة ، والاعلام ، أو أنصاب الحدود التي تقيسها اللجنة .

تنصب الاعلام على ابعاد تمكن رؤية الواحد من الآخر ، وترقم ، وتثبت مواقعها وأرقامها في خريطة رسمية .

ده قليلا « ثم على طول هذا النهر إلى منبعه . وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر إلى خط تقسيم مياه ( ردهريشين ) ورافد ( شمسينان صو ) الذي يمر من شرق ( حركي ) تماماً . ومن هناك على خط مستقيم إلى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد . وعلى طول الجدول الجانبي ، ثم على طول الرافد المذكور إلى ( شمسينان صو ) . ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم إلى القمة الجنوبية لحوض ( شمسينان صو ) . ويسير على طول هذه القمة إلى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر ( حاجي بك ) ورافده الذي يمر من شرقي ( اوبا ) تماماً ، وبعد ان يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأساً إلى نهر ( حاجي بك ) معاكساً الجريان إلى الحدود الايرانية = انتهى =



يجر محضر التخطيط النهائي ، والخرائط ، والوثائق الملحة ، عن ثلاث نسخ أصلية ترسل اثنتان منها إلى الدول المتاخمة والثالثة إلى حكومة الجمهورية الافرنسية ، لأجل تسليم نسخ صحيحة منها إلى الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

المادة الرابعة : ان جنسية سكان الأراضي المتروكة للعراق ، بموجب أحكام المادة الأولى تعين بالمواد ٣٠-٣٦ من معاهدة لوزان (١) ويوافق المتعاقدون السامون على استمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣١/٣٢/٣٤ من المعاهدة المذكورة (٢) مدة اثني عشر شهراً ابتداء من دخول

(١) و (٢) هذه هي المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من معاهدة لوزان :  
المادة ٣٠ : ان تبعة الترك الساكنين في البلاد ، التي انفصلت عن تركيا ، سيكونون بمقتضى أحكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت إليها تلك البلاد ، وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية .  
المادة ٣١ : كل من تجاوز الثامنة عشرة من العمر ، من الذين فقدوا التبعية التركية واكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين ، فإنه يكون له الخيار في اختيار التبعية التركية لمدة سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة في موضع العمل

المادة ٣٢ : ان الأشخاص المتجاوزين الثامنة عشرة من العمر ، من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركيا وفقاً لهذه المعاهدة ، والذين هم يقيمون في الجنسية اكثرية الأهالي الكائنين في البلاد المذكورة لهم أن يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون اكثرية أهلها من جنسيتهم ، بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك ، ويكون هذا الخيار لهم مدة سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٣ : ان الاشخاص الذين استعملوا ما لهم من حق الخيار ، المنصوص عليه في المادتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين ، بتحت عليهم بعد ذلك في مدة اثني عشر شهراً أن ينقلوا محل إقامتهم إلى بلاد الدولة التي اختاروا تابعيتها ، غير ان هؤلاء يكونون أحراراً في محافظة ما يملكون من أموالهم غير المنقولة ، الكائنة في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور .

ان هؤلاء الاشخاص أن ينقلوا معهم جميع ما لهم من الأموال المنقولة ، ولا يؤخذ منهم عند نقلها ، شيء من الرسوم لا عند إخراجها ولا عند إدخالها .

المادة ٣٤ : ان من كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره من تبعة الترك ، وهو في الأمل من أهل بلد من البلاد التي انفصلت عن تركيا ، وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء مقيماً في إحدى الممالك الاجنبية ، يكون غيراً في اكتساب التبعية المربية في البلاد التي هو في الأمل من أهلها ، ولكنه في هذا الخيار يكون مقيداً بالبعد الاحترازي الذي يتكون مما يقع من الائتلافات التي تنعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركيا وبين حكومات البلاد التي يقيم فيها ، ولا يشترط في خياره هذا إلا أن تكون جنسيته موافقة لجنسية الاكثرية من أهالي البلاد التي يختارها ، وإلا أن توافق على ذلك حكومة تلك البلاد أيضاً . ان حق هذا الخيار يجب استعماله في خلال سنتين اعتباراً من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل

المادة ٣٥ : ان الدول المتعاقدة تتعهد بأنها لا تمنع بوجه من الوجوه استعمال حق الخيار الذي يتمتع أصحابه احراراً أية تابعية أخرى ممكنة لهم ، والذي جاء بيانه في هذه المعاهدة ، أو في معاهدات الصلح المتقدمة مع المانيا واستريا والبغار أو المجر أو في المعاهدات المتقدمة بين الدول المتعاقدة المذكورة من غير تركيا أو بين أحدها وبين روسيا

المادة ٣٦ : ان النساء ذوات الأزواج تابعات لأزواجهن ، والأولاد الذين هم دون الثامنة عشرة تابعون لأبائهم في جميع الأمور المتعلقة بتطبيق الاحكام الكائنة في هذا الفصل .



هذه المعاهدة في حين التنفيذ ، ومع ذلك تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار من يختار الجنسية التركية من الاهالي المشار إليهم أعلاه .

المادة الخامسة : يقبل كل من المتعاقدين الساميين بخط الحدود ، المعين في المادة الاولى ، خطأ نهائياً للحدود ، مصوناً من كل تعرض ، ويتعهد باجتنب كل محاولة لتبديله .  
« الفصل الثاني - حسن الجوار »

المادة السادسة : يتعهد المتعاقدون السامون ، تعهداً متبادلاً ، بأن يقاوموا ، بكلمة في استطاعتهم من الوسائل ، استعدادات شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحين ، يقصد بها ارتكاب أعمال النهب ، والشقاوة ( قطع الطرق ) في المنطقة المجاورة للحدود ، وبأن يمنعهم من اجتياز الحدود .

المادة السابعة : عندما يبلغ السلطات ذوات الاختصاص ، المعينة في المادة الحادية عشرة ، ان هنالك استعدادات يقوم بها شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحون ، بقصد ارتكاب أعمال النهب والشقاوة ، في المنطقة المجاورة للحدود ، يجب أن تنذر تلك السلطات بعضها بعضاً بدون تأخير .

المادة الثامنة : تتبادل السلطات ذوات الاختصاص ، المذكورة في المادة ١١ إخبار جميع ما يحدث من أعمال النهب ، والشقاوة ، في أراضيها ، بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المبلغة أن تسعى بكل ما لديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الاعمال من اجتياز الحدود

المادة التاسعة : إذا تمكن شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحون ، وقد ارتكبوا جناية أو جنحة في منطقة الحدود المجاورة ، من الالتجاء إلى منطقة الحدود الاخرى ، فعلى سلطات هذه المنطقة الاخيرة توقيف هؤلاء الاشخاص لوضعهم ، وفقاً للقانون هم وغنائمهم ، وأسلحتهم تحت تصرف سلطات الفريق الآخر ، الذين هم من رعاياه .

المادة العاشرة : ان منطقة الحدود التي ينفذ فيها ، هذا الفصل من المعاهدة ، هي كل الحدود الفاصلة ما بين تركيا والعراق ، وكذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود إلى مسافة ٧٥ كيلومتراً داخلاً .

المادة الحادية عشرة : ان السلطات ذوات الاختصاص المكلفة بتطبيق هذا الفصل من المعاهدة هي :

لتنظيم التعاون العام ، ومسؤولية القيام بالتدابير الواجب اتخاذها :  
من الجانب التركي - آمر الحدود العسكري  
ومن الجانب العراقي متصرفا الموصل واربيل



وتبادل المعلومات المحلية والتبليغات المستعجلة :

من الجانب التركي - السلطات المعنية بواقعة الولاة .

ومن الجانب العراقي : قائمقامو زاخو ، والهادية ، والزيبار ، وراوندوز ، ولحكومتين  
التركية والعراقية ، لأسباب إدارية ، تعديل قائمة سلطاتها ذوات الاختصاص على أن يعين ذلك  
أما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ أو بالطريقة الدبلوماسية

المادة الثانية عشرة : على السلطات التركية والسلطات العراقية أن تمتنع من كل مخابرة ذات  
صبغة رسمية ، أو سياسية ، مع رؤساء العشائر ، أو شيوخها ، أو غيرهم من أفرادها ، من رعايا  
الدولة الأخرى ، الموجودين فعلاً في أراضيها ، وعليها أن لا تجيز في منطقة الحدود تشكيلات  
للدعاية ، ولا اجتماعات موجهة ضد أي الدولتين .

المادة الثالثة عشرة : تسهلاً لتنفيذ أحكام هذا الفصل ، من هذه المعاهدة ، بوجه عام حفظاً  
لصلوات حسن الجوار على الحدود ، تؤلف لجنة حدود دائمة من عدد متساو من الموظفين يعينون  
من وقت إلى آخر لهذه الغاية ، من قبل الحكومتين التركية والعراقية ، وتجتمع هذه اللجنة على  
الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة . ومن واجب هذه اللجنة ، التي  
ستجتمع مناوبة في تركيا والعراق ، أن تبذل جهدها في تسوية كل المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام  
هذا الفصل من المعاهدة ، تسوية ودية وكل مسائل الحدود الأخرى التي لا يمكن التوصل إلى  
الاتفاق على حلها بين موظفي مناطق الحدود المختصين بها .

تجتمع اللجنة للمرة الأولى في « زاخو » خلال شهرين بعد دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ  
« الفصل الثالث - أحكام عامة »

المادة الرابعة عشرة : بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلدين ، تدفع الحكومة  
العراقية إلى الحكومة التركية مدة ٢٥ سنة ، ابتداءً من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ،  
عشرة من المئة من كل عائداتها من :

( أ ) شركة النفط التركية ، عملاً بالمادة العاشرة ، من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥

( ب ) الشركات أو الأشخاص الذين قد يستغلون النفط ، عملاً بأحكام المادة السادسة من

الامتياز المتقدم ذكره .

( ج ) الشركات الفرعية ، التي تؤلف عملاً بأحكام المادة ٣٣ من الامتياز المتقدم ذكره .

المادة الخامسة عشرة : توافق حكومة تركية وحكومة العراق على الدخول في المفاوضات

بأسرع ما يمكن ، لعقد معاهدة لتسليم المحرّمين ، وفقاً للعادات المألوفة بين الدول المتحابّة .

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بعدم إزعاج أو إيذاء الأشخاص المقيمين في



أراضيها بسبب آرائهم ، ومساكنهم السياسية في مصلحة تركية ، حتى التوقيع في هذه المعاهدة وبتنحهم عفواً تاماً شاملاً . تلغى جميع الأحكام الصادرة من هذا القبول ، وتوقف جميع التعقيبات الجارية .

المادة السابعة عشرة : تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الإبرام .  
يبقى الفصل الثاني ، من هذه المعاهدة ، معمولاً به لمدة عشر سنوات ، ابتداءً من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

لكل من المتعاقدين الحق ، بعد مرور سنتين على وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، في فسخ هذا الفصل في كل ما يختص به منه ، ولا يصبح الفسخ نافذاً إلا بعد مرور سنة على الإعلام بذلك المادة الثامنة عشرة : يجب إبرام هذه المعاهدة من قبل كل من المتعاقدين الساميين ، وتبادل وثائق الإبرام في أنقرة بأسرع ما يمكن .

ترسل نسخ من هذه المعاهدة إلى كل من الدول الموقعة في معاهدة لوزان .  
وشهادة على ذلك وقع المفوضون المذكورون أعلاه في هذه المعاهدة ، وأثبتوا اختتامهم فيها .  
كتب في أنقرة في ٥ حزيران ١٩٢٦ عن ثلاث نسخ

|                        |                   |                 |
|------------------------|-------------------|-----------------|
| توقيع                  | توقيع             | توقيع           |
| « ت. رشدي »            | « آر. سي. لندسي » | « نوري السعيد » |
| « حصة تركية من النفط » |                   |                 |

وفي أثناء وجود الممثل العراقي نوري السعيد ، في أنقرة عرض على وزير خارجية تركيا استعداد الحكومة العراقية لدفع خمسمائة ألف ليرة استرلينية صفقة واحدة لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي أقرته المادة الرابعة عشرة من المعاهدة من حصة العراق من شركة النفط التركية فقبلت الحكومة التركية بهذه التسوية مبدئياً ، ولكنها عادت ففضلت الاستمرار على قبول ١٠ في المئة من الحصة المذكورة لمدة ٢٥ عاماً على قبول هذه المنحة .

ولما كان جواب وزير خارجية تركيا على كتاب نوري سعيد يكون جزءاً متتماً للمعاهدة اضطررنا إلى إثباته هنا وهذا نصه : =

انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦

يا حضرة المفوض

أتشرف بإعلامكم تسلمي كتابكم المؤرخ اليوم ، واحاطتي بما فيه ، وبإشارتكم إلى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة الموقع فيها اليوم ، فيما بيننا ، وبما تفضلتم به من اعلاني انه إذا رغبت الحكومة التركية في خلال الاثني عشر شهراً التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في تحويل



حصولها من العائدات التي نصت عليها المادة المذكورة آنفاً إلى مبلغ معين تعلن الحكومة العراقية برغبتها والحكومة العراقية تدفع إلى الحكومة التركية في خلال ثلاثين يوماً من تلقيها ذلك الاعلان مبلغ خمسمائة الف ليرة استرلينية بمثابة ترضية تامة نهائية لمقتضى هذه المادة ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات المذكورة دون اعطائها الحكومة العراقية مقدماً فرصة لاجراها هذه المنافع لنفسها بقيمة لا تزيد على ما يكون فريق ثالث مستعداً لتأديتها ثمناً لتلك المنافع .  
وقد تم الاتفاق على ان تعتبر كتبنا هذه التي تبادلناها جزءاً متصلاً للمعاهدة الموقع فيها اليوم وتفضلوا يا حضرة المفوض بقبول احترامي الجزيل .  
التوقيع  
« ت . رشدي »

إلى حضرة المفوض الزعيم نوري سعيد مفوض صاحب الجلالة ملك العراق  
= « المعاهدة الثلاثية في مجلس النواب » =

في اليوم الثاني عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٦ رفعت الوزارة المعاهدة ، موضوعة البحث ، إلى مجلس النواب ليبرها ، فتناقش فيها المجلس في اليوم نفسه ، ووافق عليها بالاجماع كما ان مجلس الأعيان نظر فيها في هذا اليوم أيضاً وأقرها بالاجماع وفيما يلي الأسباب الموجبة التي تقدمت بها الوزارة لعقد هذه المعاهدة :

في ١٢ حزيران ١٩٢٦

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : أقدم إلى معاليكم في طيه المعاهدة العراقية = الانكليزية = التركية المنعقدة في انقره في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ راجياً رفعها إلى مجلس النواب الموقر .

لا يخفى ان مجلس عصبة الأمم كان قد أصدر قراره المعلوم سابقاً . ولاية الموصل للعراق وجعل خط بروكسل الحد الفاصل بين العراق وتركيا ، وان الحكومة التركية لم تعترف بهذا القرار ، وعدته مجحفاً بحقوقها ، ولما كان العراق راغباً ، شديد الرغبة في مضافة جيرانه وتأمين الصلات الودية ومناسبات حسن الجوار معهم ، بدأت المفاوضات مع تركيا للتفاهم معها على حسم مسألة الحدود حسباً نهائياً ، وحملها على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الأمم ، وأخيراً تم الاتفاق على عقد هذه المعاهدة التي هي عبارة عن تثبيت الحالة الراهنة بتامها سوى نقطتين اثنتين وهما : =

الأولى ترك طريق آشوش = الآمون داخل الأراضي التركية ، والثانية اعطاء تركية عشرة في المائة من حصة الحكومة من شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة .

أما النقطة الأولى فليست بذات أهمية ، لأن الأراضي التي ستضم إلى تركية من جراء



اعطائها هذا الطريق هي عبارة عن بضعة أميال مربعة فقط ، وأما النقطة الثانية فلم تر الحكومة بدأ من الموافقة عليها بغية تأمين السلم مع تركية وتأسيس العلاقات الودية معها والحكومة تعتقد أن عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة ، وإبرامها في مصلحة البلاد ومنفعتنا لأن العراق قد حصل فيها على فوائد جزييلة منها اعتراف تركية بالعراق كدولة مستقلة وتأمين استقرار الأحوال في المنطقة الشمالية ، وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة (١١)

تقد أبرم المجلس الوطني التركي المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من هذا الشهر ، وفي اليوم الثامن منه بحث عنها وزير الخارجية البريطانية في مجلس عصبة الأمم ، وطلب موافقته على التعديل الطفيف الذي طرأ على خط بروكسل ، فوافق المجلس على ذلك .

إن مصلحة البلاد تتطلب التعجيل في إبرامها ، لا سيما وإن المجلس الوطني التركي قد فعل ذلك فعلا ، وعليه ترجو الحكومة أن يتذكر فيها المجلس العالي بصورة مستعجلة . اقبلوا فائق الاحترام .  
رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

### ﴿ بعد المعاهدة العراقية ﴾

ارتاح الملك فيصل لعقد المعاهدة التركية - العراقية الانكليزية فأبرق ما يلي :

صاحب الجلالة الملك جورج الخامس - لندن

أرى من واجبي ، في هذه الساعة التي تلتقي فيها خبر انعقاد المعاهدة مع الترك ، أن أقدم إلى جلالتيكم باسمي وباسم شعبي أخلص آيات الشكر والامتنان على العطف العظيم الذي شملتكم به قضيتنا في جميع أدوارها الحرجة إذ لولا ذلك العطف لما رأينا هذه الساعة المباركة التي تبشرنا بافتتاح عهد جديد تستمر الصداقة بيننا فيه ، كما أرجو من صميم قلبي توثيق أواصرها بالتعاطف واشتراك المصالح واستتباب الامن في أنحاء الشرق

(١)  
فيصل

وقد أسرع العاهل البريطاني فرد على هذه البرقية بما يلي :

صاحب الجلالة الملك فيصل الاول - بغداد

كان لرسالة جلالتيكم أبلغ أثر بقلبي ، إنني أشاطركم الابتهاج بالنجاح الذي تكللت به المفاوضات الاخيرة ، وأردد صدى طلبكم بأن تتأكد أواصر الصداقة التي من حسن الحظ تربط شعبينا معاً ، وأن تساعد هذه الصداقة على استتباب السلام بين الأمم ، وإنني أحفظ أجمل الذكريات لاجتماعنا الذي تأسست فيه عواطف الصداقة الشخصية التي سأحفظها لكم مدى الحياة  
آ . أي جورج



### ﴿ مآدبة ملكية فآخرة ﴾

لم يكتف الملك فيصل بالبرقيتين المتبادلتين بين جلآلته ، وبين جلآلة ملك بريطانيا ، فأمر بإقامة مأدبة ملكية فخمة في يوم ١٧ حزيران ١٩٢٦ حضرها أعضاء مجلس الأمة وبعض الشخصيات العراقية والبريطانية وبعد أن شكر الأعيان والنواب على مواقفهم المشهودة في البرلمان قال :

« كانت البلاد مهددة - كما تعلمون - بالآخطار ، وكان كل منا يخشى عواقب المستقبل ، ومنذ تأسست هذه الحكومة كنا ننظر بعين القلق إلى ما سيبدو من جيراننا ، ولكن زال والحمد لله الآن كل خطر ولم يبق علينا إلا الاهتمام برقي بلادنا وإعمارها . يجب علينا أن نفكر كيف نستدعي رؤوس الأموال إلى بلادنا ، وكيف نعمل لإعمار هذا الوطن العزيز ، وإلى استرداد مجدتنا العآبرة . ليس لنا بعد الآن ما نرجو من جيراننا غير أن يخلصوا لنا فنخلص لهم . غآيتنا الرئيسية هي أن نعيش بسلام مع جيراننا خاصة ، والعالم بأسره عامة ... الخ » (١)

### ﴿ مأدبة رسمية ثآنية ﴾

وفي ٢٦ حزيران ١٩٢٦ أيضاً أمر جلآلة الملك فأقيمت مأدبة خاصة للمعتمد السامي البريطاني ولرجال حاشيته ، وقد خطب فيها صاحب جلآلة خطاباً سياسياً موجزاً هذا نصه :

يا صاحب الفخامة . حضرات السيدات والسادة

أحب أن لا تضع هذه الفرصة الثمينة دون أن أوجه كلمة إلى حضراتكم أعرب بها عن شكري الصميم للمآازرة الفعآلية التي شاهدتها منكم ، والتي كان من نتائجها البآهرة توطيد دعائم السلم مع جيراننا ، وتعزيز كيآاننا السياسي في الداخل والخارج . إن هذه النتيجة السعيدة لم نتوصل إليها إلا بفضل عطف حليقتنا ووقوف رجالها العظام بصدق وأمانة إلى جانبنا في جميع الأدوار التي مرت بنا . لذلك أرى من واجبي في هذا المقام أن أخص صديقي السرهزري دؤبس بالشكر العظيم لأنه مثل تلك السياسة بكل مهارة وإخلاص ، وكان لإرشاداته الثمينة التي كان يسديها إلينا أعظم الأثر في اقتطاف هذه الثمرات الطيبة ، وإني لأشكر كذلك قائد الطيران ، السرجون هكنس ، على ما تكرم به من المآونة الجميلة

لا بد أنه بلغكم عزمي على السفر بإذن الله إلى أوربا يوم الأربعاء القادم ، وذلك لدواع صحية ، وقد كانت المدة التي قضيتها في الصيف الماضي قصيرة لم تساعدني كل المساعدة على استكمال صحتي ، حتى أنني بعد عودتي اضطرت إلى أن أتقيد بقواعد صحية خاصة ، أما في هذه المرة فأرجو

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم ٦٨٩ الصادر في ١٨ حزيران ١٩٢٦



من الله أن يعيدني إليكم بنشاطي التام ، وأملّي عظيم بأن تقوم جميعاً بعد الآن بكل همه لإعمار البلاد ، وترديد رفاها .

اني لأرجو أن يستمر هذا الوفاق بيننا لنتمكن من خدمة بلادنا التي نحبها كلنا ، ونغار على مصالحها ؛ وأدعو الله أن يريني وجوهكم بالسلامة متمتعين جميعاً بالسعادة والهناء اه (١) .  
ثم انتصب فخامة المعتمد السامي فألقى هذا الخطاب  
يا صاحب الجلالة . أيها السيدات والسادة !

يجب علي أن أشكر جلالتهم اخلص الشكر من اجل اشارتكم إلى جهود الحكومة البريطانية وممثلها في سبيل المحافظة على حقوق العراق ومصلحه ، في أثناء المفاوضات الاخيرة ، واني أعتقد ان كلنا يعترف بأن العراق مدين بأعظم دين من الامتنان لجنا ب وزير المستعمرات ، المستر إيمري ، الذي أظهر في وجه اشد المعارضة عزماً لا يدين ، بحيث يجوز القول بأن خلص العراق بجهده الشخصي ، وقد شد أزره اشتداداً بيناً بالثقة التامة التي أولته إياها جلالتهم وحكومة جلالتهم تلك الثقة التي لي وطيد الامل بأن الحكومة البريطانية في علاقاتها مع العراق ستتناهال دائماً ، وتناهلها عن استحقاق

إن العراق ، كما تعلم جلالتهم ، يبدأ حياته الآن كاملة مستقلة في ظروف تدعو إلى أشد أنواع التفاؤل بالخير فالحكومة البريطانية قد قررت قبول توصيات اللجنة المالية ، التي زارت هذه البلاد في السنة الماضية ، وأن تتنازل عن كل حق بمبلغ الاربعة وتسعين لك ربية ، أو ما يعادلها السبع مئة وخمسة آلاف ليرة ، الذي كانت الحكومة العراقية تعهدت في الاتفاقية المالية بدفعه إلى بريطانيا العظمى لقاء مشاريع الري والطرق ، والجسور ، وخطوط البرق والتلفون الثمينة ، التي تسلمها العراق من الادارة العسكرية - البريطانية في نهاية الحرب

إن هذه العطايا السخية ستخفف كثيراً عن عاتق العراق ، الدين وأهاليه يعدون ثلاثة ملايين ونصف ، يبلغ مجموع ديونه أقل من سبعة ملايين ، مقابل ديون الحرب البالغة ثمانية آلاف مليون ليرة ، التي تثقل عاتق الاربعين مليون من اهالي بريطانيا العظمى ، وهذا يعني ان دين العراق هو ليرتان على كل فرد ، يقابل مثلاً ليرة على كل فرد في بريطانيا العظمى ، فإذا عمل العراق على الاستفادة من وضعيته الجديدة ومضى بثبات في سبيل التمدن والرقى ، في كل الثقة بأن ترضى المدينة الشرقية تزدهر في البلاد ازدهاراً لم يبد للعالم منذ قرون عديدة

هذا واني ارجو لجلالتهم سفرأ سعيداً ، وعودة جيدة ، مقرونة بالصحة والسلامة (٢)



✽ حوادث مختلفة ✽

- ١- كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » قد حددت عدد الموظفين البريطانيين ، الذين يجب استخدامهم في دواوين الحكومة العراقية الرئيسية ، بموجب المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها ، فلما تولت « وزاره السعدونية الثانية » مقاليد الحكم ، ظهر أن هناك جملة من الموظفين البريطانيين والهنود ، الذين يجب استخدامهم في الوظائف الصغيرة ، فتضاعف العدد الذي أقرته الوزارة الهاشمية وتجاوز هذا الضعف أحياناً
- ٢- هاجت الامة العراقية وماجت لسياسة البطش والتخريب ، التي اتبعتها الحكومة الفرنسية مع السوريين ، الذين ثاروا في سبيل حريتهم ووحدة بلادهم ، وبكت العاصمة العراقية لما اصاب العاصمة السورية « دمشق » من التخريب والتهديم ، بفعل المدافع الفرنسية ، وصدرت الصحف في بغداد وهي مجللة بالسواد حداداً على « عروس الشرق » ونكبتها ، واشتركت الحكومة العراقية مع الشعب في جمع التبرعات للمنكوبين في هذه الفظائع الاستعمارية
- ٣- في يوم ٣١ آذار ١٩٢٦ « قرر مجلس الوزراء تعيين صاحبي المعالي صبيح بك نشأت وزير المالية ، ونوري باشا السعيد وزير الدفاع مندوبين من قبل الحكومة للمفاوضة مع وكيل المعتبد السامي في خصوص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية »
- ٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٠ آب ١٩٢٥ ارسال وفد إلى مجلس عصبة الامم بجنوه برئاسة ناجي بك السويدي وزير العدلية ، وعضوية كل من جعفر العسكري ، والعين يوسف عمانوئيل وارشد العمري نائب الموصل ، واسماعيل راوندوزي نائب اربل ، للملاحقة قضية الموصل فيها ولكن ظروفًا خاصة حالت دون سفرهم
- ٥- وقع الملك فيصل على المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية في ٢٩ حزيران ١٩٢٦
- ٦- توفيت الـ « مس بل » السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية في العراق في ليلة ١٢ تموز سنة ١٩٢٦ وكانت قد لعبت دوراً خطيراً في « تكوين الحكم الوطني » في العراق فأُسفت الحكومتان العراقية والبريطانية معاً لوفاتها
- ٧- نعت أبناء الموصل في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٦ السيد أحمد الفخري وزير العدلية في « الوزارة العسكرية الاولى »
- ٨- سافر الملك فيصل إلى اوربا لترويج النفس في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٦م وقد اصطحب معه وزير العدلية ، ناجي السويدي ، مع الحاشية الملكية ، فتولى الملك علي نيابة الملك ، وتولى رئيس الوزراء وزارة العدلية بالوكالة وقد عاد وزير العدلية إلى بغداد في ٢٢ ايلول ١٩٢٦م وعاد جلالة الملك اليها في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦



٩- حاول المدعو عبد الله أفندي حلمي اغتيال رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، في اليوم العاشر من شهر آب ١٩٢٦م إذ طعنه بوسى في صدره ، بينما كان الرئيس يصعد السلم إلى ديوان رئاسة الوزراء ، فنقل السعدون إلى المستشفى للعلاج ، وقبض على المعتدي ، الذي اعترف اعترافاً صريحاً بأنه مل المراجعة من أجل قضية تعيينه ، فاضطر إلى الاقدام على ما أقدم عليه ، انتقاماً من سياسة المحسوبية والمنسوبية المتبعة في التعيينات وفي الترفيعات ، وقد حكمت المحكمة على المذكور بالحبس لمدة ثلاثين شهراً رغم تنازل الرئيس عن شكواه

### ❖ القضايا المتعلقة بين تركيا والعراق ❖

كانت سكرتارية عصبة الامم قد أبرقت إلى عضوين من أعضاء « لجنة الحدود » الفرعية وهما الكولونيل ر. جاك والمسيو ه. ماركوس أن يبقيا في العراق حتى يصبح خط الحدود المؤقت المعروف بخط بروكسل حداً نهائياً بين تركيا والعراق ، فلما تقرر ذلك غادر العضوان المذكوران أرض العراق ، بعد أن أثبتا هذه الملاحظات :

قابلت الفئة المنورة من الشعب العراقي قرار مجلس العصبة الصادر في كانون الأول ١٩٢٥ بالحاس وقابله باقي عامة الشعب بالارتياح والرضا وتستطيع اللجنة أن تشير بنوع خاص إلى الحقيقة التالية ( مع أن اللجنة كانت تتمتع بالحرية التامة والمجال كان في كل وقت منفسحاً لها للاحتكاك والاتصال المباشر بأفراد الاهالي ولكنه لم يتصل إلى علمها بأية واسطة من الوسائط وجود تذرر أو عدم اقتناع بالقرار المذكور والاثر الوحيد الذي ارتسم في أذهان أعضاء اللجنة بوجه عام لدى مغادرتهم الحدود هو أن النظام والأمن كانا سائدين على طول تلك الحدود وفي داخلية البلاد أيضاً بفضل النتائج والإرشادات الحسنة التي تتلقاها الإدارة التي تكمل عملها بالنجاح الباهر

فلما تم عقد المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية في أنقرة بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦م استصدرت الوزارة إرادة ملكية في يوم ١٨ أيلول من هذه السنة بالغاء جميع الاحكام الصادرة وتوقيف التعقيبات الجارية بخصوص الجرائم الناشئة ، والاعمال السياسية التي قام بها البعض لصالح الجمهورية التركية ، وذلك عملاً بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة المذكورة .

وفي يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٢٦ اجتمعت لجنة الحدود العراقية - التركية لأول مرة داخل الحدود العراقية ، وهي اللجنة التي أشارت المادة الثالثة من المعاهدة المشار إليها إلى وجوب اجتماعها في كل ستة أشهر مرة للبت في قضايا الحدود التي تقع عادة ، فرجبت الحكومة العراقية ترحيباً حاراً باجتماعها وتبودلت بين رئيس الوزارة العراقية ، وبين رئيس أعضاء الوفد التركي في هذه اللجنة الهقيات الودية .



## ✽ عودة الملك وافتتاح المجلس ✽

عاد الملك فيصل إلى عاصمة ملكه في يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦ وافتتح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، يوم أول تشرين الثاني ١٩٢٦ فجدد الاعيان انتخاب السيد يوسف السويدي رئيساً لمجلسهم ، بينما انتخب أعضاء مجلس النواب السيد رشيد عالي الكيلاني رئيساً لمجلسهم ، وهذا هو خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل في هذا اليوم :

## ✽ خطاب العرش ✽

حضرات الاعيان والنواب الكرام

أتقدم إليكم بحمد الله ، وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم مبتهجاً باجتماعكم إلى العمل راجياً من الله تعالى أن يوفقكم لما فيه خير البلاد ونجاحها  
لقد أنجزتم مهمتكم في الاجتماعين السابقين بغرم ونشاط وعالجتم الامور التي أودعت إليكم بروح الحكمة والروية فأهنتكم على هذا النجاح الذي أحرزتموه وأرجو انكم ستضاعفون جهدكم وتثابرون على السعي في تحقيق آمال الامة التي وضعت ثقها فيكم واعتمدت عليكم  
أيها السادة

ان علاقاتنا الخارجية في تقدم مستمر فقد توطد مر كثرنا السياسي بالمعاهدات التي صدقتموها في اجتماعكم السابق وزال ما كان يغشى مستقبل حدودنا الشمالية من الابهام والقلق . وبعض الدول التي لم تعترف باستقلالنا بعد قد بدأت بارتياح الهبل إلى ذلك واقترحت علينا تحديد صلاتها معنا بعقد اتفاقات ذات منافع متبادلة وعندما تم المذاكرات لتقرير الشكل النهائي لهذه الاتفاقات تعرض على مجلسكم

ان الحكومة ساعية لتوسيع دائرة التمثيل الخارجي العراقي في البلاد الاجنبية وعلى الاخص في الممالك المجاورة التي لنا علاقة هامة بها ونؤمل أن يتم ذلك في المستقبل القريب  
قد أوشكت ان تنتهي المذاكرات في تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية وحصل الاتفاق على معظم التعديلات التي اقترحناها وسيعرض كل ذلك على مجلسكم العالي للبت فيه  
لقد دخلت المعاهدة التركية في حيز التنفيذ واستتب الأمن والسلام على حدودنا الشمالية وفي الشهر الماضي عقدت لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من المعاهدة المذكورة اجتماعها الاول في زاخو وأنهت أعمالها أما لجنة تحديد الحدود فستجتمع عندما يتم تعيين رئيسها وتبدأ مهمتها أيضاً . وانا لارجو بفضل حسن النية المتقابل أن تم هذه الأعمال قريباً فتتوطد صلاتنا الجوارية على أحسن ما يرام وتأخذ علاقاتنا التجارية مجاريها الطبيعية إذ ليس أحب إلينا من أن يكون الولاء بين القطرين على أحسنه خير الامتين المتجاورتين



ان التدابير الإدارية التي اتخذت في منطقة السليمانية قد أتت بأحسن النتائج والامور جارية كما يرام وأملنا وطيد أن يستتب السكون والامن عاجلا في ذلك اللواء في الصورة الكاملة .  
ليست هذه السنة من السنين المخصبة فقد أحمل النخل وقل نتاجه واستولى الجراد على بعض المزروعات وعلى الرغم من الاضرار التي أصابت المزارعين منه ومن الفيضان فالامل وطيد بأن تكون الواردات كافية لسد النفقات

اهتمت الحكومة بأمر الجراد فصرفت المبالغ المخصصة لها في الميزانية على مكافحته ولكنها رأت في المدة الاخيرة لزوماً لاتخاذ تدابير واسعة النطاق لإبادة هذه الآفة وإنقاذ المزروعات من شرها فعمدت إلى صرف مبلغ آخر من المال للقيام بهذه التدابير على جناح السرعة وباشرت تنفيذها ثم انها اشتركت مع حكومات سورية وتركية وفلسطين وشرقي الاردن ومصر في مؤتمر الجراد الذي انعقد في دمشق هذه السنة ووقع ممثلنا على الاتفاقية التي وضعت في ذلك المؤتمر وهي تنص على وجوب تعاون تلك الحكومات واتخاذها تدابير مشتركة لإبادة الجراد والرجاء عظيم بمعونة الله أن لا تترك التدابير الفنية المزمع اتخاذها تأثيراً له في السنة المقبلة

إننا ننظر بكل ارتياح إلى ما يبديه أبناء وطننا من الرغبة في الاشتغال بالزراعة مصدر كل خير ولقد كان لنشر قانون المضخات أثر عظيم في تنشيط عدد كبير من الاهلين إلى الانكباب عليها . ومن المأمول أيضاً أن تتمكن شرطة نفط خانقين في أوائل السنة القادمة من بيع منتوجاتها في الأسواق العراقية بالسعر المتفق عليه الذي هو أرخص بكثير من السعر الحاضر .

أما المعارف فإنها تتقدم بخطوات سريعة فقد فتحت في هذه السنة مدارس عديدة وهمية حكومية متواصلة في توسيع نطاق التعليم الوطني بين جميع طبقات الامة  
لقد أعدت الكشف اللازمة لتعمير السداد وصيانة المدن والمزروعات من الفيضان ونؤمل أن لا تتكرر حوادث العرق المؤسفة وقد يوشع حفر الانهر التي تقرر فتحها ونظفت جداول عديدة وعمرت الكسرات وتم مشروع سد نهر الحفار في المنتفك بكامله وفي غضون هذه السنة فتحت طرق جديدة وأصلح بعض الطرق القديمة وأنشئت جسور في أماكن مختلفة كل ذلك بقدر استطاعتنا المالية .

وضعت الحكومة عدداً من اللوائح القانونية التي حتم القانون الأساسي سنّها وقامت بأعمال أخرى مما ستعرض عليكم ومن جملة اللوائح القانونية التي نحب أن نلفت اهتمكم إليها بصورة خاصة لائحة قانون الدفاع الوطني . فإن البلاد في حاجة إلى جيش وطني مؤلف على قواعد وطنية مألوفة عندنا لنتمكن وحدنا من أخذ مسؤولية الدفاع عن بلادنا  
بعد مدة وجيزة تقدم إليكم ميزانية السنة المقبلة فتجدون ان الحكومة قد اجتنبت النفقات



الزائدة وخصصت مبالغ كافية للمشاريع العمرانية المفيدة وطبقت كثيراً من توصيات المجلس بمراعاة الاقتصاد في جميع الاعمال .

ولي وطيد الامل بأنكم ستعالجون هذه الأمور ، عند عرضها عليكم بروية وإنعام النظر وتساعدون حكومتي على تطبيق الخطة التي تمشي عليها لترقية حالة البلاد السياسية والاقتصادية وفي الأخير أدعو الله عز وجل أن يسدد خطواتكم ويقرن أعمالكم بالنجاح والتوفيق .

### \* سقوط الوزارة \*

كانت «وزارة السعدون الثانية» قد ألفت «حزب التقدم» في تشرين الاول ١٩٢٥ ليسندها في تمشية أعمالها ، وإمرار اللوائح القانونية التي تتقدم بها ، وقد ذكرنا قضية استقالة رشيد عالي من رئاسة مجلس النواب في يوم ٨ أيار ١٩٢٦ وانتخاب السيد حكمت سليمان للرئاسة المذكورة في يوم ٢٠ من هذا الشهر فلما حل يوم أول تشرين الثاني ١٩٢٦ رشحت الوزارة المشار إليه السيد حكمة سليمان لرئاسة المجلس ولكن الاكثية انتخبت السيد رشيد عالي لهذه الرئاسة فعند السعدون هذه النتيجة خذلاناً لوزارته وتقدم بكتات استقالته وهو الرقم ٣٢١٦

١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦

سيدي صاحب الجلالة

لقد ظهر بنتيجة التصويت الذي جرى اليوم لانتخاب رئيس لمجلس النواب أن الحكومة غير مستندة إلى اأكثرية في المجلس ، ومن المعلوم لدى جلالتيكم أنه توجد لوائح قانونية وأمور هامة بما يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه هذا ؛ وبما ان الحكومة لاتتمكن من تمشية الامور بالاقلية التي تؤيدها أراني مضطراً إلى أن أعرض استقالتي على السدة الملكية راجياً قبولها من لدن جلالتيكم وفي الأخير أتشرف بعرض ولائي وإخلاصي الابديين إلى جلالتيكم داعياً إلى الله تعالى أن يطيل بقائكم بالعرز والاقبال

عبدكم المخلص : عبد المحسن السعدون

وقد تقبل صاحب الجلالة الملك هذه الاستقالة ورد عليها بهذا الجواب :

بغداد ١ تشرين الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبد المحسن

أخذت كتابكم المتضمن تقديم استقالتيكم من رئاسة مجلس الوزراء على اثر النتيجة التي ظهرت من انتخاب رئيس مجلس النواب ، ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أعرب لكم عن قلدي العظم للانعمال الجليلة التي قمتم بها انتم وزملائكم في اخرج الاوقات وادقها في تاريخ المملكة ،

وأسألهم ان تواظبوا على رؤية شؤون الحكومة إلى ان يقر رأينا على الوزارة الجديدة

### فبصل

#### ﴿ من يؤلف الوزارة الجديدة ﴾

كان البلاط الملكي يرغب في محي. وزارة جديدة تحلف « وزارة السعدون الثانية » المستقلة لحفظ التوازن بين الاحزاب السياسية والمعارضة ، على حين كانت « دار الاعتماد البريطانية » ترغب في عودة السعدون إلى الحكم لينجز التعديلات المراد إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، ولما كلف الملك فيصل رئيس الوزارة المستقلة بتكوين الوزارة الجديدة ، اشترط حل مجلس النواب الذي خذله في انتخاب الرئاسة ، ولكن فيصلا أي أن يقر هذا الشرط ولا سيما ولم يكن قد مر على افتتاح هذا المجلس أكثر من سنة .

وأما السعدون فإنه لم يكتف برفض تكوين الوزارة الجديدة حسب ، بل رفض الاشتراك في أية وزارة لا تقرر مبدأ حل المجلس النيابي القائم ، لهذا كان لزاماً أن تكون وزارة لا تحل المجلس ولا تدخل السعدون فيها فتألفت « الوزارة العسكرية الثانية » في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ على أن السعدون ما كاد يدعى لتكوين وزارة جديدة بعد استقالة « الوزارة العسكرية الثانية » في كانون الثاني ١٩٢٨ م حتى نفذ رغبته هذه فحل المجلس النيابي الذي خذله وشرع في انتخاب مجلس جديد على النحو الذي سنفصله في هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية »





## الوزارة العسكرية الثانية

﴿ تهيد ﴾

لما اعتذر عبد المحسن بك السعدون عن تأليف وزارة تخلف وزارته الثانية التي استقالت في اول يوم من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ استدعى الملك فيصل ممثله في لندن، جعفر باشا العسكري، ليقوم بمهمة تكوين الوزارة الجديدة فجاء العسكري إلى بغداد في يوم ١٨ من هذا الشهر وارتأت السلطات العليا في البلاط الملكي، وفي دار الاعتماد، أن تولف وزارة ائتلافية لاتقاذ المجلس النيابي من البلبلة والتشتت الحزبي فيه ليمحو العكر الذي أصاب المجلس بتقية جوه، ولا سيما وأن تكوين الوزارة الائتلافية يعد أحد شقي التدبير الحكيم في الامور الدقيقة، وبعد أن تمت الموافقة على هذا الأساس وجه الملك إلى السيد العسكري هذا الكتاب :

وزير ي الأفضم جعفر العسكري

بناء على استقالة فخامة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً لاعتمادنا على إخلاصكم ودرائتكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف وثلثمائة وخمس واربعين هجرية الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة الف وتسعمائة وست وعشرين ميلادية

فبصل

## ﴿ هيئة الوزارة الجديدة ﴾

وفي اليوم نفسه (١٥ جمادى الاولى ١٣٤٥هـ و ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) تم تكوين الوزارة كما يلي :

- |                                           |                                              |
|-------------------------------------------|----------------------------------------------|
| ١- جعفر العسكري : رئيساً ووزيراً للخارجية | ٥- نوري السعيد : وزيراً للدفاع               |
| ٢- رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية   | ٦- محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات |
| ٣- ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية         | ٧- السيد عبد المهدي : وزيراً للمعارف         |
| ٤- رؤوف الجادرجي : وزيراً للعديلية        | ٨- أمين عالي باش أعيان : وزيراً للأوقاف (١)  |

## ✽ حزب التقدم والوزارة الجديدة ✽

وقد أسرع « حزب التقدم » فاتخذ المقررات التالية في مساء يوم تكوين الوزارة :

١- إن الحزب لا يقف موقف المعارض للحكومة طالما تسير الحكومة على خطة تتفق مع خطة الحزب الأساسية

٢- لا يمكن أن يعتبر الحزب نفسه ممثلاً في الوزارة الحاضرة بشكلها الحاضر (١)

وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦ قصد جعفر باشا العسكري بناية حزب التقدم وطلب الانخراط في عضويته فعدلت هيئة الحزب نظام الحزب الداخلي بأن أضافت إلى مادته الثانية هذه الفقرة « يمكن للوزراء ، وأعضاء مجلس الاعيان أيضاً الانتماء إلى الحزب ، والانخراط في عداد اعضائه » وعلى هذا الاساس انخرط رئيس الوزارة الجديدة في « حزب التقدم » وأصبح رئيساً له بعد أن استقال فخامة عبد المحسن بك السعدون من رئاسة الحزب ، وانتخب رئيساً لمجلس النواب ومن لطيف ما يروى عن جعفر باشا العسكري أنه لما قصد بناية حزب الاكثرية ، في السادس والعشرين من تشرين الثاني ، قال لاعضائه « أنا منكم فإن أخرجتموني من الباب ؛ دخلت اليكم من النافذة » فتعالت الاصوات : أن « مرجباً ، مرجباً » الثقة لك والاعتماد عليك (٢)

## ✽ منهاج الوزارة ✽

لم تنشر هذه الوزارة منهاجاً لها في الصحف ، لكنها أعدت منهاجاً بشكل خطاب ألقاه رئيس الوزراء ، في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ وهو :

« إن الغاية التي ترمي اليها وزارتنا في أعمالها ، بعد الاتكال على الله ، هي إغاثة القوى الوطنية المادية والادبية في جميع الفروع ، وتعزيز موقف البلاد الداخلي والخارجي ، واحلال السيادة القومية محل الممناز في الاعمال ، والتعاون مع حليفتنا حكومة بريطانيا العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ، ولتسهيل دخوله عصبة الامم بأسرع وقت وستتير الوزارة اهتمامها بصورة خاصة إلى توسيع نطاق الامن والتعليم والصحة - والمشاريع الاقتصادية والعمرانية ، وإحضار اللوائح القانونية التي نص عليها القانون الاساسي ، وإنجاز اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث بعد تدقيقها سيما ما يتعلق منها بالدفاع الوطني وإدارة الالوية والموظفين والتقاعد ، وكذلك إقلام ما شرع به من الامور والاعمال المفيدة ، وسبتاد الوزارة بتسريع الامور الآتية :

(١) جريدة العراق : العدد ١٩٩٨

(٢) جريده « العالم العربي » الرقم ٨٢٨



# الوزارة العسكرية الثانية

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

﴿ امام الصفحة ٧٨ ﴾



جعفر باشا العسكري



وزير الدفاع \* نوري السعيد



وزير الداخلية \* رشيد عالي الكيلاني



وزير المعارف \* عبد الهادي



وزير المالية \* ياسين الحافسي

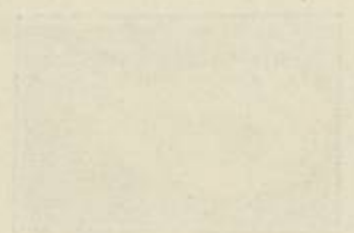


وزير الاوقاف \* أمين باش اعيان وزير الاشغال والامارات \* محمد أمين زكي



وزير العدلية \* رفوف الجارحي







١- إنجاز تعديل الاتفاقيات، الذي شرعت به الوزارة السابقة، وفقاً لرغبات المجلس التأسيسي وحسب ما أشار إليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

٢- توسيع دائرة التمثيل الخارجي، وتأسيس الصلات مع الدول، سيما المجاورة منها، على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

٣- قصر النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد، والسير إلى التوازن بين الصادرات والواردات وذلك بتسهيل المشاريع التي من شأنها أن تساعد على نمو المصنوعات والانتاجات الوطنية والتغيب في استعمالها ( واتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنيين بكل ما تحتاجه البلاد من الأعمال) والصناعات وتحسين الطرق التجارية الرئيسية سيما في الشمال، وإصلاح الطرق الموجودة، ووضع الأسس لاستبدال ضريبة العشر بمقطوع يساعد الفلاح والزراع على الاهتمام بالزراعة ويزيل الشكوى من أصول الجباية الحاضرة، وتشجيع الأهليين على إحياء الأراضي الخالية وتملكها وتشميل حق القرار على الأراضي الاميرية المستثناة من هذا الحق .

٤- توحيد أعمال الزراعة والبيطرة والري والتجارة في وزارة واحدة لتسهيل رقي هذه الفروع ولتأمين جودة المحصولات، وللاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية وبتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

٥- احترام الشعائر الدينية، خاصة في المدارس، وترقية مستوى التعليم وتحسين منهاجه وتسهيل تعميمه، ومساعدة البلديات لتمكينها من العناية براحة السكان، وتسيير الأمور الوقفية على طريق يكفل الاستفادة منها أديباً عمرانياً، والاهتمام التام بالمعابد والمعاهد الدينية . ١١٥١ وما كاد رئيس الوزراء ينتهي من إلقاء هذا المنهاج الوزاري حتى قوبل بعاصفة من التصفيق فأعلن أنه يريد ثقة المجلس أولاً ليمكن من مزاولة أعماله الوزارية فنالها بالإجماع .

### ✽ المفاوضات لتعديل الاتفاقيات ✽

كانت أول جلسة عقدتها « الوزارة العسكرية الثانية » تلك التي تمت في يوم ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ وقد حضرها مستشار وزارة المالية، المستر فرن، ومستشار وزارة الأشغال، المستر بري، واتخذ فيها هذا القرار :

« نظر مجلس الوزراء في مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية فقرر أن تؤلف لجنة من وزير المالية والدفاع لتدقق في الأوراق المتعلقة بالمفاوضات، التي جرت قبلاً مع، فخامة المعتد السامي وتقدم تقريراً عن :



١ - المواد التي توصل المفاوضات إلى اتفاق تمهيدي عليها .

٢ - المواد التي لم تنته بشأنها

٣ - الامور التي أشار اليها تقرير لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي بصورة خاصة ولم يبحث

عنها في المفاوضات .

ولتهى . كذلك اقتراحات تبين وجهة نظرها في كيفية تنفيذ ما ورد في منهاج الوزارة ، ليتذاكر المجلس على هذه الاقتراحات ، ويقرر الأساس الذي ينبغي للجنة أن تسير عليه في مفاوضاتها مع فخامة المعتمد السامي ، وقرر أيضاً أن تستشير اللجنة وزير العديلة من وقت لآخر لتطلع على آرائه في ماله مساس بالامور الحقوقية وغيرها »

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية مراراً ، فدرست المراسلات المتعلقة بأسس التعديل ، ودخلت في مفاوضات مع المعتمد السامي طال أمدها ولم يصل الطرفان إلى نتيجة حتى ارتوى نقل هذه المفاوضات إلى لندن ، على نحو ما سنذكره في موضع آخر

### ✽ فضيلة النصولي ✽

بين الأمويين والهاشمين عداوة قديمة ، يرتقي تاريخها إلى ما قبل الاسلام ، واستيفاء البحث عنها يخرجنا عن موضوع الكتاب ، ويضطرنا إلى البحث عن سدانة الكعبة ، وقضي وخزاعة . الخ وقد بقيت « الشام » أموية نجحة على الرغم من العهود التاريخية التي مرت فيها ، وكانت مختلفة في جوها ، وبقي العراق متمسكاً بالهاشمين تمسكاً وثيقاً ، وصار الشامي اذا بحث في موضوع الدولة الأموية ، حكم العاطفة في كتابته ، وإن مس عواطف غيره ، لذا ما كاد الاستاذ انيس النصولي السوري التبعة ، الذي ندب للتدريس في مدارس بغداد الحكومية ينشر كتابه عن « الدولة الأموية في الشام » ويدرسه في هذه المدارس ، حتى هاج الرأي العام في العراق ، فقد نسب إلى الحسين بن علي « عليها السلام » اموراً عدها الناس طعناً في آل البيت ، وكانت العلاقات بين السنيين والشيعة متوترة « لسوء الحظ » إذ ذاك ، فأدى هذا التفسير إلى قلق واضطرابات كانت البلاد في غنى عنها .

ورأت « وزارة المعارف » أن تعالج هذه القضية بحزم وورائة ، فنعت تدريس هذا الكتاب في مدارسها ، وفصلت الاستاذ النصولي عن منصبه التعليمي ، فحاول المدرسون السوريون المستخدمون مثله في المدارس الاميرية في العراق التأثير لزميلهم فحرضوا الطلاب على التظاهر ضد ما أسموه بـ « خنق الحرية الفكرية » وتألفت مواكب الاحتجاج في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٢٧ م فسارت إلى « ديوان وزارة المعارف » على هيئة اضطرت قوات الأمن إلى الاستعانة بسيارات فرقة إطفاء



الحريق ومياهما لتفريق شمل المتظاهرين ، قبالها هؤلاء . بالحجارة فشتت شملهم بعد حين هذا ما جرى في بغداد ، أما في الألوية العراقية الاخرى ، ولا سيما في مدن الفرات الأوسط فقد احتج الأهليون احتجاجات متواصلة على نشر كتب مدرسية قالوا عنها « ان سداها الطعن في المذاهب الاسلامية ، ولحقها الازدراء بها » وكانت برقيات احتجاجهم تترى من كل صوب ومحل فأخذت الحكومة تطيب النفوس ، وتهديء العواطف على طرق مختلفة

وشرعت « وزارة المعارف » في التحقيق عن المحرضين على القيام بهذه المظاهرات ، وعن المشتركين فيها ، فثبت لديها أن ثلاثة من الاساتذة السوريين كانوا من أركان التحريض ، فأنتهت خدماتهم ، وأمرت بتسفيرهم إلى بلادهم كما طردت لفيفاً من الطلاب من مدارسهم ، فكان عقاباً قالت بعض الصحف عنه « أنه كان صارماً » وقال الآخر « انه كان موافقاً للمصلحة حتى لا يتكرر وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل » لأن واجب التلاميذ يقضي بانصرافهم إلى شؤونهم المدرسية دون أن يتدخلوا فيما يضر ولا يفيد »

وأخذ الطلاب المطرودون وذووهم يستعطفون المراجع العليا ، ورجال الحكومة لارجاعهم إلى مدارسهم وتمكينهم من مواصلة دروسهم ، دون أن يجدوا من يعطف على قضيتهم ، فحاول زملاء لهم الاضراب عن الدرس احتجاجاً على عدم تلبية طلب اخوانهم ، وقاموا بمظاهرة في السادس من اذار ١٩٢٧م لم تسفر عن نتيجة ما بل أدت إلى ما هو أقسى ورأى صاحب الجلالة الملك ، بعد بضعة أشهر ، أن ما ناله الطلاب المطرودون من عقاب ، كاف لردعهم ، ومنعهم ، فأمر بارجاعهم إلى مدارسهم ، واسدل الستار على هذه القضية بعد ربح من الزمن .

### ✽ مواعيد مختلفة ✽

١ - قصد الملك فيصل « الفرات الأوسط » في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٧م فرار المسيب وكربلا ، والنجف ، والكوفة ، ثم عرج على أبي صخير ، والشامية ، والديوانية ، والحلة ، وعاد إلى بغداد في السابع والعشرين من هذا الشهر وكان يصحبه في هذه الزيارة الملكية وزير داخلته السيد رشيد عالي الكيلاني .

وفي اليوم الخامس من نيسان ١٩٢٧م قصد جلالتة « مدينة كركوك » لافتتاح أول بئر للنفط حفرت في حقولها النفطية ، وهي بئر التجارب رقم (١) وكان في معية جلالتة في هذه السفرة وزير الداخلية والأشغال وجمهور من الأعيان ، والنواب ، والصحفيين ، ورؤساء الدوائر ، والمحلات التجارية الكبرى ، من وطنيين وأجانب ، وبعد انتهاء مراسيم الافتتاح عاد الجميع إلى بغداد



يقلهم قطار خاص

وفي يوم ٢١ نيسان أيضاً سافر صاحب الجلالة إلى الموصل للمشاركة على أعمال مكافحة الجراد، الذي كان قد انتشر في هاتيك الجهات يومئذ، وأضر بالمزروعات ضرراً بليغاً، وبعد أن اطمأن إلى سير الاعمال عاد إلى العاصمة في ٢٧ منه وفي الخامس عشر من أيار ١٩٢٧ م أدى صاحب الجلالة زيارة قصيرة إلى مدينة النهر «البصرة» لتفقد شؤون اللواء.

٢- وصل إلى بغداد في أول كانون الثاني ١٩٢٧ السر صموئيل، وزير الطيران البريطاني، لدرس موضوع فتح طريق جوي يربط الشرق بالغرب، فأمر الملك فيصل فأقيمت حفلة تكريمية لهذا الوزير، تبودلت فيها خطاب المجاملة وبعد أن تفقد الزائر القوة الجوية البريطانية في العراق، وتجول في الويته الجنوبية، عاد إلى بلاده في ٧ شباط.

٣- لما كانت «المشلية العراقية في لندن» قد شغرت بإسناد منصب رئاسة الوزراء إلى جعفر باشا العسكري فقد صدرت الإرادة الملكية في يوم ١٣ آذار ١٩٢٧ بتعيين مزاحم بك الباجهجي ممثلاً للعراق في العاصمة البريطانية.

٤- وصل إلى زاخو في يوم ١٣ آذار أيضاً أعضاء الوفد التركي في «لجنة تخطيط الحدود» التي نصت عليها المعاهدة العراقية الانكليزية - التركية، وزارت اللجنة مدينة الموصل في اليوم التاسع عشر من هذا الشهر فأقيمت لها حفلة تعارف شائقة، كان لها أثر بارز في تسوية المشكلات والقضايا المعلقة بين الطرفين، وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها بنجاح عادت إلى بلادها مسرورة جذلة.

٥- وفي يوم ٢٠ آذار أيضاً، وصل بغداد السرجون شاكبيرك، رئيس دائرة الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية، فأذاع «قلم المطبوعات» بياناً عن وصوله هذا في الرابع من نيسان ١٩٢٧ جاء فيه: ان المعتمد السامي البريطاني في العراق كان قد علم بعزم السرجون شاكبيرك على زيارة فلسطين، ورأى أن ينتهز هذه الفرصة - أي فرصة قربيه من بغداد - فأبرق إلى وزارة المستعمرات يلتمسها السماح له بالقدوم إلى العراق لمفاوضة المعتمد حول قضايا كثيرة ومن جملة العلاقات العراقية - البريطانية فأجيب طلبه.

٦- لما كانت المادة الرابعة من منهاج الوزارة نصت على «توحيد أعمال الزراعة، والبيطرة، والري، والتجارة» في وزارة واحدة وكان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ شباط ١٩٢٧ الموافقة على أحداث هذه الوزارة، رفعت الحكومة اللائحة القانونية بهذا الاحداث إلى المجلس النيابي، فأقرها في جلسته المنعقدة في ٣٠ آذار ١٩٢٧ م، وبعد أن اكتسبت اللائحة صفتها التشريعية صدرت الإرادة الملكية في اليوم السادس من شهر آب من هذه السنة بإجراء.



التبدلات الوزارية التالية :

- أ - تعيين الحاج عبد الحسين الجلبي : وزيراً للري والزراعة  
 ب - تعيين السيد علوان الياسري : وزيراً للاشغال والمواصلات  
 ج - تعيين محمد امين زكي ، وزير الاشغال والمواصلات ، وزيراً للمعارف بدلاً من السيد عبد المهدي وزير المعارف الذي استقال من منصبه هذا في الثامن من شهر حزيران ، للأسباب التي سنسبها في موضع آخر  
 د - انتقل السيد عبد الرحمن أفندي ، تقيب أشرف بغداد ، إلى دار البقاء في يوم ١٣ حزيران ١٩٢٧ وكان قد ألف ثلاث وزارات  
 هـ - سافر وزير الدفاع ، نوري باشا السعيد ، إلى لبنان في يوم ٦ تموز ١٩٢٧ ، وعاد إلى



وزير الاشغال \* السيد علوان الياسري

وزير زراعة \* عبد الحسين الجلبي

العراق في يوم ٢٤ آب من هذه السنة وقد صدرت الإرادة الملكية بتاريخ ١٣ تموز بإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى جعفر باشا العسكري رئيس الوزراء.  
 ٩ - وصل بغداد في اليوم الرابع من شهر آب ١٩٢٧ سمو الامير غازي ، ولي عهد المملكة العراقية .

١٠ - سافر وزير المالية ، ياسين باشا الهاشمي ، إلى لبنان في يوم ١٢ أيلول ١٩٢٧ فتاب منابه وزير الدفاع ، نوري باشا السعيد في رؤية شؤون وزارة المالية ، وناب وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي ، في رؤية رئاسة الوزراء بالوكالة ، وفي ٢٨ أيلول عاد الهاشمي إلى بغداد  
 ١١ - شرعت الحكومة العراقية في إجراء تسجيل النفوس العام اعتباراً من اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٧

١٢ - وصل بغداد في ٣٠ ايلول ١٩٢٧ الوفد التركي في لجنة تخطيط الحدود فحل ضيفاً على الحكومة العراقية ، وأقيمت على شرفه المآدب التكرمية واستطاع ان ينجز عمله بتثبيت الحدود

و إقامة العلامات مدة وجوده في شمال الموصل

١٣- منح الملك جورج الخامس ، ملك بريطانيا ، الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، وسام القديسين ، جورج وميخائيل ، وهو ارفع الاوسمة في بريطانيا وقد اقيمت حفلة تقليد الوسام في البلاط الملكي يوم ١٠ ايار حضرها زهاء (٢٠٠) شخصية وألقيت فيها خطاب المجاملة بالمناسبة .

### ❖ مقررات متنوعة ❖

١- قرر مجلس الوزراء ، في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧ « الموافقة على عدم فتح أكياس البريد الرسمي ، العائدة إلى الحكومة البريطانية ، والمرسلة من فخامة المعتمد السامي ، وقائد الطيران ، والسفير البريطاني في طهران ، وحكومة الهند ، وإليهم ، بواسطة شركة طرق الهواء الامبراطورية ، من قبل دائرة الكمر ك العراقية ، أو السلطات المحلية الاخرى على شرط أن تحتتم تلك الاكياس من قبل سلطة مسؤولة ، وأن تحتوي على مكاتبات وأوراق رسمية فقط »

٢- وقرر المجلس المشار إليه في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ شباط ١٩٢٧ م تأليف وزارة جديدة باسم « وزارة الري والزراعة »

٣ - وقرر في جلسته المنعقدة في يوم ٨ آذار ١٩٢٧ « الموافقة على إحداث ممثلة سياسية في ترقية وأن تتخذ وزارة الخارجية التدابير اللازمة لتعيين ممثل بأسرع ما يمكن »

٤- وأقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ آذار ١٩٢٧ « قانون الدفاع الوطني » وسنعود إلى بحث هذا القانون في موضع آخر

### ❖ خطوة دستورية جريئة ❖

اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٧ أيلول ١٩٢٧ هذه المقررات :

١- ترغب الحكومة العراقية في أن تستعمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في المستقبل مسودة البروتوكول ... عند عقد معاهدات ثنائية الطرف بين بريطانيا العظمى ودول أجنبية .

٢- توافق الحكومة العراقية على أن المعاهدات الثنائية الطرف ، كالمعاهدات المتعددة الاطراف ، يجب عرضها على مجلس الامة .

٣- توافق الحكومة العراقية على أن الاتفاقيات الدولية ، ذات الاهمية الصغرى ، والصبغة الفنية ، والتي لا تعقد بين رؤساء الدول ذات الشأن ، بل بين كبار موظفي حكومات تلك الدول لا تقتضي بجد ذاتها العرض على مجلس الامة ، على ان اتخاذ هذه الطريقة لا يمنع الحكومة العراقية من أن تعرض على مجلس الامة أية اتفاقية دولية ، إذا وجد ذلك مرغوبا فيه لسبب ما ،



وبما أنه لا توجد قاعدة لبيان أي من الاتفاقيات يجب اعتبارها ذات أهمية صغرى، توافق الحكومة على العمل باقتراح فخامة المعتمد السامي، وهو ان الاتفاقيات التي تتطلب لتأييدها وضع تشريع ينبغي عدم اعتبارها من الاتفاقيات ذات الأهمية الصغرى، ويجب عقدها بشكل معاهدة، وأما الاتفاقيات التي لا تتطلب لتأييدها تشريعاً أو انها ذات أهمية صغرى، أو من نوع الاتفاقيات الفنية فينبغي أن تبأشر عقدها الدوائر المختصة اه

### ✽ تقرير مرة اجتماع المجلس ✽

كان المجلس النيابي قد افتتح جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ م وقد أنهى اجتماعه الاعتيادي هذا في الثلاثين من شهر نيسان ١٩٢٧ م بعد أن مدد مرتين مدة كل منهما شهر كامل، وعقد مجلس النواب (٥٤) جلسة كما عقد مجلس الاعيان ٤٤ جلسة خلال هذا الاجتماع، ولما كانت لدى الحكومة بعض اللوائح القانونية التي تتطلب تشريعاً مستعجلاً صدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في الثالث من أيار سنة ١٩٢٧ م وقد جرت حفلة الافتتاح لهذه الدورة حسب المراسيم المعتادة وألقى جلالة الملك خطاب العرش التالي:

« حضرات الاعيان والنواب

لما كانت اللوائح القانونية المهمة المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق لم تنجز بعد وكانت البلاد في حاجة ماسة إلى إنجازها، وإلى البت في بعض لوائح قانونية أخرى، دعوتكم إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية للبت في الامور التي تضمنتها إرادتنا الملكية ان اللوائح القانونية التي أودعت مجلسكم، والتي لم تنجز بعد، تتعلق بيزانية الدولة، وتوزيع التكاليف بين طبقات الشعب، وبسد بعض حاجتنا الادارية، ولا يمكن تأخيرها؛ كما ان اللوائح القانونية التي ستقدمها الحكومة لا تقل خطورة وأهمية عن اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث، والتي أكثرها على وشك الانجاز.

لقد أخذت الحكومة بإعداد هذه اللوائح منذ عهد قريب، وقد أشرنا في خطابنا الافتتاحي للاجتماع الاعتيادي بصورة خاصة إلى لائحة قانون الدفاع الوطني. ان المفاوضات الدائرة مع حليفنا بريطانيا العظمى قد أخذت في الايام الاخيرة شكلا يبعث على الاطمئنان التام من قرب قبول العراق مركزه اللائق بين الامم، وتحقيق هذه الامنية لا يتم إلا بتوليقتنا بمسؤولية حفظ الامن والسكينة في بلادنا، وكذلك شرف الدفاع عن تحومنا وكياننا بأنفسنا، ولنا وطيد الأمل بأن مجلس الامة سيعمل لإنجاز هذه اللوائح، وللبت فيها، بما يقتضي من السرعة، وبعد النظر، وبذلك يزيد على الأعمال التي جلبت تقديرنا الملكي أعمالاً جلية أخرى، ويعبرهن على ان الشعب



العراقي قادر على القيام بما يطلب إليه من الواجبات والله ولي التوفيق » (١)

### ✽ فض الإضراب غير الاعتيادي ✽

انتهت مدة الاجتماع ، غير الاعتيادي ، في الثامن من شهر حزيران ١٩٢٧ م ، فصدرت الإرادة الملكية ، في اليوم المذكور ، بفض هذا الاجتماع ، بعد أن عقد مجلس النواب (٢٤) جلسة خلاله ، وعقد مجلس الاعيان (١٥) جلسة

وكان الملك فيصل اعتاد أن يقيم حفلة تكريمية لأعضاء مجلس الامة « من أعيان ونواب » في ختام كل اجتماع فيدعو إليها المعتمد السامي البريطاني وحاشيته ، مع أركان الحكومة العراقية ، ويلقي خطاباً سياسياً يناسب الزمان والمكان فلما أنهى المجلس المشار إليه اجتماعه غير الاعتيادي ، الذي أعقب « الاجتماع الاعتيادي الثاني » مباشرة ، أمر فأقيمت الحفلة الوداعية المعتادة في السادس من شهر حزيران ١٩٢٧ م وتبادل مع المعتمد السامي إلقاء هذين الخطابين السياسيين :

### ✽ خطاب صاحب الجلالة الملك ✽

جلالة أخي . فضامة المعتمد السامي . ايها السادة :

اعتدت ، منذ بدأت حياتنا الدستورية ، ان اقيم حفلة وداع لحضرات أعضاء مجلس الامة عند انتهاء اجتماعه السنوي ، وهذه والحمد لله حفلتنا الثالثة ، وقد سرني اني حظيت بتشريف جلالة أخي ، وفضامة المعتمد السامي ، وقائد القوات البريطانية ، وبعض كبار الموظفين في المملكة ، وإني أتمنى أن أقيم مثلها في السنة المقبلة وأراكم جميعاً متمتعين بالصحة والرفاهية قريري العين بسير مملكتنا هذه الفتية نحو الرقي والسعادة

ايها السادة

لقد اجترأ بعون الله صعب السنوات الماضية ، ولم يبق أمامنا ما يعيق سيرنا ، فنحن سائرون إلى الأمام متكلمين على الله غير مترددين .

إني في موقعي هذا المتعبط جداً بما اظهره أعضاء مجلس امتي من الكفاية في ممارسة اعمالهم . فقد ابرتم بسرعة ما كان صالحاً ومفيداً ، وانتقدتم بحرية تامة ما كان قليل النفع للبلاد ، وبذلك خدمتم وطنكم خير خدمة ، وانا لنشكركم على ذلك ، ونخصكم بأجل الثناء ، كما اننا نشكر الهيئة التنفيذية على ما تيسر لها من التوفيق في تسيير امور المملكة ، وما بذلته من جهود عظيمة في الوقت الذي كانت فيه مشغولة مع الهيئة التشريعية . واني واثق بأنها ستجد في أثناء العطلة القادمة في تطبيق القوانين التي أنجزتها خاصة ذلك القانون - قانون تقدير حصة الحكومة ، الذي سيكون



كبير النفع في إنقاذ الحكومة والاهالي من الاصول السقيمة ، اصول الذرعة والتخمين ، التي ورثناها من الحكم البائد ، كما انها ستسعى في إعداد بعض اللوائح القانونية لتنظيم حياة البلاد ، وتجتهد خاصة في إحضار لائحة الميزانية لتعرض على مجلسكم في أجلها المضروب ، ويسرني أن أرى المجلس في دورته الآتية منجزاً أعماله في بحر المدة المحدودة له في القانون ، وهذا لا يتم إلا بتأزرنا جميعاً .

يا فضامة المعتمد :

اني لا أحب أن تفوتني هذه الفرصة من غير أن أعرب لكم عن سروري العظيم من المؤازرة الثمينة التي لا زلت أقدمونها بكل ارتياح إلى حكومتنا ، إن مناسباتنا مع حليقتنا بريطانية العظمى ستبقى كجو العراق صافية لا يعكرها معكر مهما تقلبت الاحوال نعم لا يمكن أن يقال انه لم يقع في الماضي بعض اختلاف في الرأي ، ولكن لعلم العالم ان ذلك ما كان إلا كوقفة من يتحرى أحسن الطرق وأسهلها للسير إلى الأمام ، بطمأنينة ولانعام النظر فيما هو أصلح لتقوية الصداقة

اننا لنشكر دائماً تلك اليد الجميلة التي أسدتها إلينا حليقتنا العظمى في أيامنا الغابرة العصيبة ونرجو أن تبقى لنا خير معين في حياتنا المستقبلية

ويجدر بي في هذا الموقف أن أذكر بلسان القدر المساعدات الثمينة التي نالها من قائد القوات البريطانية ، والمساعد الجليل الفائدة التي يبذلها الموظفون البريطانيون .

أيها السادة . اني أؤمل بفضل الله ، ومؤازرة الخليفة ، أن تجدوا عند استئنافكم أعمالكم في السنة الآتية تقدماً كبيراً في أوضاعنا السياسية ، مما يتحقق به آمالنا القومية ، وفي الختام أودعكم وأرجو أن أراكم بخير وعافية (١)

### ✽ خطاب المعتمد السامي ✽

يا صاحب الجلالة :

اني لعلى يقين من أن تأكيد جلالته مجدداً لما بين الدولتين الحليقتين : بريطانية العظمى والعراق من الصداقة والتعاون كان له في نفوس كافة الحاضرين هنا ، ما كان له في نفسي من الأثر البالغ . وكما بينتم جلالته لا بد من أن يحصل من وقت إلى آخر اختلاف في الرأي بين البلادين إلا ان مثل هذا الاختلاف سيكون دائماً من قبيل الاختلاف بين صديق وصديق ، ويسوى بالتساهل المتبادل بروح الصداقة الحقة . هذا ولا يمكن أن يكون الامر بخلاف ذلك



إذا تذكرنا المبادئ التي كانت من أول الامر ترشد بريطانيا العظمى في معاملاتها مع العراق ، وهي المبادئ التي أمرني شخصياً باتباعها حضرة صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ، ودوك ديفونشير ، وزير المستعمرات آنئذ ، عندما اختارت منذ نحو خمس سنوات لأخلف السير برسي كوكس ، كعمد سام في العراق ، فبأمر من صاحب الجلالة الملك جورج ، بلغت تلك المبادئ كتابة ( كذا ) ان المبدأ الاساسي المنطوية عليه العلاقات بين الحكومتين هو التعاون في سبيل غاية مشتركة ، هي أن تؤسس تدريجياً حكومة عراقية ، مستقلة ، موالية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومقيدة تجاهها بشعور المنة ، ومعرفة الجليل ، وليس هنالك من فكر قط في أن تتبع حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياسة ترمي إلى غاية ما ، غير هذه الغاية ، وان جلاتكم والشعب العراقي أعلم الجميع بمقدار اتباع بريطانيا العظمى لهذه المبادئ .

أما في ما يخصني ، فإني عندما التفت حولي أرى سنة فسنة براهين جديدة عن تأسيس حكومة عراقية مستقلة تدريجياً فإن حدودكم قد عينت الآن ، وعشائركم التي كانت في اقتتال مستمر أصبحت في سلام ، وقد حصلت على اعتراف دول العالم الكبرى بكم جميعها تقريباً ، وقواتكم التي ترداد سنة فسنة عدداً وكفاءة على السواء تأخذ على عاتقها كل سنة قسطاً أوفر من مسؤولية المحافظة على الامن الداخلي ، ومواردكم ووسائل مواصلاتكم العمل جار على ترقيتها ، وإيراداتكم ترداد رويداً ووزرائكم وموظفيكم يزدادون كل سنة خبرة ومقدرة ، ومجلس امتمكم قد دل على انه مدرسة للتدريب في السياسة والإدارة ، فإذا استعمل زعماء العراق شيئاً من الصبر المنطوي على الحكمة ، يكون تحقيق جميع آمانيها على قاب قوس منكم الآن .

هذا وإني أجراً على القول بأن الفضل الاكبر في وجود هذه الحالة السعيدة يعود إلى جلاتكم التي لم تحد أبداً عن جادة التعاون الودي مع بريطانيا العظمى ، ورعت بعين ساهرة لا تنام مصالح بلادكم الحقيقية ، وقسم كبير من الفضل في ذلك يرجع أيضاً إلى الشعب العراقي الباسل الحليم ، الذي يذكر له بغاية الامتنان كياسته ، ومساعدته جميع الاهالي البريطانيين ، القاطنين ضمن حدود جلاتكم ، وأخيراً اني اعلم ان جلاتكم تريد مني ان ابين عنها عظم دين مملكتكم للجهود الدائمة التي يبذلها ذلك النفر القليل النسبة من الموظفين البريطانيين الذين يقتضون بكونهم في خدمتكم لي الآن ٣٥ سنة أعنى عناية تامة شديدة في أمور إدارة الدول ، وقد شاهدت بلداناً وحكومات عديدة ، وأقول بلا تردد ان هؤلاء الموظفين يمكنهم في رأيي التمثل بأية هيئة أخرى من الموظفين في العالم ، من حيث المقدرة الطبيعية ، والكفاءة ، والتجرد لعملهم ، وفي الحقيقة اني بصفتي معتمداً سامياً لا اجد في هؤلاء الموظفين سوى عيب واحد ، وهو انهم اشد عراقية في آرائهم من العراقيين انفسهم ، ولكن هذا عيب لا اظن ان جلاتكم تود ان تشككي منه



وفي الختام أؤكد مجدداً ماتكهنتم به جلاتكم من أن لا شيء يقوى على فقم عرى الاتفاق الذي بين الحكومتين ، واننا بالفن بسرعة جديدة الغاية التي قد وضعناها أمامنا (١)

### ﴿ استقالة وزير المعارف ﴾

وعلى أثر انفضاض المجلس النيابي استقال السيد عبد المهدي ، وزير المعارف ، من منصبه مختلفاً مع زملائه في قضية لائحة قانون الدفاع الوطني فقد كان الوزير المستقيل يرى ضرورة تعديل الاتفاقيتين « المالية والعسكرية » قبل أن تعرض اللائحة المذكورة على المجلس ، بينما كان زملاؤه يرون ضرورة عرض اللائحة على المجلس للمذاكرة فيها قبل أن يبت في أمر الاتفاقيتين المذكورتين فصدرت الإرادة الملكية بقبول استقالته ، وبإسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة إلى رئيس الوزراء جعفر باشا العسكري ، وفي يوم ١٣ تموز من هذه السنة صدرت الإرادة الملكية بإسناد المنصب المذكور بالوكالة إلى وزير المالية ، ياسين باشا الهاشمي . واني أترك لمعالي السيد عبد المهدي



### ﴿ الوزير المستقيل \* السيد عبد المهدي ﴾

أن يتكلم عن سبب استقالته فأنشر كتابه المرسل إلي وهذا هو :-

الشرطة ٢٩ تشرين أول ١٩٣٠

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

تحية واحتراماً : تلقيت تحريركم المؤرخ ٢٥ الجاري ، وبه تطلبون مني أن أوافيكم عن سبب استقالتي من الوزارة العسكرية الثانية ، لتشروا ذلك في كتابكم « تاريخ الوزارات العراقية » الذي تنوون وضعه ، فتزولوا عند رغبتكم وخدمة للتاريخ أبدي :-

لا يخفى أن إحدى مواد منهاج الوزارة المذكورة « قضية الدفاع الوطني » وبناء على ذلك أقيمت لائحة التجنيد على بساط البحث في مجلس الوزراء ، وقد أكر فيها

وقد كان من المتفق عليه أيضاً أن اللائحة المذكورة تكون في مجلس الوزراء جاهزة ومهيئة

ولا يكون إمرارها على المجلس النيابي إلا بعد الحصول على تعديل المعاهدة البريطانية العراقية واتفاقياتها ، تعديلاً يتفق والراغب الوطنية ، إذ أن أمر التعديل كان يومئذ موضع المداولة ما بين مجلس الوزراء ودار الأعتاد ، وكانت الوعود تأتينا عنه تباعاً ، وبالاخير عن لاكثرية مجلس الوزراء إرسال اللائحة إلى المجلس النيابي ، في حين أن المجلس لم يبق من اجتماعه إلا يوم واحد ثم ينفذ ، وقبل أن نتوصل إلى نيل التعديل الذي كان هو السبب الوحيد لتأجيل اللائحة في مجلس الوزراء طيلة تلك المدة ، ولما كنت أعتقد بأن إرسال اللائحة مجردة لم تشفع بالتعديل المنوه عنه ، خاصة وقد حدث يومئذ ما جعل الحكومة العراقية في مسيس الحاجة إلى تثبيت وضعها أكثر من أي وقت آخر ، وأن تعين حداً لعلاقاتها مع حليفتنا ، قبل كل شيء ، اعترضت على إرسال اللائحة بمثل تلك الصورة ، وبسطة زملائي آرائي حول الموضوع ، ولما كانت الاكثرية في غير جانبي رفعت استقالتي بكتاب مؤرخ في ٧ حزيران ١٩٢٧ اودعته ما كنت أرتأيه وأشرت فيه إلى المقررات التي اتخذت حول اللائحة لما كنت أراها تؤيدني في معتقدي واني ارسل إليكم صورة من كتاب الاستقالة ليزيدكم وضوحاً وعسائي ان أكون قد أديت رغبتكم بكتباتي هذا تماماً ودمتم باحترام (١)

(١) وهذه صورة الاستقالة

إلى فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية :

إن إرسال لائحة التجنيد إلى المجلس النيابي بدون أن تكون مشفوعة بتعديل المعاهدة واتفاقياتها رأي ارتأيته ولا أرتأيه إن المجلس الوزاري على ما اعتقد لم يبين مذاكراته حول اللائحة المذكورة إلا على الأسس التي وضعتها اللجنة الوزارية وإذا ما رجعنا إلى تقارير اللجنة المشار اليها سيوضح لنا جلياً أنها قد ارتأت إمرار اللائحة على المجلس النيابي بعد الحصول على التصاريح التي كنا نحسب لنيلها نفاذ الأسابيع الخمس فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٢٧ والفقرة ٧ من التقرير نفسه وإن عدم نيلنا على هذه التصاريح لحد الآن هو السبب الحائل دون إرسال اللائحة طيلة هذه المدة كما جاء ذلك في كتاب الاستقالة المرفوع من قبل فخامتكم لصاحب الجلالة ملكنا المعظم بتاريخ ٢٥ مارت سنة ١٩٢٧ فأنا لا أشك أبداً في أن اللائحة إذا أرسلت على صورتها المجردة وقبل أن تتمكن من نيل المعاهدة التي توضع على أسس هي أقرب بكثير إلى الأماني الوطنية من أسس المعاهدة الحالية (فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ ١٥ مارت سنة ١٩٢٧) مما يضاد النفع الذي تنوخواه من التجنيد خاصة وإننا بعد الاستقالة وصدر عواملها المعلومة أصبحنا بوضع خاص يتحتم علينا أولاً أن نسعى لتثبيت وضعيتنا والحصول على ما جملناه سبباً لاستقلالنا قبل أن نفكر في إرسال اللائحة في حين علمنا بأنها تتنازعها عوامل قد تؤدي إلى أن تكون نتائجها غير مرضية . وبما أنني قد صرحت مراراً بأوقات أحفظ تواريتها سواء حيناً أتوفى بشرف المنول أمام سيدي المعظم أو عندما ما يجمعني مع زملائي الوزراء جامع من أن تثبيت الوضع بالتعديل المنوه عنه لا بد وأن يكون مقدماً على إرسال اللائحة فهذا رأيي لا اتفق مع الوزراء فيما إذا ارتأوا خلاف ذلك وكل رأي من هذا القبيل أعده جديداً لا يسعني الموافقة عليه وشيئاً كافيًا لتقديم استقالتي هذه وللفخامتكم مزيد الاحترام



### ❖ مشكلة التجنيد الاجباري ❖

يقوم الجيش العراقي على أساس التطوع فيستنزف معظم ثروة الدولة ، دون أن يباشر عملاً يستحق هذا الاستنزاف ومدة التجنيد عامان تمنح للجندي ، بعد انتهائها ، حرية العمل إذا ما أوصي باعادته ، وقد حثت المادة الـ (٤) من الاتفاقية العسكرية المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٢٤م على أن : «تعهد الحكومة العراقية بأن تخصص ما لا يقل عن (٢٥) بالمئة من إيرادات العراق السنوية لأجل القيام بأعباء الجيش النظامي والقوات المحلية الأخرى التي تتولى أمرها ... الخ» فصارت الوزارات المتعاقبة ، ومن ورائها السلطة العليا ، تفكر في وجوب إحلال «التجنيد الاجباري» محل «التطوع» وقد اتخذت «الوزارة السعدونية الثانية» في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢١ آذار ١٩٢٦ هذا القرار :

«تلي كتاب وزارة الدفاع ... المتعلق بأمر توسيع وتحسين حالة الجيش ... والمذكورة الموضوع من قبل الجنرال ديلي المتعلقة بسياسة العراق العسكرية ... وقرر ما يأتي :

١- أن يشرع بتأليف لجنة في وزارة الدفاع لدرس مسألة تبديل طريقة التجنيد الحالية ، واحضار لائحة قانون الخدمة العامة

٢- أن تتفاوض وزارة المالية مع وزارة الدفاع لتعيين مقدار المصاريف اللازمة لتطبيق الخطة المقترحة من قبل الجنرال ديلي في خصوص تأسيس جيش وطني قوي ، وعرض النتيجة ، على مجلس الوزراء ، لاصدار القرار النهائي»

فصارت الوزارات المتعاقبة ، ومن ورائها السلطة العليا ، تفكر في وجوب إحلال «التجنيد الاجباري» محل «التطوع»

فلما تسلمت «الوزارة العسكرية الثانية» مقاليد الحكم ، وثبت لديها نضوج الموضوع ، قرر مجلس الوزراء ، في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ آذار ١٩٢٧م قبول «لائحة قانون الدفاع الوطني» التي أعدتها وزارة الدفاع تمهيداً لعرضها على البرلمان

والظاهر أن مشروع التجنيد الاجباري لم يلق تأييد بعض العناصر التي اکتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست الامرين من هولها ، فأخذت تعارضه بطرق مختلفة ، خشية أن يؤدي إلى النتائج نفسها ، التي أسفر عنه نظام التجنيد الاجباري في العهد السابق ، فقد نشر السيد اسماعيل الراوندوزي الكردي ، نائب لواء إربل ، في جريدة «الاقوات البغدادية» الانكليزية الكتاب التالي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٧

أرجو نشر الكلمة الآتية خدمة للحقيقة ، وإطلاعاً للجمهور على أمر واقع إزاء الاكراذ

والتجنيد الاجباري وهو أن بعض الناس يظن أن الخالفين للتجنيد الاجباري هم اخواننا الشيعيون فقط واني آسف لفظة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن ، وهي أن الاكراد مخالفون للتجنيد الاجباري

نعم ليعلم بأننا نحن الاكراد متفقون مع اخواننا الجعفرين تمام الاتفاق على أن قانون التجنيد الاجباري لا يتفق ووضعنا السياسي ، وسويتنا العلمية الحاضرة ، ونحن نعتقد أن قانون التجنيد الاجباري ليس مفيداً ، ويسبب في الوقت الحاضر مضاراً عديدة ، وسيكون قنبلة هائلة لبلادنا المحبوبة ، ولذا نوصي الحكومة بالانصراف عن هذه الفكرة في الوقت الحاضر اه  
وقد أكد « النائب الكردي الراوندوزي » في اليوم التالي لشره هذه الكلمة بأن هذا الرأي لم يكن رأيه الخاص وإنما هو رأي الكرد بأسرهم

### ✽ الانكليز يعارضون التجنيد ✽

والواقع ان الانكليز انفسهم كانوا يعارضون مشروع التجنيد الاجباري ، وكانت معارضتهم هذه تقتصر اثواباً متنوعة من العنصرية ، والطائفية ، وقد سجلوا اسباب معارضتهم هذه في كتبهم الرسمية ، التي تبادلوها مع الحكومة العراقية وخير ما يمكننا ان ننشره في هذا الصدد الكتاب الذي بعث به رئيس الوزراء إلى دار الاعتماد في تنفيذ المعارضة وهو :

الرقم ٢٠٥٨

التاريخ ٢٥ ايار ١٩٢٧

يا صاحب الفخامة !

أطلعت زملائي على كتاب فخامتكم المرقم بي او / ١٥٣ والمؤرخ في ١٢ ايار سنة ١٩٢٧ الذي طلبتم فيه إلي ان اصرح إلى مجلس الامة ؛ قبل ان يتخذ قراراً بشأن لائحة قانون التجنيد ؛ انه إذا حصلت معارضة للتجنيد من بعض فئات من الاهلين ، فالحكومة البريطانية ، مع استعدادها لمعاوضة العراق ادبياً ، لا توافق على استخدام القوات البريطانية في سبيل تأييده . وقد اشترتم فخامتكم في ذلك الكتاب إلى كتابكم المرقم بي او / ١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ المتضمن آراء الحكومة البريطانية في مسألة التجنيد

إن زملائي يقدرون الموقف حق قدره ، ويعلمون جيداً الشعور البريطاني العام نحو لوائح التجنيد ولكنهم لم يتمكنوا من إدراك ما يرمي اليه فخامتكم في بيان ضرورة اخبار اعضاء مجلس الامة ، قبل اعطاء قراره ان القوات البريطانية لا تساعد الحكومة العراقية فيما لو حصلت معارضة ضد هذا القانون من بعض الناس ، لأن مثل هذا التصريح يكون مشوقاً لرفض اللائحة من قبل المجلس



بكل تأكيد ، وقد رغبوا إلي في ان احيط فخامتكم علماً بكل ما يشعرونه من حرجة الموقف وصعوبة العمل في هذه الظروف

إن الحكومة البريطانية لم تحد في جميع ادوار التحالف عن المبدأ القائل بأن تلقي على عاتق العراق مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي ، وحفظ الامن الداخلي خلال اربع سنوات على الاكثر وقد تأيد هذا المبدأ بكتاب فخامتكم المرقم في او/ ٦٤ والمؤرخ في ١٣ ايار سنة ١٩٢٧ الذي فيه طلبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة العراقية الدخول في مفاوضات جديدة لتعديل الاتفاقية العسكرية تنفيذاً لهذا المبدأ على اساس ابقاء قوة هوائية بريطانية مع وحدة او وحدتين اخريين في العراق . وعلى ان يدفع العراق النفقات الاضافية الناشئة من وضع وحدات بريطانية في العراق وقد ابدى زملائي ولا يزالون يبدون رأيهم بكل صراحة بأن تولي هذه المسؤولية ، بالنظر إلى موارد البلاد المالية لا تتكامل بنجاح بدون تطبيق التجنيد الاجباري الذي اوصيتم فخامتكم في كتابكم الآنف الذكر انه من الاصلح للحكومة العراقية ان تنجز بسرعة مذاكراتها فيه

إن جل ما طلب زملائي في هذا الشأن هو معاضدة الحكومة البريطانية الادبية في امرار هذه اللائحة من مجلس الامة وتنفيذها ، تلك المساعدة التي وعدت الحكومة البريطانية بإسداها في كتاب فخامتكم المرقم في او/ ١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ المشار اليه قبلاً وقد شرحت الحكومة العراقية هذه المساعدة الادبية في توصيات اللجنة الوزارية التي وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٤ آذار سنة ١٩٢٧ وهي تعتقد ان هذه السياسة وحدها هي الكافلة لتطبيق مبدأ القاء مسؤولية الدفاع عن العراق ، وأن الاقتراحات المتعلقة بالاكتفاء بوحدات قليلة ، وقوة صغيرة من الطيران لا تؤمن الغاية التي يتوخاها العراق وحكومة صاحب الجلالة البريطانية من تولي المسؤولية المبحوث عنها ، ومن تاريخ ذلك القرار اخذت محادثات فخامتكم سواء كان مع الوزراء او معي ترمي الى عدم انتظار تصريح الحكومة البريطانية ، والاسراع في امرار لائحة قانون التجنيد من مجلس الامة

يظهر من المكاتبات الدائرة حول لائحة التجنيد ان الحكومة البريطانية ترغب في التخلي مقدماً عن كل مسؤولية عما قد يحدث في المستقبل بسبب التجنيد ، وهذا يعني بالنظر إلى الفقرة الاخيرة من المادة ٨ من الاتفاقية العسكرية ان الحكومة البريطانية لا توافق على اللائحة . وبما ان نجاح مساعيها يتوقف على تضامن الحكومتين المادي والادبي فرملائي يرون ضرورة التثبت من موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ازاء هذه المسألة قبل تقديم اللائحة الى البرلمان ، ويرجون الجواب على هذه النقطة بأسرع ما يمكن



وقد طلب إلي زملائي ان اصرح لفخامتكم انهم باتوا يشعرون بأن الامل في حل المسائل الموضوعية على بساط البحث والتي تحتاج معالجتها إلى جهود عظيمة، وتفاهم تام من كلا الجانبين قد تضائل جداً . إن هذه الحوادث قد اظهرت لهم ان المسؤولية الملقاة على عاتقهم تضطربهم إلى مفاتحة جلالة الملك فيصل ليتفضل بعرض الامر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بغية إزالة هذا الجو المتلبد بالشكوك ، ومعالجة الامور الهامة التي اصبح أمر البت فيها ضروريا جداً  
إني مقدم نسخة من هذا الكتاب بصورة مستعجلة إلى جلالة الملك فيصل . تفضوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

المخلص : جعفر العسكري

صاحب الفخامة السيد هنري دويس آر. سي. دويس

كي. سي. اس. آي. كي. سي. ام جي. كي. سي. آي. في. آي. سي. اس  
المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا بالعراق

### ✽ رفع اللائحة إلى المجلس ✽

على الرغم من موقف الانكليز المعارض لفكرة « التجنيد الاجباري » ارتأت الوزارة القائمة ان ترفع اللائحة المعدة لهذا المشروع إلى المجلس النيابي لإبرامها ، فقامت حولها ضجة في الصحف المحلية ، وفي الاندية السياسية

كتب الاستاذ الشيخ محمد باقر الشبيبي ، نائب لواء المنتفق ، في العدد المرقم ( ١٠٩٠ ) من جريدة « العالم العربي » الصادر في يوم ٢ تموز ١٩٢٧ م يقول :

« ينظر العراقيون إلى التجنيد الاجباري ويعارضون فكرته ما دامت الامور على ما هي عليه الآن من عجز المسؤولين عن تحقيق رغبة من رغبات الامة ، او تدارك حاجة من حاجاتها الكبرى وقد علت بها اصوات المخلصين ، وفاضت ببسطها انهار الصحف في العالمين »

ونشر السيد اسماعيل الراوندوزي ، نائب لواء إربل ، الكلمة التي اثبتناها من قبل عن هذا المشروع أما الاسباب التي استندت الحكومة اليها في رفع لائحة قانون التجنيد الاجباري إلى البرلمان فقد تضمنها هذا الكتاب

### ✽ الاسباب الموجبة لقانون التجنيد الاجباري ✽

ديوان مجلس الوزراء.

الرقم ٢٢٤٧

التاريخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٧

فخامة رئيس مجلس النواب



بعد التجهية :-

أرسل إلى فخامتكم في طيه لائحة قانون الدفاع الوطني لمرضاها على مجلس النواب لا ينبغي ما للجيش الوطنية من الاهمية في نظر الامم الحية ، والشعوب الحريضة على حريتها واستقلالها . فإن الجيش الوطني في كل امة منها هو رمز الحياة ، وقوام الاستقلال وقد ازدادت اهمية الجيوش وضوحا في اثناء الحرب الكبرى ، لذلك فإننا نرى ان المنافسة في العناية بها قد اشتدت بعد الحرب ، اشتدادا زائدا بين الامم المتعدية ، التي اخذ كل منها يبذل كل ما في وسعه لتعزيز جيشه ، سواء أكان ذلك بتزويد عدد الجيش وعُدده ، أم بتحسين تدريبه وتزويده كفايته .

ولا نرى حاجة إلى الاسهاب في ايراد الامثلة على ذلك ، فأمامنا ما قامت به الدولتان المجاورتان تركيا وفارس لتحسين جيشهما في السنين الاخيرة ، وأمامنا قانون الدفاع الوطني الفرنسي ، الذي يقضي بوضع جميع افراد الامة ، من نساء ، ورجال ، وجميع موارد ثروة البلاد في يد الحكومة عند الحاجة .

وتتبع الدول على العموم في تأليف جيوشها طريقتين مختلفتان باختلاف مواقعها ، وثروتها ، ورتبة شعوبها وهما : الخدمة العامة والتطوع . أما الدول البرية المجاورة لدول قوية فإن مجاورتها لهذه الدول تقضي على كل منها بالاحتفاظ بجيش كبير يكون دائما على استعداد تام لمقابلة الطوارئ المفاجئة . ولما كان الاحتفاظ بهكذا جيش كبير يتطلب مبالغ طائلة ، فإن هذه الدول تلجأ عادة إلى الخدمة العامة ، التي تقلل من مصروفات الجيش ، وذلك حال فرنسا ، وإيطاليا ، وروسيا ، وتركيا وما اشبهها من الدول . وأما الدول البحرية ، المعتمدة وراء البحار ، فليست في زمن السلم بحاجة إلى جيوش دائمة كبيرة ، لأنها في مأمن من مفاجأة الجيوش البرية ، لذلك فهي تكتفي على الغالب بجيش قليل قابل للتوسيع ، عند الحاجة ، معتمدة في ذلك على أسطولها ، وثروتها ، ورتبة شعوبها ، والوقت الذي يتسع أمامها لتوسيع جيشها عند الحاجة وذلك شأن انكلترا وأميركا ولما كان القطر العراقي من الاقطار المتسكة بأهداب الحياة ، والطامحة إلى الحرية والاستقلال وكان معظم حدوده الشاسعة مكشوفة ومحاطة بجيران أقوى . فقد كانت مسألة تأليف جيش وطني عراقي الشغل الشاغل للدولة العراقية منذ تأسيسها .

ولما تقرر في أوائل السنة ١٩٢١ تأليف جيش وطني ، يحل محل القوات الامبراطورية تدريجا كانت الحكومة العراقية حينئذ مضطرة إلى انتاج إحدى الطريقتين الأنفتي الذكر في تجنيد الجيش الذي تحتاج اليه .

ومع أنه كان من الواضح أن لا مندوحة للعراق عن الخدمة العامة ، فقد اقتضت الحالة العمل



بالطريقة الأولى ، وهي طريقة التطوع ، التي ظلت متبعة حتى الآن برغم نقائصها . ولم ينقض النصف الأول من تلك السنة إلا وتألّفت نواة الجيش العراقي .

ولما كان عدد القوات الامبراطورية المحتلة كافياً ، فإن مسؤولية هذا الجيش لم توضح ، ولم يقرر له منهاج ثابت يسير عليه في توسعه وتحسنه .

وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ عقدت المعاهدة العراقية - الانكليزية فلم يعين فيها نصيب كل من الدولتين المتحالفتين من مسؤولية الأمن الداخلي ، والدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي لذلك ظلت تبعة الحكومة العراقية في الأمن والدفاع مجهولة ، وظل موقف الجيش العراقي مقلقاً ، ومستقبله مبهماً ، تتقاذفها أمواج الازمات المالية والسياسية من كل الجهات .

تطور الجيش في السنوات التي تلت تأسيسه تطوراً تدريجياً بطيئاً ، ولكن مسؤولياته كانت ترداد بسرعة من جراء انسحاب القوات الامبراطورية المتواصل ، وكان كلما بذات المساعي لتوسيعه ، وقفت الضائقة المالية حائلاً دون ذلك ، بل صدف أن اضطرت الحكومة إلى إتقاص بعض تشكيلاته ، والفاء البعض الآخر ، بينما كانت في أشد الحاجة إلى توسيعه ، وتحسينه ؛ لذلك فإن الانظار كانت تتجه دائماً إلى الخدمة العامة ، التي كانت وزارة الدفاع تتنهر كل فرصة للتوصية ، بالنظر في اختيار نوع من أنواعها موافق لحالة البلاد . وقد ظلت سياسة الجيش في مدّ وجزر إلى حين إبرام المعاهدة والاتفاقيات الملحق بها عام ١٩٢٤

أبرم المجلس التأسيسي المعاهدة والاتفاقيات في أواسط تلك السنة . وقد عُبئت المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية المبدأ الذي يجب أن تتمشى عليه سياسة الجيش العراقي ، وهو يتلخص في أن تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي في أقرب وقت ممكن ، على شرط أن لا يتجاوز ذلك أربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية . ولأنجل إدراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على أن المعاوضة والمساعدة المادية اللتين تقدمهما حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا يجب أن تتناقضا شيئاً فشيئاً بأسرع ما يمكن .

ونصت المادة الثانية منها على أن ما توديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، إلى حين ، من الأمداد والمساعدة يجب أن يكون في شكل وجود حامية من الجنود الامبراطورية في العراق ، أو وجود قوات محلية فيه تقوم بأعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومنح التسهيلات في عدة أمور تتعلق بتثقيف ضباط الجيش في انكلترا وتجهيزه بما يحتاج اليه .

وتهددت الحكومة العراقية في المادة الرابعة أن تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من إيراداتها السنوي لمصروفات الجيش النظامي ، والقوات المحلية الاخرى ؛ التي تتولى أمرها ، وهذه النسبة هي



أعظم نسبة مئوية من الإيرادات ؛ تنفقها أمة على جيشها في جميع العالم ، وقد تعهدت أيضاً أن تقوم بقدر طاقتها المالية بزيادة قوام جيشها النظامي الدائم ، طبقاً للبرنامج الملحق بالاتفاقية ، وبأن تشكل جيشاً احتياطياً .

ويتضمن البرنامج المذكور تفاصيل زيادة الجيش خلال سني المعاهدة الأربع (١٩٢٤-١٩٢٨) ولما دقت « لجنة تدقيق المعاهدة » في المجلس التأسيسي « الاتفاقية العسكرية » أوردت في ختام تقريرها الذي رفعته إلى المجلس ما يأتي :-

( وفي الختام ؛ بالنظر للاتفاقية العسكرية ، وقد اللجنت أن تلفت أنظار المجلس إلى أنه مهما خففنا بنود المعاهدة ، والاتفاقية العسكرية ، وأجرينا فيها من التعديلات ، فلا يمكن أن تتأسس الحكومة العراقية ، وتنهض على أسس متينة ما لم تأخذ بعين الاعتبار نمو جيشها الوطني ، وتقويته واللجنة ترى أن قبول أساس المكلفة العامة (الخدمة العامة) هو الدواء الوحيد لمعالجة هذا الامر ، ولتخليص البلاد من جميع هذه القيود والامتيازات والصيانات )

وقد بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ ما ترتب عليها بموجب هذه الاتفاقية ؛ وقامت بتعهداتها ، برغم الصعوبات المتنوعة التي جابهتها ، ولكن العسر المالي لم يلبث أن غلّ يدها مرة أخرى ، لذلك فقد تم الاتفاق ، حينما زار العراق وزير المستعمرات والطيران البريطانيان في ربيع ١٩٢٥ على صرف النظر عن قيام العراق بما تعهد به في الاتفاقيتين المالية والعسكرية من ترديد جيشه في السنتين ١٩٢٦ و ١٩٢٧

سبق أن بينا أن دولة العراق الحديثة ذات حدود شاسعة مكشوفة ، ومحاطة ببحيران أقوياء ، وإن كلا من هؤلاء الجيران يستند إلى قوة لا يؤمن معها جانبه ، إلا إذا تيسر للعراق قوة كافية للدفاع عنه إلى درجة ما .

ولما كانت المعاهدة الحالية تقضي بأن يتولى العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي ، والدفاع عن نفسه عند ختام أجل المعاهدة في السنة ١٩٢٨ فإنه بات من المحتم عليه أن يعد هكذا قوة ، مهما كلفه الامر ، وأن يعززها بما يستطيع التوصل اليه من العضد السياسي والادبي ، بواسطة المعاهدات ، والمسااعي السياسية

ولما كان لدولتي تركيا وفارس ، المجاورتين ، جيشان قويان ، منظمان على أساس الخدمة العامة ومجهزان بكيميات وافرة من الاسلحة الحديثة ، وبعدد من الطيارات ، فإنه من الضروري أن يعد العراق جيشه المقبل على أساس جعل ذلك الجيش قادراً على الوقوف - ولو إلى أجل معين - في وجه أحدهما ، في حالة اعتدائه على حدود العراق ، ريثما ينفسح المجال للمسااعي السياسية ، التي تبذل لدرء الخطر ، أو تصل العراق المساعدات العسكرية من الخارج



إن الأمة العراقية انتهزت كل فرصة للاعراب عن رغبتها في أن تعيش حرة مستقلة ، وأن تنبأ مكانتها بين الأمم المتمدنة العزيزة الجانب ، الموفورة الكرامة . وإن استقلال الأمة ، وعزة جانبها ، لا يقومان بالأمال والتمنيات ، ولا على حراب الجيوش الاجنبية ، وإنما على سيوف الأمة وصدور أبنائها

وقد أصبح انتهاء أجل المعاهدة على الابواب ، ويستحيل على العراق أن يتولى المسؤولية عن كيانه إلا إذا زاد عدد جيشه إلى حد معين ، ولكن البلاد تنفق الآن على الجيش الحاضر أقصى ما تستطيع إنفاقه في سبيل الدفاع ، وهذا ما يجعل توسيع الجيش التوسيع المطلوب - مع الاحتفاظ بطريقة التطوع الحاضرة - من الامور المستحيلة

لذلك فإن الحكومة ، بعد أن جربت طريقة التطوع نحواً من ست سنوات ، رأت أنه لا بد لنا من أن ننزل عند مصلحتنا ، ونقتدي بالشعوب الناهضة ، التي تسلك سبيل الحياة والحرية ، وأن نعد إلى استبدال تلك الطريقة بالخدمة العامة

وهذا الاستبدال ، فضلاً عن أنه سيمتدح لنا توسيع جيشنا الوطني بمصروفات هي ضمن طاقتنا المالية ، فإن فوائده ستمتد إلى أبعد من ذلك

إن تطبيق الخدمة العامة سيمتدح لنا الحصول على جيش حديث ، تتوفر فيه جميع العناصر الصالحة المطلوبة ، لأنه سيفتح باب الاشتراك في الدفاع عن البلاد أمام جميع طبقات الأمة . ولا شك في أن جيشاً تشترك فيه جميع هذه الطبقات سيكون أجمع للصفات العنصرية ، والمزايا القومية التي تتحلى بها الأمة العراقية ، من جيش يقوم على أي أساس آخر

وفضلاً عن ذلك فإن تطبيق هذه الخدمة ، سيزيح من أمامنا تلك الهوة التي تستنزف الشطر الكبير من أموالنا ، ويترك لنا مجالاً واسعاً للنظر في إرصاد مبالغ كافية للشروعات الانتاجية ، والعمرائية ، من اقتصادية ، وعلمية وغيرها ، مما نحن في أشد الحاجة اليه

وقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لجعل لائحة قانون الدفاع الوطني خفيفة الوطأة ملائمة لحالة الأمة

ولما كان في النية إنشاء جيش يجمع بين أقل ما يمكن من العدد ، إلى أقصى ما يمكن من الكفاية ، فلن يجند بموجب هذا القانون إلا عدد قليل ، بالنسبة إلى قلة العدد الذي يحتاج اليه هكذا جيش في كل سنة ، وعدا عن هذا فإن في اللائحة تسهيلات كثيرة لا تحلو الإشارة إليها من فائدة .

إن أحكام لائحة هذا القانون لا تشمل كل من يكون قد أكل الثانية والعشرين من عمره يوم تطبيقها ، وهي تحتوي على أقصى ما يمكن من التسهيلات لتأجيل طلاب المدارس ، ومعلميها ،



واعفاء رجال الدين ، والمعلمين المحتاجين من ذكور ، واثاث ، والرافقة بالاشخاص الذين يكون لهم أكثر من ولد في خدمة الجيش ، وهي تجيز دفع البدل التقدي إلى غير ذلك من التسهيلات . إن جميع الوزارات ، التي تولت الحكم في العراق ، كانت مجمعة على أنه لا مندوحة للعراق من الالتجاء إلى الخدمة العامة ، وقد كان المجلس التأسيسي من هذا الرأي ، كما أن الخبراء العسكريين ، والماليين ، من عراقيين ، وبريطانيين ، لا يرون مفرأ من قبول هذا النوع من التجنيد ولا شك في أن المجلس الموقر سينظر بعين الاهتمام إلى هذه الاعتبارات ، عند نظره في هذا المشروع الحيوي

رئيس الوزراء جعفر العسكري

اقبلوا فائق الاحترام

### ✽ ماذا في الزبير ؟ ✽

انتشرت بين أهل الزبير ، في النصف الثاني من عام ١٩٢٧ ، رغبة في التخلي عن الرعية العراقية ، والتجنس بالجنسية السعودية . فرأينا أن نعالج هذا الموضوع في ضوء المعلومات التي جمعناها كانت بعض العائلات النجدية قد هاجرت إلى أنحاء البصرة في أواخر القرن الثاني عشر للهجرة ، تخلصاً من حياة البداوة وضروب الاضطهاد القبلي ، وقد وجدت في « الزبير » وأنحائها المراتع الخصبة ، ولكنها بقيت على صلاتها بأهلها مستمرة وقد روج البعض إشاعات مغرضة عن قرب فرض ضرائب ثقيلة على هذه العائلات ، وقرب تجنيد أبنائها ، وما التسجيل العام الذي شرع فيه إلا كخطوة تهيديّة لسوق فلذات أكبادها إلى الجهات التي يريدونها الانكلاز ، كما دام العراق آلة في أيديهم ، وعززت هذه الاشاعات بأقاويل مختلفة بأن حكومة نجد سترفع الضرائب عن كل من يعود إلى أحضانها وعلى هذا أعلنت « متصرفية لواء البصرة » بياناً قالت فيه « كل من اختار غير الجنسية العراقية لا يتمكن من البقاء في العراق » فتوقفت العائلات المذكورة عن التثبث عن قبول الرعية النجدية وانتهى الامر (١)

### ✽ ماذنة مؤلمة في الطائفة ✽

شعرت « وزارة الدفاع » بخطورة التوتر بين الشيعة وأهل السنة في العشرة الاولى من المحرم لسنة ١٣٤٦ هـ « تموز ١٩٢٧ » فسألت « متصرفية لواء بغداد » عما إذا كانت المآتم الاعتيادية التي ستقام في الكاظمية ، في العاشر من الشهر الهجري المذكور ، تحتاج إلى جند مسلح يساعد الشرطة في حفظ الامن ، فكان الجواب سلباً ، فلما كان اليوم المذكور ذهب اليها ٨٧٩ جندياً غير مسلح يصحبهم اربعون ضابطاً مع عشرين من مأموري الانضباط ، بمسدساتهم ، تحت إشراف قائدهم



محي الدين السهروردي وكان بعض الضباط يحمل مسدساته ، وقد أعطيت الاوامر إلى الجنود بأن لا يتدخلوا في شؤون الاهلين

وفي الساعة السابعة والنصف صباحاً دخلت إلى صحن الكاظمية ثلاثة مواكب عزاء من ذوي المقامات ، وبينما هي تسير سيرها المعتاد ، تلاوت كسوة أحد الجنود بالدم ، وما هي إلا لحظات حتى هاجم بعض الاهلين بعضهم جنديين كانا يدفعان عجلة ماء جي . بها للجند ، وإذا ببعض الضباط يشهرون مسدساتهم ، ويشرعون في إطلاق النار فأدى الامر إلى تدافع ، فصراخ ، فمويل ، فتراشقات ، فتصادم فجائي قتل بسببه أربعة من الاهلين وأحد الجنود وجرح ١٤ من الاهلين و ١٦٦ من الجنود وقد ستمت من الجنود لا يعلم إذا كانوا قد هربوا أو قتلوا وأخفيت جثثهم هذه هي خلاصة الحادثة كما روتها « لجنة التحقيق » التي تألفت بأمر وزير العدلية برئاسة المستر بيرجارد رئيس المحكمة الكبرى في بغداد ، وعضوية السيد جعفر حمدي ، حاكم الكاظمية والعقيد محي سليم ممثل وزارة الدفاع (١)

وقد خف رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، ومتصرف لواء بغداد ، والمفتش الاداري البريطاني ، إلى محل الحادثة ، ثم استدعت مفرزة من الجند المسلح ، ولكن المفتش البريطاني شعر بضرورة الحالة ، فعارض في إرسال هذه المفرزة ، وأعلن مدير الشرطة أن في استطاعة الشرطة أن تعيد النظام إلى نصابه دون حاجة إلى جند مسلح وبأسرع من لمح البصر ، فتح جسر الاعظمية لمنع العبور ، وأصدرت الحكومة هذا البيان الرسمي :

« وقع نزاع طفيف في ١٠ محرم في الكاظمية بين امرأة وصبي نشأ عن حيلولة بينهما ، وبين مشاهدة المواكب ، فأدى إلى مشاجرة ومضاربات مؤسفة بين الرعا والعزّاء والجنود ، الذين حضروا المآتم حسب العادة غير مسلحين ، فقد أسفر ذلك عن أربع حوادث وفاة واحد من الجنود وثلاثة من الاهلين ، وغائبة وأربعين حادثة جرح أربعين من الجند ، وواحدة من الشرطة ، وسبعة من الاهلين ، وقد أعيدت السكينة حالا من قبل الشرطة » اهـ

وتقول « لجنة التحقيق » أن « أمر المنطقة الجنوبية - رؤوف بك الجادرجي - شهد أمامها بأنه كان قد استشر بفقدان روح الصداقة والمودة بين الاهلين والجند ، منذ دخل صحن الكاظمية في الصباح الباكر » كما أن اللجنة صرحت في الفقرة ١٤ من تقريرها « لو كان مأمورو الانضباط تحت مراقبة صحيحة لما حدث تشويش » وتقول في الفقرة ١٣ من التقرير « إن أمر الانضباط أمر مأموري الانضباط في الصحن بأن يطلق الرصاص ، أو أنه لم يأمر بإطلاقه بل عجز عن القيام بوظيفته القاضية بمراقبته إياهم ومنعهم من إطلاق الرصاص »



### ✽ املاك الشيخين ✽

لما قررت الحكومة البريطانية غزو العراق في إبان الحرب العالمية الاولى ، رأت أن تستميل شيوخ الامارات القائمة على ضفتي الخليج العربي ، لتؤمن مواصلاتها عبر الخليج إلى الهند ، فكالت الوعود لهؤلاء الشيوخ جزافاً ، وكان من جملتها هذا الكتاب الذي وجهته إلى الشيخ خزعل ، أمير الحمرة ، في يوم ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩١٤

بعد التحية . إشارة إلى التأكيدات التي ذكرتكم في كتابي المرقم ٣٠٧ والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩١٠ ( ١١ شوال ١٣٢٨ ) وتقديراً للخدمات والمساعدات الاخرى الثمينة التي أدتتموها إلى الحكومة البريطانية ، وعادت بالفائدة على مصالح البريطانيين في عربستان ، وشط العرب ، فوض إلي الآن أن أؤكد لكم بصورة شخصية وفي هذا الكتاب بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مهما طرأ من التبدل على شكل الحكومة الايرانية وسواء كانت هذه الحكومة ملكية أم وطنية ، مستعدة لأن تمدكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضينا معاً إذا تجاوزت الحكومة الايرانية على حدود اختصاصكم وحقوقكم ، المعترف بها ، أو على أموالكم الموجودة في إيران . وكذلك سنبذل أقصى جهدها في الدفاع عنكم لقاء أي اعتداء يأتي اليكم من دولة أجنبية أو أي تجاوز يأتي من دولة أجنبية على دائرة اختصاصكم وحقوقكم المعترف بها أو على سلامة أموالكم الموجودة في إيران . وهذه التأكيدات معطاة لكم وخلفائكم من الذكور من صلبكم وتبقى أبداً معمولاً بها ما دمتم أنتم وخلفائكم قانين بواجباتكم نحو الحكومة الايرانية ، على أن لا يرشح أحد من خلفائكم الذكور إلى الحكم إلا بعد امتزاج رأي حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصورة سرية وموافقتها على ذلك وأن تستمروا وخلفائكم تابعين إلى مشورة حكومة صاحب الجلالة وتتخذوا موقفاً مرضياً إزاءها

أما من جهة الحكومة الايرانية فسنبذل منتهى جهدنا في ابقائكم على ما انتم عليه من الادارة المختارة

وفضلاً عن ذلك فسنبقي بساتين النخيل العائدة لكم في الجانب التركي من شط العرب كلها تحت حيازتكم وحيازة ورثتكم معفاة من الرسوم

التوقيع « كوكس »

٢١ تشرين الثاني ١٩١٤

ووجهت كتاباً آخر إلى شيخ الكويت ، مبارك الصباح بهذا المآل أيضاً  
وكان لشيخ الحمرة والكويت بساتين نخيل عامرة في جنوبي البصرة فضمنت الفقرة الاخيرة من كتاب « كوكس » إعفاء هذه البساتين من الضرائب ، ونصت المادة ١١٤ من القانون



الاساسي العراقي على ضرورة اعتبار شرعية البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرتها الحكومة البريطانية ومنها ما جاء في هذا الكتاب .

ولما قويت شوكة الحكومة العراقية ، وتكونت « الوزارة العسكرية الثانية » كتبت وزارة المالية إلى المعتمد السامي في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٦ تسأله الموافقة على الغاء هذا الامتياز بعد أن تمتع الشيخان به زمناً طويلاً ، فرد المعتمد في السادس من كانون الثاني ١٩٢٧ م بأن الامر يتعلق باختصاص مجلس الوزراء ، وليس بوزارة المالية ، ثم روجعت وزارة العدلية لتفسير المادة ١١٤ من القانون الاساسي العراقي ، فأجاب مستشار هذه الوزارة ، وهو بريطاني ، أن لا بد من إصدار تشريع خاص لالغاء الامتياز ، موضوع البحث ، فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في ٣ آب سنة ١٩٢٧

« أعيد النظر في كتاب وزارة العدلية المرقم ٢٠٣/١ ج.١ والمؤرخ في ٢٢ شباط سنة ١٩٢٧ وكتاب وزارة المالية المرقم ١٢٦٨/م والمؤرخ في ١٩ تموز سنة ١٩٢٧ المتعلقين بالوعد المعطى إلى شيعي المحمرة والكويت بخصوص إعفاء بساكنيها من الرسوم الاميرية . . . وبعد أن أنعم مجلس الوزراء. النظر في الرأي القانوني ، الذي أبدته وزارة العدلية ، وجد أن أحكام القانون الاساسي في لزوم استيفاء الضريبة صريحة ، ولا يمكن الاستمرار على الاعفاء ، إلا باصدار قانون خاص . إن الحكومة العراقية تقدر ضرورة المحافظة على الوعد المعطى الى الشيعين المذكورين ، ولكن يتراءى لها في نفس الوقت أن المدة التي مضت من تاريخ الاعفاء الى هذا اليوم كافية لمكافأة الشيعين على ما قاما به من الخدمات في بداية الحرب ، كما أنها تشعر بأن الظروف السياسية والاقتصادية الحاضرة تجعلها غير واثقة من امكان امرار لائحة قانونية كهذه من المجلس النيابي ولذلك يرى مجلس الوزراء أن تفتاح الحكومة البريطانية مرة أخرى بشأن هذه المسألة ، وأن يؤجل البت فيها الى ان يرد جواب الحكومة البريطانية » اهـ

وانتهت ايام « الوزارة العسكرية الثانية » واعتبتها وزارتان جديدتان دون ان تتوصل الحكومة الى الغاء هذا الامتياز

### ✽ الحركة الطائفية واخطارها ✽

يتقوم العنصر الإسلامي في العراق من طائفتين كبيرتين هما : شيعية علي بن أبي طالب (ع) وأهل السنة ، ويؤلف الشيعون اكثرية مطلقة في البلاد ، كما تشهد بذلك الاحصاءات الرسمية ، ولا سيما إحصاء السنة ١٩٢٠ م ، ولكن ثقافة هذه الاكثرية دون ثقافة أهل السنة برأجل ؛ وقد بذلت مساع جلية للتوفيق بين هاتين الطائفتين فتكاثرت بنجاح ملموس ، وكان لها أثرها العظيم في إيقاد نار « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ م



وقد غر على سلطات الاستعمار الاجني أن تتآخا الطائفتان « الشيعة والسنية » تآخياً يفسد عليها خططها الاستعمارية، فعملت على إحلال الشقاق والتفرقة بينهما متوسلة بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك

وفي يوم ١٠ آب من سنة ١٩٢٧م صدرت جريدة « النهضة » الشيعة، وهي تحمل مقالات نارية ضد « الوزارة العسكرية الثانية » وتسند اليها أنواع التهم، بما أدى إلى أن تتصدى الصحف السنية الرد عليها بشدة، فاضطرت الحكومة إلى إصدار ما يلي في ٢ ايلول :

« أخذت بعض الصحف في الآونة الأخيرة تضرب على وتر من شأنه القاء البغضاء، وبث روح الشقاق بين أبناء الشعب، فضلاً عن التعرض للشخصيات بغير مبرر. ولا ريب أن التآدي على هذه المكاتبات يفضي إلى نتائج غير محمودة فنحن نطلب اليكم أن تكفوا عن هذه المباحث، منذ الآن، وأن تبتعدوا عن كل ما يشم منه رائحة التفریق، أو عيس كرامة الأشخاص. هذا ونحن على ثقة أنكم ستخذون الحكمة رائدكم في هذه الظروف التي تتطلب تبصراً وبعد نظر كما نثق بأنكم لا تضطروننا بعد هذا إلى اتخاذ التدابير القانونية الأخيرة في هذا الشأن » اهـ

وعلى الرغم من صراحة هذا البيان، وجمعه بين الشدة واللين، استمرت الصحف التي عنها البيان الحكومي على حملاتها الصحفية، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٧

« قرر مجلس الوزراء تعطيل جريدتي النهضة والزمان مؤقتاً وفقاً للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات لأن الأولى أسندت إلى الحكومة أعمالاً لا أساس لها من الصحة، وقامت بدعايات مضرة تدعو إلى التفرقة، الأمر الذي حدث من جرأته بعض الأحوال الخلة بالأمن العام. ولأن الثانية نشرت مقالات من شأنها أن تخل بالأمن أيضاً » اهـ

وقد رفع « معتمد حزب النهضة » احتجاجاً شديداً للهجة الى مجلس الوزراء على تعطيله جريدة « النهضة » وبعث بصورة من احتجاجه الى المعتمد السامي البريطاني في العراق، فبعث وكيل المعتمد « وهو يومئذ قائد القوات الجوية » إلى رئاسة الوزراء يسألها ان تعيد النظر في هذا القرار، فأساء هذا التدخل وكيل رئيس الوزراء « وهو يومئذ وزير المالية ياسين الهاشمي » (١) فاستقال من وكالة الرئاسة، وتولى وزير الداخلية، رشيد عالي الكيلاني، وكالة رئاسة الوزراء، ولما قام السيد الهاشمي بجولة في ربوع الفرات الأوسط في تلك الآونة قوبل بجفاء.

وتتلخص « قضية الاحلال بالأمن » التي اشار اليها قرار مجلس الوزراء بتعطيل جريدة النهضة فيما يلي :



بينما كان جماعة من اهل السنة يقيمون صلاة الجمعة في سامراء في يوم ١١ تشرين الاول ١٩٢٧م كان احد مشايخ الشيعة المعتمدين يقيم مأتماً حزيناً على مقربة منهم ، وكان ارتفاع صوته يؤثر على مسامع المصلين ، ولما اراد هؤلاء التخفيف من صوته حصل هرج ومرج كادا يؤديان الى مذبحية عظيمة لولم يتداركها العقلاء من الطرفين ، وبما زاد الحالة حرجاً ان سيداً من سادات سامراء قصد روحانياً شيعياً في داره لاصلاح ذات البين فوات بالسكتة القلبية في دار الروحاني الشيعي فاتخذ العامة هذا الموت المفاجيء ذريعة للشغب والافساد

ويقول التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ الى « مجلس جمعية الامم » عن سير الادارة في العراق : « إن الصعوبة التي لاقاها جعفر العسكري في وزارته هي عدم ارتياح الشيعة الى وزارته ، وكانت شقة الخلاف تتوسع على ممر الايام ، وزاد الطين بلة حدوث بعض الوقائع (١) التي كان لها تأثير سيء في إثارة عواطف الجهتين ، وعمدت على تقوية الآراء الطائفية والانفصال ، التي رددتها الصحف وذكرت في الاجتماعات الشيعة بالعمومية ، التي عقدت في دور الزعماء من الجهتين ... وان هنالك مجالا للاطمئنان عندما نتصور ان ما أظهره الشيعة من عدم الارتياح الى نفوذ السنة ، الغالب في حكومة البلاد ، كان أقل غلواً ، واكثر انطباقاً على احكام الدستور من مقاطعة الانتخابات في عام ١٩٢٣ » (٢)

### ❖ انفجار النفط ❖

في الوقت الذي كان سوس النعرات الطائفية ينخر في عظام الطائفتين المسلمتين في العراق ، وفي الوقت الذي كانت المفاوضات الدائرة في لندن لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية مهددة بالانقطاع ، وفي الوقت الذي كان غرارة نجد يستعدون للاغارة على القبائل العراقية الآمنة ؛ هبطت برقية من كركوك تقول :

« بينما كان عمال النفط يشتغلون في حفر بعض الآبار النفطية في منطقة بابا كركوك ، فاضت إحدى الآبار بالسائل الثمين بلا سابق انذار ، واخذ النفط يتدفق بغزارة هائلة وبمعدل ٢٩٤٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ، وكان العمال قد وصلوا في الحفر الى غور ١٥٢١ قدماً » وكان الانفجار قد بدأ منذ الساعة الثالثة من صباح يوم الخميس الموافق ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٢٧م وولد روائح كريهة أضرت بصحة العمال والفنيين وسائر الاهلين المجاورين ، وادى الى قتل ثلاثة مهندسين امريكيين وعراقيين اثنين ، ولم تقو جهود العمال على سد فوهة هذه البئر الا في الساعة الرابعة من (١) لا شك في انه يريد بذلك قضية النصولي ، وحادثة الكاظمية ، وقضية سد جريدة النهضة والشغب الذي

حدث في سامراء



صباح اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر بعد ان ترك النفط في الاودية السحيقة دون مراقب ، فكان الفقراء يأخذون منه حاجتهم ، وكان المتمولون يتفرجون عليه .

### ❖ الاجتماع الاعتيادي الثالث ❖

حل موعد افتتاح مجلس الامة ، في اجتماعه الاعتيادي الثالث ، في يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٧م فافتتحه جلالة الملك علي ، بالنيابة عن جلالة أخيه الملك فيصل ، في اليوم المذكور ، حسب المراسيم المعتادة ، وألقى في حفلة الافتتاح « خطاب العرش » الآتي :

### ❖ خطاب العرش ❖

حضرات الايمان والنواب المحترمين

افتتح باسم الله تعالى الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس الامة ، بالنيابة عن جلالة الملك فيصل الاول ، وأنتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقدير جلالة الملك لما تم على يد مجلس الامة من الاعمال الحظيرة خلال الاجتماعات الاعتيادية وغير الاعتيادية ، وابتهل إلى المولى العظيم أن يقرن أعمالكم بالتوفيق لما فيه خير البلاد ونجاحها .

استعرض أمامكم ، بصورة موجزة ، الامور التي حدثت بعد اجتماعكم المنصرم تعديل المعاهدة والاتفاقيات : لقد كان ما ابداه المجلس التأسيسي ، ومجلس الامة ، من الرغبات والعمل على تحقيقها بالاتفاق مع الحليفة المعظمة وذلك بتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية وملحقاتها وفقاً لتلك الرغبات ، وللتقدم السياسي والعسكري والاجتماعي ، الذي حصل في العراق منذ عقد المعاهدة ، موضع اهتمام حكومتنا الخاص ، وبعد مراسلات ومذاكرات ، استغرقت أربعة أشهر ، تم التفاهم مع الحليفة على الشروع في المفاوضات ، ويوشر بها رسمياً كما تعلمون في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ في لندن . والآمال معقودة على اتمامها بنجاح إن شاء الله يضمن للعراقيين ما يصبون إلى تحقيقه من الاماني المشروعة .

تحديد التخوم الشمالية : تم تحديد تخومنا الشمالية وفقاً لمعاهدة لوزان ، ومقررات عصبة الامم بعد عمل شاق استغرق ستة أشهر في المناطق الجبلية ، وقد حصل العراق بهذا التحديد على كيان ثابت بعناية الله ، وبفضل التأزر التام مع الحليفة ، وبما تشعبت به جارتنا الجمهورية التركية من روح المودة والولاء ، ويسر جلالة الملك التنويه بتقديره للجهود التي بذلتها لجنة التخطيط لانجاز مهمتها المشروعة بسرعة تامة

صلاتنا الخارجية : قد توسعت صلاتنا مع الدول خلال المدة القصيرة التي مضت ، والحكومة آخذة في ارسال ممثلها الى الممالك المجاورة .

الديون العامة : عاجلت الحكومة هذه المسألة بصورة جدية ومفيدة ، وستقدم اليكم بالبيانات الوافية عنها في القريب العاجل  
الامور الداخلية : طبقت الحكومة توصيات المجلس ، حسب المستطاع ، في تحسين فروع الادارة ، واستتب الامن والسكينة بصورة نهائية في المناطق الشمالية ، وتوطدت دعائم الحكومة في هاتيك الانحاء ، ويسر جلالة الملك أن يرى حكومته مستمرة في السهر على تأمين المساواة بين أفراد الشعب من كل الوجوه .

قوبل تطبيق القوانين التشريعية التي سنت لتغيير أصول الجباية بكل ارتياح في الالوية المختلفة التي جرى تنفيذها فيها ، والهمة مبذولة لتوسيع نطاق تطبيقها في الالوية الباقية .  
نشير بصورة خاصة إلى أهمية المنابع التي عثرت عليها شركة النفط التركية ، والآمال قوية بأن تكون هذه المنابع من المصادر العظيمة التي تدر الخيرات على البلاد ، وتفتح ابواباً واسعة للعمل أمام العراقيين .

أعدت الحكومة لوائح عديدة في تشويق الصنائع الوطنية ، وتشجيع غرس الاشجار ، وغيرها من الامور ، وهي ساعية لإنجاز لوائح تأسيس مصرف زراعي ، وتعديل نظام الاعشار ، وقانون العقوبات البغدادي ، وغيرها وستعرض جميعها عليكم ، واهتمت لاعداد قانون الميزانية ليقدم إلى مجلس الامة في الشهر الاول من اجتماعه

ولنا وطيد الأمل بأن مجلسكم سيقدر الظروف الحاضرة حق قدرها ، ويعالج الامور المعروضة عليه ، والتي ستعرض بئانعه فيكم من الحكمة ، والروية ، وبعد النظر ، والله ولي التوفيق اه (١)

### ✽ مول غياب الملك ✽

تنص الفقرة الخامسة ، من المادة ال (٢٣) المعدلة ، من القانون الاساسي العراقي على أنه :  
« إذا امتد غياب الملك أكثر من أربعة أشهر ، ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً ، يدعى حالاً إلى الالتئام للنظر في الامر »

ولما كان الملك فيصل الاول قد غادر العراق في اليوم السادس من شهر آب ١٩٢٧م ، ولم يعد خلال هذه المدة ، اجتمع مجلس الوزراء في يوم أول كانون الاول من هذه السنة ، واتخذ هذا القرار :  
« بعد الاطلاع على الأنباء الاخيرة ، الواردة من لندن ، المتعلقة بدوام المفاوضات ، وعدم امكان عودة جلالة الملك خلال المدة الميعنة في القانون الاساسي ، وهي أربعة أشهر ، ونظراً إلى أن بقاء جلالة الملك هناك أضين للمصلحة العامة ، قرر مجلس الوزراء ، عملاً بأحكام المادة ٢٣



من القانون الاساسي ، دعوة مجلس الامة إلى الالتئام في ٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧ للنظر في أمر غياب جلالة الملك أيده الله « ١ »

وكان مجلس النواب قد افتتح جلساته « في اجتماعه الاعتيادي الثالث » في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٢٧ م ، كما قدمنا ، وبعد ان ألقى نائب الملك خطاب العرش ، وجرى انتخاب ديوان الرئاسة حسب المراسيم الاعتيادية ، واعد انتخاب عبد المحسن بك السعدون لرئاسة مجلس النواب ، والسيد يوسف أفندي لرئاسة مجلس الأعيان ، تليت الارادة الملكية « بأن يؤجل مجلس الامة جلساته مدة خمسة وأربعين يوماً ابتداء من يوم الاربعاء في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ »

فلما اتخذ مجلس الوزراء قراره المثبت نصه أعلاه ، اجتمع المجلس في اليوم السابع من شهر كانون الاول ، من هذه السنة ، والقي رئيس الوزراء بالوكالة ، السيد رشيد عالي ، بياناً مسبباً عن قضية غياب الملك ومما جاء فيه :

« فالحكومة زودت رئيس الوزراء بتاريخ ٤-٦ ايلول ١٩٢٧ بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة - مهمة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية - والتمست من جلالة الملك المعظم أن يشرف على المفاوضات من محل قريب لتسهيل سيرها ... وبعد أن تبودلت الآراء في خطط التعديل مست الحاجة لاعطاء فرصة كافية للدوائر البريطانية المسؤولة لاحضار المواد والتقارير المطلوبة في هذا الشأن ... وهذه الاسباب لم يتمكن صاحب الجلالة من الحضور إلى البلاد ، في المدة المعينة في القانون الاساسي ، أي في ٧ كانون الاول ١٩٢٧ لهذا دعي مجلسكم الموقر للنظر في أمر غياب جلالة الملك « (١)

وقد رد الشيخ محمد باقر الشبيبي ، نائب لواء المنتفق ، على بيانات وكيل رئيس الوزراء ، ومما جاء في رده :

« ويجب أن تعلم الحكومة بأن المجلس لم يستحسن أبداً سياسة إشراك صاحب الجلالة في أمور ليس للملك الدستوري أن يشترك فيها فوزارة هذه فعلتها بالدستور ، وهذا شأنها مع الامة ومجلسها ، ليس لها إلا الانصراف من الحكم ... » (٢)

فرد وكيل رئيس الوزراء « بأن جلالة الملك غير مسؤول أمر صحيح ، وجلالته لم يسافر لأجل الاشتراك في المفاوضات ، بل سافر للاشراف على سيرها ، وعندما نقول أن القانون الاساسي يقول أن الملك غير مسؤول ليس معناه أن الملك لا يجب أن يخدم أمته » (٣)

واكتفى المجلس أخيراً ببيانات وكيل رئيس الوزراء ، وأعلن شكره لصاحب الجلالة على إشرافه على المفاوضات وانفضت الجلسة

### ﴿ قضية الناصر الشيخ محمود ﴾

أشغل عصيان الشيخ محمود ، الزعيم الكردي المعروف ، أفكار الوزارات المتعاقبة ، وأقعداها عن القيام بكل إصلاح في لواء السليمانية ، وقد عقدت اجتماعات متنوعة لبحث قضية هذا الرجل مني معظمها بالفشل

وفي ٤ أيلول ١٩٢٦م قصد مركز ناحية خورمال « التابعة لقضاء حلبجة » كل من مستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس ، وسكرتير المقيم السامي ، الكابتن هولت ، والمفتش الإداري البريطاني للواء السليمانية ، واجتمعوا بالشيخ محمود فيها مدة ثلاث ساعات لوضع الشروط



الشيخ محمود المعروف

التي من شأنها أن تعيد الامن والنظام إلى نصابهما في كردستان ، وتمنع الزعيم الكردي من التدخل في سياسة الحكومة فتوصل المتفاوضون إلى إقرار هذه الأسس :

(أ) أن لا يدخل الشيخ محمود ، ولا بعض أقاربه المعينين ، في الأراضي العراقية إلا بإذن من الحكومة

(ب) أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل في أمور الحكومة العراقية ، وأن لا يشجع أي أحد على هكذا تدخل أياً كان ذلك ، في السليمانية أو في غيرها ، وأن يتعهد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق



(ج) أن يرسل نجله « بابا علي » إلى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة  
(د) أن لا يكون لغزو الحكومة عنه ، من الوجهة السياسية ، أي تأثير على حقوق الغير ممن  
يريد مراجعة المحاكم

(هـ) أن تعيد الحكومة العراقية إلى الشيخ محمود أملاكه ، وأن تغفو عن عدد معين من أتباعه  
وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، عدا المتهمين بجرائم فظيعة ، على أن يدير هذه الاملاك  
أحد وكلائه

وفي نهاية الاجتماع عاد البريطانيون إلى بغداد ، وسافر الشيخ محمود إلى مقره . حتى إذا حل  
اليوم الثاني والعشرون من شهر أيلول من هذه السنة ، وصل بغداد الشيخ أحمد البرزنجي ممثلاً عن  
الشيخ محمود في موضوع هذا الاتفاق

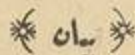
وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧م وقعت الحكومة العراقية الشروط المذكورة أعلاه ،  
وأعادتها إلى الشيخ محمود ليوقع بدوره فيها ، إلا أنه أخذ يسوّف ويماطل وما لبث أن كتب إلى  
المعتمد السامي في ٢٧ من هذا الشهر يقول انه مستعد لتوقيع الشروط المرسلة اليه مع السيد احمد  
البرزنجي على شرط أن تنفذ

« الوعود التي قطعها بريطانيا العظمى إلى عصبة الامم ، المتعلقة بمطالب الاكراد وحقوقهم  
السامية المشروعة ... ويجب تسليم ناحية بنجوين على الاقل لتكون محلاً لاقامة أولئك الذين  
يرون رأيي في خصوص حقوق الاكراد المالية »

وقد رد المعتمد السامي على هذا الطلب بأن

« عصبة الامم لم تعترف بما تدعون بأنه من مطالب الاكراد الاستقلال ، وإنما اشترطت لزوم  
مراعاة رغائب الاكراد ، وذلك بأن يكون الموظفون من عنصر كردي ، وأن تكون اللغة  
الكردية اللغة الرسمية ، وقد وافقت الحكومتان العراقية والبريطانية على قبول هذا الشرط وقامتا  
بإنجاز ما تعهدتا به . الخ »

وقد رفض الشيخ محمود الاذعان لهذا الجواب فسارت الحكومة العراقية قواتها النظامية ،  
تغزوها القوات البريطانية الجوية ، واحتلت « بنجوين » بعد معارك استبسل فيها الجنود والثوار في  
٢٠ نيسان ١٩٢٧ ثم رسخت أقدامها فيها ، فكتب الشيخ المومى اليه إلى المعتمد السامي يطلب  
تدخله لوقف القتال ، وعرض استعدادة لقبول الشروط التي أرسلت اليه سابقاً فأذاعت الحكومة  
هذا البيان في ٢٤ حزيران ١٩٢٧



كانت الحكومة العراقية في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ عرضت على الشيخ محمود ، رئيس



بعض عشائر العصابات التي كانت تعيش بالامن خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، شروطاً تلتخص  
فيما يلي :

١- أن لا يدخل الشيخ محمود ، وبعض أقاربه الميينين ، الاراضي العراقية بدون إذن من الحكومة  
٢- أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل مطلقاً أو تشجيع الآخرين على التدخل في أمور الحكومة  
العراقية سواء كان ذلك في السليمانية أو في أي محل آخر من العراق ، وأن يتعد كل الابتعاد عن  
الاشتراك في أي عمل سياسي عيس العراق

٣- أن يرسل نجله الثاني المسمى بابا علي لتحصيل العلم في بغداد تحت رعاية الحكومة  
وكان قد اشترط عليه أيضاً أن لا يكون للعفو عنه ، من الوجهة السياسية ، تأثير على حقوق  
الاشخاص الذين يرغبون بإقامة الدعاوى عليه في المحاكم

وقد تعهدت الحكومة مقابل ذلك أن تميد للشيخ المومى اليه أملاكه المصادرة ، على أن  
يدير شؤونها وكيل ترضاه الحكومة العراقية ، وأن تغفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط  
المتعلقة بكل منهم عدا نفرأ قليلا منهم اتهموا بجرائم فظيعة

ولكن الشيخ «محمود» لم يقبل بهذه الشروط بالسرعة المطلوبة ، بل أخذ يماطل ويحاول  
إطالة المفاوضات

ثم لما احتلت القوات العراقية في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٧ لمنطقة بنجوين ، عارضت بعض  
عصابات الشيخ ، وحاولت المقاومة فلم تفلح ، ولما رأى الشيخ محمود أن الحكومة العراقية شادت  
سراياً في تلك المنطقة ، ومقرراً للشرطة وخاف على الطريق التي تصل بنجوين بالسليمانية ، وأنها  
عازمة على توطيد إدارة ثابتة هناك اضطر إلى الاذعان والخضوع ، فأرسل في غرة الشهر الجاري  
إلى بنجوين نسخة من الشروط المذكورة موقعا عليها بتوقيعه الخاص ، يحملها نجله بابا علي ، الذي  
وصل بغداد في ١٤ الجاري ، ثم جاء الشيخ محمود نفسه إلى بنجوين في ١٧ الجاري لمقابلة المتصرف  
وهناك أنجزت الترتيبات القاضية بتسليم أفراد عصابته الذين يشملهم العفو ، وفي اليوم التالي عاد  
الشيخ إلى إيران ، واستتب الامن في تلك الربوع ، والمأمول بعد هذا الحسم أن تسود السكينة  
والطمأنينة جميع أرجاء لواء السليمانية ، الذي هو أغنى ألوية العراق ، وهي حالة تبشر بالنجاح والتقدم

بغداد ٢٤ حزيران ١٩٢٧ مدير المطبوعات (١)

وفي يوم ٢٨ حزيران ١٩٢٧م طار رئيس الوزراء إلى السليمانية لتفقد الحالة العامة في تلك  
الأنحاء ، واجتمع بالشيخ محمود ، وأقنعه بزيارة بغداد فلبى الشيخ هذه الرغبة ، وجاء إلى بغداد  
في اليوم الرابع من شهر تموز ١٩٢٧ فسلم ولده «بابا علي» حسب الشروط وعاد إلى بلاده بعد أيام



### ✽ ما يقوله التقرير البريطاني ✽

جاء في تقرير دار الاعتماد البريطانية ، المرفوع إلى عصبة الامم ، عن العراق في عام ١٩٢٧ « في أوائل سنة ١٩٢٧ كان السيد أحمد البرزنجي ، وكيل الشيخ محمود ، في بغداد يفاوض حكومتها في شروط تسوية الخلاف القائم بينها وبينه ، وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧ وقّع الشيخ أحمد على الشروط التي عرضتها عليه الحكومة فأخذها إلى سيده ليوقع فيها ، فكتب الشيخ محمود إلى المعتمد السامي أنه يوافق على هذه الشروط بشرط أن يسمح له باشغال بنجوين. ونواحيها مستقلاً فرفض طلبه ، فأصر الشيخ على طلبه فأرسلت الحكومة قوة أخرجه منها قسراً إذ وصلت بنجوين في ٢٣ نيسان ١٩٢٧ سريتان من طريقتين مختلفين ؛ إحداهما من اليفي ، والاخرى من الجيش العراقي والشرطة المسلحة ، وانسحب الشيخ محمود وأتباعه بعد مقاومة بسيطة ، وقد تكبدت القوة أربعة قتلى وخمسة جرحى ولا تعرف خسائر الشيخ محمود . وفي أوائل حزيران أرسل الشيخ محمود أحد أقاربه المدعو مجيد أفندي يحمل الشروط موقعة ، وفي ١٧ حزيران جاء الشيخ محمود إلى بنجوين بنفسه ، وطلب السماح له بالذهاب إلى بغداد لمواجهة المعتمد السامي ، فقبل طلبه ، وجاء إليها في ٥ تموز واشتكي من وجوده في إيران حسب الاتفاقية فخيرته المعتمد السكنى بين بغداد والموصل ، إذ تعذرت عليه الإقامة في إيران ، ولكنه آثر العودة (١)

### ✽ المفاوضات لتعديل المعاهدة ✽

ترتق فكرة تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢م وتعديل الاتفاقيات التي ألحقت فيها في ٢٥ آذار ١٩٢٤م إلى اليوم الذي أبرم فيه المجلس التأسيسي العراقي هذه المعاهدة وهاتيك الاتفاقيات وهو يوم ١٠ حزيران ١٩٢٤م فقد اشترط المجلس المذكور لهذا الابرام هذا الشرط :

« فالمجلس يوصي بأن جلالة الملك يصدق المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات على أن يدخل جلالاته بعد هذا التصديق فوراً في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس » (٢)

وقد يوشر بالمفاوضات اللازمة للتعديل المأمول منذ أيام الوزارتين « الهاشمية الأولى » و « السعدونية الثانية » فلما تكونت « الوزارة العسكرية » الثانية في تشرين الثاني ١٩٢٦م نصت

1 Report By H.B. M. Q. to the ... league of Nations for the year 1927 P.22

(٢) مذاكرات المجلس التأسيسي ص ٤٤٠ من المجلد الأول



الفقرة الأولى من منهاجها على :

« انجاز تعديل الاتفاقيات الذي شرعت فيه الوزارة السابقة وفقاً لرغائب المجلس التأسيسي ، وحسم ما أشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد »

وقد نشرنا في صدر هذا الفصل ، القرار التي اتخذها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٦ م بخصوص تأليف لجنة وزارية لغرض هذا التعديل ، وقد اجتمعت هذه اللجنة مراراً ، ودرست المواصلات التي جرت حول الأمور المراد تعديلها ، ولكنها لم تجد من الجانب البريطاني أي ميل لقبول وجهة النظر العراقية في التعديل

وفي آذار ١٩٢٧ م زار فلسطين السرجون شاكبيرك ، مدير الأمور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية في مهمة خاصة ، فأبرق المعتمد السامي في العراق إلى حكومة لندن يرجو منها السماح له بالهجرة إلى بغداد ، والمداولة معه في القضية العراقية فأجيب إلى طلبه ، فقدم المدير إلى بغداد في يوم ٢٠ من هذا الشهر ، وبعد أن اجتمع بالملك فيصل ، ورئيس وزرائه وأركان حكومته ، وبالمعتمد السامي وحاشيته ، وبذل جهداً صادقا للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة قفل راجعا إلى بلاده

لا نريد أن نستعجل الأمور ، فننشر في هذا الفصل التعديلات المراد إدخالها ، سواء في صلب المعاهدة ، أو في الاتفاقيات المتفرعة منها ، لأننا سنعالج هذه الأمور معالجة تامة أثناء الكتابة عن « الوزارة السعدونية الثالثة » ولكننا نقول ان الجانبين ، العراقي والبريطاني حاولا أن يستأنفا المفاوضات المباشرة ، بعد سفر السرجون شاكبيرك فكانت تظهر عقبات كآد في سبيل التفاهم كان المعتمد البريطاني يشكو الملك فيصل إلى حكومة لندن ، ويتهمه بتشجيع المعارضة سرا « فهو يناصب الحكومة البريطانية العداء السافر » على حين أن الحكومة العراقية كانت توغر إلى وزيرها المفوض في لندن ليعرض على الحكومة البريطانية بأن معتمدها في العراق لا ينتقل إليها آراء الحكومة العراقية على وجهها الصحيح

### ✽ رئيس الوزراء ، نبأ ✽

ولقد دقق رئيس الوزراء هذه الاعتبارات كلها فرفع إلى الملك هذا الطلب بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٢٧ م وتحت رقم (٢٠٦٠) يا صاحب الجلالة !

لقد حان وقت انتهاء المسائل ، التي لا تزال معلقة ، بين الحكومة العراقية والحليفة المعظمة . إن لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ، ولجان مجلس الأمة ، قد أشارت كل منها في اوقات مختلفة في التقارير التي قدمتها ، إلى لزوم الاسراع في انجازها ، كما أن أكثر الخطباء في مجلس النواب



انتقدوا الوزارات المتابعة انتقاداً مراراً لعدم حسم هذه المسائل بالسرعة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة وعبر عنها خطباء مجلس الأمة .

إن الوزارة الحاضرة ترغب في المفاوضة لانجاز هذه المسائل ، حالما ينتهي مجلس الأمة من اجتماعه غير الاعتيادي ، إلا انه نظراً إلى كثرة المراسلات ، والتأخرات ، التي حدثت فيما مضى ، في سبيل حسم هذه الامور ، يرجح زملائي أن تجري المفاوضة بشأنها في محيط يمكننا فيه التوصل إلى نتائج سريعة اني مقدم في طيه قائمة بالمسائل المبجوث عنها .

العبد المخلص : جعفر العسكري

وهذا هو نص القائمة المنوه عنها في هذا الكتاب : =

- ١- دخول العراق عصبة الامم
- ٢- تعديل الاتفاقيات او المفاوضة لعقد معاهدة جديدة
- ٣- تسجيل اراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية
- ٤- استشارة فخامة المعتمد السامي في الأمور المالية وغيرها «المخابرات على مسائل طيفية»
- ٥- سياسة الجيش المستقبلية وقانون الدفاع الوطني
- ٦- قضية الدوكيارد

### ✽ رئيس الوزراء ' بسنقبل ✽

وشعر رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، أن المعتمد السامي البريطاني ، السر هنري دويس ، لا يرى رأيه في «أن تجري المفاوضة في محيط يمكن فيه التوصل الى نتائج سريعة» فشكاه الى حكومة لندن بواسطة الممثل العراقي فيها ، وهو يومئذ مزاحم الباجهجي وفي الوقت نفسه هدد بالاستقالة فرفع هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء .

الرقم ٢٠٥٩

يا صاحب الجلالة

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم أرجو أن تسمحولي بأن أعرض على جلالته خلاصة عن تطور الامور في شأن تأزرننا مع حليقتنا بريطانية العظمى ، عملاً بما يوحيه إلي واجب الاخلاص والطاعة لجلالتكم

تعالون جلالتهكم الاماني التي أعرب عنها المجلس التأسيسي ، بخصوص تعديل المعاهدة والاتفاقيات ، حينما أبرمها عام ١٩٢٤ ، وما ثبتته بعد ذلك المعاهدة الجديدة ، من ضرورة الدخول فوراً في المفاوضات لتحقيق تلك الاماني . وقد اطلعتم جلالتهكم أيضاً على التقارير

والتوصيات التي أصدرتها القوة التشريعية ، بين آونة وأخرى ، حول ضرورة تحقيق تلك الاماني ،  
بالنجاح المسائل التي يعبر عنها زملائي بالمسائل المعلقة ، والتي سبق أن أشرت اليها في كتاب سابق  
مؤرخ في ٢٣ أيار ١٩٢٧

إن أكثريّة النواب ، ومن ورائها الشعب العراقي ، أصبحت شبه يائسة من قرب إنجاز هذه  
المسائل ، وذلك نظراً إلى التأخرات التي وقعت في الماضي ، وإلى أن مثل هذه المسائل يستحيل  
حلها بمخبرات ومذكرات لا تستند إلى أسس ، ولو تمهيدية ، يتفق عليها الفريقان مقدماً .

لقد قدرتم جلالتم الظروف الحرجة ، التي اضطرت الشعب العراقي إلى قبول المعاهدة ، كما  
أنت ، بعد إدخال بعض تعديلات طفيفة عليها ، وأخذ الوعود بإعادة النظر في تخفيف بعض ما فيها  
من الاعباء ، بمذكرات تجري فيما بعد ، نعم إن الحليفة العظمى قد تنازلت عن ديونها الناشئة  
عن الممتلكات البريطانية ، المنشأة أيام الحرب ، وبذلك خففت بعض الاعباء التي أثقلت كاهل



رئيس الوزراء . \* جعفر العسكري

العراق ، الامر الذي يستوجب الشكر والامتنان لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وفضلاً عن  
ذلك فهي لا تزال تجتهد في تقديم كل ما في وسعها من المساعدات للامة العراقية لتأمين نهوضها ،  
وتبنيها المقعد اللائق بها بين الامم ، إلا أن الحالة لم تلبث أن تطورت بعد ذلك من جراء تصريح  
الحليفة بضرورة تولي العراق مسؤولية حفظ الامن في الداخل ، والدفاع ضد التعدي الخارجي ،  
وعلى أثر هذا التصريح قرر زملائي - بعد استشارة اللجنة الوزارية - التدابير التي يجب اتخاذها  
لتأمين تولي العراق تلك المسؤولية ، التي رحب بها زملائي كل الترحيب « القرار التاسع من  
قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٤ آذار ١٩٢٧ »

وقد سجل زملائي ، بمداد الشكر ، الحادثة الخصوصية التي جرت بين جلالتم وفضامة  
المعتمد السامي ، حول الأسس التي ستبنى عليها التعديلات والمعاهدة الجديدة في انتظار ما يأتي



به البرق أو البريد من لندن ، بعد وصول السير جون شكبرة إليها ، ولكننا بدلا من أن نرى ما نتوسم به تسهيل مهمتنا فقد اضطررنا إلى أن نتردد طويلا في عرض «لائحة قانون الدفاع الوطني» على مجلس الامة ، على حين أنها من جملة التدابير التي قرر مجلس الوزراء اتخاذها في جلسته المنعقدة في ٢٤ آذار ١٩٤٧ ، وقد أخرجنا عرضها على المجلس طيلة هذه المدة بعد أن أدخلت في منهاج أعماله في اجنائه غير الاعتيادي ، ولكننا لم نسمع شيئا لا عن الايجاب ولا عن الرفض ، كأن تلك الحادثات التي سبقت لم تكن إلا من قبيل الاماني . ولما اطلعنا مؤخراً على كتاب فخامة المعتمد السامي بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٢٦ ، الذي أرسله إلى الحكومة البريطانية في شأن سياسة الجيش تحققتنا الاسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى التردد الطويل في شأن لائحة قانون الدفاع الوطني ثم ورد من فخامته كتاب بتاريخ ١٢ أيار ١٩٢٧ الذي قدمنا إلى فخامته على أثره مذكرة

شفوية تعرب عن آراء الوزارة حوله « وإني مرسل صورة من تلك المذكرة طي كتابي هذا »  
ولما شرفتم جلالته من البصرة ، عرضت على جلالته خلاصة حديثي ، وأحاديث زملائي مع فخامته حول ذلك الكتاب ، وقد ازداد موقف زملائي حرجا أكثر من قبل ، وذلك بسفر « الجنرال ديلي » إلى إنكلترة لعرض استقالته على الحكومة البريطانية ، بينما كانت الحكومة العراقية تنتظر مؤازرته في تحقيق مشروعه العسكري المعدل ، بعد أن أعلنت موافقتها على اعتبار ذلك المشروع أقل ما يحتاج إليه العراق ، هذا فضلا عما لسفره على هذه الصورة من التأثير السيء على باقي المستخدمين

إن الحكومة العراقية قبلت باستخدام عدد كبير من الضباط البريطانيين ، في وحدات الجيش العراقي ، وتحملت تبعه ما ينجم عن هذا الاستخدام من التأثيرات الادبية في الجيش العراقي بغية تربية كفاية الجيش ، ورغبة في تحقيق ما صرح به في أثناء المذاكرات ، التي دارت بين الحكومة العراقية ووزيري المستعمرات والطيران في ربيع ١٩٢٥ من تأمين نحو الجيش على صورة سريعة ، تكفل تولي العراق المسؤوليات التي نحن بصدها . وقد جاء هؤلاء الضباط ، وقاموا بواجب التمرين ، ووضعوا اقتراحات بالأنس التي يرونها لتوسيع الجيش ، التوسيع المطلوب ، ولكنه يظهر من الكتاب الذي أرسله فخامة المعتمد السامي في ١٦ أيلول سنة ١٩٢٦ إلى الحكومة البريطانية أن فخامته يعتقد بعدم تمكن العراق مالياً من تنفيذ تلك الاقتراحات ، كما أن فخامته ظن أنه سيظهر عجز في ميزانية السنة ١٩٢٦ بينما ظهرت زيادة لا تقل عن زيادات السنين الماضية

إن اختلاف الآراء في قضية التجنيد بين الحكومة العراقية ، والحكومة البريطانية ، وتسرب خبر هذا الاختلاف إلى أفواه العامة ، بناء على التردد والتأخير في عرض لائحة قانون الدفاع الوطني



على مجلس الامة ، وعدم التقدم في تحقيق الرغبات التي كان الشعب العراقي ينتظر تحقيقها منذ مدة طويلة ، وعدم الوضوح الكافي بمجود الاستشارة ، مما جعل سير الامور معرضاً للتأخير ، كل ذلك دعا الوزارة إلى تقديم استقالتها لجلالتكم لتمكنوا من النظر في التأزم مع الدولة الحليفة على أساس عقد معاهدة جديدة ، وفقاً للمذكرة المشار إليها أعلاه ، وتحقيق رغبات الشعب العراقي في الادوار المختلفة لهذه المسألة ، لاسيما وإن مجلس الامة على وشك الارفضاض

العبد المخلص : جعفر العسكري (١)

### ﴿ الملك يهرون الموفق ﴾

ما كاد الملك فيصل يتسلم كتاب استقالة « الوزارة العسكرية الثانية » حتى دعا المعتمد السامي إلى الاجتماع به في مساء اليوم التالي « ٢٦ أيار » وقد حضر الاجتماع كل من رئيس الوزراء ( جعفر العسكري ) ووزير المالية ( ياسين الهاشمي ) ووزير الداخلية ( رشيد عالي ) ولما وضعت قضية استقالة الوزارة موضع البحث اقترح رئيس الوزراء أن تنشر أسباب هذه الاستقالة على الرأي العام كما جاءت في كتابه ، فاحتج المعتمد على ذلك وقال إنه مستعد ليسط المطالبات العراقية على حكومته البريطانية ل ترى فيها رأياً ، وأن ينتظر جوابها في هذا الصدد ، ثم اتفق المجتمعون على أن ترفض الاستقالة فكتب الملك إلى الرئيس ما يلي :

بغداد ٣٠ أيار ١٩٢٧ الرقم ٨/٢/ ٩٢٧

عزيزي جعفر باشا

أخذت كتابكم المرقم ٢٠٥٩ في ٢٥ أيار ١٩٢٧ وفيه تقدمون استقالة الوزارة لاسباب عديدة لا يسعني إلا أن أقدر ما لها من الاهمية ، وأشار ككم وزملاكم فيما يتوقف عليها من نتائج خطيرة ، في حياة المملكة ، ولكن لما كنت واثقاً بأن حليقتنا العظمى ستنظر إلى تلك الاسباب بنظر الاعتبار والعطف ، وتساعدنا على فصلها بصورة ملائمة لمصالحنا المشتركة ، فقد رأيت من الضرورة في مثل هذه الظروف أن أسألكم وزملاكم الدوام على أعمالكم بروح الامل القوي ، وببنفس الاقدام والنشاط اللذين أعدهما فيكم جميعاً .

« فبصل »

### ﴿ كيف نقلت المفاوضات الى لندن ؟ ﴾

والظاهر أن « السير جون شاكيرك » أخبر حكومته ، بعد وصوله لندن ، أن مفاوضات بغداد لن تصل بعد اليوم إلى نتيجة مرضية ، وإنه أدعى إلى الحكمة والمصلحة أن تنقل إلى لندن ،



لأنها أبعد عن المؤثرات التي تعرقل سيرها ، فاستدعت وزارة المستعمرات معتمدها من العراق ،  
فطار إلى بلاده في ٧ تموز من هذه السنة ، وبعد مفاوضات قررت نقل المفاوضات إلى لندن وأوعزت  
إلى وكيله في بغداد فوجه الكتاب التالي إلى الملك فيصل :

الرمث شبه رسمي آر.او/٢١٣

دار الاعتماد

في ٢٢ تموز سنة ١٩٢٧

بغداد

يا صاحب الجلالة !

١- لقد تلقيت الآن كلمة من وزير المستعمرات بشأن دخول العراق في عصبة الامم ، وبشأن  
تعديل المعاهدة والاتفاقيات في وقت قريب

٢- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعادت الاعتبار التام لجميع المصالح المحبذة للعمل  
على الإصلاح في إدخال العراق في جمعية الامم في آب سنة ١٩٢٨ وقد أدى بها الأمر إلى الحكم  
بأن مثل هذا العمل يكون سابقاً لأوانه ، وضد ما هو الأصح للعراق . إن حكومة صاحب  
الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تعتقد أنه في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ لما كانت القضية أمام مجلس جمعية  
الامم كان أحد أعضاء المجلس المذكور يظن أن مسألة إدخال العراق في جمعية الامم ، وما يتبع  
ذلك من انقطاع الاشراف البريطاني ستفتح في مثل هذا التاريخ القريب ، أي في آب سنة ١٩٢٨  
وهي تشعر أن عرض المسألة على بساط البحث ، بعد هذه الفترة القصيرة من الزمن ، قد يظهر مظهر  
ما يكاد يكون خدعة ويعرضها للاشتباه بأنها أمنت حدود العراق الشمالية بأخذها على عاتقها  
تكاليف إضافية لم يكن في نيها قط القيام بها . حتى انه من المتصور كذلك ان تفتح تركية  
ثانية باب مسألة الموصل برمتها ، وترمي بالعراق ثانية في جو القلق والاضطراب القديم . وبالنظر إلى  
كافة ما هنالك من الظروف إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشعر أن من الخطأ فتح باب  
هذه المسألة في آب سنة ١٩٢٨ ولكن إذا سارت جميع الامور على ما يرام في هذه الفترة وبقي  
التقدم مستمراً على سيره الحاضر فستكون مستعدة لمناقشة جمعية الامم في آخر مدة الاربعة سنوات  
الثانية المذكورة في معاهدة ١٩٢٦ يعني في آب سنة ١٩٣٢ أما إذا فتح باب المسألة في السنة  
الآتية فمن المؤكد ، على ما يظهر ، أن يثير ذلك المعارضة التي إذا أدت إلى رفض الطلب يكون  
لها أسوأ الأثر ، وقد ينجم عنها ما يلحق بمطالب العراق ضرراً يطول أمده . أما اذا أجل الامر  
إلى سنة ١٩٣٢ واستمر العراق على التقدم - وهنالك ما يدعو إلى الامل والاعتقاد باستمراره -  
فمن الأرجح كثيراً أن يصادف طلبه للدخول قبولاً عاماً

٣- من المحتمل أيضاً عند ظهور نوايا حكومة صاحب الجلالة البريطانية بهذا الصدد ان ترى  
جمعية الامم من المناسب ، قبل وضع الامر على بساط البحث ، أن توفد بعثة أخرى إلى العراق



لأجل استطلاع الاحوال عن كتب . إن حكومة صاحب الجلالة ليس في نيتها أن تقوم هي نفسها بتقديم هذا الاقتراح ، ولكنها لا ترى ما يدعو إلى الاعتراض عليه ، في حالة ما إذا قدم ، وهي تظن أنه يكون مقبولا لدى الحكومة العراقية

٤- قد نظرت كذلك حكومة صاحب الجلالة البريطانية في رغبة جلالته في أن تعدل المعاهدة الانكليزية - العراقية ذاتها على الفور علاوة على الاتفاقيتين المالية والعسكرية . أما النظر في تنقيح الاتفاقيتين فقد سبق وبلغ دوراً متقدماً ، والمداولات مستمرة . أما مسألة تنقيح المعاهدة ذاتها ، كما ترغب جلالته فإنها تثير مسائل واسعة جداً لا يمكن حسمها إلا بواسطة مجلس الوزراء . بعد أتم النظر ، فإن مثل هذا التنقيح يجب أن يكون متفقاً مع تعهدات بريطانية الدولية ، ومع ذلك الاعتبار المقدم ، وهو أنه ما دامت القوة الجوية البريطانية العامل الرئيسي في صيانة العراق ، يجب المحافظة على حق المعتمد السامي بأن يؤخذ رأيه فيما يتعلق بمركات وتوزيع الجيش العراقي . وعماً قريب سينصرف مجلس الامة البريطاني في العطلة وسيتفرق الوزراء هنا وهناك مدة من الزمن ، وسيكون من المستحيل تمام الاستحالة الحصول على قرار من مجلس الوزراء قبل أواخر الحريف ، وفي نفس الوقت إن المسألة برمتها قد بحثت بحثاً تاماً مع السرهزري دويس وستتناولها بالبحث على الفور جميع الدوائر ذات الشأن بغية وضع سياسة متفق عليها لتعرض على مجلس الوزراء بعد العطلة

٥- تشعر حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن قد يكون من الملائم ، إذا وجدتم جلالته في أثناء المداولات على مقربة منها بحيث تتمكن من استشارة جلالته في ما يبدو من النقاط . وعليه إذا فكرتم جلالته في زيارة أوروبا في هذا الصيف ووجدتم من المناسب أن تقيموا في تلك القارة ، أو في مكان آخر على مسافة معقولة من لندن ، فالحكومة البريطانية « رغماً عن أن المستر ايثري سيكون متغيباً » ترحب بما سيكون من ذلك من فرصة للبحث مع جلالته شخصياً

٦- إني أتمس أن تعتبر جلالته هذه الرسالة ، في الوقت الحاضر ، من المواد السرية ، وأنها لأجل اطلاعكم الشخصي فقط

صديق جلالته المخلص

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم أيد الله ملكه - بغداد

✽ الملك يسافر للمفاوضة ✽

قبل الملك فيصل نصيحة الحكومة البريطانية ، فوافق على السفر إلى أوروبا ، ظاهراً لأجل الاستشفاء ، والحقيقة « لأجل المفاوضة في تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية وملاحقتها » لأن « الملك مصون وغير مسؤول » بحكم المادة (٢٥) من القانون الاساسي العراقي وعلى هذا وجه



رئيس الديوان الملكي ، الكتاب التالي إلى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٧  
وتحت رقم ش ٤٣٣/١٣/١

سعادة سكرتير مجلس الوزراء

بما أن سفر حضرة صاحب الجلالة إلى أوروبا لأجل المذاكرة في تعديل المعاهدة العراقية -  
البريطانية وملاحقتها سيكون في أوائل الأسبوع القادم فقد أمرت بأن أرجو من فخامة رئيس  
مجلس الوزراء أن ينظر في وضع المخصصات المقتضية لذلك وسيذهب رئيس الديوان الملكي  
ومرافقه واحد بمعية جلالته وأقبلوا فائق الاحترام  
رستم حيدر

### ✽ قرار مجلس الوزراء ✽

وفي يوم ٤ آب ١٩٢٧ اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :  
« قرر مجلس الوزراء أن يسافر جلالة الملك إلى أوروبا للاشراف على المفاوضات التي ستدور  
حول تعديل المعاهدة العراقية - الانكليزية وملاحقتها »  
كما قرر في الجلسة نفسها « الموافقة على تعيين جلالة الملك علي نائباً عن جلالة الملك مدة غياب  
جلالته عن المملكة وعلى توليه جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي مستثنى من ذلك  
تصديق المعاهدات واختيار رئيس الوزراء ... الخ »  
وقد سافر جلالة الملك في اليوم السادس من هذا الشهر ، وتبعه وكيل المعتمد السامي ،  
فسافر بعد اسبوعين ليساعد المعتمد في مهمته

### ✽ سفر رئيس الوزراء ✽

واجتمع المجلس الوزاري في ٤ أيلول ١٩٢٧م فقرر :  
« ترويد رئيس الوزراء السلطة التامة لإدارة المفاوضات مع مفوضي الحكومة البريطانية  
بشأن تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها » اه  
فغادر رئيس الوزراء في اليوم التالي ؛ وأذاعت الحكومة بمناسبة سفره هذا البلاغ :

### ✽ بيان رسمي ✽

« انتهت المكاتبات التي كانت دائرة بين الحليفتين ، منذ زمن غير يسير ، على أساس المذاكرة  
لتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها ، وقد سافر رئيس الوزراء إلى أوروبا ،  
مزوداً من الحكومة العراقية بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة ، وتغرب الحكومة العراقية عن  
تفتتها من أن المفاوضات ستسفر عن نتائج مرضية للشعب العراقي ، بالنظر إلى ما أبدته الحليفة من  
التساهل للبر بالوعود المقطوعة ، والعطف العظيم الذي ما زالت تبديه في سبيل تحقيق آماني الشعب



المشروعة ، وتنتهز الحكومة هذه الفرصة فتشير إلى العبارات الصريحة الواردة في منهاج الوزارة ، المتعلقة بمسألة التعديلات ، وتعتبرها القاعدة التي ستجري عليها هذه المفاوضات والله ولي التوفيق « اه  
٧ أيلول سنة ١٩٢٧ « مدير المطبوعات »

وكان وزير العدلية « رؤوف الجادرجي » قد سافر بالاجازة إلى أوربة من قبل ، فكلف أن ينضم إلى رئيس الوزراء « جعفر العسكري » كما كلف وزير العراق المفوض في لندن « مزاحم الباجه جي » أن ينضم إليها أيضاً فأصبح الوفد العراقي المفوض مؤلفاً من رئيس الوزراء ، ووزير العدلية ، ووزير العراق المفوض في العاصمة البريطانية

### ❖ افتتاح المفاوضات ❖

وافتمتحت المفاوضات افتتاحاً رسمياً في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧م فكانت قاعدتها الاساسية تلك التي رسمتها المادة الثالثة من المعاهدة العراقية - البريطانية الثانية ، وكانت هذه القاعدة مبنية على ركنين أساسيين : دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨م . وهل في استطاعة الحكومة البريطانية أن تلح على ذلك ؟ وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى ، تعديلاً يتفق والأمانى العراقية ، والعهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للحكومة العراقية

أما الركن الاول فقد حاولت الحليفة أن تهدمه في تقريرها الخاص عن العراق فرعمت « ان الحكومة البريطانية دقت في قضية ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم ، على ضوء التقرير المرفوع من المعتمد السامي في العراق ، وبعد الامعان بالنظر ملياً في الحجج المؤيدة لهذا الطلب ، قرّارها على أن إلقاء هذه الخطوة سابق لأوانه ، وانه ليس من مصلحة العراق في شيء ، وشعرت أنه أدعى إلى الحكمة ، والحالة هذه تأجيل هذه القضية إلى عام ١٩٣٢م » (١)  
وأما الركن الثاني ، فبناء على القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في قضية عدم إمكان ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٢٨م ، فقد أعربت الوزارة عن رغبتها في قصر المفاوضات على تعديل الاتفاقيتين « العسكرية والمالية » ولما منيت هذه بالانخفاق في بغداد ، نقلت إلى لندن ، فأعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ، المعدلة بالمعاهدة العراقية - البريطانية الثانية ، وتعديل الاتفاقيتين المذكورتين تعديلاً محسوساً ، ورغم المحاذير التي أبدتها الحكومة البريطانية في عقد معاهدة جديدة ، لم تشأ أن تسد في وجه الوفد العراقي المفاوضات جميع السبل فأعدت مسودة معاهدة لم تختلف عن سابقتها إلا ببعض التفصيلات ، أما الاتفاقيتان اللتان كانتا عقدة العقد في الخلاف القائم بين حكومتي بغداد



ولندن ، فقد بقيتا دون حل ، واتفق الطرفان على عدم إبرام المعاهدة حتى يتم تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

### ✽ تدخل الملك فاخفاو ✽

كان الملك فيصل قد سافر إلى «اكس لبنان» ليشرف على سير هذه المفاوضات - موضوعة البحث - فتوجه لمقابلته سراً كل من السرجون شاكبيرك والميجر هول ومزاحم الباجهجي ، ممثل العراق في لندن ، فجرت مذاكرات حول المفاوضات الجارية بين الوفدين العراقي والبريطاني في لندن وفي ٢٠ تشرين الاول انتقل الملك من «اكس لبنان» إلى لندن ليكون على مقربة من هذه المفاوضات ويدعها بمركره ونفوذه ، فوجد أن صعوبات حجة تحول دون التفاهم بين المتفاوضين ألح الوفد العراقي على تعجيل إدخال العراق إلى عصبة الامم ، فأجابه زميله البريطاني إن حالة العراق لاتسمح له أن يخطو مثل هذه الخطوة ، وطالب الوفد المذكور باطلاق يد الحكومة العراقية في إدخال نظام التجنيد الاجباري بغية إنشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن البلاد ، فأجيب أنه ليس من صالح العراق أن يأخذ بنظام ينفر منه الاهلون ، ولا ميل اليه إلا نفر مثقف محدود ... الخ وكان الوفد البريطاني يرد كل اقتراح بيديه الوفد العراقي مما حمل الآخر على الاعتقاد بأن المفاوضات لن تصل إلى النتيجة المأمولة بعد أن ضاق بها ذرعاً فقطعها وغادر رئيس الوزراء لندن عائداً إلى بلاده في يوم ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧م وكان قد مر على الشروع فيها شهران ويومان

### ✽ بارقة اصل ✽

وأعد الملك عدته للرجوع أيضاً ، فأقامت وزارة المستعمرات مأدبة بهذه المناسبة ، حضرها وزراء انكلترة الذين كانوا يومئذ في لندن ، كما حضرها كبار رجال الدولة ، وجرى في أثناء تناول الطعام حديث المفاوضات وأسباب إخفاقها ، فانتهر الملك هذه الفرصة فأعرب عن أسفه لما وقع ، وتبسط في الكلام على العلاقات القائمة بين انكلترة والعراق فقال :

إن العراق يود أن يكون صديقاً مخلصاً لبريطانية ، صادقاً في ولائه لها ، وفياً لجمل معروفها ، وإنه الأجدر بالحكومة البريطانية أن لا تتخلي عنه ، بعد المساعدات التي أسدتها اليه وختم الملك حديثه بأنه يفضل العود إلى بلاده ، صفر اليدين ، على أن يحمل معاهدة لا تفضل عن التي سبقتها ، بل هي دونها في بعض الامور

والظاهر أن كلمات الملك أقنعت الجهة البريطانية بوجهة نظره فأثرت كلماته في نفوس الذين حضروا الوليمة تأثيراً ظهر أثره في الحال ، إذ تقرر انتزاع المفاوضات من نطاقها الضيق ( بيد



وزارة المستعمرات) إلى هيئة وزارية، فتولى معالجتها وزير الخارجية، أوستن تشمبرلن، ووزير المستعمرات، ونستون تشرشل، والمساعد البرلماني في وزارة المستعمرات، أورمسي غور، وغيرهم فلما اقتنع الملك من وجود رغبة صادقة في عقد المعاهدة على أساس جديد رأى ان يترك التعديلات المأمولة للاتفاقيتين « العسكرية والمالية » إلى مفاوضات أخرى، وان لا ضير من ترك الاصرار على اثبات بعض الكلمات، فأبرق إلى رئيس وزارته - وهو في عرض البحار - « يأمره بالرجوع إلى لندن، والتوقيع على المعاهدة فوراً »

ولما كان سفر جلالته قد تقرر من قبل، فقد وافق بنفسه على حسم نقاط الخلاف كافة، وكتب الى العسكري رسالة شخصية شرح فيها ما جرى في تلك المأدبة وتركها له في المفوضية العراقية في لندن، أمراً إياه بالتوقيع على النص الأخير « دون تهافت ولا استمزاز » ثم غادر عاصمة الانكليز في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٧م فبلغ عاصمة بلاده في الخامس عشر من الشهر نفسه

### ✽ نص الرسالة الملكية ✽

وفي اعتقادنا ان الرسالة الشخصية، التي املاها الملك فيصل على رئيس ديوانه، رستم حيدر، إلى رئيس وزرائه، جعفر العسكري، على جانب عظيم من الاهمية، وقد عثرنا عليها بصورة خاصة فلم نمانعاً من نشرها هنا، ولا سيما وقد مات الملك، وقتل كل من رئيس ديوانه رستم حيدر ورئيس وزرائه جعفر العسكري . قال فيصل رحمة الله على روحه :

لندن ٤ ديسمبر ١٩٢٧

(سأحنا للاتعاب التي كابدناك اياها، ولكن التعب في مصلحة الوطن لاشك بأنه راحة لديك، وليست هذه اول مرة ترجع من الطريق لمصلحة وطنك، إذ لا بد أنك قد ذكر رجوعك من « بور سعيد » في طريقك واياي إلى اوربة، قبل سبعة اعوام، نرجو من ذلك خير للجميع

( احب أن اخبرك مفصلاً عما تم بعد سفرك، يوم الاثنين، أو ثاني يوم مبارحتك لندن، تعلم اننا كنا معزومين عنداستن تشمبرلن على الغداء، وقد جلست على المائدة مابين تشمبرلن ورجل في بادئ الأمر كانت المباحثات عمومية، خارجة عن صددنا، وعما يهمنا مباشرة، وآخر الغداء بدأنا نتكلم عن جمعية الامم، وعن آماله فيها، وعما يتوقع ان تعمله في المستقبل وعليه استهل الحديث بقوله : انني اذا نظرت إلى المستقبل، وإلى المسائل التي يجب ان تحل بواسطة جمعية الامم، والمشاكل التي سنجابهها، فإن اليأس يعتريني، ولكن إذا نظرت إلى الماضي وإلى المراحل التي قطعناها وقطعتها جمعية الامم في سبيل خير الانسانية والمسائل التي حلت وانتهت على يدها أتقلب حينئذ على اليأس وأناكد من الموقية في حل المضلات، واني أرى ان وضعية جمعية الامم كما أرى وضعتكم في العراق، جمعية الامم لها من العمر ست او سبع سنوات وأنتم في العراق لكم هذا



العمر، فإذا نظرتم إلى المستقبل يعظم الامر عليكم، ولكن إذا نظرتم الى الماضي لا شك بأنكم تعترفون والعالم معكم بأنكم قطعتم مراحل طويلة لا يستهان بها فواجب مثلكم أن لا تترخوا ولا يصيكم اليأس، وبصدد هذا احب أن أخبرك اني متكدر من انقطاع المباحثات ومن رجوعك بهذه الصورة، فشكرته على كلماته المشجعة وأجبت به بأنني أشعر بتأثير ربما يكون أكبر مما تشعره أنت حيث ان هذه المسألة لها علاقة بي شخصيا ولكن أظن انني ما كنت السبب واني كنت على استعداد للدوام على المذكرات الا انني فهمت أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستلج علي بوجوب قبول كل الاقتراحات فيما يتعلق بالمواد الثلاث الباقية فهل ان أهم مشكلة عندنا هي كلمة (التام) ويتعذر علينا وضعها في الوقت الحاضر، وعلى كل احب أن ننظر في الامر ثانية، قلت انني حاضر للمباحثة. أجابني انه يرغب في الحال وانه على أثر ختام الطعام سيتكلم مع زميله وكيل المستعمرات. رأيت هذه الفرصة ثمينة حيث تعلم انه قبل مبارحتك لندن كنا جميعاً مایلين لاستئناف المذاكرة ولكن فهمنا من السير هنري ضمنا ان لا امكان لذلك

بعد الغداء اراد تشمبرلن أن يتكلم مع اورمسي غور ولكنه لم يجده لأنه كان ذهب لشغل شاغل له، وعلى أثر ذلك جمع السير صموئيل ويلسون وشكبيره ودوبس وتكلم معهم، ثم رجع إلي وقال إنه أعطاهم التعليقات اللازمة. في أثناء ذلك كان تشرشل ينصت إلى المحادثة بكل اهتمام وقد طلب إلي أن أزوره حسب الوعد لتناول الشاي عنده فذهبت في الساعة ٤،٥ من ذلك اليوم وجرت مباحثة بيننا في ديوانه. رأيت منه رغبة شديدة وولاء عظيم في كل بياناته فقال إنه عار علينا جميعاً أن ترجع بدون نتيجة، أقل ما يكون هو أن نضحك أعداءنا علينا، إنني واثق بأنك إذا رجعت على هذه الحالة ستسيل الدماء، أرجو أن لا ترجع إلا بعد عقد المعاهدة، إن العرب ينتظرون منك الصبر وطول البال. أجبت به بأن هذا أحب شيء لدي، واني كنت عازماً على عدم الرجوع، ولكن بعض العوامل أجبرتني. عندها قال: أرجو أن لا تصر على كلمة (التام) وأن تقلل باستئناف المذكرات. قلت إن صداقتك الشخصية وما أرى فيك من الاخلاص يجعلني أن أزل على رغبتك، إنني سأترك كلمة التام بشرط أن تقبل حكومة صاحب الجلالة بنقطة نظري في باقي المواد. أجاب إنه سيساعد على ذلك ويبدل جهده

وبعد ذلك ذهبتنا إلى داره وتناولنا الشاي مع امرأته وبنته وقد قال لي قبل خروجي من عنده أنه يرغب في الحال في أن يخبر زملائه بقبول استئناف المذاكرة. قلت إن جعفر باشا توجه أمس، فقال الامر سهل، جعفر تعلمه عسكر وعسكرياً يمكن أن يرجع فوراً ويمكن أن نعمل الترتيب اللازم فضحكنا وودعته شاكرًا ورجعت إلى الاوتيل.

(وفي الساعة السابعة من نفس اليوم أتاني السير هنري وأخبرني أن المستر تشرشل استدعاء



بعد خروجي وأخبره بلزوم المباشرة في المذاكرة وقال له بأني صرفت النظر عن كلمة ( التام ) قلت نعم ! ولكن بشرط أن تقبل نظريتي في باقي المواد ، قال إنه يرغب أن تجري المذاكرة غداً إلا أنه من الواجب عليه ان يرى اورمسي غور ، وقررنا البدء بالمذاكرة يوم الاربعاء ، وإرسال برقية مستعجلة إلى قنصل بريطانية في مرسيلية ليرجعك فوراً من الباخرة ، ولكن مع الاسف ، وأظن ذلك من تقصير القنصل ، أخبرنا بأن البرقية وصلت بعد سفر الباخرة فأسفنا

وفي يوم الثلاثاء أخبرت أنهم ينتظرونني في وزارة المستعمرات سآتي صباحاً لأجل المذاكرة وأن اورمسي غور سيحضر بنفسه . بما أني عالم بوجهة نظريتك لم أر أن أؤجل لحين عودتك اقتصاداً في الوقت ، ولذلك ذهبت ثاني يوم ، وكان اورمسي غور ، ودوبس ، وشكبه ، وهول وبعد ثلاثة جلسات اتفقنا على الشكل الذي تراه .

« لا شك يا جعفر أن هذه الموقفة ما كنا نتصورها ، وإن الله معين لنا . نعم إننا كنا نرغب في أن نأخذ أكثر من هذا ولكن ما العمل فقد جاهدنا حتى النهاية ولم يبق أمامنا إلا أن نقاتل . الحمد لله عدلنا المعاهدة تعديلاً ما كان أحد يتصوره منذ شهر نيسان وذلك بمجهودنا والأمة مع الأسف جاهلة بدلاً من أن تساعدنا كانت حيث لا تعلم تحاربنا وكانت بذلك عوناً علينا . لقد ثبتنا هذا الثبات كله ورجعنا ، وإن كنا لم نأت بالاستقلال التام الناجز ، ولكن أتينا بتعديل شريف ، بقدر الامكان ، وليس علينا ملامة بعد أن بذلنا كل ما في استطاعتنا . وبناء عليه انتظر منك ان توقع على المعاهدة وترجع فوراً على بركة الله وتوفيقه .

« اني اعتقد ان تصميمنا بهذه الصورة وعودتك خفت من غلوائهم ولولا ذلك لما تنازلوا عن شي . اني اشكرك شكراً زائداً باسمي وباسم الوطن لأنك لم تقصر في القيام بواجبك وفي تحمل المسؤولية وقت الشدة ، والآن وقد رجعت فقد انتهى توسطي وعاد الصلح الى مجراه . جذالو كان رجالنا يشتغلون كذلك ، اما الاتفاقيات فلا لزوم للبحث فيها ، تقرر ان تترك المباحثة فيها لبغداد . رأيهم جميعاً مسرورين من هذه النتيجة ورأيهم يشكرونك كثيراً وبعضهم متخوفين من ان لا توقع عليها . امس اتاني اورمسي غور الى الاوتيل وقال لي ستسافر ولكنني اخشى ان لا يرضى جعفر بما اتفقنا عليه ولا يقبل به ، فقلت له لولا تقتي بأن جعفر يعيش وياي ولا يقطع ساقتي ويسير معي حتى الموت لكنت اشاركك في ظنك ، ولكن تقتي بجعفر ومفاداته لي يجعلني ان اكون على اطمنان تام . نعم ان المعاهدة لم تأت حسبما كنا نتظرها ولكن جعفر لا يخالفني كونوا واثقين

لذلك يمكنك ان تعمل بعض الدلال ، ولكن لا تكثر منه ، لا تري نفسك مشغولاً ، ولا متهاقاً ، اتخذ بين ذلك سيلاً وسطاً ، والعارف لا يعرف والله ولي التوفيق » اه



### ✽ التوقيع في المعاهدة ✽

كان جعفر العسكري ، قد غادر ميناء « دوفر » على ظهر الباخرة « شامبليون » الفرنسية في يوم ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ م ، فبلغ « الاسكندرية » في يوم ٥ كانون الاول ، من هذه السنة فلما تلتى برقية الملك « فيصل » المشار اليها ، استقل الباخرة « لامتري » الفرنسية ايضاً في اليوم نفسه ، وعاد الى « لندن » فبلغها في ١٢ من الشهر المذكور ، ووقع على المعاهدة في اليوم الرابع عشر منه ، وعاد الى « بغداد » فبلغها في يوم ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٢٧ م وكان قد صدر في « بغداد » في اليوم الخامس من هذا الشهر هذا البلاغ :

### ✽ بيان ✽

« انتهت المفاوضات الدائرة في لندن ، بين الوفد العراقي والمندوبين البريطانيين ، تعديل المعاهدة والاتفاقيات على الأساس الوارد في بيان الحكومة الصادر في ٧ ايلول سنة ١٩٢٧ م ، وتم التفاهم على نصوص مواد التعديل ، وقد غادر جلالة الملك لندن في ٥ كانون الاول وسيصل بشيئته تعالى عاصمة ملكه باليمن والنجاح في ١٥ كانون الاول ، وسيعود رئيس الوزراء حاملاً مواد التعديل في القريب العاجل » اهـ (١)

وفي يوم ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ صدر البلاغ الثاني وهذا نصه :

### ✽ بلاغ ✽

« وقع في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ في وزارة المستعمرات على معاهدة عراقية - انكليزية جديدة ، من قبل صاحب الفخامة جعفر باشا ، والمستر اورمزي غور ، نيابة عن حكومتيهما ، ويؤمل ان ينشر نص هذه المعاهدة في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ » اهـ (٢)

### ✽ قرار لمجلس الوزراء ✽

وفي ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧ م اجتمع مجلس الوزراء في بغداد واتخذ القرار الآتي :

نظر مجلس الوزراء في نص المعاهدة الجديدة التي وردت صورتها الانكليزية مربوطة بكتاب المستر بورديليون المرقم في او / ٤٢٧ والمؤرخ في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧ المقترح نشرها في لندن وبغداد في العشرين من الشهر الحالي وبعد المداولة في الامر ارتأى مجلس الوزراء ان يبيدي الملاحظات الآتية :

اولاً - لما كان رئيس الوزراء لم يعد الى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١١٤٥) بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٢٧

(٢) جريدة « العالم العربي » العدد (١١٥٤) بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٧



وعن المراسلات التي تبودلت بين المتفاوضين ، لم يتمكن مجلس الوزراء مع تقديره للصعوبات والمشاكل التي حامت حول هذه المفاوضات ، من فهم الأسباب المجبرة ، التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترح تثبيتها في المعاهدة الجديدة

ثانياً - إن التعديلات المتعلقة بالاتفاقيتين المالية والعسكرية لم يبت فيها أثناء المفاوضات التي دارت في لندن ، ولذلك لم تزل سياسة الدفاع ، التي كانت محور المفاوضات ، غير مثبتة تثبتاً يزيل الشكوك التي حصلت طول مدة المخبرات على أسس التعديل ، وكذلك بقيت المسائل المالية المهمة معلقة

ثالثاً - لم توضح علاقات المعتمد السامي بشؤون الدولة الداخلية خاصة ، لتجنب إطالة المخبرات عند القيام بالأعمال التشريعية أو الادارية

فلهذه الاسباب يعتقد مجلس الوزراء بأن المعاهدة الجديدة لم تحتو على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات ، ومع هذا كله فالمعاهدة الجديدة بشكلها الحقوقي ، وباحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق ، وبسيادته ، وبجلاؤها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، وباحتوائها على تعهد صريح بمعاودة حكومة بريطانية لدخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ ، وبإلغائها المعاهدتين السابقتين ، وبتركها حق التمثيل الخارجي السياسي حراً غير مقيد ، يعتبرها مجلس الوزراء خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي ، فقرر الموافقة عليها وعلى نشرها في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٧ ، مع الإشارة إلى التحفظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الأمم ، المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة ، بما يتضمن : إن الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم الباحثة عن الانتداب ، ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة ، ومع الإشارة إلى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الأساس ، ستنشر الوثائق المتبادلة في هذا الشأن عند ورودها « اه (١)

### ❖ مشكلة جديدة ❖

أرادت الحكومة العراقية أن تنشر بلاغاً رسمياً بمآل هذا القرار فتذكر فيه أن اعتراف العراق وتمهده في المادة السادسة من المعاهدة الجديدة ، بتنفيذ عهد عصبة الأمم ، لا ينطويان على قبول الانتداب الذي تشير إليه المادة الـ (٢٢) من عهد العصبة المذكورة ، لأن الوفد العراقي كان قد أبدى تحفظاً وافق عليه الوفد البريطاني فسلم بأن لا رابطة تربط العراق ببريطانية غير رابطة التحالف ، فما بلغ ذلك مسامع المعتمد السامي ، وكان قد عاد إلى بغداد ، حتى احتج عليه بشدة

(١) مقررات مجلس الوزراء للأشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٧ من ١٢٨ - ١٣٠



مدعيًا أن الوفد البريطاني الذي كان يرأسه هو ، لم يقطع على نفسه هذا العهد ، بالشكل الذي يدعيه مجلس الوزراء .

### ✽ استقالة وزيرين ✽

فما كان من وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الداخلية القائم بوكالة رئاسة الوزراء « رشيد عالي الكيلاني » إلا أن قررا الاستقالة من منصبهما فرفعا إلى الملك فيصل الكتاب التالي : (١)  
بغداد ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧  
إلى أعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم  
يا صاحب الجلالة !

لما شرفتمونا بثقة جلالتم ووليتمونا وزارتي الداخلية والمالية ، ما كانت لنا غاية في قبول هذين المنصبين رغمًا منا سوى أن نلبي داعي الوطن وأن نسعى بقدر الامكان لتحقيق المبادئ والآراء التي كنا جاهرتا بها والتي نحن مرتبطون بها وفق مناهج أخزابتنا ، واضعين أمام أعيننا الحطة التي رستموها جلالتم ألا وهي السير على أنس المودة والصداقة التامة مع حليفتنا الحكومة البريطانية . وتعلمون جلالتم كم كانت حالة المجلس تدعو إلى القلق في إمكان تسيير

(١) ومما يجب ذكره في هذا الصدد ، ان مفاوضات لندن ، لم تكند تصطدم بأول أمر من أمور الخلاف حتى هاجت القبائل النجدية « مخفر البصة » داخل الحدود العراقية في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ فقتلت مهندس الأشغال هناك ، وذبحت أحد عشر عاملاً من عمال البناء كانوا تحت امرته ، وسببة من افراد الشرطة كانوا في حمايته ، مع احد الخدم من القبائل المجاورة ونهت ما كان لدى القنلى من أثاث وضاد بلغت قيمته ١١,٢٦٠ ربية وفي يوم ٩ من هذا الشهر « تشرين الثاني ١٩٢٧ » غار فيصل الدويش النجدي بقوة يتراوح عددها من ٣٠٠ الى ٤٠٠ على عشائر الفليظ المراقبة فقتل ٧٤ من افرادها واستاق ٩٦٠٠ رأساً من اغنامها و١٦٣٧٧ من حميرها ، الى عدد من الجياد والبنادق والحجام ... الخ

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٢٧ هاجم عزيز بن فيصل الدويش عشائر آل زياد المراقبة فقتلت اربعين من رجالها واستاق ١٢,٠٢٧ رأساً من اغنامها و(١٤٣١) دابة من دوابها ، الى عدد من الخيل ، والبكير ، والحيم ، والبنادق فهل كانت لهذه الاغارات علاقة باصطدام المفاوضات ؟

تقول جريدة الد « وستمركازيت » في عددها الصادر في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٢٧  
« إن السبب الأكبر في إفضاء المعاهدة العراقية الجديدة في آخر لحظة يرجع ، حسب اعتقاد بعض الدوائر إلى ازدياد قوة الوهابيين على حدود العراق الجنوبية »

قلنا وقد جرب الانكليز غير مرة هذا القرب من الاكره السياسي ، فقد حدث في شرقي الأردن ، ما حدث في العراق ، عند تردد الأمير عبد الله في افضاء المعاهدة الأردنية - البريطانية فقد زجر الوهابيون على أبواب إمارته ، فلم يكن منه إلا أن سارع إلى الامضاء قبل أن يحصل له ما حصل لأبيه الملك حسين ، حين رفض إفضاء المعاهدة الحجازية = البريطانية ، ففوضت القبائل النجدية ملكه ، واحتاقت الحكومة البريطانية إلى « جزيرة قبرص » فلبث فيها معتقلاً حتى وافاه اجله في مساء يوم ٤ حزيران ١٩٣١



الأمر وفق المرغوب لكثرة العوامل الضارة التي تسربت إلى أفكار النواب وخروج الكثير منهم على المبادئ الحزبية في عهد الوزارة التي سبقتنا حتى وجدنا أكثر الوزراء خبرة في شؤون البرلمان يجاهرون باستحالة دوام الأعمال في المجلس الحالي لمدة تزيد عن الشهر ، وتقدرن أيضاً كم كانت مهمتنا شاقة لانقسامنا إلى وزارة ائتلافية لا تشكل أحزابنا الاكثوية بينها . فبالرغم من هذه الصعوبات ، وبالرغم من الصعوبات الأولية التي اصطدمتنا في ترشيح الرئاسة وكيفية توزيع الوظائف جابهنا المجلس بعزم قوي وأمرنا جميع اللوائح المعروضة والتي كانت عرضت عليه بأكثرية ساحقة مدة الاجتماع التي طالت ستة أشهر . فلما جاء دور العمل بعد ذهاب المجلس بأشرنا بالمذاكرات في قضية تعديل المعاهدة والاتفاقيات ، وكانت الصراحة التامة بكل ما كان نشعر به ونعلمه رائدنا في جميع التقارير التي قدمناها والبيانات التي أدلينا بها لأننا كنا ندرك أن المجاهرة بحقيقة شعورنا وآرائنا هي الوسيلة الوحيدة لحفظ الصداقة والمودة بيننا وبين دار الاعتماد والمستشارين ، ويسوؤنا أن لا نكون في بعض الأحيان على اتفاق تام معهم ولكن مع ذلك تنازلنا عن بعض آرائنا حفظاً لحسن التفاهم وللتأزر الصميم بيننا لعلمنا بأنهما الواسطتان الوحيدتان لتسيير الأمور بصورة أقرب إلى المرغوب ، ولما لم يكن أي تماس للمستشارين والمندوب « المعتمد البريطاني » بالمجلس النيابي ، ما كان هؤلاء على اطلاع تام بحقيقة رغائب أكثرية النواب وموقفهم في المسائل الهامة ، بل كانوا ينظرون اليهم عندما يتقدمون بالزيارات المعتادة ويستعملون العبارات الخاصة لمثل هذه الزيارات نظراً إلى الآلات التي تدار كيفاً يوجهها المحرك ، وهنا نقطة الغلط وكنا نعتقد أن في كيفية سقوط الوزارة السعدونية عبرة كافية عن روحية المجلس ، فإذا ما تصلبنا في استخدام الأجانب وأصررنا على تبديل الموظفين البريطانيين والمستشارين ، مع علمنا بأن هذا التصلب والاصرار لا يروق لديهم ، ولم تخل أحاديث مجلس الوزراء من بعض العبارات التي كان يلقيها علينا رئيس الوزراء معبراً عن مقابلاته مع فخامة المعتمد السامي وتليحه بين آونة وأخرى إلى شعورنا بالعداء نحو البريطانيين فلما كانت أعمالنا وجميع اجراءاتنا معروفة لدى جلالتهكم ولدى رئيس الوزراء والمستشارين ، لم نحمل هذه التلميحات محل الصدق ولكن لانكم جلالتهكم بأننا بتنا في قلق من هذه الاشارات على مصير أمور الدولة ، وقد دب إلى أفكارنا بهذه المناسبة بعض المحاذير التي تتولد في بلادنا من تأليف وزارات ائتلافية يتطاحن أحزابها على أمور في كثير من الأحيان لا تخرج عن المطامع الشخصية واستغربنا من أن المندوب في جميع مقابلاته لم يشر مطلقاً إلى هذه التلميحات وهو المعروف بنظرنا بإفادته الصريحة ، ولكن الاخبار التي وردت إلينا من انكلترة والحركات التي شاهدناها في بغداد أيدت مع الاسف وجود دعاية شديدة ضدنا موجبة إلينا حقيقة شعور العداء نحو الدولة البريطانية والاحوال التي أعقبت ذلك زادتنا برهاناً على هذا الاعتقاد .



نحن لم نجعل إمكان توجيه مثل هذه التهم ضدنا لعلنا بتصلبنا في القضايا الوطنية والمناضلة الشديدة دونها ، وبالطبع إن مثل هذا المسلك لا يروق للبعض ولكن كنا نعلم بأن صلابتنا هذه غير مجهولة لدى العموم ، ومع ذلك بتنا ، بعد هذه الحوادث ، نشعر بالخطر الذي يهدد المصلحة العامة من جراء هذه الاتهامات وسعيينا فوق طاقتنا لتلافي أضرارها آمليين أن تعودوا جلالتهم في القريب العاجل حاملين بنود التعديل التي جرى التفاهم عليها في بغداد لتنتهي هذا الدور المؤلم من حياتنا فعدتم والحمد لله بالصحة والعافية حاملين ثمرة جهادكم العظيمة الذي ننظر إليه باعجاب ، ولكن لما كانت نتيجة المفاوضات لم تستوعب جميع ما وطننا الغرم على تحقيقه ولما كانت المذكرات لتستمر في بغداد لحل المسائل الرئيسية التي نعتبرها محور التعديلات ، ولما كانت الضرورة تقضي

#### الوزيران المستقيلان



وزير المالية \* ياسين الهاشمي



وزير الداخلية \* رشيد عالي

بحريان المداولات على روح مودة وصداقة متقابلة نتقدم إلى جلالتهم باستقالتنا هذه آمليين أن يقوم رجال من الوطن يقدرّون الظروف حق قدرها ويبرهنون على أن العراق لا يمكن أن يتحمل أعباء جديدة ، وأن سياسة الدفاع التي سرنا عليها ، هي الوسيلة الوحيدة لحل هذه المصاعب مؤملين أن يأخذوا بناصر جلالتهم لتنتهي الأمور وفق المصلحة العامة التي ما برحت أن تكون موضع عناية جلالتهم في كل الاوقات والله الموفق .

وزير الداخلية

وزير المالية

العبد المطيع لمولاه رشيد عالي (١)

الخادم الامين لمولاه : ياسين الهاشمي

وإلى القارئ الآن نص المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة

### نص المعاهدة \*

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ،  
انبراطور الهند من جهة ،

وصاحب الجلالة ملك العراق من جهة أخرى ،

لما كانا راغبين في تقوية الصداقة ومحافظة صلوات حسن التفاهم ، وادامتها ما بين مملكتيهما ،  
ولما كانا قد اعترفا بأن نصوص معاهدي التحالف ؛ المصاوتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر  
أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هـ ، وفي اليوم الثالث  
عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، الموافق اليوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ هـ  
لم تعد ملائمة ، بالنظر إلى تبدل الاحوال ، وإلى التقدم الذي أدر كته المملكة العراقية وقد أصبحت  
محتاجة إلى التعديل ، ولما كانا يعتبران أن تعديل نصوص معاهدي التحالف المذكورتين يمكن تحقيقه  
بصورة حسنى ، وذلك بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة ، قد اتفقا على عقد معاهدة جديدة على  
أسس المساواة لأجل هذا الغرض وعينا ممثلين لها :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ،  
انبراطور الهند . عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا جناب الكابتن و . ج . أ . أورمسي غور .  
معاون وزير المستعمرات لصاحب الجلالة البريطانية .

وصاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري ، رئيس مجلس الوزراء .  
ووزير الخارجية في الدولة العراقية .

الذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ، ووجدها طبق الاصول المرعية اتفقا على  
ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة ما بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة  
ملك العراق ، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بأن يحافظ على حسن الصلات الودية  
تجاه الآخر ، ويبذل جهده لأن يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية المؤثرة على السلم أو النظام داخل  
بلاد الفريق الآخر .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية التي  
تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يختص بالعراق .

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن لا يعدل المواد الموجودة في القانون الاساسي العراقي  
بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الاجانب ، أو تجعل أية ميزة في الحقوق أمام القانون ما بين



العراقيين ، من حيث اختلاف القومية ، أو الدين ، أو اللغة .

المادة الرابعة : يجب أن تجري مفاوضة تامة وصریحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية ، التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة .

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية ، في موضع يساعده على إعطاء معلومات إلى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الاحوال في العراق ، وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية ، وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية انه من الممكن أن تؤثر بصورة مجففة بمصالح العراق ، أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة .

المادة السادسة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلتحق ؛ حالما تساعد الاحوال المحلية في العراق ، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا ، أو التي يمكن أن تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بخصوص ما يأتي :

تجارة الرقيق ، تجارة المخدرات ، تجارة الاسلحة والمهات ، تجارة الاولاد والنساء ، المساواة التجارية ، حرية الترانسيت والملاحة ، الملاحة الجوية ، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لأجل حماية الآداب ، والفنون ، والصنائع ، وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن ينفذ نصوص الوثائق الآتية :

عصبة الامم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية الفرنسية .

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك ، بقدر ما تسمح به الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها ، في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الامراض ومقاومتها بما في ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الثامنة : على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وأن تسير الاحوال جيدة في نفس الفترة ، سيعقد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢

المادة التاسعة : يجب ان لا يكون ميزة في العراق ضد رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الامم ، أو أية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق ، بموجب معاهدة ، على أن تضمن لها نفس الحقوق ، كما كان يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة ( ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة ) وذلك بالنسبة إلى رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الامور المتعلقة بالضرائب ، والتجارة ، أو الملاحة ، أو ممارسة الصنائع ، أو المهن ، أو معاملة السفن التجارية ، أو السفن الهوائية المدنية ، وكذلك يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة ،



من أو الواردة ، إلى أية دولة من الدول المذكورة .

المادة العاشرة : يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ، بناء على طلب صاحب الجلالة ملك العراق أو بالنيابة عنه ، بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الاجنبية حيث لا يمثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها

المادة الحادية عشرة : لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة ، والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين ، وفي كل الاحوال يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة

المادة الثانية عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٩٤٢ هجرية ، التي ينتهي حينئذ العمل بموجبها

المادة الثالثة عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هـ ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها

المادة الرابعة عشرة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن تبقى في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هـ

المادة الخامسة عشرة : كل خلاف يقع ما بين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة ، المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم ، وإذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضاً ما بين النص الانكليزي والنص العربي ، لهذه المعاهدة ، فالنص الانكليزي هو المعمول عليه

المادة السادسة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الابرار وفقاً للاصول الدستورية المرعية في المملكتين ، وتكون عرضة لاعادة النظر فيها بقصد إجراء التعديلات التي تقتضيها الاحوال عندما يدخل العراق عصبة الامم وفقاً لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة

ستقوم هذه المعاهدة مقام معاهدي التحالف المضامين في بغداد في اليوم العاشر من شهر



اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هـ ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الاخرى سنة ١٣٤٤ هـ اللتين ينتهي العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ  
جعفر العسكري  
اورمسي غور (١)

### ✽ استقالة الوزارة ✽

عاد رئيس الوزراء ، جعفر باشا العسكري ، إلى بغداد قبلها في يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٢٧ وكان قد سبقه اليها وزير الداخلية ، رؤوف الجادرجي ، قبلها في الرابع والعشرين من الشهر المذكور ، ولاحظ الرئيس في بغداد أن وزارته تعاني صعوبات خطيرة ، وأنها أصبحت في موقف لا يسمح لها بمواجهة المجلس النيابي ، بعد انتهاء مدة تأجيله ، أو بمقاومة الانتقادات التي كانت توجه إلى الوزارة

يضاف إلى ما تقدم أنه وجد كلاماً من وزير المالية ، ياسين الهاشمي ، ووزير الداخلية ، رشيد عالي ، قد استقالا من منصبيهما قبل أن يعود فخامته إلى بغداد ، وأن الائتلاف الذي شيدت عليه حكومته تضعف وانهار ، فحاول عبثاً أن يرفع وزارته ، أو أن يعيد تكوينها بعد استقالته منها ولم يرد بداً من التخلي عن المسؤولية الوزارية فرفع كتاب استقالته إلى صاحب الجلالة الملك في الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ وهو :

بغداد ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٨

يا صاحب الجلالة

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم : لما تسامت وزملائي تبعة إدارة شؤون البلاد نشرنا للرأي العام منهاج الوزارة وقد اطلع عليه مجلس الامة ومنح الوزارة ثقته بالاجماع

(١) نشر السير هنري دويس ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بياناً في الصحف المحلية بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٢٧ قال فيه :

« إزالة لسوء الفهم ، الذي يظهر أنه قد نشأ في بغداد ، يرى السير هنري دويس من الضروري أن يذكر الجمهور في العراق بأنه هو نفسه عين رجباً ، وحسب الأصول ، من قبل الحكومة البريطانية ليكون ممثلاً في لندن في المفاوضات مع الوفد العراقي التي انتهت إلى امضاء المعاهدة الجديدة ، والسير هنري دويس هو الذي قام بالمفاوضات من أولها إلى آخرها . أما السبب في عدم امضائه هو نفسه المعاهدة ، بصفته ممثل الحكومة البريطانية كما كان قصد الحكومة البريطانية في الأصل » فهو أن . . . جعفر العسكري . . . كان قد سبق وغادر إنكثرة ، لا كانت المعاهدة جازمة للتوقيع ، ولم يعد إلا بعد أن غادر إنكثرة . . . الملك فيصل ، ورأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن من المهم أن يعود ممثلاً السامي إلى بغداد ، في الوقت الذي يعود فيه صاحب الجلالة ملك العراق ، وعليه اضطر السير هنري دويس إلى مفادرة لندن . . . فقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية . . . أن يقوم بمضامها القائم بأعمال وزير المستعمرات - المستر اورمزي غور - بالنيابة عنها »

جريدة العالم العربي العدد ١١٥٨

تضمن المنهاج أن مما ترمي اليه الوزارة ( التعاون مع حليفتنا حكومة بريطانيا العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ولتسهيل دخول عصبة الأمم بأسرع وقت ) لذلك واصلت وزملائي العمل تحت الظروف الصعبة التي تعلمونها جلالتهم ولكن طرأت في بحر هذه المدة حوادث عديدة أثرت على سير بعض الأعمال التي كنا نعتقد بوجود تنفيذها لصالح البلاد

ولما عدت إلى بغداد وجدت أن وزيرى الداخلية والمالية مستقيلين فرأيت أن هذه الاستقالة لا تخلو من التأثيرات على الأساس الذي تألفت بموجبه الوزارة التي رأسها إن الحكومة العراقية الآن على وشك الدخول في المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، اللتين يتوقف عليهما تحقيق شطر عظيم من آماني البلاد ، لذلك رأيت من المصلحة أن أرفع إلى جلالتهم استقالاتي راجياً التفضل بقبولها وإني أعتزم هذه الفرصة لأرفع إلى جلالتهم خالص الشكر والامتنان على ما تفضلتم فشملموني وزملائي به من المساعدة والعطف الساميين في أثناء قيامنا بمهمتنا الشاقة . تقضوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق التعظيم

العبد المخلص جعفر العسكري

وفيا يلي نص الجواب الملكي على كتاب الاستقالة :

بغداد ٨ كانون الثاني ١٩٢٨

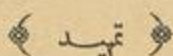
عزيزي جعفر باشا

اطلعت اليوم على كتاب استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء فأسفت لذلك كثيراً . إن المساعي العظيمة التي بذلتوها لخير البلاد ، وانتهت بعقد المعاهدة الجديدة ، التي جعلت صلاتنا مع حليفتنا العظمى أحفظ لمقامنا ، وأضمن لاستقلالنا ، سيبقى لها الأثر الجليل في نفوس الجميع ومع أنني أسف على وقوع استقالتكم ، فإني أسألكم أن تواظبوا مؤقتاً على رؤية شؤون الدولة إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة .

فبعض



## الوزارة السعدونية الثالثة



كان عبد المحسن بك السعدون قد تخلى عن رئاسة مجلس الوزراء في يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م بعد أن أخفقت وزارته في فوز مرشحها ، حكمة بك سليمان ، برئاسة مجلس النواب ، وظهور أكثية الاصوات في جانب مرشح المعارضة لرئاسة هذا المجلس ، وهو يومئذ السيد رشيد عالي الكيلاني ، ولما كلف السعدون بتكوين وزارة جديدة بعد استقالة وزارته في اليوم المذكور ، اشترط لقبول التكليف حل المجلس النيابي القائم « الذي خذله » والشروع في انتخاب مجلس جديد فلم يقر الملك فيصل هذا الشرط فتكونت الوزارة الجديدة برئاسة جعفر باشا العسكري

ولما استقالت وزارة السيد العسكري ، على النحو الذي شرحناه ، توجهت الانظار إلى عبد المحسن بك السعدون في تكوين الوزارة فلما فوتح بالموضوع أعاد الشرط الذي اشترطه في تشرين الثاني من عام ١٩٢٦ فلم ير الملك بدأ من قبول هذا الشرط فقد كان السعدون الشخصية الوحيدة التي تستطيع إنقاذ الموقف ، وتقضي على الوسواس التي زجت البلاد فيها ، كما أنه صرح الملك فيصل بأن « السعدون » يخالف المعاهدة التي عقدتها « الوزارة العسكرية المستقلة » لاعتقاده « بأنها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكان يرى عدم عرضها على المجلس »

وبعد أن فهمت نيات السعدون على الوجه الصحيح وجه اليه الملك هذا الخطاب :

وزيرى الافخم عبد المحسن السعدون

بناء على استقالة فخامة جعفر العسكري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على دياريتكم وإخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب لسنة ألف وثلاثمائة وست وأربعين هجرية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني لسنة ألف وتسعمائة وعشرين ميلادية

فبصل

## ❖ هيئة الوزارة ❖

وتكونت هيئة الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

- |                                               |                      |                        |
|-----------------------------------------------|----------------------|------------------------|
| ١- عبد المحسن السعدون : رئيساً لمجلس الوزراء. | وزيراً للخارجية ،    | وزيراً للدفاع بالوكالة |
| ٢- عبد العزيز القصاب :                        | وزيراً للداخلية      |                        |
| ٣- يوسف غنيمه :                               | وزيراً للمالية       |                        |
| ٤- حكمت سليمان :                              | وزيراً للعدلية       |                        |
| ٥- توفيق السويدي :                            | وزيراً للمعارف (١)   |                        |
| ٦- عبد المحسن شلاش :                          | وزيراً للاشغال       |                        |
| ٧- سلمان البراك :                             | وزيراً للري والزراعة |                        |
| ٨- الشيخ احمد الداود :                        | وزيراً للاوقاف       |                        |

## ❖ مبراج الوزارة ❖

« بعد الاتكال على الله ، والحصول على ثقة صاحب الجلالة الملك ، تتقدم وزارتنا لتجمل مسؤولية إدارة البلاد ، معتمدة كل الاعتماد على مؤازرة الامة ومساعدتها

لا يخفى أن البلاد تجتاز اليوم دوراً خطيراً تحتاج فيه إلى توحيد الكلمة واجماع الرأي لدى ممثلي الامة ليتسنى للوزارة القيام بواجبها ، ولما كانت غايتنا تأييد الروح الديمقراطية ، والاخذ بالمبادئ الدستورية الحديثة ، التي تقضي بوجود مؤازرة ثابتة بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، وكانت الاحزاب السياسية في المجلس النيابي غير مستقرة على قرار ، وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة ، كما تتطلب ذلك الحياة النيابية ، الأمر الذي أفضى في السابق إلى تأليف وزارة ائتلافية مستندة إلى الأحزاب المختلفة ، ولما كان هذا الحال لا يقع عادة إلا في ظروف استثنائية وهامة ، ولمدة محدودة ، لما في الوزارات الائتلافية من التقلل ، والقوة المصطنعة ، فقد أضحي من العسير البين ، الركون إلى أكتوية نيابية تستمد الحكومة سلطتها منها ، لتقوى على مجابهة الصعوبات عند قيامها بأعباء الأمور ، وعلاوة على ذلك فإن لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية كالمعاهدة الانكليزية - العراقية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني مما يدعو إلى مراجعة الامة لمعرفة رغباتها ، وإفساح المجال لها ، للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها لهذا اضطرت وزارتنا إلى أن تطلب من جلالة الملك إصدار إرادته الملكية بجل المجلس ، لتحقيقاً للرجوع إلى رأي الامة ، وذلك باجراء الانتخابات العامة ضمن المدة المصرح بها في القانون الاساسي » تعتقد الحكومة أن في اتخاذها هذه التدابير الدستورية ، قد أفسحت مجالا واسعا للامة لتعرب عن رغباتها ، بواسطة ممثليها ، كما هو الحال في البلاد العربية في الديمقراطية ، وترى أنه

(١) كان عبد المحسن السعدون قد رشح توفيق السويدي لاشغال منصب وزارة الداخلية فاعترض الملك على هذا الترشيح لان المرشح كان في حدود الـ (٣٥) من عمره وبعد أخذ ورد وانقضى عليه للمعارف



# الوزارة السبعونية الثالثة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الدفاع بالوكالة



وزير المالية \* يوسف غنيمه



وزير التربية \* حكمت سليان



وزير الداخلية \* عبد العزيز القصاب



عد المحسن بك السيدون



وزير الاوقاف \* الشيخ احمد الداود



وزير الري والزراعة \* سلمان البراك



وزير المعارف \* توفيق السويدي



وزير المواصلات والاشغال \* عبدالحكمين شلاح





بالنظر إلى ما مر من التجارب ، سوف يتمكن الشعب الكريم من انتقاء من يمثلونه أحسن تمثيل  
لقد تحقق بالاختبار ، أن المنهاج الذي تستطيع الوزارة اتخاذه قاعدة تسيير عليها ، يجب أن  
يكون منهاجاً عملياً ، سهل التنفيذ بقدر الامكان ، فوزارتنا تتهز هذه الفرصة لتفاتيح الشعب  
بقاصدها إجمالاً ، وبالحطط التي تنتهجها أثناء معالجتها شؤون البلاد وها هي :

١- عرض المعاهدة العراقية - الانكليزية ، التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي  
القادم ، وبذل الجهد لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية ، وفقاً لما تقتضيه  
مصلحة البلاد

٢- معالجة مسألة التمثيل الخارجي بقدر ما تتطلبه حاجة البلاد الحقيقية

٣- توثيق عرى الصداقة ، وتأييد التأزر مع الدولة الحليفة ، والسعي وراء حسن التفاهم مع  
الدول الأجنبية ، والاهتمام ببراعة ضرورة حسن الجوار مع الممالك المجاورة  
٤- السعي لاعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبه الغايات القومية  
السامية في هذا الشأن .

« وستلاني الشؤون الداخلية اهتمام وزارتنا بغية :

(١) استتباب الأمن وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوهما . و

(٢) احترام الحرية الشخصية . و

(٣) تحكيم القانون في الأعمال الادارية . و

(٤) تسريع إنجاز قانون الموظفين . و

(٥) جعل التشكيلات الادارية منطبقة على حاجات البلاد . و

(٦) القضاء على الدعايات المضرة التي من شأنها الاخلال بالوحدة العراقية أو بث الشقاق بين

أبناء البلاد . و

(٧) اتخاذ الوسائل الناجعة لتحضير العشار وإسكان السيارين منهم .

« ومن الوجهة الصحية : مكافحة الأمراض الوافدة ، وتقليل وفيات الأطفال ، واتخاذ كل  
الوسائل الممكنة لتحسين النسل في العراق ، وتأسيس مستوصفات في بعض النواحي والاقضية  
الاحتاجة ، والنظر في إمكان حل معضلة المنازل

« أما المسائل المالية والاقتصادية ، فستعالجها وزارتنا بما تستطيعه لتحلها محلاً لاثناً بدولة تريد  
النهوض المالي والاقتصادي ، ومن أهم ما تشغل به هو :

١- النظر في إمكان تخفيض الضرائب والرسوم ، وتخفيف عبئها عن عائق الاهلين وتسهيل  
طرق جبايتها بما يضمن راحة المكلفين وحقوق الخزينة



- ٢- إكمال الأنظمة والتعليات لتسهيل تحقيق حصة الحكومة ورفع الصعوبات
  - ٣- النظر في تعديل قانون الطوابع وتخفيف صعوباته
  - ٤- السعي وراء تحقيق الرغبات المتوالية بشأن تأسيس مصرف زراعي
  - ٥- حسم مشكلة الديون العمومية بما هو أصح للبلاد
  - ٦- إنجاز التشريع والتدابير المتعلقة به فيما يخص العملة العراقية وتأمين تداولها في البلاد على أسس سالمة ومضمونة
  - ٧- السعي للبت في ملكية السكة الحديدية العراقية واتخاذ الوسائل المساعدة على تمديد الخطوط الحديدية الحاضرة
  - ٨- تنشيط الصنائع الوطنية وحمايتها من المزاومة الأجنبية، وصيانة المنتوجات الوطنية بصورة تسهل إصدارها إلى البلاد الأجنبية ، واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل التجارة
- « ولما كانت الزراعة من المرافق الحيوية في البلاد ، فستبذل وزارتنا جل الجهد لتنشيطها ، وذلك بمساعدة الفلاح بصورة متنوعة ، وبإدخال طرق الزراعة الفنية الحديثة ، وتعميم استعمال الآلات والمكينات الزراعية ، والتشويق على زراعة القطن والحريز ، وتحسين أنواع القمح والحبوب الأخرى ، وإصلاح جنس الحيوانات ، وانتهاج خطط صالحة وعادلة لتوزيع الأراضي الأميرية واستثمارها ، ومكافحة آفاته الفتاكة بالزراع كالجراد والفأر والأمراض النباتية وستوسل وزارتنا بكل وسيلة لاهياء الأراضي بالري الحديث ، وشق الترع ، وتطهير الأنهر بقدر ما تسمح حالة البلاد المادية ، كما أنها تقدر حاجة البلاد إلى قوانين حديثة تلائم روح العصر ، وتضمن الحاجات الحاضرة ، لتحل محل القوانين القديمة التي أصبحت غير ملائمة للبرقي وال عمران
- « ومن مبادئ وزارتنا صيانة المحاكم من كل تدخل غير قانوني ، وتأمين توزيع العدل بين الناس ، فهي سوف تبذل كل الجهد لإكمال الأسباب المحققة لهذا الغرض ، وستبذل وزارتنا الجهد لإصلاح الطرق والمعار ، وتكثير الابنية التي تتطلبها حاجات الدولة ، كأبنية المدارس والمخافر ، والمستشفيات ، والمستوصفات ، وستعمل على إنهاء البلاد برفع مستواها العلمي والتثديبي ، وتساعد على بث العلوم الصحيحة ؛ ومبادئ الحضارة الحديثة ، كما تتخذ التدابير المقترضة إلى جعل مناهج التعليم منطبقة على الحاجات المتحققة ، ومكملة للنواقص المشهودة بالتطبيق ، وتسعى إلى إيجاد منابع وواردات تؤمن للمعارف أكثر مما تحصل عليه الآن ، وذلك للاكثار من المدارس الابتدائية وتعميم فوائدها في البلاد
- « أما فيما يخص الاوقاف فإن وزارتنا ستقوم بحفاظة حقوق الاوقاف ، وصيانتها من الضياع وستسن القوانين والأنظمة التي تسهل القيام بأمورها . كما هو الواجب ، ونسأله تعالى أن يوفقنا



إلى ما فيه خير الامة والوطن» (١)

### ✽ من المجلس النيابي ✽

كانت باكورة أعمال « الوزارة السعدونية الثالثة » أنها استصدرت الإرادة الملكية التالية لمجل المجلس النيابي القائم وهي :

« لما كانت الاسس الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية ، وهذه الموازنة تتطلب وجود أحزاب برلمانية ذات مبادئ معينة ، وغايات معروفة ، ولما كانت الحوادث قد برهنت على أن المجلس النيابي بجائته الحاضرة لم يكن فيه من الأحزاب ما يمكن اعتباره محققاً للموازنة المطلوبة ، ولما كان لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية : كالمهادنة العراقية - الانكليزية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني مما يدعو إلى مراجعة الامة لمعرفة رغباتها ، وافساح المجال لها للاعراب عن ذلك ، بواسطة ممثليها ، فقد أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (٢٦) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء بمجل المجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ واليوم السادس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٤٦ (٢) رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

فصل

### ✽ ملوث فضايًا هامة ✽

انقضى الشهر الاول على تسلم « الوزارة السعدونية الثالثة » مقاليد الحكم في البلاد ، ولم يحدث حادث يستحق الذكر ، إذا استثنينا من ذلك صدور الإرادة الملكية بمجل المجلس القائم ، والشروع في انتخاب مجلس نواب جديد ، وإذا استثنينا التغيرات الادارية بين كبار الموظفين ولكن سرعان ما تطور الموقف بعد مدة وجيزة فجابهت البلاد أحداثاً خطيرة نذكر منها ثلاثاً هنا :

اولا - قضية الشيخ ضاري

كان الكولونيل لجن (٣) قتل مع سائق سيارته في خان النقطة ، بين بغداد والفلوجة ، في

(١) جريدة الوقائع العراقية ( الرسمية ) العدد ( ٦٢٠ )

(٢) محاضر مجلس النواب للدورة ١٩٢٧/١٩٢٨ ص ١٢٦



اليوم الثاني عشر من شهر آب ١٩٢٠م أثناء الثورة العراقية الكبرى ، واتهم بقتله الشيخ ضاري المحمود ، رئيس قبيلة زوبع ، وولده سلمان وخميس ، وآخرون من أفراد قبيلته ، ولهذا استثناء المعتد السامي ، وحاشيته المذكورة ، من قرار العقو العام الذي أصدره عن القائمين بالثورة في ٣٠ أيار ١٩٢١م فبقي الشيخ وذووه خارج المدن والقصبات زهاء سبع سنوات ، حتى إذا كان خريف سنة ١٩٢٧م أراد الشيخ ضاري أن يسافر إلى حلب في سورية فاستكرى سيارة الأرمني مكاثيل وبعد أن دفع إليه أجرة السيارة كاملة ، ركب على بركة الله قاصداً تلك المدينة النائية وكانت الحكومة البريطانية أرصدت مبلغاً من المال لمن يأتي بالشيخ ضاري ، حياً أو ميتاً ، فسولت نفس السائق الارمني المذكور أن يكون رابح هذا المبلغ ، فاقترح الشيخ الهرم إلى « مخفر شرطة سنجار » في يوم ٣ تشرين الثاني من العام المذكور وسلم ضاري إلى رجال المخفر ، فنقل إلى بغداد تحت الحراسة الشديدة ، وجرت محاكمته أمام محكمة الجراء الكبرى فيها (١) فحكمت هذه عليه بالاعدام شنقاً حتى الموت في يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٨م ثم استبدل قرار الاعدام بالسجن المؤبد بأكثرية الاصوات رحمة بالمحكوم الذي بقي شريداً طريداً في الفياقي والقفار سبع سنوات ونيف

وكان قد تطوع في الدفاع عن الشيخ ضاري ليف من الحامين الوطنيين ، ولوحظ أن الشيخ كان يشكو من داء عضال فما كاد يودع السجن حتى انتقل إلى جوار ربه في أول يوم من شهر شباط ١٩٢٨م فأكبوا البغداديون موته وساروا بجنازته في مظاهرات صاخبة تحدوا فيها السلطتين العراقية والمنتدبة ، بعد أن اقتحموا بناية المستشفى الملكي وأخذوا الجثمان عنوة فكان هذا الحادث أول بر كان انفجر في وجه الوزارة القائمة

#### ثانياً - قضية الفرد موند

كان يوم ١٧ شعبان سنة ١٣٤٦هـ و ٨ شباط سنة ١٩٢٨م موعد زيارة السر الفرد موند ، الزعيم الصهيوني البريطاني المعروف إلى بغداد ، وكان المتحمسون من يهود العراق قد استعدوا لاستقبال الزائر البريطاني استعداداً كبيراً منذ اليوم السادس من هذا الشهر ، فانتهر البغداديون هذه الفرصة وقرروا القيام بمظاهرات صاخبة لاستنكار السياسة البريطانية المتبعة في فلسطين ، وإعلان سخطهم الشديد على الفكرة الصهيونية في شخص هذا الزائر ، فتجمهر طلبة المدارس في عصر اليوم المذكور ، ورفضوا الواحاً وأعلاماً كتب عليها « لتسقط الصهيونية » و « ليسقط وعد بلفور » و « لتحيى الامة العربية » إلى غير ذلك من العبارات ، وكانوا كلما أوغلوا في الشارع انضم اليهم فريق من المتظاهرين حتى تجاوز عدد المتظاهرين عشرين ألف نسمة ، وتوجهت هذه الجموع التفيرة

(١) يرأس هذه المحكمة ( حاكم بريطاني ) عادة



إلى محطة الكرخ، حيث ير داعية الصهيونيين، فلما علمت الحكومة بالأمر طلبت إلى الشرطة أن تفرق المتظاهرين فاشتبك الطرفان في معركة حامية وطيشها، وجرح فيها الكثيرون من الطرفين وأدركت السلطة حرجة الموقف، فذهب مدير الشرطة مع قوة مسلحة لحفاظة السيارة القادمة وعليها الفرد موند، وطلبت إلى القادم أن يغير طريق سفره، فوصل بغداد عن طريق الكاظمية، وقبضت الشرطة على ليف من المتظاهرين بينهم ستة من الإهليين و ٣٥ من طلاب المدارس، وكبست إحدى النوادي الأدبية في العاصمة بحجة تذييره لهذه المظاهرات، واعتقلت أعضائه، فنفت رئيس النادي، السيد يوسف زينل إلى البصرة في (الفاو) وأصدرت متصرفية بغداد أمراً بمنع التجمهر «في الطرق والشوارع والميادين العامة أو تسيير المواكب فيها»، والاجتماعات في المحال العامة، بدون إذن منها، وحذرت «من يخالف ذلك يعرض نفسه إلى أحكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي وبيان البوليس لسنة ١٩٢٠ وقانون التجمعات»

وقررت وزارة المعارف طرد أحد عشر طالباً من «دار المعلمين» وخمسة من الثانويات وطالبين من مدرسة الحقوق طرداً مؤبداً بحجة اشتراكهم في هذه المظاهرات، وحكمت بحاكم الجزاء على عدد من الموقوفين بهذا الحادث، بعقوبات مختلفة، وقصد وزير المعارف «دار المعلمين» وكلف الهيئة التعليمية بوجوب اعلام الطلبة بأمر الحكومة : وهو أن يعلن للطلاب أنه سيطلق الرصاص على المتظاهرين إذا تظاهروا (١)

#### ثالثاً مظاهرات ١٠ شباط

وفي يوم ١٠ شباط ١٩٢٨ اجتمع ليف كبير من الإهليين في «جامع الحيدر خانة» للاحتجاج على سياسة الحكومة أزاء المتظاهرين، في حادثة اليوم الثامن من هذا الشهر، ولإعلان السخط الشديد على وعد بلفور، القاضي باتخاذ فلسطين العربية وطناً قومياً لليهود، خلافاً لمبادئ العدل والقانون. وقد اتخذت الشرطة التدابير الصارمة لمنع توسع هذه الحركة فقبضت على بعض الخطباء وفرقت المجتمعين بعنف

#### الحكومة تترك إلى المراسيم

هال الحكومة أمر هذه الحوادث الثلاث، واضطراب جبل الأمن في البلاد، فقررت أن تقوم بعمل جدي يعيد الطمأنينة إلى النفوس، ويضع حداً لاستغلال المعارضة شعوراً الإهليين والطلبة ورأت أن تصدر بعض المراسيم العقابية لهذا الغرض، نظراً لأن مجلس النواب قد حل، وكانت فكرة اصدار المراسيم موضوع مناقشة شديدة بين الوزراء انفسهم حتى اذا كان يوم ٩ شباط ١٩٢٨



« تذاكر مجلس الوزراء في التدابير التي يقتضي اتخاذها أزاء المظاهرات التي وقعت يوم شباط سنة ١٩٢٨ بمناسبة قدوم السر الفرد موند الى العراق ، وغيرها من المظاهرات الاخرى ، التي قد تقع في المستقبل ، مما يؤدي إلى الاخلال بالأمن العام ، فقرر اصدار المرسومين الآتيين :  
« أولا »

لما كان بعض طلاب المدارس قد اشترك في اجتماعات غير قانونية ، مما يعد خطراً عاماً ، فنحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء ، نأمر بنشر المرسوم الآتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي وذلك لدفع الخطر المذكور  
المادة الاولى : اذا تحقق أن أحد طلاب المدارس ، ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ، قد اشترك في أي اجتماع غير قانوني ، أو أقلق أو حاول أن يقلق السلم العام بصورة اخرى ، يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة ، بعد المعاينة الطبية ، على أن لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة  
المادة الثانية : على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذاً من يوم نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه  
« ثانياً »

لما كان بعض الاشخاص لم يزل يحاول إقلاق السلم العام ، بصورة تعد خطراً عاماً على البلاد ، باقامة اجتماعات غير قانونية ، أو بوسائل غير مشروعة اخرى ، فنحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء ، نأمر بنشر المرسوم الآتي لدفع الخطر المذكور وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي

المادة الاولى : إذا ثبت لدى وزير الداخلية بأن شخصاً حرض أو يجرّس على ارتكاب جريمة منصوص عليها في الباب ١٢١ من قانون العقوبات البغداي ، أو اشترك في مثل تلك الجريمة ، فللوزير المذكور بموافقة مجلس الوزراء أن يأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد على ستين

المادة الثانية : الشخص الذي صدر بحقه أمر بمقتضى المادة السالفة ، يجب عليه أن يخضع للشروط المبينة في المادة (٢٩) من قانون العقوبات البغداي المعدلة بقانون ١٩٢٠ وعند مخالفته أي شرط منها يكون عرضة للعقاب المنصوص عليه في تلك المادة

المادة الثالثة : على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يعتبر نافذاً من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على أن يطبق بحق الاشخاص الذين لهم علاقة بجائحة ٨ شباط ١٩٢٨  
وقرر مجلس الوزراء ايضاً :

(١) أن يطرد طرداً موقتا أو مؤبداً ، الطلاب الذين لم تشملهم أحكام المرسوم (١) لكبر



سنتهم ، والذين يثبت بأنهم اشتبكوا في المظاهرات التي وقعت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ (٢) أن لا يستخدم في دوائر الحكومة في المستقبل من تقرر طرده من هؤلاء ، طرداً مؤبداً لسبب الحادث المذكور « اهـ <sup>(١)</sup>

وقد جرى تصحيح في المقررات المنشورة بتاريخ ١١ شباط ١٩٢٨ حيث :  
« أعاد مجلس الوزراء النظر في نص لائحة المرسومين اللذين تقرر إصدارهما في جلسته الخصوصية المنعقدة في ٩ شباط سنة ١٩٢٨ فقرر تعديل مقدمة كل من المرسومين المذكورين على الصورة الآتية :  
« بالنظر للضرورة الماسة ، وحفظاً للنظام والامن العام ، نحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء ، نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي :  
« وقرر مجلس الوزراء أيضاً حذف كلمة - بالقرعة - من المادة الاولى من لائحة المرسوم المتعلق بطلاب المدارس » <sup>(٢)</sup>

وقد صدر المرسوم الاول برقم ( ١٣ لسنة ١٩٢٨ م ) وصدر المرسوم الثاني برقم ( ١٤ لسنة ١٩٢٨ م ) ثم صدر مرسوم آخر برقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٢٨ بأن تستبدل الكلمات - الباب ١٢ من قانون العقوبات البغدادي - الواردة في المادة الاولى من المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بالكلمات - الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي -

وطلبت وزارة الداخلية تطبيق المرسوم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بحق الاستاذ يوسف زينل ، المدرس في الثانوية ، فأقر مجلس الوزراء هذا الطلب في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ شباط ١٩٢٨ م وأبعد الاستاذ زينل إلى « عانة »

### ✽ الامزاب والصحف ✽

وقد احتجت الصحف والاحزاب على إصدار المراسيم المرقمة ١٣ و ١٤ و ١٥ قائلة انها « مراسيم جائزة ولاسيما وأمام الحكومة المحاكم الموكول إليها أمر البت في سلوك الناس ، ومعاقتهم عما يرتكبونه من مخالفات وجنح »

وطلب الحزب الوطني في الموصل بكتابه المؤرخ ٢١ آذار ١٩٢٨ م إعادة النظر في أمر الطلاب الذين فصلوا من مدارسهم بموجب قرار مجلس الوزراء الآنف الذكر « إذ ليس من حسن السياسة أن تبقى نخبة من خيرة أبناء العراق محرومة من التحصيل الذي هو غاية كل فرد من أفراد الامة » ورفع حزب الشعب الاحتجاج التالي في ١٦ شباط ١٩٢٨ م :

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني وشباط ومارت سنة ١٩٢٨ ص ٤٨-٥١

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤-٥٥

### فضامة رئيس الوزراء

لقد كان للمرسومين الصادرين في الايام الاخيرة وقع شديد في نفوس أعضاء حزب الشعب ، خاصة المرسوم الذي يخول وزير الداخلية حق وضع الاشخاص تحت المراقبة إن هذا الحق - يا صاحب الفضامة - يخالف احترام الحرية الشخصية ، المؤيدة بالقانون الاساسي ، والتي أدخلتها الوزارة في منهاجها ، ونلفت أنظار فضامتكم بصورة خاصة إلى أن إصدار مثل هذه المراسيم يجعل وضع البلاد تحت الادارة العرفية ، ولا يلائم بأي وجه الاحوال الاعتيادية ، التي تسير فيها الانتخابات العامة ، وكذلك نشير إلى شمول العقوبات المنصوص عليها في المرسوم إلى الاعمال التي سبقت نشره . إن القوانين والشرائع متفقة على عدم جواز ذلك فعليه تقدم احتجاجنا الشديد على هذا العمل ، وعلى إعادة عقوبة الجلد إلى المدارس ، ونرجو أن توفق الوزارة لالغاء المرسومين المذكورين ودمتم

١٦ شباط ١٩٢٨

رئيس حزب الشعب : ياسين الهاشمي

### ✽ وزير العربية يستقبل ✽

ذكر لنا معالي حكمت بك سليمان ، وزير العديلة في هذه الوزارة ، أن فكرة إقرار مجلس الوزراء للمرسومين المرقين ١٣ و ١٤ قد فضحت قبل أن يفتاح في موضوع طرحها على المجلس الوزاري ، وأنه لما فوجئ باحضر مستشار وزارة العديلة إلى جلسة المجلس ، التي عرض فيها المرسومان ، اضطر أن يستقيل من منصبه كوزير للعديلة ولكن رئيس الوزراء ، عبد المحسن بك السعدون ، طلب إليه أن يؤجل الاستقالة إلى أن تتم الانتخابات العامة لمجلس النواب « الجديد » ولا سيما وأن الملك فيصل كان قد عارض في إدخاله كوزير للعديلة في الوزارة فما وسع حكمت بك غير تلبية طلب الرئيس عبد المحسن بك

### ✽ وزير المعارف والمراسيم ✽

كان توفيق بك السويدي ، وزير المعارف في الوزارة السعدونية الثالثة ، الشخصية القانونية الالامعة في هيئة هذه الوزارة ، وقد حار الحقوقيون في تعليل موقفه من إصدار المرسومين المشار إليهما أعلاه لاسيما لشمول أحدهما ، وهو المرسوم رقم ١٤ قضايا صدرت قبل صدوره ، فكتبنا إلى معاليه نستطلع رأيه في هذا الحدث القانوني فتفضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسيني

جواباً لكتابكم المؤرخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ المتضمن استفسارك عن كيفية استصدار وزارة السعدون الثالثة مرسوماً شمل وقائع حدثت قبل زمن صدوره



إن السبب الذي حدا بالوزارة السعدونية الثالثة إلى استصدار المرسومين ١٣ و ١٤ كان على ما أعلم ، وضع البلاد المهدد بخطر اضطراب جبل الامن ؛ ولعلكم تتخبطون ما أوضحته في حينه في مجلس النواب ، من الاسباب التي اضطرت الحكومة العراقية إلى تدارك الامر باجرائات شديدة في الظاهر ، لكنها معتدلة في الحقيقة

أما أن القوانين لا تشمل ما قبلها ، وأن المرسوم رقم (١٤) كان قد شمل قضية وقعت قبل صدوره بخمسة أيام ، فإن هذه المسألة لم تظهر صعوبتها أثناء استصدار المرسوم المذكور فحسب ، بل كانت موضع مناقشة حادة ما بين وزير العديلة ومستشاره منذ أمد بعيد ، قبل استصدار المرسوم الآتف المذكور

أذكر جيداً ما حدث بين وزير العديلة ومستشاره (إذ كنت في ذلك الوقت مديراً للعديلة) بشأن لائحة قانون نشر القوانين ، التي كانت وزارة العديلة مشغولة باحضارها ، إذ اقترح الوزير إدخال مادة في تلك اللائحة تنص على أن القوانين لا تشمل ما قبلها ، فعارض المستشار ذلك الاقتراح بقوله : إن الاعتقاد السائد بعدم شمول القوانين ما قبلها ناتج عن ميل زمرة من الحقوقيين العراقيين ، إلى الأخذ بالنظريات الافرنسية ، التي درسوها على يد الاساتذة الاتراك ، مع أن الحقيقة - على رأيه - ليست كذلك ، لأن النظريات الحقوقية الانكليزية لم تتفق في هذا المبدأ مع النظريات الافرنسية ، بل هي تترك الامر بالتشمل إلى واضع القانون ، فإذا صرح في القانون بالشمول صار شاملاً ، وإلا فليس من الصواب أن تنقيد القوانين بنظريات لم يتم اتفاق العلماء على صحتها ، لذلك ترى المادة (٧) من قانون العقوبات الافرنسي تصرح بأن القوانين العقابية لا تشمل ما قبلها ، عدا الاحكام المخففة للعقاب ، فإنها تشمل ما قبلها

هذه هي عقيدة المستشار القضائي في الحكومة العراقية بخصوص التمثيل وعدمه ، ولا بد أنكم تعلمون مركز هذا المستشار الخطير ، وتشعرون بتأثيره في التشريع العراقي ولما وضعت قضية المراسيم في المناقشة بمجلس الوزراء ؛ كان مستشار العديلة حاضراً في الجلسة ومدافعاً - بالطبع - عن نقطة نظره هذه ، فكان لآرائه في هذا الموضوع ، ولخطورة مركزه في الحكومة ، من التأثير ما أدى إلى اقتناع الوزارة بجواز التمثيل ، خصوصاً وهو الذي تعتبر فتواه بحكم العرف الجاري في الحكومة ؛ فصل الخطاب

ربما كانت بعض الاسباب التي تستند اليها الجهة القائلة بجواز التمثيل واردة نوعاً ما ، إذا قيل ان القوانين المتضمنة أصول المحاكمة تشمل ما قبلها ، وأن المرسوم رقم ١٤ لم يمتد إلا ما ينقل سلطة الحكم من المحاكم إلى الإدارة ، لكن الظروف المحيطة بهذه الاجرائات كانت لسوء الحظ غير مساعدة على تعبيرها بقدر كاف لذلك كنت معارضاً لنظريات المستشار بجواز التمثيل ،



وبقيت مصرأ على رأيي ، حتى اتخذ القرار ، فبقيت في الاقلية ، ولما كان الامر يتعلق بمسومين ، الواحد منهما يعود تنفيذه إلى وزير الداخلية ، والثاني يعود تنفيذه لي بصفتي وزيراً للمعارف ، فقد اضطررت إلى أن أبين لرئيس الوزراء ضرورة انسحابي من الوزارة ، لعدم استطاعتي القيام بأمر لم أقتنع بصحته ، لكن النظرية والاستشارة البريطانيين قد تداركتا الامر في هذا الموقف أيضاً ، إذ قال المستشار « إن الوزير إذا كان مخالفاً في قرار يعود تنفيذه مباشرة ، فلا يسوغ له أن يبقى محتفظاً بمركزه ، ولكنه يبقى في الاقلية ويحتفظ بمركزه ، إذا كان تنفيذ القرار المخالف بالاكثريه لا يعود اليه مباشرة ، وبما أن المرسوم رقم ١٤ لا يعود تنفيذه إلى وزير المعارف فمخالفة هذا الوزير للرسوم من الوجهة العلمية لا تؤدي إلى استقالته ، غير أن المرسوم رقم ١٣ بالنظر لكونه واجب التنفيذ من قبل وزير المعارف نفسه ، فمخالفة الوزير له تؤدي حتماً إلى استقالة الوزير المذكور » لذلك قرر مجلس الوزراء أن يدفع الازمة بموافقة على نظرية المستشار فيما يتعلق بالمرسوم رقم ١٤ وعلى نظريتي فيما يتعلق بالمرسوم رقم (١٣) وانحلت المعضلة بهذا الشكل ولا بد أنكم لاحظتم خلو المرسوم رقم (١٣) من أي شمول

هذا واقبلوا التحية والاحترام بغداد ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ «توفيق السويدي»

### ✽ جواب السعدون ✽

كنا كتبنا لفخامة عبد المحسن بك السعدون كتاباً في هذا الموضوع ، قبل أن توجه خطاباً بذلك إلى معالي السويدي توفيق بك فتفضل فضامته علينا بالرد التالي :

عزيزي عبد الرزاق أفندي الحسني

أشكرك على كتابك الذي تسألني فيه عن قضية المرسومين ١٣ و ١٤ ومع أن البيانات التي أدليت بها في مجلس النواب كافية بنظري لمن يكتب في تاريخ العراق السياسي فأني تزولا عند رغبتك أقول :

إن المرسوم رقم (١٤) ينص على تعديل مواد من قانون العقوبات البغدادي ، وتلك المواد تتضمن العقوبة ، ولم يكن حكم المرسوم إلا نقل صلاحية الحكم من العدلية (المحاكم) إلى الادارة (الداخلية) ليس إلا لا بل إن مادة المرسوم جاءت مخففة لمواد الباب ١٣ من قانون العقوبات البغدادي ، فليس إذاً هنالك ما يخالف مبدأ عدم شمول القوانين إلى ما قبلها وإن كان هذا المبدأ موضوع بحث وجدال بين رجال التشريع منذ زمن بعيد ودمتم باحترام

عبد المحسن السعدون

بغداد ٩ أيلول ١٩٢٩



## ❖ الفاء المراسيم ❖

وعلى كل فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة في يوم ١٧ من أيار سنة ١٩٢٨م الفاء هذه المراسيم ، بعد أن انتفت الغاية من إصدارها

## ❖ الاسباب الموجبة ❖

أما الاسباب الموجبة لاصدار المراسيم ، موضوعة البحث ، فقد تضمنها كتاب الحكومة المرفوع إلى المجلس النيابي وهذا نصه :  
ديوان مجلس الوزراء.

الرقم ١٢٥٤

التاريخ في ١٩ أيار سنة ١٩٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

أرسل اليكم في طيه المرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨ والرسوم رقم ١٤ لرفعها إلى مجلس النواب. إن الاسباب الموجبة لاصدار هذين المرسومين هي :-

لما كان من أهم وجائب الحكومة تقرير الأمن ، ونشر السلام في البلاد ، وحيث أن ما أقيم من المظاهرات ، بمناسبة موت الشيخ ضاري المحمود ، وما نظم من المواكب ، التي سارت في الشوارع ، وحصول الاجتماعات في أماكن متعددة ، كان يدل على إمكان وقوع حوادث ينجش منها تكدير السلام ، واضطراب حبل الأمن ، وحيث أنه قد وقع فعلا ما أخل بالأمن العام ، من الحوادث ، بنتيجة المظاهرة التي جرت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ من قبل الطلاب ، بمناسبة محيي السر الفرد موند إلى العاصمة ، إذ ارتكبت جرائم مختلفة ، مما يقع ضمن أحكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ، ونشأ عن ذلك حصول أضرار كثيرة بالأموال ، والأنفس ، علاوة على ما أصاب رجال الأمن من الاهانة ، ووقع عليهم من الاعتداءات ، لذلك ومنعا لتكرار مثل هذه الحوادث ، والمظاهرات ، المؤدية الى الاخلال بالسلام ، والتي حصل لدى الحكومة الاعتقاد الجازم بإمكان تكرار وقوعها ، رؤي أنه مما يقتضيه الأمن والمصلحة العامة ، إصدار المرسوم رقم ١٤ الكافل لاستتباب الامن في العراق ، وقد ارتؤي أن يكون ذلك بوضع من يثبت تحريضه على ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي تحت مراقبة الشرطة لمدة معينة وقد أودعت هذه السلطة لوزير الداخلية نظراً إلى أن عقوبة مراقبة البوليس هي في الحقيقة ليست بعقوبة أصلية ، وإنما هي من قبيل التدبير الإداري ، الذي يتوصل به عادة لمنع وقوع الجرائم ، هذا فضلا عن ان الوزير المشار اليه مسؤول عن الامن

العام في داخل القطر وهو أحسن مرجع لتطبيق أحكام المرسوم المبحوث عنه حسبما تقتضيه الحال والمصلحة العامة

لقد وقع في المرسوم رقم ١٤ غلط مطبعي إذ جاء فيه (الباب ١٢ من قانون العقوبات البغدادي) وصوابه (الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي) ولأجل التصحيح أصدر المرسوم رقم ١٥ المنوه عنه في أعلاه

أما المرسوم رقم ١٣ فقد اصدر أيضا على أثر مظاهرة الطلاب في ٨ شباط التي وقعت من جرائها حوادث مؤسفة أدت إلى الإخلال بالأمن العام ولأجل ردع الطلاب عن التآدي في إتيان مثل هذه الأعمال التي تنجم عنها نتائج وخيمة ارتقوي اتخاذ التدابير المنصوص عليه في المرسوم السالف الذكر رئيس الوزراء - عبد المحسن السعدون

### ✽ غزاة نجر أيضا ✽

#### غارات جديدة متتالية

قام العراقيون وقعدوا للهجوم الذي قام به الاخوان النجديون على القبائل العراقية الآمنة في ١٢ آذار سنة ١٩٢٢، وعقد مؤتمر خطير في كربلاء لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الوهابي، وانتهى الأمر بعقد «معاهدة المحمرة» في اليوم الخامس من أيار من هذه السنة<sup>(١)</sup> لتحديد الحدود بين العراق ونجد، والقضاء على السبل المؤدية لشن الغارات القبلية، وقد أُلحِق بهذه المعاهدة بروتوكولان وقع عليهما في «بندر العقير» في ٣ كانون الاول ١٩٢٢ فعرفا بـ «بروتوكول العقير» الذي نصت مادته الثالثة على ما يلي :

«تتعهد الحكومتين - كذا في الاصل - كل من قبلها أن لا تستخدم المياه، والآبار، الموجودة على أطراف الحدود لأي غرض حربي، كوضع قلاع عليها، وأن لا تعي جنودا عليها وفي أطرافها» وقد أقامت الحكومة العراقية مخفرا في أراضي البصية، داخل الحدود العراقية، وعلى مسافة ١٢٥ كيلومترا من الحدود النجدية، ووضعت فيه حامية من الشرطة لمنع القبائل من اجتياز الحدود عملا بالمادة الثالثة من «اتفاقية بحره» المتعقبة بين الحكومتين العراقية والنجدية في أول تشرين الثاني ١٩٢٥م ونصها :

«لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى الا بعد الحصول على رخصة من حكومتها وبعد موافقة الحكومة الاخرى...»<sup>(٢)</sup>

(١) راجع تفصيل ذلك في ص ٥٥-٦٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٢) نشره بروتوكول العقير في ص ١٠٦ من الجزء الاول ونشره اتفاقية بحره في ص ١٣ من الجزء الثاني



فاعتبر السلطان ابن السعود تشييد هذا المخفر في هذا الموضع إخلالاً بالمادة الثالثة من «بروتوكول العقير» وطالب بهدمه فوراً، وقدم في سبيل ذلك عدة احتجاجات رسمية وفي يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧م هاجمت جماعة من «مطير» المخفر، موضوع البحث، وقتلت من فيه من عمال، وأفراد شرطة، وأطفال، وتكرر الهجوم مثني وثلاث ورباع، فتوالت الاحتجاجات العراقية الصارخة على هذا العدوان، وكان جواب «عاهل نجد» على ذلك «إن هدم هذا المخفر هو السبيل الوحيد لكبح جماح الاخوان وإزالة الهياج والاضطراب من نفوسهم» أما الحكومة البريطانية، وكانت تقوم بدور الوسيط بين الحكومتين العراقية والنجدية، فكانت ترد على الاحتجاجات النجدية بـ «إن إنشاء الحكومة العراقية لمخفر البصية، داخل حدودها وعلى بعد سحيق من حدود نجد، ما هو إلا من قبيل القيام بواجباتها وتعهداتها بمنع الغزو، ولكن الاخوان استمروا في هجماتهم، وقد هاجموا القبائل العراقية في اليومين ٩ و ١٧ من كانون الأول ١٩٢٧م وقتلوا منها اربعين رجلاً ونهبوا ١٢٠٢٧ رأساً من غنمها و (١٤٣١) من حميرها و ٣٣ بندقية من بنادقها وسبع خيم وستة رؤوس من الجياد المظهمة، وأربعة من الابل. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨م قاموا بهجوم آخر على منزل عراقي يقع على مسافة ٧٥ كيلومتراً من البصرة غرباً بجنوب، وأوقعوا فيه خسائر جسيمة في الأموال والانس (١)

قرار لمجلس الوزراء.

وكتب المعتمد السامي البريطاني في العراق، إلى الحكومة ينهوها باضطراب الحالة في نجد، واحتمال وقوع غارات أخرى. وفي ١٩ شباط ١٩٢٨ تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/ ٦٠ والمؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٢٨ المتعلق بالحالة في نجد، وبعد المذاكرة في هذا الأمر قرر مجلس الوزراء أن يرسل فخامة رئيس الوزراء، إلى فخامة المندوب السامي، الكتاب الآتي :

(١) ننشر فيما يلي الأضرار التي لحقت العراقيين في أم الغارات التي شنها غزاة نجد عليهم كما جاءت في وثائق الحكومة العراقية

| تاريخ الغزو | عدد القتلى | عدد الأغنام | الحمير | الخيم | البنادق | غيرها       |
|-------------|------------|-------------|--------|-------|---------|-------------|
| ٩٢٧/١١/٥    | ٢٩         |             |        |       | ٥       | ٦ جمال      |
| ٩٢٧/١١/٩    | ٧٤         | ٩٦٠٠        | ١٦٣٧   | ١٨٠   | ٨٣      | ٦ خيل       |
| ٩٢٧/١٢/٢٢   | ٤٠         | ١٢٠٤٧       | ١٤٣١   | ١٠٧   | ٣٣      | ١٠ ابل وخيل |
| ٩٢٨/٢/١٩    | ٢٨         | ٥٧٩٥        | ٦٩٦    | ٤٦    | ٢٩      |             |
| ٩٢٨/٣/٨     |            |             |        |       |         | ١٤ جلا      |

راجع كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء رقم ١٦٥٧ وتاريخ ١٧/٤/١٩٢٨



أطلعت زملائي على الأخبار الاخيرة الواردة من الكويت ، فيما يتعلق بالحالة في نجد ، فظهر لهم أن هذه الاخبار تدل على احتمال وقوع هجوم كبير من جانب الاخوان ، على الحدود العراقية في القريب العاجل ، وأنه إذا لم تتخذ التدابير السريعة لمعالجة الموقف ، بصورة جدية ، فلا شك في أن العراق سيكون معرضاً لخطر عظيم ، قد يؤدي إلى تكبد اضرار كثيرة في النفوس ، والاموال وبالنظر إلى هذه الظروف يرتأي زملائي أن أسارع إلى مخاطبة فخامتكم في الموضوع ، لتكونوا على بينة تامة مما يخامر ضمائرنا من القلق والاضطراب

تعدون فخامتكم ان الحكومة العراقية ، منذ تشكيلها حتى الساعة ، لم تنحرف يوماً ما عن الخطة التي رسمتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بسياستها تجاه نجد ، وقد بذلت كل ما في وسعها لأجل إزالة كل ما من شأنه إثارة الشكوك حول نياتها الحسنة نحو جارتها ، ولأجل اطمئنان فخامتكم من غرضها هذا ، لم تتساهل في القيام بأية حركة قبل أن تستشيركم المشورة التامة . إن الحكومة العراقية مطمئنة من أن هذه الخطة التي انتهجتها قد حازت قدر حكومة صاحب الجلالة ، فكان من أثرها أن قدمت قواها في الازمة الحاضرة لمساعدتنا على دفع تعديات الاخوان المتكررة

ولكن بالرغم من ذلك كله ، تبين جلياً ، خاصة في الاشهر الاخيرة ، أن الحكومة النجدية لم تقدر الارشادات الثمينة التي كانت تبذلها عن اناة وسماح ، حكومة صاحب الجلالة في كل آونة كانت تحدث فيها مشكلة جديدة . والحق يقال إن العراق ، حتى بعد انعقاد مقابلة بحرة لم يهدأ له بال ، ولم يطمئن كل الاطمئنان ، مما كان يدبر ضده فيما وراء الحدود إذ كانت لاتمر بضعة أشهر إلا وكان يجابه بمجاذب مؤلمة تولدها هجمات الاخوان على قبائله المسالمة

لقد أحب العراق أن ينصرف إلى اصلاح شؤونه الداخلية ، معتدداً على حليفته الكبرى في تدوير شؤونه الخارجية ، وحرصاً منه على هذه الغاية كان لا يقصر في الضرب على أيدي قبائله ، خوفاً من تشويش صلاته مع جيرانه ، واحتفاظاً بموازرة حليفته . ولا نبالغ إذا قلنا أن خطة نجد سارت طوال هذه المدة ، في اتجاه معاكس لذلك ، فكان من نتيجة سياستنا السلمية تلك السياسة التي سلكتها معتمدون على مساعدة حليفتنا ، ان استضعف جيرانا موقعنا ، وبدأ يتجاوز معنا في مطالبه حدود العقل السليم ، حتى بلغ به الطيش إلى حد نسي معه كل تعدياته ، وشرع يطالب بأن لا تتجول سياراتنا ، ولا الطيارات في اراضينا ، وأن نهدم معقلاً أحبنا أن ننشؤه لشرطتنا ، بعيداً عن الحدود عشرات الاميال ، لم نقصد منه سوى حفظ الامن بين عشائنا كي لا يتعدى بعضهم على بعض ، ولكي يحافظوا قرب الحكومة منهم ، فلا يجدوا ما يعكر صلاتنا مع جيراننا وبخاصة نجد ، ولينه اكتفي بذلك ، بل لأجل أن يستر ضعفه أمامكم قام في آخر يوم يطالب بأمور ما أنزل



الله بها من سلطان ، مدعياً أن ذلك يسكن من هياج الذين اعترف بأنهم خرجوا عن طاعته .  
ان حضرة صاحب الجلالة قد أشار إلى هذه النتائج منذ بدأت هجمات الدويش وأعوانه على  
أطراف البلاد ، ولو كان في الامكان اتخاذ خطة نهائية منذ الوقائع الاولى ، فلا شك في أن الحالة  
كانت على غير ما هي عليه في الوقت الحاضر .

أما الآن فقد اتسع ويا للأسف الخرق ، وقام الاخوان على قدم وساق ينادون بالجهاد ،  
ويجمعون جموعهم لسحق من لا يدين بدينهم ، كأن ما مثله إلى الآن لم يكن كافياً في أعينهم  
والغريب ان جلالة الملك عبد العزيز نفسه أصبح من ورائهم يدهم بالذخائر والمال ، وقد كان قبل  
أيام يجمع جموعه مراوغاً ، ويطالبنا بأن نتعهد بمطاردة الدويش فيما لو تعدى حدود بلادنا

لقد وصلت الحالة إلى حد لا يسعنا السكوت عنه ، ومن رأينا أن التدابير النصفية لا تجدي  
نفعاً خاصة مع أناس جبوا على التعصب ، ولا يدين لهم سوى شن الغارات ، وقتل الانفس البريئة  
فإذا لم تتخذ تدابير عاجلة ومؤثرة فيخشى جداً من أن يتسرب بلاؤهم إلى بعض العشائر العراقية  
فينضمون إليهم ، حباً بالاستفادة ، أو رهبة منهم ، وبذلك تصبح بعض المدن العراقية كالنصف  
وكربلا ، تحت خطر المهاجمة ، وعندئذ ترداد المشاكل بالنظر إلى قدسية هذه الاماكن ، فلا يرتق  
الامر إلا بعد متاعب شاقة وصرف مبالغ طائلة .

إن الحكومة العراقية لا تستبعد وقوع هذا الخطر ، بل تنتظره بكل وجل وأهمية ، وهي  
ترى ان نجداً قد أعلنت الجهاد على العراق وان العراق ، والحالة هذه ، لا يسعه ان يعتبر نفسه في  
حالة غير حربية تجاه نجد ، بعد ان خرق حرمت العهد معه مراراً ، وشرع في النهاية يحشد جنوده  
لمهاجمته مراراً . واطن ان فخامتكم توافقون على ان لو كان عشر ما ارتكبه نجد ضد العراق ضد  
اية امة اخرى لما كان بينها غير الحرب .

فبناء على الاسباب الآتفة الذكر ، وحيث اننا لا نحب ان نقوم بعمل منفرد نظراً إلى ارتباطنا  
بمحكومة صاحب الجلالة البريطانية بمعاودة تحالف ، تقضي بالتعاون الفعلي في مثل هذه الظروف ،  
وبما ان قواتنا في الوقت الحاضر مبعثرة تبعاً للالاءات في اطراف البلاد ، وتشكيلاتها لا تزال  
ناقصة ومن المتعذر ان نوفر قسماً منها يكون قادراً على صد التعديلات الخارجية ، فقد رأيت أن  
أرجو من فخامتكم انعام النظر في ضرورة تعزيز قواتنا المشتركة الحاضرة بنجدة جديدة وارشادي  
إلى خطة حكومة صاحب الجلالة البريطانية الواضحة ، وما يترتب علينا اتخاذه من التدابير لدرء  
الخطر في هذه الاوقات العصيبة (١)

### عقد مؤتمر في جدة وتأجيله

اتخذت الحكومة العراقية التدابير اللازمة لمجابهة الموقف ، ورأت الحكومة البريطانية أن تلجأ إلى سياسة المؤتمرات لفض الخلاف بين العراق ونجد ، رغم إخفاق هذه السياسة ، فاقترحت على الملك ابن سعود أن يعقد مؤتمراً في جدة لبحث الموضوعات المختلف عليها بين المملكتين . وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٧ نيسان سنة ١٩٢٨

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم في أو / ١١٣ والمؤرخ في ١٠ نيسان سنة ١٩٢٨ المتضمن ان ابن السعود وافق على مقابلة السر جلبرت كلايتن في جدة في ٢١ نيسان لحسم الامور المعلقة مع نجد ، والمقترح فيه ، بناء على طلب السر كلايتن ان يحضر المستر كورنواليس في المؤتمر لبيان قضية الحكومة العراقية ، فقرر مجلس الوزراء إيفاد المستر كورنواليس ليمثل مصالح العراق في المؤتمر المذكور ، وقرر أيضاً ، بناء على اقتراح معالي وزير الداخلية ان يصحب المستر كورنواليس الكبتن كلوب نظراً إلى خبرته واطلاعه الواسعين على أحوال العشائر وأمور الصحراء .

كانت الامور التي خولت وزارة الداخلية المستر كورنواليس والسر جلبرت كلايتن بجملتها مع ممثلي ابن سعود هي :

- ١- إعطاء تأكيدات عن حسن نية الحكومة العراقية
- ٢- ان يرتب ابن سعود ما يلزم لتبادل المذكات بين الحكومتين بشأن بناء المخافر . إما على طريقة تعداد الآبار أو على أساس بعد الآبار عن الحدود
- ٣- تبادل الآراء مع ابن سعود في موضوع تسليم المجرمين ، وإعادة العشائر أو الشيوخ الذين ذهبوا من قطر لآخر بدون إذن

وفي يوم ٨ أيار ١٩٢٨ م افتتحت المفاوضات في « جدة » واستمرت إلى يوم ٢٠ من هذا الشهر فكرر مندوبو ابن سعود وجهات نظرهم في موضوع المخافر ، وتمسك المندوبون العراقيون بوجهات نظرهم أيضاً ، ونظراً لقرب حلول موسم الحج ، الذي يتطلب حضور العاهل النجدي في مكة المكرمة ، مدة لا تقل عن الشهر ، تقرر وقف هذه المفاوضات والسماح للسر جلبرت كلايتن بالعودة إلى لندن ، وللمستر كورنواليس بالعودة إلى العراق .

### استئناف مؤتمر جدة

وانتهى موسم الحج فقررت الحكومة البريطانية ضرورة استئناف المفاوضات في جدة لحسم النزاع بين العراق ونجد وكتبته إلى الحكومتين العراقية والنجدية ، أن تهياً وفديهما للسفر إلى الحجاز فوراً .



وفي ١٥ تموز سنة ١٩٢٨ م قرر مجلس الوزراء إيفاد معالي توفيق بك السويدي وزير المعارف إلى جدة للمفاوضة بالنيابة عن الحكومة العراقية مع مندوبي جلالة ملك الحجاز ونجد ، وأن يستصحب معه ، كخبير بأمور العشائر ، المقدم بهاء الدين نوري الضابط في الجيش العراقي ، وعلى هذا وجه رئيس الوزراء إلى وزير المعارف هذا الكتاب :

الرقم س ١٩٢٧

التاريخ ٢١ تموز ١٩٢٨

معالي توفيق بك السويدي : وزير المعارف

تعلمون معاليكم أن مؤتمراً عقد في جدة في شهر أيار الماضي بين جلالة الملك ابن سعود والسر جيلبرت كلايتن ، للنظر في حسم المسائل المتعلقة بين العراق ونجد ، وكانت الحكومة العراقية قد فوضت إلى السر كلايتن أن يتذاكر بالنيابة عنها . وفي نفس الوقت أوفدت المستر كورنواليس ليمثل مصالح العراق في المؤتمر المذكور .

ان الامور التي دارت حولها المذاكرات هي ما يأتي :

- ١- مسألة المخافر وتفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير .
- ٢- طلبات التعويض الناشئة عن الغارات التي وقعت في الحريف الماضي منذ غارة بصية .
- ٣- عقد اتفاقية لتسليم المجرمين .
- ٤- عقد معاهدة لتأمين حسن الجوار .
- ٥- مسألة العشائر المنازع عليها .

بعد أن عقدت بضع جلسات بين الطرفين ، ظهر بوضوح انه لا يمكن الاتفاق على المسألة الرئيسية ، وهي مسألة المخافر ؛ ولما كان ابن السعود مضطراً إلى الذهاب إلى مكة ، لمناسبة الحج فقد تقرر توقيف المفاوضات على أن تعاد في فرصة أخرى .

لقد تقرر الآن إعادة المفاوضات ، وسيغادر السر جيلبرت كلايتن لندن في ١٨ تموز مسافراً رأساً إلى « بورت سودان » ومنها إلى « جدة » حيث يصلها حوالي نهاية تموز . وبناء على ذلك قررت الحكومة العراقية إيفاد معاليكم إلى جدة لتمثيلها في المؤتمر ، والمفاوضة نيابة عنها في الامور السالفة الذكر ، على أن تستصحبوا معكم الرئيس بهاء الدين نوري ، الضابط في الجيش ، كخبير بأمور العشائر ، وأحمد حامد أفندي الصراف كاتباً .

يرجى أن تتخذوا التدابير اللازمة للسفر حالا حتى يمكنكم الوصول إلى « جدة » في الوقت المضروب .

أربط في طيه مذكرة تبحث عن الامور التي ستدور حولها المفاوضات ، مع بيان وجهة نظر الحكومة العراقية فيها .

وأربط في طيه أيضاً نسخاً من الوثائق والاوراق الآتية :

- ١- معاهدة المحمرة المؤرخة في ٥ مايس ١٩٢٢
- ٢- بروتوكولا العجير المؤرخان في ٢ كانون الاول ١٩٢٢
- ٣- اتفاقية بحرة المؤرخة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥
- ٤- كتاب وزارة الداخلية المرقم س ١٦٥٢ وكتابها المرقم س ١٦٥٧ والمؤرخان في ١٧ نيسان سنة ١٩٢٨ المتضمنان التعليقات التي أعطيت إلى المستر كورنواليس مع قائمة بتفاصيل الطلبات عن التارات التي وقعت منذ غارة بصية .
- ٥- تقرير المستر كورنواليس عن مذاكرات «جدة» مع مريوطاته وهي (١) مذكرة عن الامور التي بحث فيها في لجنة بين ممثلي العراق وممثلي نجد (٢) لائحة اتفاقية تسليم المحررين المنقحة (٣) لائحة معاهدة حسن الجوار المنقحة (٤) الترتيبات التي تعمل خلال توقيف المفاوضات (٥) كتاب من السر جيلبرت كلايتن إلى ابن السعود .
- ٦- مذاكرات اجتماعات اللجنة (بالانكليزية) في جدة .
- ٧- مذاكرات اجتماعات السر كلايتن بابن السعود (بالانكليزية) في جدة .
- ٨- كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او ٢١٣ والمؤرخ في ١٩ تموز ١٩٢٨

رئيس الوزراء - عبد المحسن السعدون

### إخفاق مؤتمر جدة

سافر الوفد العراقي ، برئاسة السويدي ، على متن طائرة أقلته إلى القاهرة في يوم ٢٢ تموز ١٩٢٨ م واجتمع فيها بالسر جيلبرت كلايتن ، ثم أبحر الجميع إلى «جدة» وقرر مجلس الوزراء في اليوم الثامن والعشرين من هذا الشهر «إرجاع الحامية إلى الشبجة بغية تطمين العشائر الموجودة هناك ، وتقويض وزارة المالية صرف النفقات اللازمة لهذه الحركات عاجلاً»

وظهر في جدة ان عاهل نجد لا يريد التنازل عن وجهة نظره في قضية «مخفر البصية» رغم الحلول التي قدمها الوفد العراقي ، وكانت في حد ذاتها مرضية ، لهذا كان من الطبيعي إخفاق المفاوضات واضطرار الوفد العراقي للعودة إلى العراق .

وقد وقف رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، في مجلس النواب العراقي ، في يوم ٩ آب سنة ١٩٢٨ ليعلن إخفاق المفاوضات في جدة ، واضطرار الوفد العراقي للعودة إلى العراق عن قريب فكان لهذا الاعلان أسوء الأثر في النفوس ، وشرعت الصحف العراقية في مهاجمة ابن سعود مهاجمة رأت الحكومة فيها إغراقاً وقساوة لا يصح السكوت عليها فأصدرت بياناً رسمياً في ٢٧ آب



حذرت فيه الصحف كافة من التعرض بشخص العاهل السعودي ، أو النيل من مقامه ، وبلغ الوفد العراقي بغداد في يوم ٣٠ من هذا الشهر .  
وكان وزير العدلية ، داود الحيدري ، يتولى منصب وزارة المعارف بالوكالة مدة وجود وزير المعارف ، توفيق السويدي ، خارج العراق .

### ✽ الشروع في الانتخابات ✽

كانت « الوزارة السعودية الثالثة » قد استصدرت إرادة ملكية في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ بجل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد . وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها الاصولية إلى متصرفي الولاية كافة بالاستعداد للشروع في إجراء الانتخابات الجديدة ، فاستعدت « المعارضة » لحوض معركة الانتخابات ، وتحقر الشعب لاستعمال حقه الشرعي في حلبة هذا الجهاد . وما كادت السلطات الحكومية تشرع في مقدمات الانتخاب حتى أخذت الشكوى من تدخلاتها ، غير المشروعة ، تعم أرجاء المملكة ، وأخذ الضجيج يصعد إلى عنان السماء .  
يقول « تقرير دار الاعتماد البريطانية » المرفوع إلى عصبة الأمم « عن سير الإدارة في العراق خلال سنة ١٩٢٨ :

يتعذر علينا تقديم إحصاء يعتمد عليه بعدد الذين يحق لهم التصويت قانوناً ، ونسبة الذين قدموا أصواتهم ، ولو طبقت أحكام قانون الانتخاب بالضبط لأمكن الحصول بشيء من التعب على الأرقام التي تظهر هذه الحقائق ولا ينكر ان المخالفات التي أجريت فعلاً كانت كثيرة إلى درجة لا يمكن اعتبار الإحصائيات المبينة على الجداول الانتخابية صحيحة ، حتى ولا مقارنة للصحة (١) .

وبلغ من تدخل الحكومة في هذه الانتخابات أن اقترح عدد من النخبين والمنتخبين ، تعيين النواب تعييناً سافراً دون الالتجاء إلى تروير إرادة الأمة بصورة علنية كما أن وزارة الداخلية تلقت برقيات احتجاج من بعض الوحدات الإدارية قال فيها مراسوها « ان الانتخابات تجري في ظل الاحكام العرفية » وجاء في غيرها « أن الموظفين يخرقون أحكام الدستور ، ويهددون الاهلين لحملهم على انتخاب مرشحي الحكومة »

وقد أقيمت دعاوى جزائية كثيرة على حريات الانتخابات في بغداد ، وامتنعت الهيئة التفتيشية في البصرة عن المصادقة على المضابط الانتخابية لبعض نواب الجنوب ، ونشرت الكتلة الوطنية في

الموصل كتاباً عن الترويرات التي جرت في انتخابات المنطقة الشمالية سمّته « فظائع الانتخابات » وفي بغداد جرت معركة انتخابية ليلة يوم ١٩ نيسان ١٩٢٨ قتل فيها الاخوان عمر وبكر، وكلنا من خيرة شباب بغداد خلقاً وخلقاً .

وفي يوم ٩ أيار ١٩٢٨ م تم انتخاب النواب ، ودعي المجلس النيابي إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في التاسع عشر من هذا الشهر فانبرت المعارضة تكيل الطعون للوزارة ، وأخذ النواب الجدد يردون الصاع بالصاع .

وفي يوم ٢٠ أيار أيضاً أبرق الحزبان : الحزب الوطني وحزب الاستقلال هذه البرقية : « إلى رئيس الوزراء في لندن

تدخلت الوزارة العراقية تدخلاً شديداً في انتخابات النواب . تجاوزت على قوانين البلاد تجاوزاً صريحاً ، وأخرجت نواباً لا يمثلون إلا أنفسهم . الاهالي في أشد الاستياء ، ونحن مستعدون لتأدية المصاريف اللازمة للجنة التحقيق » اهـ

وقد عادت هذه البرقية من لندن إلى المعتمد السامي البريطاني في بغداد ، فأحالها هذا بدوره إلى رئاسة مجلس الوزراء للاطلاع عليها .

وفي يوم ٢٨ أيار كان مجلس النواب يصوت على مضابط انتخاب النواب ، فأراد نائب الكوت ، عطا الخطيب ، أن يبرهن على تدخل الحكومة في الانتخابات فقال :

« لا أظن ان أحداً من الدوات الحاضرين والنواب ، ينكر التدخلات التي وقعت في وقت الانتخابات أعضاء الهيئة التفتيشية كانوا يعطون الاوراق إلى بعض الذين لا يعرفون للانتخابات قيمة فيسلمون لهم الاوراق ليلا ويلقونها في النهار جهاراً ... أنا رجل من ديالى ، وأنا معروف في ديالى ، وتم انتخابي في ديالى ، وأنا من أبناء ديالى ، ولا أعرف شخصاً واحداً في الكوت فإذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فلماذا انتخبوني ؟ فما لي والكوت ؟ (١)

وكان السيد عطا الخطيب قد انتخب عن اللوامين : ديالى والكوت ثم فضل الاستقالة من النيابة عن لواء ديالى والاعتفاظ بالنيابة عن لواء الكوت - حسب القرعة - فلما وضعت مضبطته الانتخابية عن هذا اللواء للتصديق ، نهض نائب الحلة ، أحمد الراوي ، فقال :

« ان عطا أفندي الخطيب نائب الكوت بحسب هذه المضبطة اعترف امام المجلس بأنه لم ينتخب إلا بمداخلة الحكومة فأطلب من المجلس ان لا يصدق مضبطته لأن اعترافه حجة على نفسه وثبتت عدم مشروعية انتخابه » (٢)

(١) و(٢) معاصر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي من ٤٤



وكان الحماة في النواب الحكوميين قد بلغ أشده فلم يصادقوا على مضبطة السيد الخطيب  
فحرم من النيابة عن اللوامين : دياي والكوت

### ﴿ حفلة افتتاح المجلس ﴾

صدرت الإرادة الملكية في يوم ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٦هـ و ١٣ أيار سنة ١٩٢٨م بدعوة  
مجلس النواب الى عقد اجتماع غير اعتيادي في التاسع عشر من أيار المذكور فجرت حفلة الافتتاح  
حسب المراسيم المألوفة ، وبعد أن ألقى الملك فيصل خطاب العرش الآتي نصه : انتخب النواب وزير  
الداخلية ، عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلسهم ، وبقي يوسف السويدي رئيساً في مجلس الاعيان ، لأن  
انتخاب الرئيس الاصيل لا يكون إلا في الدورة الاعتيادية وقد اجتمع المجلس الآن في دورة غير  
اعتيادية

### ﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب

يسرني أن أفتتح مجلسكم في دورته الثانية مرحباً بممثلي الأمة وأعيانها ، راجياً من الله تعالى  
أن يوفقنا لما فيه الخير والفلاح  
لقد دعت الظروف - كما تعلمون - إلى حل المجلس النيابي السابق ، وانتخاب مجلس جديد ،  
بغية الرجوع إلى رغبات الأمة في بعض الامور الخطيرة ، فجرى الانتخاب وتأليف مجلس النواب  
من اختارته الأمة لتمثيلها فلنا وطيء الأمل بأنهم سيكونون عند حسن ظننا فيهم  
ايها السادة

إن وضعنا السياسي في تحسن مستمر ، وعلاقاتنا الخارجية تتوطد يوماً فيوماً على أسس ثابتة ؛  
ففي السنة الماضية كان موعد إعادة النظر في المعاهدة العراقية - الانكليزية وبالنتيجة وقع في معاهدة  
جديدة مع حليفنا بريطانيا العظمى ، ولم تزل المفاوضات جارية بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية  
والمسكوية وعندما تنتهي هذه المفاوضات ، وتسفر عن نتيجة ملائمة لمصلحة البلاد ، تعرض  
المعاهدة والاتفاقيتان على مجلسكم للبت فيها

لم يطرأ تطور جديد على علاقات العراق مع الدول المجاورة له ، سوى ما وقع مؤخراً على  
الحدود العراقية - النجدية ، من الحوادث المؤسفة التي اطلعت عليها في حينه . لقد كان في الامكان  
أن تحسم المشاكل بين الطرفين بالطرق السياسية والسلمية ، إلا أنه لم يقع شيء من هذا القبيل ، بل  
قامت العشرات النجدية بشن الغارات على الحدود فالتحذرت حكومتنا التدابير اللازمة لصد تلك  
الغارات ، وحماية رعاياها من الاعتداءات ، وقد بدأت حديثاً المفاوضات ، مع جلالة الملك ابن



السعود ، لتمهيد حسم المشاكل القائمة بيننا وبين نجد ، واننا نأمل أن تتكامل هذه المفاوضات بالنجاح ، وأن يزول كل ما من شأنه الإخلال بعلاقة القطرين المجاورين  
لم تأل حكومتنا جهداً في توسيع نطاق التمثيل الخارجي ، لما في ذلك من تعزيز مركزنا السياسي ، وتوثيق الروابط الودية مع الدول الأجنبية ، وحفظ مصالح العراقيين في بلادها ، وقد أوفدت حكومتنا عنها ممثلاً سياسياً إلى أنقرة ، بعد أن عينت حكومة الجمهورية التركية قنصلاً عاماً لها في بغداد ، فازدادت من جراء ذلك العلاقات بين الدولتين تحسناً أوجب المسرة والاعتباط وفي النية إيجاد علائق سياسية وتجارية بين العراق ومصر في القريب العاجل ، وقد وضعت المخصصات اللازمة لذلك في ميزانية هذه السنة .

#### حضرات النواب

سارت الامور المالية سيرا حسناً أدى إلى زيادة إيرادات الدولة ، وقد عاجلت الوزارة السابقة الديون العثمانية بعملية استعراضها حكومتنا عليكم في وقت مناسب ، إن المهمة مبذولة في معالجة مشروع العملة العراقية للتوصل إلى حل مرضي ، يحقق للبلاذ عملة وطنية ، موضوعة على قاعدة ثابتة سليمة ، كما أن المفاوضات مع أصحاب رؤوس الاموال لانشاء مصرف وطني ، ومصرف زراعي ، سائرة في تقدم ، ومن المنتظر اتمام المشروع في القريب العاجل . لقد اهتمت حكومتنا بتنفيذ رغبات مجلس الأمة التي عبر عنها كراراً فيما يتعلق بتثبيت ملاك الدولة ، وسن قوانين للموظفين ، تكفل حقوقهم ، وتعين واجباتهم ، واتخذت كل الترتيبات في هذا الشأن ، حتى أصبحت اعمال لجنة الملاك على وشك الانتهاء . وقد وضعت الحكومة نصب عينها تنشيط تجارة الصادرات ، وتشجيع المشاريع الاقتصادية ، فتدرعت بالوسائل المؤدية إلى ذلك وسنت بعض اللوائح التي ستعرضها على مجلسكم عند اكتمالها

#### ايها السادة

إن احوال البلاد الداخلية تتقدم تقدماً مطرداً ، ويسرنا أن نشير بوجه خاص إلى استتباب الامن في جميع أنحاء البلاد ، وما نشأ عن ذلك من التقدم العمراني والاقتصادي ، وقد احدثت بعض اوضاع إدارية جديدة ، رغبة في تأييد سلطة الحكومة ، والسير بها نحو الرقي المنشود . لقد شرع في انشاء جسر الفلوجة ، وكل جسر قره غان ، وتم القسم الاعظم من طريق راوندوز - رايات ، كما أن هناك طرقاً عديدة بوشرف فتحها ، وجعلها صالحة لمرور السيارات ، وكذلك مدت خطوط التلفون بين عدد من المدن العراقية . أما المعارف ، فالاهتمام بها لا يقل عن الاهتمام بالشؤون الحيوية الاخرى في البلاد ، وقد زيدت اعتمادات المعارف في هذه السنة بنسبة ١٤ في المائة عن اعتمادات السنة السابقة ، لتمكين وزارة المعارف من القيام بمشاريع علمية اوسع نطاقاً مما هي عليه الآن ،



إن المساعي التي بذلت لمكافحة الجراد لا تزال مستمرة ، ولما كان التخلص تماماً من هذه الآفة الفتاكة ليس بالأمر السهل ، اقتضي مضاعفة الجهود ، واتخاذ أساليب متعددة جديدة .  
 إن من جملة الأمور المهمة ، التي ستعرض عليكم في هذا الاجتماع ، ميزانية هذه السنة ، ومقالة اللطيفية ، التي حلت محل الامتياز المعروف بامتياز أصفر ، وامتياز التنوير والترامواي الكهربائي لمدينة بغداد ، المعدل للامتياز القديم ، الذي منحتة الحكومة العثمانية قبل الحرب ، وبعض اللوائح القانونية . وستعرض عليكم أيضاً قضية الدفاع الوطني ، التي نشق بأنكم ستبتون فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته ، هذا ونأمل أنكم ستعالجون الأمور التي ستعرض عليكم بالحكمة والروية

وفي الأخير أدعو الله عز وجل أن يسدد خطواتكم ، ويقرن أعمالكم بالنجاح والتوفيق <sup>(١)</sup>

### ✽ نواب المجلس الجديد ✽

رأينا من المناسب أن نذكر هنا أسماء نواب المجلس النيابي الجديد ، مرتبة على الأولوية ، لعدم إبراهيم معاهدة تضررتنا إلى ذكر أسمائهم في موضع آخر من هذا المجلد

نواب لواء بغداد ١- ياسين الهاشمي ٢- نوري السعيد ٣- ناجي السويدي ٤- حمدي الباجه جي ٥- محمود رانز ٦- محمد رضا الشبيبي ٧- محمد جعفر أبو التمن ٨- عبد العزيز القصاب ٩- يوسف غنيمة ١٠- الحاج عبد الحسين آل الجلبي ١١- نعيم زحله ١٢- ساسون حزقييل ١٣- الشيخ أحمد الداود

نواب لواء كربلا ١- عثمان العلوان ٢- السيد أحمد الوهاب

نواب لواء الحلة ١- محمد رؤوف الجواهر ٢- سلمان البراك ٣- أحمد الراوي ٤- مصطفى عاصم ٥- عبد الرزاق الأزري

نواب لواء الديوانية ١- اسماعيل الصغار ٢- عبد الحميد علاوي ٣- خالد سليمان ٤- السيد حسين المكوثر ٥- شعلان الظاهر ٦- عبد العباس فرهود ٧- عبد المحسن شلاش ٨- مظهر الحاج صكب ٩- السيد علوان الياسري ١٠- ناجي شوكت

نواب لواء المنتفق ١- خيون العبيد ٢- السيد عبد المهدي ٣- عبد الغني حمادي ٤- طالب محمد علي ٥- زامل المناع ٦- محمد حسن حيدر ٧- عبد الجبار التكريلي ٨- منشد الجديب  
نواب لواء البصرة ١- عبد المحسن السعدون ٢- الحاج حسين العطية ٣- محمد جعفر القاضي ٤- محمد سعيد العبد الواحد ٥- محمد زكي الحامي ٦- هاشم النقيب ٧- عبد النبي مير معلم

٨- يوسف عبد الاحد ٩- مصطفى الطه .

نواب لواء العمارة ١- علوان الجنديل ٢- شوقي الفهد ٣- عبد الرحمن المطير ٤- ياسين العامر

نواب لواء الكوت ١- رشيد عالي الكيلاني ٢- أحمد حاتم ٣- عطا الخطيب ٤- عبد

الله الياسين

نواب لواء ديالى ١- عز الدين النقيب ٢- أحمد عزت الاعظمي ٣- حكمت سليمان

٤- محمود صبحي الدفري

نواب لواء الديلم ١- علي السليمان ٢- توفيق السويدي ٣- جميل الراوي ٤- مشحن

الخردان

نواب لواء السليمانية ١- سيف الله ٢- محمد صالح ٣- امين زكي ٤- صبري علي آغا

نواب لواء كركوك ١- محمد الجاف ٢- مصطفى اليعقوبي ٣- محمد علي قيردار ٤- محمد

سعيد الحاج حسين

نواب لواء إربيل ١- جمال بابان ٢- داود الحيدري ٣- معروف جياودك ٤- اسماعيل

راوندوزي

نواب لواء الموصل ١- جميل الفخري ٢- حازم شمدن آغا ٣- عبد الإله حافظ ٤- عبد

الله البريفكاني ٥- خير الدين العمري ٦- عبد الله المفتي ٧- عبد آل سليمان بك ٨- ضياء

الدين يونس ٩- هبة الله المفتي ١٠- يوسف خياط ١١- ابراهيم البكر ١٢- رؤوف اللوس

١٣- ساسون سيمح

### ❖ حوادث ومقررات ❖

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨ م السماح لكل

من جريدتي النهضة والزمان بالصدور ، وكان المجلس المشار إليه قرر تعطيلها أيام « الوزارة

العسكرية الثانية » وسبب تعطيلها استقالة وزير المالية من وكالة رئاسة مجلس الوزراء .

٢- وقرر المجلس المشار إليه في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الاول ١٩٢٨ « انه يجب

أن تكون جميع اللوائح القانونية التي تقدمها الوزارات إلى المجلس - أي مجلس الأمة - مصحوبة

بالاسباب الموجبة لوضعها »

٣- انتشر الجراد في آذار ١٩٢٨ م انتشاراً عظيماً ، وفتك في المزروعات فتكاً ذريعاً ،

فتعاون الأهليون مع السلطات الحكومية على درء أخطاره ، وتعقيبه في مغارزه ، لتخفيف حدة



الاضرار الناشئة عنه حتى قضى الطرفان عليه

٤- تكونت في بغداد في ٢٠ آذار ١٩٢٨ جمعية إنسانية خيرية باسم «جمعية حماية الاطفال» فرعاها الشعب بعنايته والحكومة بتشجيعها ، فكانت ولا تزال من الجمعيات التي أسدت خدمات جليلة للاطفال ، وللنشء الجديد

٥- طغى «الفرات» في أواخر شهر نيسان ١٩٢٨ طغيانا عظيما ، فدمر المزروعات والضيع وقضى على عدد كبير من الماشية حتى اضطر الملك فيصل إلى أن يشخص بنفسه إلى «لواء الدليم» في ٢٥ من هذا الشهر ليتفقد أمور السدود القائمة على النهر ، وليشارف على إغاثة المنكوبين ، ومع ان الوزارة صرفت جهداً عظيماً ، وأموالا طائلة جداً في سبيل درء الأخطار الناجمة عن هذا الفيضان فقد كانت الاضرار جسيمة ، وبقي ألوف من الناس دون مأوى

٦- تمرد الشيخ غضبان آل خيون على السلطات الحكومية في أيار ١٩٢٨ م فاضطرت الحكومة إلى الاستعانة بطائرات القوة الجوية البريطانية في العراق لتأديبه فحلقت الطائرات المذكورة فوق قبيلته وألقت إنذار الحكومة بوجوب الاستسلام لها دون قيد وشرط ، ولما هزأ الشيخ وأتباعه من هذا الإنذار ، أصلته الطائرات بوابل من القنابر فدمرت أكوأخه وقتلت قسماً من مواشي قبيلته حتى اضطرت له الفرار وقد تكبدت القوات الحكومية الارضية أضرارا غير قليلة .

٧- عطل محمد محمود باشا ، رئيس وزراء مصر ، الحياة النيابية في مصر في تموز ١٩٢٨ م لمدة ثلاث سنوات قابلة للتמידد فقابل الشعب العراقي ، بأخراجه وصحفه ومؤسساته ، هذه البادرة بسخط عظيم ، وانتقاد شديد

٨- كان «الحزب الوطني العراقي» قد تعطل عن العمل أثر النكبة التي أوقعها المندوب السامي البريطاني به في يوم ٢٥ آب من عام ١٩٢٢ م <sup>(١)</sup> وبقي معطلا إلى ٢٤ تموز ١٩٢٨ حيث استأنف جهاده الوطني فكان من خيرة الاحزاب

٩- زار بغداد في ٤ كانون الثاني ١٩٢٩ م صديق العرب الشهير ، المثيري الامريكي الكبير ، المستر كراين ، فأقيمت له المآدب التكرمية والحفلات السياسية ، وقصد بعض المدن العراقية الكبرى ، فكان الاحتفال به عظيماً ، وفي ٢١ من هذا الشهر توجه إلى «الكويت» فأصلى غزاة نجد سيارته وابلا من الرصاص أصاب مقتلاً من أحد أفراد حاشيته ونجا هو بأعجوبة

١٠- سافر الملك فيصل إلى مدن الفرات الاوسط في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٢٨ م وبعد أن زار «كربلا» و «النجف» و «الرجة» و «أبو صخير» و «الشامية» و «الديوانية» و «الحلة» و «سدة الهندية» عاد إلى عاصمة ملكه فبلغها في اليوم السادس عشر من هذا الشهر .

(١) راجع ص ٨٠-٨٨ من الجزء الاول من هذا الكتاب



وفي يوم ٢٨ منه سافر جلالتة إلى ألوية «الكوت» و «العمارة» و «البصرة» يصحبه وزيراً الداخلية والزراعة والري «السيدان ناجي شوكت وسلمان البراك» وعاد بعد عشرة أيام  
١١- هاجمت قوة من الحشالة الايرانية المسماة «سكوند وبيرانوند» ليفاً من أفراد القبائل العراقية المخيمة في الموضع المسمى (رمله وادي عسيلان) على الحدود العراقية - الايرانية في الليلتين ٢٦ و ٢٧ كانون الاول ١٩٢٨ واعتصبت (١٦٠٠) من الغنم وسبع بنادق وفرسين بعد معركة قتل فيها شخص من المعتدين ، فاحتجت الحكومة العراقية لدى الحكومة الايرانية على هذا الاعتداء ، وبذلك مجهوداً لاسترداد المنهوبات ولكن بدون جدوى

### ✽ مشروع اللطيفية ✽

#### إلمامة عن المشروع

نشرنا على (١٣٨) وما بعدها من المجلد الاول من هذا الكتاب أن «الوزارة العسكرية الاولى» منحت السادة : نجيب أصفر ، وحدي الباجهجي ، وثابت عبد النور امتيازاً ببعض مشاريع الري الكبرى على النهرين : ديالى والفرات ، وأنه ظهر بعد ذلك أن هؤلاء السادة كانوا سماسرة لشركة أجنبية ؟ وحيث ان الامتياز منح أصحابه الحق في بيع امتيازهم أو تحويله إلى شركة أخرى عراقية كانت أم بريطانية ، خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، استلمت شركة «استون إيريك» شتر» الامتياز من أصحابه ، وحوثه بدورها إلى «شركة قطن ديالى» الانكليزية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٥ م

وقد قامت شركة القطن المذكورة «بأعمال تجارية في ديالى ولم تنجح ، وفي النتيجة فشلت وتركت أعمال الري التابعة لها كإنشاء خزان الحبابية ، وسدة الفلوجة ، وسدة طويلة ، وإنشاء سدة على ديالى» <sup>(١)</sup> (لأن أخصائي الحكومة العراقية الذين كانوا في جملة الهيئة - التي درست مشاريع الري في العراق - والذين كانوا مشاويرين فنيين كمديري الري والزراعة ، التحقوا بهذه الشركة بصفة خبراء ومديرين ، وقاموا بتطبيق الاعمال - فأخفقوا - فتأيدت الفكرة التي كانت تظهر بأن كثيراً من الاخصائيين الذين بقوا في العراق إنما أتوا مع الحملة العسكرية وبقوا هنا وهم لم تكن لهم من الكفاءة ما يمكنهم من القيام بواجبات الوظائف الفنية المودعة لعهدهم فقد ظهر أن معدل مستوى ماء ديالى لم يكن كافياً لتنفيذ أحكام مواد الاتفاق <sup>(٢)</sup>»

وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة قطن ديالى الانكليزية حول الاضرار التي زعمت الشركة انها لحقت بها من جراء الاخطار الفنية التي قدمها خبراءها وخبراء الحكومة

(١) محاضر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي من ١٠٠٣

(٢) المصدر نفسه من ١٠٠١ و ١٠٠٠



معاً ، وحول الذهاب للتحكيم لفض أوجه الخلاف بين الطرفين : الحكومة والشركة ، نصح الموظفون البريطانيون المستخدمون في الحكومة العراقية ، نصحوا الحكومة أن تمنح الشركة المذكورة أرضاً على الفرات تملك لها بالطابو لقاء تنازل الشركة عن جميع الحقوق المدعى بها في الامتياز القديم ، ووافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨ م على قبول الاتفاق الذي عقد بين المستر بري ، نيابة عن الحكومة العراقية ، ومندوبي شركة مزارع قطن دياي ، وعرف المشروع الجديد بـ « مشروع اللطيفية »<sup>(١)</sup>

#### المشروع في مجلس النواب

وتقدمت « الوزارة السعدونية الثالثة » بـ « مشروع اللطيفية » إلى مجلس النواب لإقراره فشرع المجلس في مناقشته يوم ١١ أيلول ١٩٢٩ م وحيي وطيس الجدل حوله وكيلت لأصحاب الامتياز مختلف الألقاب والنوع الوضعية : كالمسرة ، والخيانة ، وخدمة الاجنبي ، وكانت المعارضة تطالب بالحاح الذهاب بالقضية إلى التحكيم وعدم الاخذ بمبدأ التعويض الذي تقدمت به الحكومة وفي جلسة ١٣ أيلول قبل المشروع بأغلبية ٤٦ صوتاً ضد سبعة عشر صوتاً للمخالفين سوق الوزارة إلى التحقيق

قبل أن يصوت مجلس النواب على « مقالة اللطيفية » قدم نائب الدليم ، محمود صبحي الدفري هذا الاقتراح :

« لقد ظهر ان الحكومة العراقية ودواورها الفنية أعطت امتياز أصغر ، ولم تتبع القواعد الفنية عند عقدها تلك المقالة التي سببت هذه المشاكل والاضرار ، فعليه أطلب من المجلس العالي أن يعطي قراراً بأجراء التحقيقات ضد المسؤولين »<sup>(٢)</sup>

(١) نصت المادة الثانية من « مقالة اللطيفية » على أن تستملك الشركة « على نفقة الحكومة جميع الحقوق المعقوبة ، وجميع الحقوق أو التكاليف أو الطلبات الاخرى الموجودة في الأرض ، وستحرم الحكومة عندئذ الأرض على نفقتها من جميع أمثال هذه الحقوق أو التكاليف أو الطلبات »  
وانصت المادة الثالثة من المقالة على ان « قيمة الشراء هي خمسة عشر ألفاً وست عشرة ليرة انكليزية وثلاثة شلنات . . . تدفعها شركة دياي إلى الحكومة مقابل اصدار سندات الطابو » عن مساحة الأرض الواقعة على جاني القناة ، والتي تستملك إلى الشركة ، وهذه المساحة عبارة عن ٣٢٣-١٠٠ شارة ، اي ما يعادل ريتين لكل شارة

ونصت المادة السادسة « بأن تنشئ الحكومة ، وتبقى على نفقتها قناة رئيسية للري وجميع المرافق الضرورية وذلك لتجهيز الماء لري الأرض »  
وهناك ملحق بالمقالة نص على ان تتعهد الشركة بأن تساعد حكومة العراق على إيجاد العمال اللازمين لصيانة القناة الرئيسية .

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٤٠

وتبعه نائب الحلة عبد الرزاق الازري ، فقدم هذا الاقتراح :  
« لقد تبين من مجرى المعاملات التي اطلع عليها المجلس ، أن الوزارة التي اعطت مشروع أصفر قد سببت الاضرار للدولة العراقية بنتيجة تطبيق المشروع السابق ، واضطرار الحكومة الحاضرة لاحلال مشروع اللطيفية محله وعليه أقترح على المجلس العالي أن يقرر لزوم إجراء التحقيقات النيابية بحق الوزارة المذكورة ، ومن اشترك معها من الموظفين ، وذلك بواسطة اللجنة النيابية باستثناء حمدي الباجهجي أحد اصحاب الامتياز الاصليين »<sup>(١)</sup>

قد قبل المجلس هذين الاقتراحين في الجلسة التي عقدها في اليوم السابع عشر من أيلول ١٩٢٨

#### وزيران متهمان

ولما كان وزير المواصلات والاشغال في « الوزارة السعدونية الثالثة » هذه ، الحاج عبد المحسن شلاش ، « وزيراً للمالية » في « الوزارة العسكرية الاولى » التي منحت امتياز اصفر ، فقد طالب أحد النواب إسقاطه من منصبه الوزاري الحالي فلم يلتفت إلى هذا الطلب على حين أن الفقرة الاخيرة من المادة (٦٦) من القانون الاساسي العراقي تنص على ما يلي :

« فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين فعلياً أن تستقيل ، وإذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط ، فعلى ذلك الوزير ان يستقيل »  
ولما كان وزير الدفاع في هذه الوزارة ، نوري السعيد وزيراً للدفاع في الوزارة العسكرية التي منحت الامتياز ، موضوع البحث ، وكان اقتراح النائبين محمود صبحي الدفتري وعبد الرزاق الازري يشملانه ، كما شمل عبد المحسن شلاش ، فقد قدم إلى المجلس هذا التقرير :

« ١ - هل قصد المجلس بتقريره إجراء التحقيق النيابي مع أعضاء الوزارة العسكرية أن يعرب عن شبهته بتلك الوزارة وعدم ثقته بالعضوين من اعضائها اللذين هما الآن عضوان في الوزارة الحاضرة

« ٢ - إذا لم يقصد المجلس ذلك فأرجو أن يعرب عن قصده بالتصويت »

ولما تذاكر مجلس النواب في هذا التقرير في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ ايلول قدم نائب اربل ، معروف جياووك هذا التقرير :

« يؤيد المجلس ثقته في وزيري الدفاع والاشغال والمواصلات ، و ينتظر نتيجة التحقيقات النيابية »<sup>(٢)</sup>  
وقد قبل هذا الاقتراح ولكن لم تظهر نتيجة التحقيق ، ولم تنشر فأصبحت القضية خبراً من اخبار التاريخ

#### ✽ رفيع الوزارة ✽

كان رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، قد تولى منصب وزارة الدفاع بالوكالة مضافاً إلى



المنصبين: منصب رئاسة الوزراء ومنصب وزارة الخارجية ، فلما انتخب وزير الداخلية ، عبد العزيز القصاب ، رئيساً لمجلس النواب ، في اجتماعه غير الاعتيادي الذي جرى في يوم ١٩ ايار ١٩٢٨ م استقال من منصبه وتولى السعدون منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، واستصدر ارادة ملكية بتولي وزير الري والزراعة ، سلمان البراك منصب وزارة الدفاع بالوكالة وكان وزير العدلية ، حكمت سليمان ، قد استقال من منصبه احتجاجاً على عدم اخذ رأيه في

﴿ الوزراء المستقيلان ﴾



وزير الداخلية عبد العزيز القصاب



وزير العدلية : حكمت سليمان

﴿ الوزراء الجدد ﴾



وزير الداخلية \* ناجي شوكت



وزير الدفاع \* نوري السعيد



وزير العدلية \* داود الحيدري

موضوع المراسيم التي قررت الوزارة إصدارها على أثر حوادث ٨ شباط ١٩٢٨ ولكن السعدون طلب اليه البقاء في منصبه ، حتى يتم انتخاب مجلس النواب الجديد ، فلما تم ذلك تخلى حكماً عن منصبه بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٨ م

وكان الملك فيصل قد استدعى متصرف لواء بغداد ، ناجي شوكت ، وطلب اليه أن يساعد البائدة ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني في الانتخابات النيابية التي قررت

«الوزارة السعدونية الثالثة» إجراؤها ، وان يدعم ترشيحهم بماله من علاقة شخصية برئيس الوزراء ودالة عليه فتعهد المتصرف لجلالته أن يقنع السعدون على تحقيق هذه الرغبة السامية ، فلما فاتحه بذلك أجاب السعدون : أنه يوافق على دعم ترشيح نوري السعيد ، ولا يعارض في نجاح انتخاب ياسين الهاشمي ، أما رشيد عالي فلا يمكن اسناده ، ولا يمكن السماح بالنجاحه ، ولكن المتصرف النبيل اقنع رئيس الوزراء بضرورة تنفيذ الرغبة الملكية فوافق على ذلك وسر الملك فيصل لهذه النتيجة وما لبث أن قرر مكافأة المتصرف على هذا المسعى الحسن

وفي ٣ حزيران ١٩٢٨م صدرت الارادة الملكية بتعيين متصرف بغداد ، ناجي شوكت ، وزيرا للداخلية ، ونوري السعيد وزيرا للدفاع ، ودادو الحيدري وزيرا للعدلية ، فتكامل بذلك اعضاء الهيئة الوزارية وتحتل الوزراء الوكلاء عن المناصب الوزارية الشاغرة

### ✽ مشروع الترامواي ✽

كانت الحكومة العثمانية منحت «محمود جلبي الشابندر» في ٢٢ ربيع الاول ١٣٣٠ (١٢ آذار ١٩١٢م) امتيازاً لتنوير بغداد بالكهرباء ، وتأسيس مصلحة قداد (ترامواي) فيها لنقل الركاب ، على نحو ماهو جار في الشام ، وبيروت ، والقاهرة ، وقد حال اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى في منتصف سنة ١٩١٤م دون تنفيذ المشروع

ولما تكونت الحكومة الوطنية في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م راجع صاحب الامتياز المذكور السلطات المسؤولة في العراق لإقرار هذا الامتياز ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢١م ما يلي :

«إن الامتياز الممنوح للشركة المساهمة العثمانية للترامواي والتنوير الكهربائي قانوني ، وان يبلغ ذلك إلى صاحب الامتياز . ثم إن لوزارة التجارة الحق في درس المسألة ، واقتراح تعديل مواد الامتياز المذكور بصورة توافق المصلحة العامة»

ولما كانت المادة (٥٤) من بروتوكول الامتيازات؛ الملحق بمعاهدة لوزان، جوزت إعادة النظر في الامتيازات العائدة للأراضي المنسلخة من تركية ، اعيد النظر في الامتياز ، موضوع البحث كواستمرت المفاوضات بصده سبع سنوات حتى إذا كانت «الوزارة السعدونية الثالثة» توسدت الحكم في كانون الثاني ١٩٢٨م أبرمت اتفاقية جديدة للامتياز المذكور في يوم ٢ حزيران من هذه السنة ، وتقدمت بها إلى مجلس النواب فأقرها في ٢٠ ايلول ١٩٢٨م بأكثرية ٥٨ صوتاً ضد تسعة اصوات وكانت مدة الاتفاقية خمسون سنة تبتدى من تاريخ صدور القانون الخاص بها و«عند انقضاء مدة الامتياز تصبح جميع المؤسسات ، والممتلكات ، ملكاً للحكومة بلا بدل ...» - المادة ٩٨ آ اما الارباح الناجمة عن تشغيل المشروع فقد نصت المادة ٩٧ من مواد الامتياز على أن تقسم الارباح



بين الحكومة وصاحب الامتياز» بعد طرح الضرائب والنققات  
ولما كانت السلطات البريطانية العسكرية قد أسست مشروعا لاثارة بغداد بالكهرباء سنة  
احتلالها ، نصت المادة السابعة من الامتياز « على صاحب الامتياز أن يتناع في خلال ستة أشهر  
من تاريخه الآلات وخطوط التوزيع المختصة بسلطة تجهيز القوة الكهربائية في بغداد . . . . بالشمن  
المتفق عليه وقدره ٢٥٠٠٠ ليرة انكليزية » على « أن تمد الاسلاك تحت الارض في داخل منطقة  
بلدية بغداد الحالية في الشوارع » - المادة ١٩ آ - و « يحق للحكومة ان تتناع المشروع متى  
شأت بعد انقضاء ٢٠ سنة من تاريخ الافتتاح الرسمي » - المادة ٩٩ -

والامتياز يتكون من ١٢٠ مادة معظمها يتعلق بالفن والميكانيك ، وقد باع الشابندرامتيازه  
إلى شركة انكليزية بمبلغ من المال ورأت الشركة أن تتخلص من مشروع الترامواي بحجة أن  
شوارع بغداد وطرقاتها لا تسمح بمد خطوط السير فيها فاقنعت الحكومة من سداد رأي الشركة  
وتقدمت «الوزارة السعيدية الاولى» بمشروع قانون لتعديل الامتياز الاصلي في سنة ١٩٣١ م على  
أساس حذف عبارة « وانشاء الترامواي الكهربائي وتشغيله » من صلب الامتياز فاقصر المشروع  
على الاثارة بالكهرباء ، وكان موضوع فوز الشركة بهذا التعديل مثارا للقليل والقال

### ✽ الديون العثمانية العمومية ✽

﴿ كيف تكونت ، وكيف وزعت ، وكيف سدد العراق حصته منها ﴾  
اشرنا إلى موضوع « الديون العثمانية العمومية » في صفحة ١٨٤ من المجلد الاول من هذا  
الكتاب اثناء بحثنا عن « الوزارة الهاشمية الاولى » ووعدنا باستئناف البحث عنها بالتفصيل عند ما  
يحين الكلام على كيفية تسديد العراق حصته منها ، وها نحن اولاء نستأنف البحث عنها فنقول :  
يرتقي تاريخ تكون « الديون العثمانية العمومية » إلى سنة ١٢٧١ الهجرية ، وسنة ١٨٥٤ الميلادية  
فإن الانبراطورية العثمانية كانت قد اشتركت في حرب ضد روسية القيصرية في السنة المذكورة ،  
وهي حرب القرم ، منضمة إلى كل من انكلترة وفرنسة ، الدولتان اللتان كانتا تشدان أزرها ،  
وتقاتلان في صفها ، خشية أن يستأثر الروس بتركة « الرجل المريض »<sup>(١)</sup> ، ولما كانت الحُرانة  
العثمانية عاجزة عن تدارك النققات الضرورية لتسيير ماكنة تلك الحرب ، استقرضت مبلغا قدره  
خمسة ملايين من الجنيهات الانكليزية من الاسواق الفرنسية والانكليزية المالية ، بمساعدة حليفاتها  
فرنسة وبريطانية ، واستقرضت في السنة التالية خمسة ملايين ثانية بكفالة الحليقتين المذكورتين  
للفرض نفسه . فلما وضعت هذه الحرب أوزارها ، عجزت الحُرانة العثمانية عن تسديد الاقساط  
المستحقة من هذين الدينين ، هذا إلى ان موازنة الانبراطورية المشار اليها كانت تسيير سير الأيبعث

(١) هو القلب الذي أطلقه على تركية بقولا ، قيصروسية في سنة ١٨٤٤ م



على الاطمئنان ، بحيث لم يكن في الامكان تلافي النفقات الضرورية لإدارة مصالح الدولة العامة ، ولما لم تكن الاحوال ملائمة لفرض اية ضريبة إضافية آنذ ، عمدت إلى سياسة الاستقراض لتسديد ما استحق من اقساط هذين الدينين ، ولتمشية الماكنة العامة ، فاستدانت بين العامين ١٨٥٨م و١٨٧٤م مبالغ جسيمة أصبحت في سنة ١٢٩١ الهجرية (١٨٧٤م) ٢٣٩٠٤٦٩٠٦٤٤ جنيها ، وأصبح الاطفال السنوي المطلوب ١٤ مليوناً من الجنيئات

وفي سنة ١٢٩٢ الهجرية و١٨٧٥ الميلادية أعلنت الحكومة العثمانية إن وضع الانبراطورية المالي لا يساعد على تسديد ما يستحق من هذه الديون ، وأنه لا بد من دفع انصاف الاقساط المستحقة نقداً ، والانصاف الاخرى بواسطة اسهم تصدرها على الحرية العامة ، وبعد أخذ ورد يطول شرحها ، وافق الدائنون على هذا العرض ، ولكن سرعان ما اضطر الوضع المالي المرتبك « الحكومة المشار اليها » إلى التوقف عن تنفيذ هذا الحل ايضاً

ولما عقد مؤتمر برلين في عام ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) كانت المذاكرة حول تسديد « الديون العثمانية العمومية » في جملة الموضوعات التي تناولها هذا المؤتمر بالبحث ، وقد اسفرت عن الاتفاق على أن ينزل أصل الدين بنسبة معقولة ، تتمكن الحكومة من تسديد ديونها من جهة ، وتخفف الضيق المالي الذي كانت الحُرانة العثمانية تنوء به تحت كلكله من جهة اخرى ، على شرط ان تخصص بعض الواردات الحكومية لإطفاء الدين وفائدته ، وأن تتم جباية هذه الإيرادات من قبل هيئة خاصة تؤلف من ثمانية أشخاص يمثلون الدائنين تمثيلاً كاملاً ، ويكون بضمنهم ممثل عن المصرف العثماني وقد سميت هذه الهيئة « مجلس إدارة الديون العمومية » وأقر تأليفها المرسوم المعروف بـ « محرم قرار نامه سي » الصادر في ٢٢ المحرم من سنة ١٢٩٩ الهجرية و١٨٨١ الميلادية ، ووضعت واردات الطوابع ، ورسوم الأنحالك والمسكرات ، وعُشر التبغ والحرير ، تحت تصرف هذه الهيئة . ولما كانت أسهم الديون ، موضوعة البحث ، اعتبارية اكثر منها حقيقية ، وكان قسم كبير منها قد طرح بقيمة ضئيلة جداً ، كان أول عمل قام به « مجلس إدارة الديون العمومية » أنه ارجع الدين إلى ثمنه الحقيقي بخفضه من ٢٣٩٠٤٦٩٠٦٤٤ باوناً إلى ١٢٥٠٢٥٠٠٢٩٥٨ باوناً ، وشرع في جباية الواردات المار ذكرها ، لتأمين الاطفال المأمول .

والظاهر أن تأليف « مجلس إدارة الديون العمومية » على هذه الصورة شجع الحكومة العثمانية على عقد قروض جديدة قصد بها إطفاء الديون السابقة ، والقيام ببعض المشاريع العمرانية - التي قيل عنها بعدئذ أنها لم تكن مشورة - وسد العجز الذي كان يتراكم في الميزانية بصورة مطردة ، فاستدانت مبالغ أخرى بحيث أصبح في ذمة الانبراطورية عند اعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، نحو (١٥٠) مليوناً من الجنيئات الانكليزية ، ولولا اشتراك العثمانيين ضد الحلفاء



الدائنين في هذه الحرب ، لتساعد مبلغ الدين سنة بعد أخرى .

ولما بوشر في مفاوضات الصلح في لوزان سنة ١٩٢٣م جرت مناقشات حادة وطويلة حول كيفية توزيع « الديون العثمانية العمومية » على الأجزاء التي انسلخت عن الانبراطورية ، في أعقاب الحرب المذكورة ، ولما كانت القاعدة الدولية تقضي بانتقال الديون العامة ، للدولة المتجرمة ، إلى الاراضي المنسلخة عنها ، كل حسب ما يصيبها ، قضت المادة السابعة والاربعون من معاهدة لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣م بأن يجري توزيع المرتبات السنوية لهذه الديون العثمانية من قبل « مجلس الديون » الذي يجب عقده في الاستانة لهذا الغرض ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبرام هذه المعاهدة ، كما قضت المادة التاسعة والاربعون من المعاهدة المذكورة أن تجتمع لجنة في باريس في عام ١٩٢٥م لتقوم بعملية توزيع رأس المال ، وقسمت المادة الخمسون من هذه المعاهدة الديون موضوعة البحث إلى نوعين :

(١) - الديون التي تكونت قبل حرب البلقان ، أي قبل ١٧ تشرين الاول ١٩١٢م ، فهذه توزع بين الدول التي ألحقت اليها بعض الاجزاء التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية بفعل الحرب المذكورة ، وبين الدولة العثمانية .

(٢) - الديون التي تكونت بين ١٧ تشرين الاول ١٩١٢م وأول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ أي تاريخ دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى - وهذه تضاف إلى حصة الانبراطورية من الديون السابقة ، وتوزع بين الجمهورية التركية ، التي ورثت الانبراطورية العثمانية ، وبين الاجزاء التي انسلخت عنها في ختام الحرب الكونية ، وأقامت لها كيانات خاصة

وعلى هذا اجتمع مجلس الديون في الاستانة في أول تشرين الثاني من عام ١٩٢٤ - وكانت معاهدة لوزان قد ابرمت في ٦ آب عام ١٩٢٤ - لتوزيع عملية المرتبات السنوية بين الجمهورية التركية ، وبين الاجزاء المذكورة ، حضره ممثلون عن كل جزء من هذه الاجزاء ، وعين لكل حكومة ، النسبة التي يجب أن يتحملها من هذه الديون ، والتفاسيط التي يجب أن تدفعها في كل سنة ، ومبدأ هذا الدفع ، مستنداً في هذا التعيين إلى « قانون الحسابات النهائي » للسنتين ١٣٢٦ و ١٣٢٧ رومي (١٩١١ و ١٩١٢م) وإلى حسابات البنك الزراعي ، وسجلات الريجي ، لهاتين السنتين ، وحدد مجلس الديون مبدأ الدفع بأول آذار سنة ١٩٢٠ .

كان المعتمد السامي البريطاني في العراق ، كتب إلى الحكومة العراقية ، كتاباً بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٢٤م ونحت رقم في او/١٧٦ « يقترح فيه أن توفد الحكومة العراقية ممثلاً إلى الاستانة لفحص وتدقيق الحسابات التي أجراها مجلس الديون العثمانية العامة عند تعيينه المبلغ الذي سيفرض على العراق » فقرر مجلس الوزراء في جلسته المتقدمة في يوم ٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ندب



السيد ابراهيم الكبير ، معاون مدير الحسابات العام ، وآخر قنتديه وزارة المالية لمساعدة المومى اليه ، ليذهب الى الاستاذة لهذا الغرض ، وقد نذبت وزارة المالية السيد علي ممتاز الدفتري ، ليرافق السيد الكبير ، في هذه المهمة ، وحددت مهمتهما في الفقرتين التاليتين :

١- تدقيق الحسابات التي نظمها إدارة الديون العمومية لتوزيعها على الاجزاء المنسلخة عن الانبراطورية العثمانية

٢- أخذ المعلومات اللازمة من الإدارة المذكورة ، أو من مصادر أخرى ، لتدقيق الأمور التي يمكن للعراق أن يعترض عليها

وبعد عودة المومى اليهما إلى العراق ، اعترضت الحكومة العراقية على عملية التوزيع التي تمت في الاستاذة ، فأحيل اعتراضها إلى عصبة الأمم ، وفي كانون الثاني ١٩٢٥ سافر وفد عراقي إلى جنيف يرأسه المستر بالي ، مراقب الحسابات العام ، ويصعبه ابراهيم افندي الكبير ، وكان قد عين المسيو بورل حكماً لتدقيق الاعتراضات ، فاعترفت بضحة اعتراض العراق ، وخفض من الحصة التي فرضت عليه ... ١٣٠٠ جنية فأصبحت حصة العراق من أصل الدين ١٤٢٠٦٧٧٢٠ جنيهاً يضاف اليها الاقساط الأخرى المتأخرة ، وهي نحو ثلاثة ملايين ، فأصبح المجموع الصافي ١٠٠٠٧٠٢٦٥ من الجنيات

لم يتعين نوع العملة التي يجب أن تسدد بها « الديون العمومية العثمانية » في باديس ، وعلى هذا قرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٢٦ إيفاد وزير المالية ، صبيح نشأت ، ومستشار وزارته ، فرفن إلى لندن لبحث القضايا المالية الهامة ، ومواجهة وكلاء أصحاب الديون المذكورة ، لمعرفة نوع العملة ، موضوعة البحث ، وقد استطاع الموما اليها أثناء وجودهما في العاصمة البريطانية ، أن يتصلا بمدير خزينة فلسطين ، وبعض المالمين وعلما أن حكومة فلسطين راغبة في شراء الاسهم المطروحة للبيع بأثمان بخسة ، لامتناع تركية عن تسديد الاقساط السنوية المستحقة عليها ، وأنها ستسدد « أي حكومة فلسطين » ديونها من الاسهم التي ستشتريها فلما عادا إلى بغداد قدم المستشار إلى وزيره ( صبيح نشأت ) مذكرة بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٢٦ بسط فيها ما اعترفته حكومة فلسطين ، ورغب اليه أن يقوم بعمل مماثل ، فيأخذ على عاتقه مسؤولية شراء بعض الاسهم الميسور شراءها ، بشمن زهيد ، لتسديد الدين العراقي ، دون أن يستشير مجلس الوزراء ، أو يحصل على موافقة مجلس النواب ، خشية افتضاح الامر في الاسواق المالية ، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاسهم ، وانتفاء الغاية من الإقدام على هذه العملية . وأكد المستشار مذكرته هذه بعد مضي ٢٣ يوماً على مذكرته الاولى ، فرد الوزير عليه بأنه راجعه « فخامة رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ويبيّن له القضية ، فأجابه فخامة الرئيس بأنه مشغول



في أشياء أخرى لا تمكنه من إبداء رأيه أو موافقته في القضية» اه  
واستقالت وزارة السعدون الثانية في أول تشرين الثاني ١٩٢٦م وتألقت وزارة جديدة في يوم ٢١ من هذا الشهر فكان ياسين الهاشمي وزير مالىتها فتقدم المستشار المالي بمذكرة جديدة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني، رفقتها بنسخة من مذكرته التي كان رفعها إلى وزير المالية، صبيح نشأت، في ٢ تشرين الأول؛ فأظهر الهاشمي استعداداه لتحمل مسؤولية شراء الاسهم الميسورة، وبعد مخاضات طويلة مع دار الاعتماد البريطانية، اشترى العراق نحو تسعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات الانكليزية - بشكل اسهم وكوبونات - بمبلغ لا يتجاوز الـ ١٢٣٠,٠٠٠ جنيهاً أي بنحو ١٥ في المئة من قيمتها، ولم يتيسر له شراء اسهم بباقي الدين وهو زهاء نصف مليون جنيه. إنتهت عملية شراء الاسهم المتيسرة واستقالت «الوزارة العسكرية الثانية» التي كان ياسين الهاشمي وزير مالىتها، ولما تألفت «الوزارة السعدونية الثالثة» في يوم ١٤ كانون الثاني من عام ١٩٢٨م تقدم وزير المالية فيها «يوسف غنيم» بكتاب إلى مجلس الوزراء يبسط فيه تاريخ هذه القضية، ويطلب إقرار صورة العريضة الواجب رفعها إلى مجلس الديون لتسوية حصة العراق من «الديون العثمانية العمومية» فمعد مجلس الوزراء جلسة خاصة في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني المذكور واتخذ القرار التالي :

«اطلع مجلس الوزراء، لأول مرة، على ما قام به ياسين باشا الهاشمي وزير المالية السابق، بناء على مشورة المستر فرغن المستشار المالي، فيما يتعلق بحل مسألة الديون العثمانية العامة، واطلع على المذكرة المقترحة رفعها إلى مجلس الديون، فوجد أن ليس بوسعه أن يبدي أي رأي كان بشأن أساس هذه المعاملة، لأنها كانت قد تمت على يد وزير المالية السابق وعلى مسؤوليته، إذ قد اشترت الاسهم المطلوب تسديد الدين بها، ولما كان التأخير في عرض هذه الاقتراحات على مجلس الديون لا يخلو من الخطر على مالية البلاد، فقد اضطر مجلس الوزراء إلى أن يوافق على إرسال المذكرة المبجوت عنها إلى مجلس الديون باعتبار انها احسن تدبير يعالج به الامر الواقع، ووافق مجلس الوزراء أيضاً على أن يسمح لوزارة المالية بأن تجري بعض تغييرات غير أساسية في المذكرة إذا رأت لزوماً لذلك»<sup>(١)</sup>

وعلى هذا رفع التكليف العراقي إلى مجلس الديون في شباط من هذه السنة وهذا مضمونه : ولما كانت حكومة العراق راغبة في تسوية دينها المفروض عليها من الديون العمومية العثمانية حسب أحكام معاهدة لوزان، وبما انها قد علمت بأن مجلس الديون كان قد وافق على التسوية التي اقترحت عليه حكومة إيطالية، وهي تسليم أسهم وكوبونات القروض بمقدار الدين الذي فرض



على طرابلس الغرب ، وحيث أن العراق يحمل أسهماً من القروض المختلفة بتقدير الحصة المفروضة عليه ، عدا البعض منها ، ولهذا فهي تقترح تسليم هذه الاسهم لمجلس الديون مع الكويونات التي لم يستحق طلبها بعد . وأما بشأن باقي القروض التي لم تتمكن من استحصال أسهامها فهي مستعدة لأن تدفعها بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة على أن يدفع القسط الاول في ١ مارت سنة ١٩٢٩ م<sup>(١)</sup> وبعد كفاح طويل وافق مجلس الديون بتاريخ ٢ أيار سنة ١٩٢٨ م على قبول الاسهم ، موضوعة البحث ، ولكنه اشترط أن يسدد باقي الدين وقدره (٤٩٨،٩٢٢) جنيهاً انكليزيا نقداً بقسطين ، ولما عرضت وزارة المالية هذا الامر على مجلس الوزراء ، اتخذ القرار التالي في يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٢٨ م :

نظر مجلس الوزراء في الكتاب المرقم ٢٣٦٨ والمؤرخ في ٣ أيار سنة ١٩٢٨ المرسل من مجلس الديون العثمانية إلى وزارة الخارجية البريطانية المتضمن جواب المجلس المذكور على اقتراحات الحكومة العراقية بشأن تصفية حصتها من الديون العثمانية والمطلوب فيه دفع جميع دين العراق الذي لم تتم تصفيته بتسليم الاسهم والكويونات في قسطين الواحد يدفع في سنة ١٩٢٨ والآخر في سنة ١٩٢٩ بفائدة قدرها خمسة في المئة ، وتأمل في مذكرة مستشار وزارة المالية المؤرخة في ٢٧ أيار سنة ١٩٢٨ المذكور فيها ان وزير المستعمرات قد أبدى ان مجلس الديون قد يقبل بتوزيع الدفعة النقدية عن المبلغ الباقي من الدين على أربع سنوات وبعد المذاكرة في الموضوع قرر ما يأتي : « يرى مجلس الوزراء ان الحكومة العراقية ، بالنظر إلى حالتها المالية الحاضرة ، وبالنظر إلى انها قد استعملت كل ما لديها من الرصيد النقدي في سبيل تصفية حصتها من الدين العثماني ، لا تتمكن مطلقاً من قبول طلب مجلس الديون المتعلق بدفع القسم الباقي من الدين في قسطين سنويين ، ولكن دلالة على حسن نيتها ورغبة منها في التوصل إلى اتفاق مع مجلس الديون ، يوافق مجلس الوزراء . كاقترح نهائي ، على دفع القسم الباقي من الدين في عشر سنوات ، وفي نفس الوقت يرجو من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل نفوذها لحل المجلس المذكور على قبول هذا الاقتراح<sup>(٢)</sup> »

لم يوافق مجلس الديون على هذا الاقتراح ، واستمر الكفاح ، حتى أسفر عن إصدار المجلس المشار إليه ، موافقته بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٢٩ على تقسيط المبلغ الباقي لمدة سبع سنوات يدفع القسط الاول في ١ آذار ١٩٢٩ م ، كما وافق المجلس على تثبيت هذا الباقي بمبلغ قدره ( ٣٨٣،٠٣٧ ) باونا .

(١) تقرير اللجنة النيابية التي حققت في قضية الكويونات

(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٨ م من ١٠٥/١٠٤



ولما عرضت وزارة المالية الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨ المالية على اللجنة المالية في المجلس النيابي تذكر المجلس النيابي حول العملية التي قام بها السيد الهاشمي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٨ فحسمي وطيس الجدال ، وتقدم الهاشمي باقتراح يطلب فيه اتهامه وسوقه ، إلى التحقيق النيابي ، لأنه تصرف برصيد الدولة ، خلافاً لمنطوق المادة (٩٧) من القانون الاساسي العراقي التي تنص على ما يلي :

« لا يجوز تخصيص راقب او إعطاء مكافأة أو صرف شيء من أموال الخزينة العمومية الموحدة لأية جهة إلا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات إلا بحسب الأصول المقررة قانوناً » هـ .

واقترح نائب البصرة « محمد سعيد العبد الواحد » تأليف لجنة من

١- ساسون حصيل ٢- محمد رضا الشبيبي ٣- محمد زكي ٤- مصطفى عاصم ٥- جمال بابان ٦- جميل الراوي ٧- أحمد الراوي ٨- حكمة سليمان ٩- عبد الجبار تكرلي ١٠- حمدي الباجه جي « لأجل التحقيق النيابي بحق التهمة الموجهة ضد ياسين الهاشمي » وقد قبل المجلس هذا الاقتراح في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ آب ١٩٢٨ فوضعت اللجنة قراراً مطولاً بحثت فيه منشأ تكون الديون العمومية العثمانية ، والادوار التي مرت فيها ، وكيفية توزيعها على الاجزاء التي انسلخت من الاندراطورية العثمانية ، وما اصاب العراق منها ، وكيفية تسديده حصته منها ، وقد ختمت اللجنة تقريرها بهذه التوصية :

« اطلع المجلس على تقرير اللجنة الخاصة ، المؤلفة للنظر في قضية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية وقرر ، بناء على اقتناعه بحسن النية واتخاذ التدابير المقتضية لنجاح الصفقة ، واقتراحها بحسن النتيجة ، عدم اتهام الوزير المسؤول في ذلك الوقت ياسين باشا الهاشمي » هـ .

وفي ٢٩ آذار ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكي ، نصت مادته الثانية على أن ينحول وزير المالية قبول شراء أسهم الديون العثمانية مع كيوثاتها المستحقة قبل واحد مارت ١٩٢٨ ، وتسليمها إلى مجلس الديون العمومية العثمانية ، تسوية لحصة العراق من الديون المذكورة »

ونصت المادة الثالثة من المرسوم على أن « ينحول وزير المالية تسديد المبالغ المتبقية من الدين بسبعة أقساط سنوية متساوية ، على أن تدفع الاقساط الثلاثة منها نقداً ، أو تحتسب على ميزانية السنة الحالية » أي سنة ١٩٣٠ المالية لأن الاسهم المشتراة لم تسد المبلغ المطلوب .

ونصت المادة الخامسة من المرسوم ، على إضافة مبلغ قدره (١٦٠٥٣٧٠٥٠٠) ربية لقسم المصروفات المبينة في المادة الثانية .

وهكذا تخلص العراق من دينه البالغ عشرة ملايين و (٧٢٦٥) جنيهاً بمبلغ قدره مليون



و ٢٣٠ الف جنبياً نقداً ، وأقساط سنوية لم يتجاوز مجموعها ٣٨٣٠٠٣٧ جنبياً .

### ✽ مجلس الامنة ✽

لما أنجزت « الوزارة السعودية الثالثة » الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، دعت هذا المجلس إلى عقد اجتماع غير اعتيادي استمر من ١٩ أيار إلى ٢٨ ايلول ١٩٢٨م وقد عقد مجلس الأعيان خلال هذه المدة (٣٣) جلسة وعقد مجلس النواب (٥١) جلسة فلما حل يوم أول تشرين الثاني من هذه السنة ، دعي المجلس إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثانية وقد جدد الأعيان انتخاب يوسف السويدي لرئاسة مجلس الأعيان ، وجدد النواب انتخاب عبد العزيز القصّاب رئيساً لمجلسهم ولكن ما لبث أن صدرت الارادة الملكية في الخامس من هذا الشهر بتمطيل جلسات المجلس لمدة ٤٥ يوماً ليتسنى للحكومة اعداد الأشغال التي سيارسها خلال اجتماعه الاعتيادي ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي تلقاه الملك فيصل في افتتاح الاجتماع

#### حضرات الأعيان والنواب

( يسرني أن افتتح مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الأول ، من دورته الثانية ، سائلاً المولى أن يمن علينا بالتوفيق والنجاح لخدمة البلاد

إن علاقاتنا الودية مع الدول الأجنبية مستمرة ، وحكومتني باذلة جهدها في توطيد تلك العلاقات على أسس ثابتة مكيّنة ، ومناسباتنا مع حليقتنا حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى على وفاق تام . وفي شهر آذار الماضي أرسلت الحكومة المشار إليها إلى حكومتني مسودتين جديديتين للاتفاقيتين المالية والعسكرية ، الملحقين بالمعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢ لتكونا قاعدة للمفاوضات . درست حكومتني المسودتين المذكورتين فرأت أن الدخول في مفاوضات مطولة لا يمكن أن يأتي بنتيجة حاسمة ما لم يحصل الاتفاق مقدماً على بعض الأمور الجوهرية لقد ورد الآن جواب الحكومة البريطانية بشأن الأمور المذكورة وعلى أثر ذلك بدأت المفاوضات فعلاً ، ولنا وطيّد الأمل أن يتم تعديل الاتفاقيتين بصورة مرضية

تعملون ان المذكرات التي جرت في جده مع جلالة الملك ابن السعود لم تسفر عن اتفاق على المسألة الرئيسية التي هي مدار الخلاف ، أي مسألة تفسير المادة ٣ من بروتكول المقرر الأول ، وحكومتني ساعية إلى حل هذه القضية بالطرق السليمة

إن الأمن ضارب أطنابه في البلاد ، والنظام مستتب في كل مكان ، والامور المالية سائرة سيراً حسناً مما يدل على وقوع زيادة في إيرادات الدولة في هذه السنة . كما أن التجارة بوجه عام ، وخاصة تجارة الصادرات ، هي في تحسن مطرد



ولقد تقدمت المفاوضات بشأن تصفية الديون العثمانية تقدماً محسوساً مع مجلس الديون كالأمل وطيد بأن تحسم هذه المسألة حسماً نهائياً في القريب العاجل ، وستعرض عليكم لائحة ميزانية السنة ١٩٢٩ المالية في اجتماعكم هذا ، ومن جملة اللوائح القانونية التي ستعرض عليكم ، لوائح تتعلق بوقاية الصحة العامة ، وبانضباط الموظفين ، وبالتقاعد العسكري ، ولوائح مهمة أخرى إن الحالة الزراعية تدعو بوجه عام إلى الطمأنينة ، وبالرغم من قلة الامطار ، وضعف فيضان دجلة ، وطفيان الفرات طغيانا اضر بقسم مهم من المزارع ، واستيلاء الجراد النجدي عليها في هذه السنة فإن غلات الشتوي كانت متوسطة وذلك بما حصل من الاقبال العظيم على استخدام المضخات ونشاهد بعين السرور هذا الاقبال يزداد يوماً فيوماً بما يبشر بإمكان إحياء اراضي بقيت بوراً منذ عهد طويل . ويجدر بالذكر ما حدث من الزيادة في غلات القطن في هذه السنة نسبة للسنتين الماضية لقد انتهت الأعمال في إنشاء ناظمي الدغارة والديوانية ، ونظمت أنهر كثيرة ، وفتحت وعبدت طرق عديدة ، لا سيما في الالوية الشمالية ، وقد انتهى ارتباط الخطوط البرقية ما بين العراق وتركيا ، وبوشر بالمراسلات معها

إن مستوى العلم والتثقيف في البلاد أخذ بالرقى ، واقبال الأهلى على العلم في هذه السنة كان عظيماً ومشجعاً . هذا وأرجو من الله أن يسدد خطواتكم ويوفقكم في مساعيكم « ١٥١ »

### ✽ الصلات بين العراق وإيران ✽

#### - تمهيد -

تربط العراق بإيران ، صلات تاريخية وثقافية ودينية ، إلى صلة الجوار التي أوجدتها الطبيعة ؛ وترتقي العلاقات بين المملكتين : العراقيه والايرانية إلى عهود قديمة جداً ، ولكن الموقف الذي وقفته الجارة « إيران » من الحكومة الوطنية التي أقامها الملك فيصل الاول في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ كان مشبعاً بروح الجفاء . وظل كذلك مدة ثمانية سنوات تأخرت « إيران » خلالها عن الاعتراف بـ « العراق » رغم اعتراف عدد كبير من الدول الاوربية والآسيوية به ، ورغم اعتراف « الجمهورية التركية » بحكومته ، وبقي المشاؤون الايرانيون في « كربلا » و « النجف » و « البصرة » و « خانقين » حتى « بغداد » يرجعون إلى « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » في الصغيرة والكبيرة من قضايا الحدود والجنسية ونحوها

وقد بذلت مساع جمة للتوفيق بين الجارتين ، بآت بالفشل كلها ، فإن جذور الخلاف التي أوجدها الانكليز فيما بينهما ، كانت عميقة ، وشاء الله أن ينتبه العاهلان العراقي والايراني إلى



مصدر الجفاء ، ولكن بعد أمد بعيد ، فعلا على إزالته

### ❖ اسباب الجفاء ❖

نصت المادة الاولى من الاتفاقية العدلية ، المتعقدة بين العراق وانكلترة في ٢٥ مارت سنة ١٩٢٤ على أنه :

تطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الاوربية ، والاميركية ، التي كانت تستفيد من أحكام الامتيازات الأجنبية في تركة سابقاً ، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات . . والدول الاسيوية التي لها ممثل دائم في مجلس عصبة الامم . . الخ

وقد استثنى هذا التعريف الجالية الايرانية في العراق من حكم المادة المذكورة من الاتفاقية العدلية وهي نحو ٨٠,٠٠٠ نسمة فكان هذا الاستثناء في مقدمة أسباب الجفاء الذي استحكمت حلقاته بين العراق وايران طوال هذه المدة

وكانت الصحافة في القطرين المجاورين ، تنشر بعض المقالات الاستغرافية ضد العراق وايران فرأى الملك فيصل أن يضع حداً لهذه المطاعن ، فاستدعى الصحفيين العراقيين إلى بلاطه في يوم ٤ شباط ١٩٢٤ والقى النصح التالي عليهم :

« لقد وقع نظري على ما كتبت بعض الجرائد العراقية رداً على بعض الجرائد الإيرانية ؛ وأسفت جداً لما تضمنته تلك الصحف من العبارات القاسية ، التي لا تحلو من جرح عواطف الشعبين الكريمين «العراقي والایراني» وقد ظهر لي من ذلك ان الاقلام التي خطت تلك العبارات قد تناست أن الأمة العراقية تربطها بالامة الايرانية المحيدة روابط مادية ومعنوية متينة العرى ، يجب على كل رجل ، يحترم تقاليد بلاده ويغار على مصلحتها ، ان يحلها من اهتمامه المحل اللائق ، ويحرص على حرمتها كل الحرص ، هذا ويسرني أن يعلم الشعب الإيراني النجيب ، ان عقلاء العراقيين خاصة ، والعرب عامة ، لم يرضوا عن تلك المضاربة القلمية الموهجة ، بل استنكروها كل الاستنكار ، وان صداقتنا لآخواننا الإيرانيين مستندة إلى عواطف دينية مقدسة ، وصلات جوار ، ومنافع ، والامة الايرانية تستنكر كلما سطر في تلك الصحف ، كما تنكرها الامة العراقية ، ويهيننا أن يعلم أبناء العراق النجباء اننا لا نرضى عما يؤدي إلى جرح هذه الصداقة بوجه من الوجوه ، فالامة العربية كالامة الفارسية غنية بمفاخرها الخالدة لا تحتاج إلى من يدافع عنها » (١)

### ❖ سالار الدولة ❖

وفي تشرين الأول ١٩٢٦ م وصل إلى بغداد ، هاربا من إيران ، سالار الدولة ، الذي حاول

(١) السيد محمد عبد الحسين في كتابه « ذكرى فيصل الأول » ص ١٠٣



إيقاد نار الثورة هناك فأخفق ، فقبضت الشرطة العراقية عليه ، وحارت الحكومة في كيفية معاملته لأنها كانت تخشى إن هي سرحته أن يعود إلى إيران ، فيعيث فيها فساداً ، وبعد مراسلات طويلة ، منحتة الحكومة الإيرانية مبلغ ١٨٤٠٠٠ ربية لتسديد ديونه ، وخصصت مشاهرة له قدرها (١٥٠٠) ربية ، على أن يقيم في « حيفا » تحت مراقبة الشرطة البريطانية فغادر العراق إلى فلسطين في ٢٣ حزيران ١٩٢٧ م وانتهت مشكلته .

### ✽ اسماعيل سيمكو ✽

وكان « اسماعيل سيمكو » الثائر الايراني ، هو الآخر قد لجأ إلى العراق في تشرين الاول ١٩٢٦ أيضاً ، فحاولت الحكومة العراقية أن تخرجه من أراضيها فأخفقت ، وانتهت سنة ١٩٢٧ والثائر يقيم في أطراف « راوندوز » العراقية ، وفي أيار ١٩٢٨ انتقل إلى الاراضي التركية ؛ فضايقته حكومة الجمهورية التركية حتى اضطرته للهرب والالتجاء إلى العراق مرة أخرى ، ولما اقترح المعتمد السامي البريطاني ، في بغداد ، على الحكومة العراقية ، أن تتعاون مع الحكومة الايرانية لإخماد عصيان « سيمكو » اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ « أيام الوزارة العسكرية الثانية »

« إن الحكومة العراقية ؛ كانت ولا تزال ، متبعة سياسة تجريد جميع العشائر من السلاح ، ولاجله حظرت على جميع العراقيين حمل السلاح في مناطق معينة ، بدون إجازة ، وأخذت بتوسيع هذه المناطق تدريجياً ، وبترويد الإدارات المحلية بالقوات اللازمة لتأمين سياسة التجريد العامة ، وهي ترى ان هذه السياسة هي التي تؤمن تحقيق الغاية المتوخاة . وأما مسألة تزع السلاح من العشائر بواسطة حملات عسكرية ، فلا يمكن أن يأتي بنتائج مرضية ، ما لم تخلف هذه الحملات إدارات قوية ، في الاماكن التي ترسل إليها ، وتعتقد الحكومة العراقية ان التأخر الذي حصل في تأسيس العلاقات بين العراق وإيران ، وما نشأ عن ذلك ، من عدم وجود تعاون حقيقي بين الموظفين على الحدود ، هو الذي شجع العشائر ، والجماعات المسلحة على التادي في أعمالها المضرة ، تلك الاعمال التي لا تزال الحكومة العراقية تشكو منها »<sup>(١)</sup>

وعلى كل فإن الحكومة العراقية اضطرت الثائر الايراني « اسماعيل سيمكو » على الانتقال إلى الاراضي التركية نهائياً

وقد تفاقمت الحالة في عام ١٩٢٨ عندما شرع القناصل الايرانيون في العراق يحرضون القبائل المتاخمة لحدود بلادهم على التجنس بالجنسية الايرانية ، فساد عملهم وقعاً في نفوس الحكومة العراقية وكتبت وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء تحيطه علماً بذلك فقرر المجلس المشار إليه في يوم ٧ آب ١٩٢٨



« أن يكتب فخامة وزير الخارجية إلى فخامة المعتمد السامي كتاباً يسط فيه الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً بسبب تحريض القناصل الإيرانيين، والحالة التي نشأت عن ذلك، وجعلت اتخاذ بعض الاجراءات من الامور الضرورية » وأن يقال في ذلك الكتاب انه إذا تمادى القناصل الايرانيون في أعمالهم فستكون الحكومة العراقية مضطرة إلى أن تعتبرهم أشخاصاً عاديين لا صفة رسمية لهم البتة، وتطبق عليهم القوانين المرعية »<sup>(١)</sup>

### ✽ ابران تلغى الامتيازات ✽

وصادف لحسن الحظ أن إيران ألغت « الامتيازات الاجنبية » في بلادها ، وطلبت إلى « الحكومة العراقية » أن يتساوى رعاياها في العراق بالمعاملات القضائية التي يتمتع بها رعايا الدول الاخرى ، الداخلة في عصبة الامم « وإيران من جملة هذه الدول » ففاتحت الحكومة العراقية ، حكومة صاحب الجلالة البريطانية بوجوب إلغاء « الاتفاقية العدلية المؤرخة ٢٥ آذار ١٩٢٤ م » وإحلال نظام جديد يتساوى فيه العراقيون والاجانب .

### ✽ مراسلات فطيرة ✽

كتب رئيس الوزارة العراقية ، عبد المحسن السعدون ، كتاباً إلى المعتمد السامي ، السرهنري برقم ٣١٣٢ وتاريخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ جاء فيه :

« كانت الاتفاقية العدلية ، ولا تزال ، السبب الوحيد في امتناع إيران عن الاعتراف بالعراق ، وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الامتناع ، حرمان العراق من كثير من الفوائد ، التي كان يتمتع بها لو كانت العلاقات مؤسسة بين البلدين ، وعدا عن هذه الفوائد ، فإن الحالة الحاضرة ، التي هي عبارة عن حالة توتر أضرت بمصلحة العراق ضرراً بليغاً ، وليس هناك أقل أمل بالتوصل إلى تفاهم في المستقبل القريب ... ثم إن كلاماً من تركية وإيران قد القنا ... الامتيازات ولم تصادف في ذلك أية صعوبة . بناء على ما تقدم من الاعتبارات ترجو الحكومة العراقية من فخامتكم عرض المسألة برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في إلغاء الاتفاقية العدلية »

ولم يكتف السعدون بما تقدم فقد كتب إلى السرهنري كتاباً آخر برقم ٣١٩٤ وتاريخه ٢٥ تشرين الثاني من هذه السنة ، ومما جاء فيه :

« إن الحكومة العراقية مستعدة - بنية تأمين إلغاء الاتفاقية العدلية - لأن تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق ، وباستخدام هؤلاء الموظفين لمدة طويلة »  
وعرض المعتمد السامي طلب السعدون على حكومته البريطانية في لندن فلما تلقت جوابها ، كتب



إلى السعدون كتاباً برقم بي او/٢٧ وتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٢٩ ج. فيه :  
 « يسرني الآن ، عظيم السرور ، أن أخبر فضامتكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية  
 مقتنعة من أن قد تثبتت قضية قوية لالغاء الاتفاقية العدلية ، والاستعاضة عنها بنظام قضائي في  
 العراق يساوي بين الجميع ، من عراقيين وأجانب سواء بسواء ، وهي حقاً تعتبر أنها ستكون محقة  
 كل الحق في الاحلاح بكل ما لديها من نفوذ في هذا الاقتراح أمام مجلس عصبة الامم ، بناء على  
 أن هذا التغيير يزيل الشذوذ الناجم عن حصر الامتيازات الخاصة ، التي أوجدتها الاتفاقية ،  
 ببعض الاجانب فقط ، وكذلك يؤدي إلى تنمية العلاقات الحسنة بين العراق وجيرانه . وإنتها  
 تمهيداً لذلك عازمة على أن ترفع الامر إلى مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار سنة ١٩٢٩  
 لكي توضح اليه الظروف التي تجعل الغاء الاتفاقية الحالية من الامور المرغوب فيها ، ولاستحصل  
 موافقة على المبدأ المتطوية عليه القضية قبل مجابته بنص أية اتفاقية جديدة حاوية النظام الجديد  
 المقترح إقامته » اه

وعلى هذا أصدرت « الحكومة العراقية » هذا البيان :

### ✽ بيان ✽

« أخبرت الحكومة العراقية رسمياً ، بأنه قد طلب إلى السكرتير العام لعصبة الامم ، أن يضع  
 في منهاج المجلس لاجتماعه الذي سيعقد في شهر آذار المقبل ، اقتراحاً يتضمن طلب موافقة المجلس  
 مبدئياً على الغاء الاتفاقية العدلية ، الملحقة بالمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ ، وتقويضه  
 إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تحضر ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، اقتراحات  
 مفصلة لنظام عدلي موحد لجميع المقيمين في العراق ، من موظفين وأجانب ، على أن تعرض هذه  
 الاقتراحات على المجلس في اجتماع آخر »

مدير المطبوعات

بغداد ٢٤ شباط ١٩٢٩

### ✽ نص المذكرة البريطانية ✽

وفي الوقت نفسه بعثت الحكومة البريطانية إلى سكرتارية عصبة الامم هذه المذكرة :  
 ١- إن الاتفاقية العدلية ، بين بريطانيا العظمى والعراق ، الناشئة من أحكام المادة (٩)  
 من المعاهدة الانكليزية-العراقية المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ تنص على منح امتيازات  
 قضائية خاصة في العراق ، إلى رعايا بعض الدول التي كانت تستفيد من الامتيازات الاجنبية ، ولم  
 تتنازل عنها باختيارها قبل ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وهو تاريخ التوقيع على معاهدة لوزان . تشمل هذه  
 الامتيازات ، بين أشياء أخرى ، على حق رعايا الدول المذكورة ، بالمطالبة في أحوال معينة برؤية



الدعوى التي تسهم ، من قبل حكام بريطانيين ، يجلسون على منصة الحكم وحدهم ، أو بالاشتراك مع زملائهم العراقيين ، وقد اقترنت هذه الاتفاقية في ايلول ١٩٢٤ بواقعة مجلس عصبة الامم ، الذي قرر أنه لم تعد الامتيازات والاعفاءات اللتان صار التمتع بهما سابقاً ، بسبب الامتيازات الاجنبية ، أو العرف الجاري في الانبراطورية العثمانية ، لازمتين لحماية الاجانب في العراق طالما بقيت الترتيبات المتعلقة بذلك سرية .

٢- لقد ثبت أن النظام المذكور في الاتفاقية العدلية ، كان مرضياً بصورة عامة ، بالنسبة إلى رعايا الدول التي تستفيد من تلك الترتيبات . على أنه أدى إلى خلل كبير في الأقل ، ينال رعايا بعض الدول الاجنبية بمقتضى الترتيبات الحاضرة معاملة مرضية ، أكثر من تلك الممنوحة إلى رعايا الدول الاجنبية الاخرى . ان هذا التمييز لا يستند إلى مبدأ صريح معين ، يبرر التفريق الواقع ، ولا إلى اعتبار مناسب كمرتبة العدالة التي وصلت اليها الدول المبحوث عنها ، أو درجة التقدم السياسي الذي بلغته الدول المذكورة . في الحقيقة ربما يدعى بأن المقياس المعمول به ، وهو ما إذا جرى أو لم يجر التنازل بالاختيار ، عن الامتيازات الاجنبية قبل تاريخ معين ليس مناسباً ، ولا يتفق مع العدل ، فكانت النتيجة بينما تمتعت مثلاً رعايا بريطانية ، وفرنسية ، وإيطالية ، واليابان بامتيازات قضائية خاصة في العراق ، حرمت رعايا المانيا ، وجيكوسلوفاكيا ، وسويسرة ، وتركيا ، وإيران من التمتع بالامتيازات المذكورة .

٣- إن هذه الاحوال الشاذة أوجبت استياء كثيراً لم يقتصر تأثيره على الدول الأجنبية المحرومة من التمتع بالامتيازات القضائية الخاصة ، بل شعر به بصورة عامة العراقيون أيضاً ، الذين يستاءون من منح بعض الأجانب معاملة قضائية ودية أكثر ، ومن تأثير هذه المعاملة على إدارتهم القضائية . ان الشعور الحاصل ضد الترتيب الحاضر قد أصبح محسوساً أكثر في السنوات الأخيرة بنتيجة ميل الامم الشرقية ، بصورة عامة ، إلى إزالة جميع أشكال الامتيازات الاجنبية ، والأشكال التي تعيد حق القضاء . ففي خلال مدة قصيرة مثلاً ألغيت في تركيا وإيران ، الامتيازات القضائية الخاصة ، التي تمتع بها الأجانب حتى الآن ، واستبدلت بنظام عدلي يسري حكمه على الجميع .

٤- غير ان الاعتراض على الاتفاقية العدلية لا يستند إلى مراعاة غرة النفس العراقية فقط . إن معاملة الايرانيين في العراق ، معاملة أقل حظوة من تلك الممنوحة إلى رعايا دول أجنبية أخرى في الامور العدلية ، قد أدت مراراً عديدة إلى مراجعة الحكومة الايرانية إلى المجلس ، وإلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة ، وواضح أن هذه الحال تشكل في الواقع حائلاً دون تأسيس علاقات ودية محكمة بين العراق وجاراتها الشرقية ، وهو ما يرغب فيه كثيراً وهناك سبب آخر يدعو إلى التخوف من أن وجود هذه الاحوال الشاذة قد تؤخر سير التقدم التام



### لعلاقات الجوار بين العراق وتركيا

٥- ربما يظن أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها ، وذلك بتشميل ميزات « الاتفاقية العديلية » إلى جميع الأجانب المقيمين في العراق . ولكن هذا الحل لا يمكن اجراؤه . ان هذه الطريقة لا تكون فقط ممقوتة في نظر العراقيين أنفسهم باعتبارها توجد وتحلّد وضعاً يعتبرونه بالياً ، ومضراً بالسعة ، ولكنها تستلزم بالنظر إلى كثرة عدد الأجانب ( ولا سيما من الايرانيين ) في العراق إحداث زيادة في عدد الحكام البريطانيين ، ويحدث ضرراً بليغاً في موارد البلاد المالية ، وتعرقل سير تقدمها الاقتصادي .

٦- ان المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى والعراق في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ وان نصت على استمرار نفاذ حكم « الاتفاقية العديلية » إلا أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، وشمالى ايرلندة ، كانت - منذ التوقيع على تلك المعاهدة ، تتأمل في إمكان إلغاء « الاتفاقية العديلية » واستبدال الترتيبات القضائية الموجودة في العراق ، بنظام عدلي موحد ، يسري حكمه على جميع العراقيين والأجانب على السواء . ان تغييراً كهذا مما يزيل الأوضاع الشاذة المذكورة أعلاه ، وان القيام بذلك مما يؤدي إلى تقدم العلاقات الحسنة بين العراق والدول المجاورة له .

٧- ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة ، بنتيجة التحقيقات الابتدائية ، أنه يمكن إدخال تغييرات في الترتيبات القضائية ، الموجودة في العراق تؤمن إدارة الامور العديلية بصورة ملائمة لاحتياجات جميع الأشخاص المقيمين في العراق ، سواء كانوا عراقيين أم أجانب ، بدون حاجة إلى التمييز ، وبدون وضع عبء ثقيل على موارد العراق المالية ، وهي تدرك أن « الاتفاقية العديلية » لا يمكن إلغاؤها بدون أخذ موافقة مجلس العصبة على ذلك مقدماً وبالنتيجة لافائدة من الدخول في مذاكرات مفصلة مع الحكومة العراقية بشأن تقوية القضاء البريطاني ، وتعديل قانون البلدية في العراق ، ما لم يكن معاوماً لديها بأنها حائرة في هذا العمل على موافقة المجلس على ذلك مبدئياً . على أن المجلس إذا كان مستعداً للواقعة مبدئياً على الاقتراح الحاضر ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشرع في الحال ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، في تنظيم تفاصيل النظام الجديد ، والترتيبات اللازمة ، وتقدم في الوقت المناسب إلى المجلس النتائج لاستحصال موافقته على ذلك .

٨- وقد أبدت الحكومة العراقية أنها ترغب ، فيما إذا التيت الاتفاقية العديلية ، في تريد عدد الحكام البريطانيين في العراق واستخدام هؤلاء الحكام بموجب مقاولات طويلة الأجل لتأمين بقاء الترتيبات العديلية في العراق في حالة مرضية من حيث الكفاءة .

٩- وعليه تدعو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة



الثمانية ، المجلس إلى الموافقة مبدئياً على الاقتراح القائل بإلغاء الاتفاقية العدلية القائمة بين بريطانيا والعراق ، وإلى تفويض حكومة صاحب الجلالة باستحضار اقتراحات مفصلة ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، لتأسيس نظام عدلي موحد يسري حكمه على جميع المقيمين في العراق ، من غير تمييز ، بشرط أن لا تنفذ تلك الاقتراحات إلا بعد عرضها على المجلس ، واقرارها بموافقتها ، وأن يستمر حكم الاتفاقية العدلية الحاضرة في الوقت نفسه نافذاً ومرعياً بصورة تامة » إهـ

### ✽ اقرار الطلب البريطاني ✽

وقد أسرعت عصبة الأمم إلى الموافقة ، على استبدال الاتفاقية العدلية ، موضوعة البحث ، باتفاقية جديدة ، تلغى فيها الامتيازات الأجنبية ، ويتساوى الأجانب في الحقوق ، فأسرع جلاله شاه إيران في إرساله البرقية التالية في أول نيسان ١٩٢٩ م إلى :

جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، بغداد

إني مرتاح كل الارتياح لما قد نالت بلاد جلالته من الموقية العظمى ، بسبب نقض الاصول القضائية في العراق ، الذي حصل بواسطة القرار الصادر من قبل لجنة الشورى في عصبة الأمم ، ان هذه هي الامنية ، التي كانت تتوخاها الأمتان الايرانية والعراقية دائماً ، قد حصلت الآن ، وزالت العراقيل التي كانت موجودة بين الطرفين ، واني آمل أن تتخذ دولتنا التدابير اللازمة لتقرر روابط الصداقة بين البلدين ، وتأسيس العلاقات الودية القديمة على أسس رصينة جديدة ، واني اهني جلالته أخي بهذه الموقية راجياً من المولى صحته وسعادته

رضا شاه بهلوي

فكان لهذه البرقية ابلغ أثر في نفس الملك فيصل حمله على ارسال هذا الرد إلى :

صاحب الجلالة الانبراطورية رضا شاه بهلوي شاه ايران - طهران

لقد كان لبرقية جلالته الانبراطورية ، وما احتوته من تمنيات جميلة ، اعظم أثر في نفسي ، فأقدم إلى تلك الذات العالية بعبارات الشكر الصميم ، وأرجو أن تكون هذه المناسبة الحسنة ، مقدمة خير لاعادة أسباب استقرار الروابط الودية بين الامتين المتجاورتين ، اللتين تربطهما صلوات أخوية متينة وقديمة العهد . إن تجديد هذه الصلات بأقرب وقت ، وتوطيدها ، وتنميتها ، لمن أجل أماني الشعب العراقي ، وأماني الخاصة ، فأكرر الشكر على تهانيتكم الجميلة ، وأفتني لجلالتهكم تمام السعادة ، ولشعبكم التيبيل كمال الرفاه

فبصل

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٩



« تلى كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ج/ ١١٠ والمؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٩ المتضمن أن حضرة صاحب الجلالة قد استحسن ايفاد رستم بك حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، ممثلاً الى طهران ليعرب إلى جلالة الشاه عن تشكرات جلالة الملك على برقية التهاني التي بعث بها جلالة الشاه لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم المتعلق بالغاء الاتفاقية العدلية فقرر مجلس الوزراء ما يأتي (١) ايفاد رستم بك حيدر ، رئيس الديوان الملكي إلى طهران ، لأداء المهمة المذكورة برتبة وزير مفوض ومندوب فوق العادة وأن يذهب معه أحمد حامد أفندي الصراف مدير المطبوعات بصفة سكرتير

(٢) منح رستم بك ، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وسام الرافدين من الدرجة الثالثة ومن النوع المدني » اهـ

### ✽ ايران تعترف بالعراق ✽

وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة ١٩٢٩ م « سافر إلى «طهران» الوفد العراقي يرأسه رئيس الديوان الملكي ، رستم حيدر ، لتلقي اعتراف ايران بالعراق ، وكان الوفد يحمل رسالة شخصية من الملك فيصل ، إلى شاه ايران ، مملوءة بالعواطف الاخوية والعبارات الودية .

وفي يوم ٢٥ من هذا الشهر أدب رئيس وزراء ايران ، مأدبة فخمة للوفد العراقي ، وتلا فيها اعتراف ايران بالعراق ، فرد عليه رئيس الوفد شاكرًا لايران اعترافها هذا ، وبحميا في الحكومة الايرانية جميل صنعها ، ثم قفل الوفد عائداً إلى بغداد يحمل رسالة شخصية من شاه إيران إلى الملك فيصل يبادله فيها تحيات الود والولاء ، ويتمنى للعراق كل رقي وازدهار

### ✽ شك اعتراف ايران بالعراق ✽

وفي رأينا أن الخطاب الذي بعث به الملك فيصل إلى شاه ايران ، مع الوفد العراقي المذكور ، وجواب الشاه عليه ، وكذا الخطاب الذي القاه رئيس الوزارة الايرانية عن اعتراف إيران بالعراق وجواب وزير العراق المفوض عليه ، كل ذلك يكون وثائق خطيرة لهذا الحدث التاريخي الخطير ، لا يمكن لمن تتبع العلاقات القائمة بين المملكتين المتجاورتين أن يستغني عن الاطلاع عليها ، فأثرنا نشرها هنا وهي :

### ✽ كتاب الملك فيصل الى جلالة الشاه ✽

✽ بفضل الله وتوفيقه ✽

فيصل الاول ملك العراق

الى حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية ، رضا شاه بهلوي ، شاهنشاه ايران حرسه الله



اخى العزيز

سلام الله وبركاته عليكم : وبعد فلتسمح لي اخوتكم الجليلة ، أن اقدم اليها الحائز على اعترافنا ثقتنا ، رئيس ديواننا ، رسم حيدر المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض ، موفداً لسدتكم السنية بمهمة خاصة ألا وهي الاعراب عما يمكنه قلبي لذاتكم العالية من عواطف الشكر والولاء . إن البرقية التي هنا توني بها ، لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم فيما يتعلق بإلغاء الامتيازات العلية ، لا يزال أثره المحمود عالقا بقلبي ، ولا أشك في ان الموقف الكريم الذي وقتموه جلالته لمن اكبر العوامل على إزالة تلك القيود ، التي ورثناها غير بخيرين ، والتي كانت بتأثيره من فوارق عقبة في سبيل رجوع حسن الصلات بين امتين ، تجمعهما أواصر اخوية قديمة ، ومصالح جسيمة ، فأحمد الله على رجوع صلات الصداقة الى مجراها الطبيعي ، تلك الصلات التي كانت ولا تزال موضع اهتمامي العظيم ومن أجل أماني الخاصة ، معتبداً دائماً على مظاهر اخوتكم في تأييدها وتقويتها بين مملكتينا المجاورتين راجيا لذاتكم العالية دوام السعد والاقبال ولشعبكم النجيب كل خير وتقدم ؟

كتب ببغداد في ١٠ ذي القعدة ١٣٤٧م في ٢٠ نيسان ١٩٢٩

وزير الخارجية - عبد المحسن السعدون

(١) اخوكم فيصل

٢ - ﴿ جواب جلالة الشاه ﴾

جلالة الملك فيصل ملك العراق

اخى العزيز

سرنا وصول كتاب جلالته المؤرخ في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ والمرسل بواسطة جناب رسم بك حيدر ، الوزير المفوض ، والممثل فوق العادة ، ورئيس ديوان ذلك الاخ العزيز ، وانا بتزيد السرور قبلنا المومى اليه في حضرتنا ، وأضعينا إلى ما ابداه من البيانات ، الخاصة بحجة جلالته ومودته الخاصة . ولئن تأخر ايجاد الروابط الودية بين الامتين الإيرانية والعراقية ، اللتين لا حاجة لذكر علاقتها الجوارية والاخلاقية ، ردحا من الزمن ، بسبب بعض الموانع والمشاكل ولعل بعض الذين لا علم لهم بتلك المشاكل سيثرون تأويل ذلك التأخير ، غير أنني مسرور ومتمن جداً بأن حسن نيتنا ، وعقيدتنا الخاصة ، في توطيد الروابط ، واستقرار العلاقات ؛ قد انكشفت ، وظهرت بصورة كاملة ، لدى ذلك الاخ العزيز . وأنتم بعبارتكم الرقيقة ، وبيان حسياتكم الصميمية ، قد تفضلتم وأبدىتم الرضا والتقدير

والآن بحمد الله تعالى ، بعد أن تم أمر الاعتراف ، وجددت العلائق الودية القديمة ، إني آمل بحسن نية جلالته ، ومساعدته الخاصة ، أن ترداد الروابط تحكيمياً وتأيداً ، يوماً فيوماً ،



وتتحقق آمال الامتين الايرانية والعراقية ، المشتركة في سبيل الرقي والتعالى  
وفي الختام أبدي حسن قبولي من مساعي واهتمام جناب رستم بك حيدر ، في القيام بإبلاغ  
مودة جلالتمكم ، راجيا من الله تعالى السلامة والتوفيق لذلك الاخ العزيز ، والرقي والسعادة للامة  
العراقية القصر البهلوي في (١٨) ارديهشت ١٣٠٨  
رضا شاه بهلوي

### ٣ - خطاب رئيس وزارة إيران

يا صاحب الفخامة . أصحاب المعالي . أيها السادة  
اني لسعيد بأن أعلن ان حكومة إيران الامبراطورية ، قد اعترفت بالعراق ، وعلى هذه الصورة  
قد افتتح عهد جديد في علائق المملكتين اللتين تربطها روابط مودة واحترام متقابل ، ومنافع  
مشتركة عديدة .

إن الاحتفاظ بعواطف المودة الخاصة نحو العراق هو من تقاليدنا ، وسعادة وتقدم الامة العراقية  
نحو الامام كانا دائما عزيزين على الأمة الفارسية ، فإذا كانت الموانع الموقته حالت دون حكومة  
إيران الامبراطورية من أن تظهر عواطفها الودية نحو الامة المجاورة ، فهذه الموانع قد ارتفعت اليوم  
لحسن الحظ ، والمملكتان ستسيران في طريق الاحترام المتقابل ، والمصالح المشتركة ، عاملتين  
بصورة سليمة على نهوضهما الوطني

ولما كان ملكا البلدين هما العاملان في هذا التقارب ، فليس المعاصرون فقط ، بل التاريخ  
ذاته سيدرك قيمة عملهما هذا

وإذا كنا نرى بسرور بيننا صاحب المعالي رستم بك حيدر ، المندوب فوق العادة ، والوزير  
المفوض لصاحب الجلالة الملك فيصل ، فنحن مدينون بهذا السرور إلى هذا الشعور الولائي القائم  
ما بين الملكين . فلنرحب به كأول ممثل لمملكة صديقة

والآن أرفع قدحي لأشرب على محبة المملكتين ، وصحة معالي رستم بك حيدر

### ٤ - جواب صاحب السعادة رستم بك حيدر

أصحاب الفخامة والمعالي . سادتي :

لقد تلقيت صورة من خطاب صاحب الفخامة ، وأنا متوجه إلى هنا ، فلم يكن لدي متسع من  
الوقت لأدون جوابي ، لذلك ارجو المذكرة عما قد يقع من شطط  
يسرنى سادتي أن أقف لأقدم إلى صاحب الفخامة ، تشكراي الخاصة على بياناته الجميلة ،  
والتمنيات الطيبة ، التي وجهها إلي . إن الخبر الذي دفتسموه إلينا ، يا صاحب الفخامة ، عن اعتراف  
حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية بدولة العراق لثمين ، وعظيم جدا ، وإني لمتأكد بأن هذا



الخبر سيكون له صدى مؤثر ، وسيتلقاه الشعب العراقي ، وعلى رأسه ملكي المعظم صاحب الجلالة الملك فيصل ، بكامل الترحاب والتقدير ، وسيكون فاتحة عهد جديد يعود على البلدين بالخير العميم . لقد أشرتم يا صاحب الفخامة إلى الصلات ما بين المملكتين : إيران والعراق ، فاسمحوا لي أن أقول لكم أن هذه الصلات ليست وليدة ساعة أو يوم . بل ليست وليدة سنوات معدودة ، إنما هي وليدة قرون عديدة ، بدأت منذ أقدم العصور ، بل يمكننا أن نقول ، بلا شيء من المبالغة ، إنها بدأت منذ أن وجدت الطبيعة هذين القطرين ، وجعلت العراق إلى جانب إيران ، وإيران إلى جانب العراق . فإذا ما اعتور هذه الصلات شيء من الفتور ، وإذا ما وقف في سبيل حسن التفاهم شيء من الصعوبات ، فإننا كنا دائما متفائلين ، وكنا نعتقد بأن هذه العثرات لا تستطيع أن تستمر زمنا طويلا ، ولا يمكنها أن تقوى على ما بيننا من تقاليد قديمة ، وأواصر متينة ، وهكذا قد كان ومن أجل ذلك نتمتع الآن بهذه الدقائق السعيدة

إن العقبات التي أشرتم إليها يا صاحب الفخامة لا أظن بأن مسؤوليتها تقع على أحد منا ، لقد كان لكل منا وجهة نظر جديدة بالاعتبار

إن الشعب العراقي أيها السادة شعب شاب ناهض ، يريد أن يتبوأ منزلة محترمة بين جيرانه ، وسائر الأمم الراقية ، ففي الوقت الذي كان يرى الأمم المجاورة له تقضي على الامتيازات الأجنبية ، كان يستحيل عليه أن يفتح بابا جديداً لتوسع الدائرة المحدودة ، التي اضطرت الظروف إلى قبولها . أما وجهة نظر حكومتكم يا صاحب الفخامة فلم تكن لتخفى علينا . إن الشعب الإيراني الذي يفاخر بماضيه القديم ، وبتمدنه الزاهر ، والذي يفاخر ، بمجهوداته الحاضرة ، والذي يحق له قبل كل شيء أن يفاخر بعاقله الكبير ، ذلك الذي لم يسجل تاريخ الإنسانية إلا نادرا . ارادة ماضية كإرادته ، ونفوذ نظر كنفوذ نظره ، وخاصة محبة عميقة لشعبه كحبه . إن هذا الشعب أيها السادة الذي يملك هذه الامجاد ، كان ثقيلاً عليه ، ولا شك ، بالنظر إلى الروابط والمصالح الجسيمة التي تربطه بالعراق المجاور له أن يرى أبناءه غير متمتعين بالنظر إلى بعض الأجانب بقواعد المساواة التامة . اننا أيها السادة لا يمكن أن نلقي باللائمة على أحد الطرفين ، فكلاهما كان محقا بوجهة نظره ، والآن نحمد الله على زوال تلك العقبة . وإذا كنا أيها السادة نتمتع بهذه الدقائق السعيدة ، في الوقت الحاضر ، فالفضل يرجع في الدرجة الأولى إلى تلك المودة المتعاقبة التي ينطوي عليها قلبا ملكينا المعظمين وإلى ما بين الشعبين من أواصر قديمة العهد

وبهذه المناسبة لا أدري إذا كان صاحب السعادة السير روبرت كلايف يسمح لي بأن أنوه بالجهود المستمرة التي بذلتها حكومته في سبيل إزالة تلك العقبات . إنها لجهود مشرفة تستحق شكرنا نحن العراقيين



وقبل أن اختم كلمتي ايها السادة احب أن أشكر فضامة رئيس مجلس الوزراء على حسن ضيافته وان اشارته تمنياته الجميلة . اني اعتقد أن هذا العهد الجديد سيؤدي إلى تقوية الروابط المادية والمعنوية بين القطرين الشقيقين وسيفتح عهداً جديداً يعود علينا جميعاً بالخير والتقدم والآن ارجوكم سادتي أن تشرّبوا معي نخب المحبة القائمة بين الامتين وعلى سعادة بلاد ايران العظيمة وصحة صاحب الفضامة رئيس مجلس الوزراء . هـ

### ✽ العلاقات بين بريطانيا والعراق ✽

نصت المادة الثانية عشرة من المعاهدة العراقية - البريطانية الموقعة عليها في لندن في يوم ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٧ على أن :

« ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها » هـ ونصت المادة الثالثة عشرة من المعاهدة ، موضوعة البحث ، على أن :

« ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها » هـ

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » التي عقدت المعاهدة المنوّه عنها أعلاه قد استقالت في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ م وقامت مقامها « الوزارة السعدونية الثالثة » في يوم ١٤ من هذا الشهر فلم تستطع « الوزارة الجديدة » أن تتولى عقد الاتفاقيتين الواجب إلحاقهما بتلك المعاهدة فوراً ، ولما انصرفت إلى « حل المجلس النيابي » القامم والشروع في انتخاب مجلس جديد ، كما عاجلت الكثير من القضايا الداخلية التي كانت تعلق بالها

وفي يوم ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ « قرر مجلس الوزراء أن يفوض إلى معالي وزراء المالية والدفاع والمعارف والمفاوضة مع فضامة المعتمد السامي في مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية فتقدمت « الحكومة البريطانية » بمسودتين لاتفاقيتين جديديتين تحلان محل الاتفاقيتين الملحقين بمعاهدة سنة ١٩٢٢ م فلم تجد « اللجنة الوزارية العراقية » فيها ما يحقق الأهداف الوطنية العراقية فوضعت حولاً لمقابلة ردّها عليها الجانب البريطاني ردّاً قاسياً

لا نرى ضرورة لاثبات المسودتين اللتين تقدم بهما الجانب البريطاني هنا ، ولا أن نثبت الرد العراقي أو المقترحات العراقية لأن ذلك يأخذ وقتاً طويلاً من القارئ ، ويستغرق عدة صفحات



من هذا الكتاب ولكننا نشر كتاباً مطولاً كان قد بعث به رئيس الوزارة العراقية ، عبد المحسن السعدون ، إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق ، السر هنري دوبس ، في يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨م وهو يتضمن آراء الحكومة العراقية في النقاط المختلف عليها ، كما نشر الرد الوارد من المعتمد المشار إليه في تنفيذ هذه الآراء ، ثم نشفع ذلك بالرد النهائي لرئيس الوزارة العراقية على المقترحات البريطانية واعلانه التصميم على ترك المسؤولية ثم البرقية الخطيرة التي بعث بها وزير المستعمرات البريطانية ، المستر ايمري ، إلى رئيس الوزارة العراقية ، بواسطة المعتمد السامي ، فنحن باثباتنا نصوص هذه المراسلات انما نعطي صورة واضحة لوجهات نظر الطرفين وهذه هي :

### ✽ النص الرسمي لوجهة النظر العراقية ✽

بغداد : ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨

عزيزي السر هنري

١- اطلعت الحكومة العراقية على كتاب فخامتكم المرقم في أو/٤٧٥ والمؤرخ في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٢٨ المتعلق بالآراء الاخيرة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في مسودتي الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، المرسلة طيه نسخاً من المسودتين المذكورتين بالشكل الذي يكونان فيه إذا قبلت الحكومة العراقية بتلك الآراء . واطلعت أيضاً على كتب فخامتكم المتضمنة آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في تعديل المادتين ١٠ و ٨ من الاتفاقية العسكرية وفي الاقتراحات المقابلة للحكومة العراقية بشأن مستقبل السكك الحديدية ، وبعد أن أنعمت النظر في تلك الآراء ، وتاملت الايضاحات الشفوية التي أدليت بها فخامتكم في البلاط الملكي يوم ٢٠ كانون الاول ، توصلت إلى القرار الذي نرجو من فخامتكم أن تفضلوا ببليغه إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

٢- عندما وضعت الحكومة العراقية اقتراحاتها المقابلة بشأن تعديل الاتفاقيتين ، كانت مقتنعة بأنه ليس في امكانها أن تقدم اقتراحات من شأنها أن تحقق جميع رغبات الامة العراقية لدى فخامتكم وحكومة صاحب الجلالة البريطانية والتي أعربت عنها الامة بلسان نوابها في المجلس التأسيسي عند ابرام المعاهدة الأصلية والاتفاقيات الملحقه في سنة ١٩٢٤ وقد تمسك المجلس التأسيسي بهذه الرغبات مما حمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية على أن تعد وعداً صريحاً بالدخول في المفاوضات لتعديل هذه الوثائق على الفور ، وعند توقيع معاهدة ١٩٢٦ جدد وكيل فخامتكم آنئذ ذلك الوعد بصورة شفوية .

وكان المفهوم لدى العراقيين أن تمير ( على الفور ) بالنسبة إلى وثيقة مدتها أربع سنوات يعني



الدخول في المفاوضات للتعديل قبل انتهاء تلك المدة ، وكان المفهوم أيضاً أن التعديل سيكون على صورة تخفف معها وطأة المعاهدة والاتفاقيات تلك الوطأة التي تدمر منها العراقيون جميعاً . أما ما حدث بعد ذلك فليس فيه ما يؤيد ما كان مفهوماً ومتوقفاً

مرت السنوات الأربع ، والحكومة العراقية لا تزال تتفاوض للوصول إلى التعديل الذي وعدت به ، والذي ينبغي أن يكون في مصلحة العراق من غير أن نصل إلى نتائج حاسمة ، وذلك رغم جميع البراهين التي أقامها العراق على رغبته الأكيدة في التفاهم والتساهل الزائد الذي أبداه في هذا السبيل ، وعندما شرعت الحكومة العراقية الحاضرة في المفاوضات ، وشعرت بالصعوبات التي تعترض طريقها ، دفعها حرصها على التفاهم إلى التنازل عن معظم التعديلات الجوهرية التي كانت تنوي أن تتمسك بها وحصرت مساعيها في تعديل النقاط الآتية :

### ٣- المعاهدة العسكرية

#### النقطة الأولى - تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع

رأت الحكومة العراقية ضرورة التمسك بتولي العراق مبدئياً المسؤولية التامة عن حفظ الأمن الداخلي والدفاع ضد الاعتداء الخارجي ليأخذ مسؤوليات أعلى من تلك التي يمارسها في الوقت الحاضر وليخطو خطوة نحو المسؤولية التامة نهائياً عندما يفاجأ بها في المستقبل وقد كان الفكر السائد لدى الحكومة العراقية الحاضرة ، المستمد من المفاوضات التي دارت في لندن في العام الماضي ، ومن الوثائق والأحاديث التي جرت مع صاحب الجلالة هناك ، أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية عازمة عزمها أكيداً على إدخال العراق عصبة الأمم ، وجعله مسؤولاً مسؤولية تامة عن جميع شؤونه في سنة ١٩٣٢

ولاحظت الحكومة العراقية من المفاوضات التي جرت بين المفاوضين العراقيين والبريطانيين أن الآخرين يرون أن طلب العراق تولي المسؤولية التامة لا يتفق مع مبدأ المساعدة البريطانية . لذلك فإن الاعتراضات التي أبدوها على هذا الطلب كان أكثرها مستنداً إلى هذه النقطة ، أي التناقض بين مبدأي المسؤولية التامة والمساعدة

إن الحكومة العراقية لا تشاطر المفاوضين البريطانيين هذا الرأي ، وترى أن تولي العراق المسؤولية التامة لا يحول دون مساعدة الحكومة البريطانية له بقواتها إذا مست الحاجة إلى ذلك لأن جميع الدول المستقلة ، التي تتولى المسؤولية التامة في بلادها لا تستغني غالباً عن مساعدة حلفائها في أوقات الحرب ، أو في ظروف أخرى كما وقع في دول البلقان

لقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ ما يأتي :

« الحكومتان تعترفان بالمبدأ أنه ينبغي لحكومة العراق ، في أقرب وقت ممكن ، بشرط



أن لا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية ، أن تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ، فما دام الاتفاق قد تم بين الحكومتين على مبدأ تولي العراق المسؤولية التامة بأسرع ما يمكن على أن لا يتجاوز ذلك أربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية ، وما دامت الحكومتان لا تزالان عند رغبتهما في التمسك بهذا المبدأ ، ترى الحكومة العراقية أنه ينبغي أن تخطو خطوة في هذا السبيل ، منذ الآن ، حيث قد انقضت أربع سنوات على عقد تلك الاتفاقية ، وإذا لم تفعل ذلك فسيتعذر عليها جداً تولي هذه المسؤولية بالسرعة التي يشدها كلا الفريقين

#### النقطة الثانية - قيادة القوات المشتركة

رأت الحكومة العراقية في بادئ الأمر أن تحذف من الاتفاقية العسكرية كل ما يتعلق بأمور قيادة القوات البريطانية والعراقية التي تقوم بمركات مشتركة ولكنها ، بناء على اصرار فخامتكم لم ترأساً من توحيد قيادة تلك القوات وفي الوقت الذي سلم فيه المفاوضون العراقيون بأن يعهد بقيادة القوات المشتركة إلى قائد بريطاني ينتخب لهذا الغرض في حالة اشتراك قوات انبراطورية برية في حركات كهذه ، فإنهم اعترضوا على تولي ضابط طيران قيادة حركات مشتركة فيها قوات جوية بريطانية فقط مع قوات الجيش العراقي ، ولكنهم نظراً إلى تصلب الحكومة البريطانية الشديد تساهلوا وطلبوا - بناء على اقتراح فخامتكم - أن يعهد بقيادة الحركات التي تشترك فيها قوة جوية تريد على ست طيارات الى ضابط بريطاني من الضباط المستخدمين في وزارة الدفاع اما بقرار من الحكومة العراقية ، او بارادة ملكية ، وقد اقترح المفاوضون العراقيون - في حالة عدم قبول حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالطلب السابق الذكر - أن ينتخب الضابط البريطاني ، الذي يعهد اليه بقيادة الحركات المشتركة من قبل جلالة الملك

لم يحظر على بال المفاوضين العراقيين أن ضباط الجيش العراقي البريطانيين لا يستطيعون الامام بما تتطلبه القوات الجوية عند اعطائها الاوامر بالحركات . وحسباً تعلم الحكومة العراقية أنضباط الطيران البريطانيين في الهند وفي جميع الاقطار الانبراطورية هم تحت تصرف آمري الجيش في حالة الحركات

#### النقطة الثالثة - ادارة الاحكام العرفية

تمسكت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن يعهد بإدارة الاحكام العرفية - التي تعلن في حالة وقوع اضطرابات أو حدوث ما يدل على احتمال وقوعها او في حالة تهديد بهجوم عداثي على أية جهة من جهات العراق - إلى قائد القوات البريطانية او من قد يعينه القائد المذكور من ضابط



بريطاني او عراقي أو أكثر . وقد رأيت الحكومة العراقية أن يعهد بإدارة تلك الاحكام إلى قائد عراقي ، مادام القانون الاساسي يعتبر الوزارة مسؤولة عن الاعمال التي تقع تحت ظل هذه الاحكام فالمادة (١٢٠) من القانون المذكور تنص على ان القائمين بتنفيذ البيان الذي تعلن به الاحكام العرفية معرضون للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى أن يصدر من مجلس الامة قانون خاص باعفائهم عن ذلك

وما دام القائد البريطاني الذي قد يعهد اليه بإدارة تلك الاحكام غير خاضع للقوانين العراقية ، ولا مسؤول الى حكومة البلاد فلا تعلم الحكومة العراقية كيف يمكن تحميله المسؤولية القانونية التي تترتب على اعماله ؟

ولا يخفى على فخامتكم أن لائحة القانون الاساسي الاصلية قد وردت من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وأن الحكومة المذكورة وافقت على القانون الاساسي بعد أن اقره المجلس التأسيسي العراقي ، وسجل في عصابة الامم . ومن البديهي أنه ليس في وسع الحكومة العراقية أن توافق على اي اقتراح يخالف احكام القانون الاساسي

#### النقطة الرابعة - سلطة قائد القوات الجوية

لا ترى الحكومة العراقية معذراً لان تكون لقائد القوات الجوية على الجيش العراقي السلطات الواردة في الاقتراحات البريطانية ، ما دامت الحكومة العراقية قد قبلت بتعيين مفتش عام للجيش العراقي برتبة فريق ينتخب من خيرة رجال الجندية الاخصائيين في بريطانية العظمى ، مزوداً ببعثة كثيرة العدد ، منتقاة من خيرة الضباط البريطانيين

كانت الحكومة العراقية تعتقد بأن السلطات المزود بها المفتش العام تكفي لتحسين حالة الجيش العراقي وقد تعجبت الحكومة العراقية عند ما اطلعت الآن على التعليمات الصادرة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى المفتش العام للجيش العراقي بشأن علاقته بقائد القوات الجوية ، المرسله نسخة منها طي كتاب فخامتكم المرقم بي أو/٤٧٧ والمؤرخ في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٨ لان مسودة التعليمات المذكورة كانت قد عرضت على الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٦ فلم توافق عليها للاسباب المفصلة في المراسلات التي دارت حول هذا الموضوع ، واخيراً ورد كتاب من المستر بورديلون بصفته وكيلاً للمعتمد السامي يطلب إلى الحكومة العراقية اعتبار كتابه المرسله طيه مسودة التعليمات ملغياً (أرجو مراجعة المراسلات المنتهية بكتاب المستر بورديلون المرقم بي أو/٩٩ والمؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٦)

لا تستطيع الحكومة العراقية أن تفهم كيف أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد



اصدرت هذه التعليقات ، بعد أن أخبرت الحكومة العراقية بأنها ملغاة . تود الحكومة العراقية أن تكرر هنا اعتراضاتها على تلك التعليقات ، وتتمسك كل التمسك باقتراحاتها المتعلقة بقيادة القوات المشتركة ، لأن التعليقات المذكورة من شأنها أن تجعل الجيش العراقي تحت تصرف قائد القوات الجوية بصورة دائمة ، الامر الذي لا يسع الحكومة العراقية أن تسلم به

النقطة الخامسة - عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي

كانت الحكومة العراقية قد اقترحت أن يكتبني بالنص الوارد في الفقرة ٣ من المادة ٢ من الاتفاقية القديمة وحسباً يتخاطر المفاوضون العراقيون كنتم فخامتكم قد وافقم على هذا الاقتراح ، ولا ترى الحكومة العراقية ما يدعو الى العدول عن اقتراحها

النقطة السادسة - الدفاع البحري عن العراق

لقد نصت المسودة البريطانية للاتفاقية العسكرية على تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالدفاع عن العراق بجزء في حين أنه لا وجود لنص كهذا في الاتفاقية القديمة . إن السبب الذي دعا الحكومة العراقية إلى طلب حذف هذه المادة ( المادة ٣ من المسودة البريطانية ) هو أن ليس للعراق سواحل بحرية إلا الشقة الضيقة الواقعة على خليج فارس . ولما كان لا ينتظر في الوقت الحاضر أن يعتدى على تلك الشقة من جهة البحر ، نظراً إلى عدم وجود دول بحرية قوية على سواحل ذلك الخليج ، ونظراً إلى سيطرة الاسطول البريطاني عليه سيطرة تامة فلا ترى الحكومة العراقية ضرورة لابقاء المادة المذكورة

النقطة السابعة - مدة الاتفاقية

رأت الحكومة العراقية أنه من الضروري أن يكون للاتفاقية العسكرية أجل معين ينتهي فيه العمل بها وذلك عملاً بالاصول المرعية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، إذ لم تجر العادة على أن تكون معاهدات واتفاقيات كهذه من غير أجل محدود

ومن المعلوم أن اجل المعاهدة الاولى ، والاتفاقيات الملحقه هو اربع سنوات ، وقد مددت هذه المدة بمعاهدة سنة ١٩٢٦ التي اشترط فيها أن يعاد النظر في الاتفاقيات كل اربع سنوات

وفي المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٢٧ نص على تعهد صاحب الجلالة البريطانية بعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ كما ان ما وقفت عليه الحكومة العراقية من الوثائق والاحاديث الشفهية التي جرت مع صاحب الجلالة العراقية عند ما كان في لندن يؤيد عزم الحكومة البريطانية الاكيد على ادخال العراق عصبة الامم في تلك السنة . لهذه الاسباب رأت الحكومة العراقية أن يكون أجل الاتفاقية العسكرية أربع سنوات وهي متمسكة برأيها



#### ٤- الاتفاقية المالية

تنحصر النقاط التي تتمسك بها الحكومة العراقية ، والتي لم تحصل على حل مرض بشأنها فيما يلي :

##### النقطة الأولى - مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية

تعتقد الحكومة العراقية بأنها تتولى فعلاً ، في الوقت الحاضر ، المسؤولية التامة عن جميع قواتها وشؤونها الادارية أما المساعدة المالية التي تتناولها من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فهي لقاء نفقات العدد الكبير من الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي ، الذي تراه الحكومة العراقية زائداً عن الحاجة ؛ وبناء على ذلك فإن هذه المساعدة لا يمكن أن تؤثر قط في الحقيقة الملموسة ، وهي أن العراق يتولى الآن المسؤولية المالية عن كل شؤونه تامة غير منقوصة

النقطة الثانية - مصروفات المعتمد السامي وحاشيته

تسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن موارد العراق الحالية محدودة ولا تكفي لسد جميع ما يحتاج اليه وخاصة أمور الأمن والدفاع. لذلك فإن اشتراك الحكومة العراقية في مصروفات المعتمد السامي وحاشيته هو انتقال لكاهل البلاد ، كما أن هذا الاشتراك مناف لسيادة العراق المعترف بها في المعاهدات ، التي عقدها مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية

النقطة الثالثة - الرسوم الكمركية

إن الحكومتين متفقتان على اساس عدم فرض رسوم كمركية على المواد العائدة إلى القوات والمعاهدات العسكرية البريطانية وقد أعرب مفاوضو العراق عن رغبة الحكومة العراقية في أن لا تربح أي درهم من وراء ذلك ، ولكنها مع تمسكها بهذا الاساس عرضت بعض اقتراحات لمنع سوء الاستعمال الذي يشكو منه حتى الاخصائيون البريطانيون الذين انتخبتهم حكومة صاحب الجلالة البريطانية للخدمة في مصالح الكمرك العراقية. وهذه الاقتراحات ابداهها اولئك الاخصائيون انفسهم والغاية منها منع الاضرار التي تلحق بالتجارة المحلية وليس فيها ما يرمي إلى أي ربح للخزينة على حساب القوات البريطانية

##### النقطة الرابعة - السكك الحديدية

لقد حسمت مسألة السكك الحديدية ، عدا ثمنها ، بالاتفاقية المالية الحالية . وترى الحكومة العراقية أن أفضل حل لحسم مسألة الثمن هو ما تضمنه اقتراحها الاخير بشرائها نقداً ببلغ ٧٧ لك وكسور دية ، وبالشروط التي يحتوي عليها ذلك الاقتراح ، وإلا فإنها ترجح الذهاب إلى التحكيم وفقاً لأحكام الاتفاقية المذكورة



النقطة الخامسة - أجل الاتفاقية

تتمسك الحكومة العراقية بأن يكون للاتفاقية المالية أجل معين استناداً إلى عين الاسباب التي أوردتها بشأن الاتفاقية العسكرية

الخلاصة

هذه هي النقاط الجوهرية التي ترى الحكومة العراقية لزوم تمسكها بها ، ولم تشأ أن تعيد البحث في أمر الصيانات الخاصة بالقوات البريطانية ، بعد أن تساهلت وقبلت بما تضمنه المرسوم رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٦ وبما أن احتواء الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، معتبرة ذلك مطمئناً لرغبات حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الصيانات المطلوبة وقد تساهلت كذلك بالسماح للحكومة البريطانية بأن تجند ما يكفي لا كمال ما يحتاجه الفوجان الآثوريان من الافراد فبعد التساهل العظيم الذي أبدته الحكومة العراقية حرصاً على حسن التفاهم ، ورغبة في الوصول إلى اتفاق مرض ، لم تجد في اقتراحات الحكومة البريطانية الاخيرة ما يحقق واحدة من النقاط الأتفة الذكر ، التي تمسكت بها ، والتي تعتقد بأنها أقل ما يحقق رغبات الامة العراقية ، وأقل ما يحتمل أن يقبل به برلمانها

بناء على ذلك لا تجد الحكومة العراقية أي مبرر لقبول الاقتراحات الأخيرة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وترى أنها مضطرة إلى التمسك باقتراحاتها الأخيرة المتعلقة بالنقاط المبسوطة في هذا الكتاب ، وإذا أصرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على اقتراحاتها السالفة الذكر فستعذر على الحكومة العراقية الحاضرة تقديم معاهدة ١٩٢٧ على مجلس الامة العراقي

عبد المحسن السعدون      الملخص

## \* الرد البريطاني على المطالب العراقية \*

دار الاعداد

الرقم بي . أو / ١٨

بغداد

التاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي رئيس الوزراء

تلقيت كتاب فخامتكم السري المؤرخ في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨ حول لاغتي الاتفاقيتين العسكرية والمالية الجديدتين واني أفهم من هذا الكتاب أن الحكومة العراقية لم تترشح في نقطة ما عن الموقف الذي اتخذته عند الشروع في مفاوضاتنا ، وأن قرارها النهائي هو أنه : إذا كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تتمكن من قبول آرائها فإنها لن يكون في وسعها عرض معاهدة ١٩٢٧ الجديدة على مجلس الامة العراقي لأجل قبولها .



قبل البحث فيما يترتب على هذا القرار من النتائج ، أشعر بأن المحتم عليّ أن أستدرك بإيجاز التذمرات التي أبديتها فخامتكم بصدد ما حصل من التأخير في المباحثة في هاتين الاتفاقيتين إذا راجعتم فخامتكم سجلاتكم ترون أن المستر بورديلون كان قد بدأ مباحثاته حول تعديل الاتفاقيتين بعد إبرام معاهدة ١٩٢٦ على الفور ، وأناي واصلت تلك المباحثات طيلة أوائل صيف ١٩٢٦ وبعد ذلك كفت عنها الحكومة العراقية ، أو لم تجب على كتابي المتضمن بياناً بالنتائج التي كان قد توصل إليها مؤقتاً ما بين ممثلي العراق وبينني

أما فيما يخص الحجج المدلى بها في كتاب فخامتكم فيما يتعلق بتفاصيل لاغتي الاتفاقيتين الجديدتين ، فقد سبق لي أن بحثت فيها ملياً مع صاحب الجلالة الملك فيصل بحضور فخامتكم ، ومع ممثلي العراق ، وقد أوضحت أسباب قسك حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالمبادئ المتضمنة في لاغتيها . ويكاد أن لا يكون من الضروري أن أكرر بيان تلك الأسباب في هذا الكتاب إلا أنه يجب عليّ أن أستدرك بيانات فخامتكم المتعلقة بنقاط الخلاف الرئيسية ، الحاصلة في لاغتي الاتفاقية العسكرية

فأولاً اني إعتاداً على بيانات اعطيت من قبل كل من صاحب الجلالة وفخامتكم ، قد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنه إذا دبرت مسائل الميناء ، والسكك الحديدية والزيادة في نفقة القوات البريطانية ، لن نصادف صعوبة تذكر في المفاوضة على بقية مواد الاتفاقية ، وبناء على هذا التأكيد ، وافقت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على أن لا تلج في الوقت الحاضر في الاقتراح القائل بأن يدفع العراق الزيادة في نفقة القوات البريطانية ، وقدمت كذلك اقتراحات بشأن الميناء والسكك الحديدية كان يظهر أنه من المرجح أن تكون مقبولة لدى الحكومة العراقية ، وعندئذ تقدم ممثلوا العراق بعدد من المطالب بأجراء تعديلات إضافية في لاغتي الاتفاقيتين وأن هذه المطالب ، في رأي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تظهر عدم اكتمال بالكلية بمقتضى الحال ، على الأخص فيما يتعلق بمسألة طاقة العراق على الاستغناء عن المساعدة العسكرية البريطانية ، وعلى أخذ المسؤولية التامة فوراً عن الدفاع عن العراق ، وأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مع كل رغبة في مراعاة الاحساسات الوطنية العراقية ، حيثاً أمكن ، لا يسمها أن ترمق بعين القبول عدم تقدير الحقائق الراهنة على هذا النحو

لا بد أن يكون من البين لصاحب الجلالة وفخامتكم ، كما هو من البين لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أن الجيش العراقي في الدور الحاضر من أدوار تطوره لن يكون له حول ولا طول من غير معاضدة القوات البريطانية على حماية العراق من التعدي الخارجي ، أو على مقاومة قوات التضعض الداخلي ، وما دامت المسؤولية النهائية عن سلامة العراق عائدة على حكومة



صاحب الجلالة البريطانية ، فإن الرقابة القصوى على قوات الدفاع في تلك البلاد ، من عراقية وبريطانية يجب أن تظل بأيدي بريطانية

على أنه رغمًا عن هذا ، ولأجل أن تتمكن الحكومة العراقية من اكتساب الخبرة اللازمة لتمكينها من تولي المسؤولية التامة عن تسيير شؤون الامة في أقرب تاريخ ممكن ، إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أظهرت دائماً أنها مستعدة غاية الاستعداد للبقاء على جنب ، والعمل بالاستشارة الوثيقة مع الحكومة العراقية وبواسطتها ، وبهذه الروح ، وبناء على إلحاح الحكومة العراقية وافقت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على إعادة النظر في شروط الاتفاقيتين الحاليتين بغية جعلها أطيب مراقاً على الشعور المحلي ، وأعدت لاختبار منفتحتان تمثلان أقصى ما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للزول اليه من حد .

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية كانت طبعاً - كما أخبرت فخامتكم والمفاوضين العراقيين في أثناء المباحثات - مستعدة للبحث في النقاط التفصيلية أو نص العبارات . وقد بلقتم فخامتكم إلى أي حد كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتعديل الاتفاقيتين الاصيلتين ، الا أن هذه التعديلات لم تفضي إلى اتفاق بين الفريقين ، ويجب علي الآن أن أقبل بيان فخامتكم من أنه يتعذر على الحكومة العراقية الحاضرة عرض معاهدة ١٩٢٧ الجديدة على مجلس الامة العراقي . أما والحالة كذا فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا رغبة لها في الإلحاح لأجل ابرام معاهدة ١٩٢٧ التي جرت المفاوضة فيها بناء على طلب الحكومة العراقية ، وهي مستعدة تمام الاستعداد لتمديد أجل دوام الترتيبات الحالية ، وللإستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن إلى أن يبرر تقدم العراق العام تغييراً ما

لقد استشارت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما إذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرتين لاتباع هذا السبيل ، وهي وإن كانت بالطبع لا تدعي أنها السلطة النهائية فيما يعود إلى تفسير القانون الأساسي العراقي ، قد بلغتني أنها لا ترى شيئاً ما في تلك الوثيقة ، بما يقتضي موافقة مجلس الامة بصورة معينة على تدبير ما - لا يتطلب وثيقة رسمية جديدة - لأجل الاحتفاظ مؤقتاً بنفاذ أحكام الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، اللتين قد سبق لمجلس الامة أن وافق عليهما ، وعليه اني اقترح أن تعلنوا فخامتكم لمجلس الامة ، إذا كنتم لا ترون مانعاً ، أن الحكومة العراقية لم تتمكن إلى الآن من التوصل إلى اتفاق بخصوص شروط الاتفاقيتين الجديدتين ، وعليه ، ومع عدم الاتفاقات إلى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفاقيتين الحاليتين ، لأجل المساعدة العسكرية ، التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولأجل تولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العراقية ، لقد تم الاتفاق على أن تبقى أحكام هاتين



الاتفاقيتين نافذة إلى أن تعقد الاتفاقيتان الجديدتان  
كما سبق وبلغت فخامتكم بحضور صاحب الجلالة الملك فيصل ، أن عدم إبرام معاهدة  
١٩٢٧ لن يس التعهد المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تعضد ترشيح  
العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ بشرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر ، وأن  
تسير الأحوال جيداً في نفس الفترة

٥ . دويس

المخلص

حضرة صاحب الفخامة السيد عبد المحسن بك السعدون كي . سي . ام . دجي  
رئيس مجلس الوزراء . الموقر - بغداد

### ✽ موقف السعدون الصلب ✽

على أثر تلقي السعدون الرد البريطاني الأخير استدعى إلى ديوان مجلس الوزراء في يوم ١٩  
كانون الثاني ١٩٢٩ لفيقاً من رجال السياسة والمال اضرب : ياسين الهاشمي ورشيد عالي وجعفر  
ابو التمن وساسون حزقيل وبعد ان اطلعهم على هذه المراسلات استشارهم فيما يجب عمله ، فأكبر  
هؤلاء موقفه ، وأشاروا عليه بوجوب ترك المسؤولية ، بعد أن أكدوا له أن احداً من المعارضة  
لن يقدم على تكوين وزارة جديدة

وفي مساء اليوم المذكور جمع السعدون « حزب التقدم » وبعد أن اطلعهم على الموقف بالتفصيل  
قرر الحزب ضرورة تأييد رئيس الوزراء في موقفه الصلب واعتبار مطالبه مطالب الشعب لا يجوز  
لاي احد ان يتراجع عنها فبعث السعدون إلى المتمد البريطاني هذا الكتاب فوراً :

العدد ١٩١

سري وخصوصي

التاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي السري هنري

أكتب إلى فخامتكم هذا الكتاب بصورة خصوصية ، وقد قصدت منه أن اطلعكم على  
موقف الوزارة الحالية بعد أن بلغت بقرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائي ، فيما يتعلق  
بتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، كما ورد في كتاب فخامتكم المرقم في او / ١٨ والمورخ  
في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

لقد أبدت لفخامتكم في فرص مختلفة أن التعديلات التي طلبت هذه الوزارة إدخالها على  
الاتفاقيتين هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الأمة والشعب العراقي ، اللذان يعتقدان أن في تلك  
التعديلات ما يخفف وطأة الاتفاقيتين الحاليتين ، اللتين يعتبر أنهما محجفتين بحق البلاد ، ولا تأتلفان

مع مبدأ السيادة الوطنية . وكانت هذه الوزارة تعلق آمالاً كبيرة على عطف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومساعدتها ، لعلها أن الاقتراحات التي أبدتها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ولا تؤثر على المصالح التي لها في هذه البلاد . أما وقد بعثت الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بجوابها النهائي ، وهي أنها ليست مستعدة للموافقة على تلك الاقتراحات ، فقد شعرت الوزارة الحاضرة بقسط كبير من اليأس والفشل ، وترى أن موقفها أصبح حرجاً جدياً

ذكرتم فخامتكم ، في كتابكم المبحوث عنه في أعلاه ، أنه : لما كانت التعديلات لم تفض إلى اتفاق بين الفريقين فإن حكومة صاحب الجلالة لا رغبة لها في الإلحاح على إبرام معاهدة ١٩٢٧ كما أنها مستعدة تمام الاستعداد لتسديد أجل دوام الترتيبات الحالية ، والاستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن إلى أن يبرر تقدم العراق تغييراً عاماً . واقترحتم فيما يتعلق بالوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما إذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرين إلى اتباع هذا السبيل أن أعلن لمجلس الأمة أنه : قد حصل الاتفاق على أن تبقى أحكام الاتفاقيتين الحاليتين نافذة في الحال الحاضر ، مع عدم الالتفات إلى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفاقيتين المذكورتين بشأن المساعدة العسكرية التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وتولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العراقية

لقد أخبرتوني فخامتكم بهذا الاقتراح شفويّاً في المواجهة التي جرت لي معكم يوم الأربعاء الماضي ، وفي ذلك الاثناء أبديت لفخامتكم موافقتي على الادلاء ببيان إلى مجلس الأمة ، على الصورة المتقدمة ، ولكن في نفس الوقت ذكرت لكم الصعوبات والمشاكل التي أخشى أن تصادفها الوزارة إذا ما عملت بهذا التدبير

بعد أن تركت فخامتكم فكرت في الأمر ملياً ، فوجدت أن العمل بهذا الاقتراح لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المتوخاة منه . لو فرضنا أن الوزارة أدلت إلى مجلس الأمة بالبيانات المقترحة فما لا شك فيه أن مجلس الأمة لن يوافق على استمرار الحالة الحاضرة وسوف يقرر إما اعتبار العراق متولياً المسؤولية التامة ، وإما عدم الثقة بالوزارة ، والشق الأول معناه أيضاً عدم الثقة ، لأن تولى المسؤولية هي من جملة الأمور التي لم يحصل الاتفاق عليها بين الفريقين

ثم لو فرضنا أن الحكومة بمساعدة حزبها - مع اعتقادي بأن هذا مستحيل - تمكنت من الحصول على تأييد المجلس لهذا التدبير ، فإنها ان تتمكن من البقاء في دست الحكم ، حيث أن المعارضين سيسعون طبعاً بكل ما لديهم من الوسائل للاحتجاج على مسلك الوزارة ، ومن المحتمل جداً أن تؤدي مشاغلهم ، واحتجاجاتهم ، إلى فلال واضطرابات قد تأتي بنتائج وخيمة على البلاد لا يمكن أن يعرف مداها أحد .



وهناك اعتبار آخر يمنع الحكومة من العمل بهذا الاقتراح ؛ وهو أن قبولها به ، ومجاوبتها مجلس الامة بهذه النتيجة ، بعد أن صرحت على لسان أعضائها مراراً أنها ستبذل كل ما في وسعها لتعديل الاتفاقيتين ، بالصورة التي تطمئن رغبات الامة ، معناه الرجوع إلى القهقري ، وقبول الحالة الحاضرة ، التي أعربت هي نفسها عن عدم الارتياح إليها . أعتقد ان هذا محل بكرامة الوزارة ومدعاة إلى القول بحقها أقاويل شتى .

بناء على هذه الاعتبارات ، يظهر أنه ليس امام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها ، وترك مقاليد الحكم إلى وزارة اخرى وعليه عازمت على أن أرفع استقالي إلى جلالة الملك ، بداعي ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة امور الحكومة بعد الآن

لا أنوي أن ادلي إلى مجلس الامة بآية بيانات عن المفاوضات ، لانني أخشى أن يتخذ المجلس المذكور قراراً قد يكون مخالفاً لحطة الوزارة المقبلة . على انني إذا اضطريت إلى ذلك ، فلا أرى مانعاً من اخباره بالنتيجة بصورة مختصرة .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

المخلص -

عبد المحسن السعدون

فخامة السرهنري ار . سي . دوبس .

كي . سي . اس . آي . كي . سي . ام . دجي . الخ

المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا بالعراق - بغداد

✽ المستر امجري يحاول عبثاً ✽

بهت المستر امجري ، وزير المستعمرات البريطانية ، للخطوة التي اعترم عبد المحسن السعدون ، رئيس الوزارة العراقية ، أن يخطوها وذلك بالتخلي عن مسؤوليته الوزارية فأبرق إليه البرقية التالية . وقد بلغها له المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بهذا الكتاب

رقم بي . أو / ٢٩

دار الاعتماد

الرقم بي أو / ٢٩

بغداد في ١٩ كانون ثاني ١٩٢٩ .

عزيزي رئيس الوزراء .

تلقيت الساعة ، بالبرق ، الرسالة الشخصية الآتية من المستر امجري اليكم ، وعند بعثه بهذه

الرسالة التي أضاف المستر ايمري أن لفخامتكم الحرية بالاستفادة منها على الوجه الذي قد تستنسون وهذا هو نص الرسالة:

« تبلغت من المعتمد السامي بأسف عميق ، أن حكومة فخامتكم تجد نفسها غير قادرة على قبول آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في ما يتعلق بالاتفاقيتين المالية والعسكرية . الا أنني أدرك أن معارضتكم هي معارضة صديق شريف ، مخلص ، وانكم مدفوعون بأسمى العوامل لي الثقة بأنكم قد تجدون أن في الامكان ، من أجل مصلحة العراق ، ان تغفلوا ميولكم الشخصية ، وتقوموا بما أفهم انه رغبة صاحب الجلالة الملك فيصل الشديدة ، الا وهو أن تستمروا في الوظيفة رغماً عن فشلنا إلى الآن في التوصل إلى اتفاق . لا بد أن يكون المعتمد السامي قد سبق قبلكم ان هذا الفشل لايس بوجه من الوجوه الوعد المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بان تعضد ترشيح العراق للدخول في عضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وأن تسير الاحوال جيداً في نفس الفترة . وفضلاً عن هذا إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية - رغماً عن عدم اقتناعها من أن الجيش العراقي قد تقدم التقدم الكافي لتبرير ذلك التخفيف العظيم في الرقابة الذي تفكر به الحكومة العراقية - ستتمكن في تاريخ مقبل من النظر ثانية في هذا الموضوع برمته ، على نور ما قد يردها من المعتمد السامي الجديد في حينه من التقارير عن التقدم في المستقبل . وعلى كل حال اني متأكد من أن فخامتكم سترون أن الطريق الفعلي لتأمين الغاية التي ترمون اليها ، هي المحافظة على استمرار واستقرار الحكم الدستوري في العراق ، وتجنب تشويش واضعاف ذلك الاستقرار ، بما ينجم عن استقالة وزاراتكم في مثل هذه الآونة » إ هـ

المخلص : هـ . دويس

حضرة صاحب الفخامة السيد عبد المحسن بك السعدون كي . سي . ام . دجي .  
رئيس مجلس الوزراء الموقر - بغداد

### ✽ استقالة الوزارة ✽

كان عبد المحسن السعدون صلباً في آرائه ، متمسكاً بقناعته ، حريصاً على صيانة سمعة قبيلته مما يشينها ، وقد رأى في قبوله لوساطة وزير المستعمرات البريطاني ، المستر ايمري ، موانعة لا طائل تحتها ، ولمهارة لا يصح الاستناد اليها ، فقرر رفض الكرسي باباه وشهم ، ورفع إلى الملك فيصل كتاب استقالة وزارته وهو :



ديوان مجلس الوزراء

في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة

عندما تسلمت الوزارة الحاضرة = التي أشرف برئاستها = مقاليد أمور الحكومة ، أخذت على نفسها عهداً بأن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأمانى التي أعربت عنها الأمة في فرص مختلفة ومن جملة هذه الأمانى تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، الملحقين بماهدة التحالف ، المعقودة بين جلاتكم وصاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢

ابتدأت الوزارة المفاوضات مع ممثلى الحكومة البريطانية وهي واثقة بالنجاح ، اعتماداً على ما سبق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية من الوعود ، بأنها ستنظر في تعديل الاتفاقيتين المذكورتين بروح العطف والسخاء ، وكانت ولا تزال تعتقد أن الاقتراحات التي قدمتها هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الأمة ، والشعب العراقي ، كما أنها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ولا تؤثر على مصالحها في هذه البلاد . غير أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أبدت تصلباً شديداً ، ولم توافق على تلك الاقتراحات ، فانتهت المفاوضات بالفشل التام ، وقد شعرت الوزارة من جراء ذلك بقسط كبير من اليأس والحيرة ، وأصبح موقفها حرجاً جداً .

لقد أبدت الحكومة البريطانية أنه ، لما كانت التعديلات لم تقض إلى اتفاق بين الفريقين ، فإنها لا تلج على إبرام معاهدة ١٩٢٧ ، كما أنها مستعدة لتمديد أجل الترتيبات الحالية ، واستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن ، إلى أن يبرز تقدم العراق تغييراً عاماً . ترى الوزارة أن العمل بهذا الاقتراح يعني توقيف سير البلاد نحو التقدم المنشود إلى أجل غير مسمى ، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة ، التي أعربت الأمة على اختلاف طبقاتها عن عدم الارتياح إليها

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن حالتى الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على إدارة أمور الحكومة ، وأداني مضطراً إلى الاعتزال طلباً للاستراحة .

بناء على ما تقدم بيانه من الأسباب ، أشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتى ملتسماً بإصدار أمر جلاتكم بقبولها . وفي الحتام أدعو إلى الله تعالى أن يؤيد عرش جلاتكم ، ويهيئ للأمة نوال رغباتها وأمانها في ظل حكم جلاتكم السعيد .

عبد المحسن السعدون

العبد المخلص : رئيس الوزراء

وفيا ليلى جواب صاحب الجلالة على كتاب الاستقالة :

البلاط الملكي الديوان

عزيزي عبد المحسن

بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء.

ان الظروف التي أحاطت بكم، منذ أقدمتم على تأليف وزاراتكم، وإدارة شؤون المملكة لم تحف علينا دقتها وحرارتها، ويسرنى أن أعترف بأنكم لم تدخروا وسعاً في معالجة الأمور بالانابة والحكمة، وانكم سرتتم في جميع أدوار المذكرات التي دارت ما بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية، معتمدين على روح الصداقة والتخالف الصميم، ولقد ساءني جداً عندما تبين لي أخيراً انكم ترومون الاستقالة لعلمي ان ذلك سيحرمني من معونتكم الصادقة واختباراتكم السديدة.

والآن وقد وقع مع الاسف ما كنت أخشاه، فلا يسعني، في مثل هذه الظروف العصيبة، إلا أن أسألكم أن تداوموا موقتاً على بذل مساعيكم في تدوير شؤون الدولة إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة.

فبصل

### ✽ البلاط الملكي وزارة ✽

استقالت «الوزارة السعدونية الثالثة» في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م، على النحو الذي شرحناه، وبقيت البلاد بدون وزارة مسؤولة مدة تربي على ثلاثة أشهر، ولما رأى المعتمد السامي ان المدة التي ينبغي أن يستغرقها تأليف الوزارة الجديدة تجاوزت الحد المعقول، هرع إلى البلاط الملكي يستنجد بالملك فيصل لاتخاذ الموقف، فذكره الملك بالتقارير التي كان يبعث بها إلى وزارة المستعمرات، ويشكو فيها تدخل جلالته في الصغيرة والكبيرة من شؤون البلاد وهكذا صفع المعتمد صفعاً أليماً فاراد رئيس الوزراء المستقيل ان ينقذ الموقف فرفع إلى جلالته الملك هذا الكتاب

خصوصي

بغداد في ٣٠ آذار سنة ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة

بعد أن تفضلتم جلالته بقبول استقالاتي، وأمرتم بأن تستمر الوزارة على العمل موقتاً، قد سنحت لي الفرصة في أوقات مختلفة لأن أبدي إلى جلالته رأيي في الموقف الذي نشأ عن استقالة الوزارة



لقد عرضت على جلالتيكم اني لا اظن ان الحكومة البريطانية ستعدل عن الخطه التي اتخذتها فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين الماليه والعسكريه ، ولذلك لا ارى فائده ترجى من الانتظار وبقاء الامور على ما هي عليه الآن . وقد كنتم جلالتيكم تجيئون على معروضاتي هذه ما يحملي على حسن الظن والتفاؤل بالمستقبل ، وتشيرون علي بالتريث والاصطبار تعلمون جلالتيكم أن قد مضى على استقالة الوزارة شهران ونيف ، وأرى أنه لو كانت الحكومة البريطانية مستعدة للتساهل في النقاط التي انقطعت المفاوضات بسببها لكان بإمكانها ان تجربنا بذلك خلال هذه المدة ، ثم لا اظن انني بحاجة إلى أن أقول أن مجلس الأمة والشعب كله قد اعربا عن ضجرهما من هذه الحالة ، التي هي من الحالات الشاذة في تاريخ الحكومات الدستورية ، كما انني شخصياً اشعر بانني لا استطيع بعد الآن أن ابقى في موقعي هذا لاجل غير مسمى ، لذلك استرحم من جلالتيكم ان تفسحوا لي المجال بالانسحاب ، وذلك بأن تصدروا ارادتيكم المطاعة بايداع زمام امور الحكومة إلى من تثقون به من أبناء شعبكم . وفي الختام أدعو إلى الله تعالى أن يؤيد عرشكم برعايته وعنايته

العبد المخلص - عبد المحسن السعدون

### ✽ سفر السر هنري دويس ✽

كانت خدمات المعتمد السامي ، السر هنري دويس قد انهيت قبل الأجل المضروب لها على أثر المشادة التي حصلت بينه وبين الملك فيصل ، وبمناسبة اعتزامه مغادرة العراق نهائياً أمر الملك فاقيمت حفلة وداعية له في مساء يوم أول شباط سنة ١٩٢٩ علق فيها صاحب الجلالة على صدر المحتفل به وسام الافدين من اعلى درجة حامله والقي فيها جلالته الخطاب التالي :

يا صاحب الفضامة !

بعد يومين ستغادرون هذه البلاد ، حاملين معكم ذكريات ست سنوات حافلة بأعمال خطيرة لها علاقة عظيمة بتاريخنا ، ولكم فيها اليد الطولى . لقد كنت شخصياً طوال هذه المدة على اتصال دائم مع فخامتكم ، ولا اظن ان احداً يستطيع أن ينكر علي قولي ، عندما اصرح امام هذا الجمع ، بانكم كنتم دائماً صديقاً مخلصاً لشخصي ، ومحباً صميمياً يغار على تقدم هذه البلاد ونجاحها

إن الشعب العراقي - يا فخرامة المعتمد - يقدر المعروف الذي يسدى اليه ، ولذا فهو يعترف بما كان لكم من مآثر جميلة في الدفاع عن حقوقه ومصالحه . لا اريد ان اتعرض إلى ذكر تلك

المواقف العديدة فكثير من الحاضرين يعرفونها حق المعرفة والحق أن كل من يذكر منا تلك الأيام العصيبة ، التي مرت عليه ، عندما كانت مقدرات القسم الشمالي من بلادنا موضوعة على بساط البحث ، ويتذكر موقفكم الحازم ، مدافعين عن حقوقه ، يزداد احترامه واعترافه لكم بالجميل لقد اختبرتم العراق والعراقيين طوال هذه المدة المديدة ، وأظنكم توافقوني على أن الشعب العراقي بمجموعه ، شعب حي ، تواق إلى التقدم ، محب للاستقلال ، يريد أن يستعيد ما فقده من حضارة تحت عوامل قاهرة ، ويرغب في أن يلحق بالأمم الناهضة ، ويعيش وإياها جنباً إلى جنب ومن أجل ذلك ترونه حريصاً على استبقاء صداقته مع بريطانيا العظمى ، تلك الصداقة التي يعلم بأن أمانه لا تتحقق إلا بها . ولئن رأيتم منه ، في مختلف الاوقات ، شيئاً من القلق ، فما ذلك إلا لأنه لا يجب ان يكون عالة على حليفه ، ولأنه يعلم بأنه لا يكون جديراً بصداقتها ، وبثقتها في هذا الشطر من الشرق الاوسط ، إلا إذا قام بواجبه ، معتمداً في الدرجة الاولى على نفسه ، ونهض إلى المأزلة التي تجعله عزيز الجانب في نظر جيرانه .

انكم تفارقوننا وقد خطونا في سبيل التقدم خطوات واسعة ، قربتنا كثيراً من كعبة آمالنا وأملنا وطيد بأن الصداقة التي لم تدخروا وسعاً في إنائها وتقويتها ، ستكون رائدكم في بيان ما نصبو اليه من آماني أنتم اعلم الناس بحقيقتها .  
يا صاحب الفخامة ! ان هذه البلاد ستحفظ لكم مواقفكم الطيبة ، وهي لاشك تشاركني في تمنياتي لكم سفيراً هنيئاً ، ومستقبلاً سعيداً <sup>(١)</sup>

### ✽ جواب السمر هنري دويس ✽

يا صاحب الجلالة !

أنا أشعر بامتنان عميق من أجل العبارات المنطوية على الساحة ، والكرم ، التي وقعت من شفتي جلالتيكم الكريمتين بحقي ، في هذه الدفعة الأخيرة ، التي يتاح لي التمتع بنعمة ومسرة الضيافة تحت سقف جلالتيكم ، المعروف بكرم الضيافة في كل حين . حقاً ما تفضلتم به جلالتيكم من أن قد مرت علينا ، من اليوم الذي جعلت فيه موضوع استشارتكم وثقتكم ، بصفتي ممثل حليفة جلالتيكم ، ست سنوات حافلات بالحوادث ، سواء فيما يخص العراق ، او جيران العراق . ففي العراق نفسه قد شهدنا معا ولادة قانون اساسي ، وأمة جديدة . وفي تركيا ، وايران ، ونجد وسورية ، شاهدنا انقلابات ثورية ، وقد رقبنا ونحن جالوس هنا في بغداد ، حركات ثلاث وزارات



بريطانية ، وشاهين من شاهات ايران ، وسلطان من سلاطين تركية ، ورئيس جمهورية تركية ، وخمسة معتمدين سامين في سورية ، وثلاثة منهم في فلسطين ، واثنين في مصر ، وخمس وزارات مختلفة في العراق ، وفي كل هذه المدة الحافلة بالحوادث ، كان العامل الدائم في حياتي الخصوصية والرحمة معا ، لطف وكرم وصداقة جلالته الخاصة ، وذلك ليس لصفات شخصية مما يعود إلي بل لكوني هنا ممثل صاحب الجلالة الملك جورج حليف جلالته الثابت

حقا إن أوضح ذكرى ما سألته معي من العراق ، هي ذكرى اللطف والكرم اللذين لقيت : ليس فقط من جلالته ، بل من الشعب العراقي بأسره ، سواء الموظفين ، وغير الموظفين ، واني لا أعتقد أن في الدنيا شعباً أكثر لطفاً من هذا الشعب ، ومثالا على ذلك اود أن أقص قصة صنيعة أمل أنها اقصر من بعض القصص الاخرى ، التي تليت حول هذه المائدة ، وهي تتعلق بما حصل لي ولزوجتي في أحد الأيام ببغداد

كنا مرة ماشين بقرب الجسر القديم ، على ممر ضيق جداً ، زلق على ضفة النهر الفاض وكنت أنا في المقدمة ، فحدث لزوجتي ، وهي معرضة للدوران في الممرات الضيقة ، ان أصابها دوار فجأة ، فتمسكت بمجدار أقرب منزل وفي الحال اسرع إلى مساعدتها امرأتان عربيتان فأمسكتاهما بذراعهما ، واخذتا تلتطفانها بقولها لا تخافي ، لا تخافي يا خانم ! ثم ارشدتاها إلى مكان أوسع ، حيث عادت إلى نفسها ، وما كان أحد يعرف من نحن ؟ إنما رأتا هاتان المرأتان العربيتان المسكيتان شخصاً غريباً في ضيق ، فذهبتا لنجدته ، بأشد ما شهدت في حياتي من اساليب الرقة والوداعة . وقد وقعت هذه الحادثة موقعاً عميقاً من قلبي ، وقلب زوجتي ، وجعلتنا ندرك اكثر من كل ما ادركنا في الماضي ، ما انطوى عليه اهل هذه البلاد من اللطف الفطري الاختياري الحقيقي . ان مثل هذه الاختبارات هو الذي جعلني صديقاً للعراق ، واني اعد جلالته بالتمسك بهذه الصداقة اينما كنت .

واني في كل هذه السنوات الطويلة - وهي عشر حياة الانسان الاعتيادي كنت دائماً اشعر مع جلالته في اهتمامكم ، وعنايتكم ، بتقدم واستقلال شعبكم ، وفي سروركم بكل دلالة من دلائل هذا التقدم ، فإنه مهما قيل بخلاف ذلك ، لقد حصل تقدم وتحسن مدهشان ، ومن الفوائد العظيمة التي حصلت للعراق ، منذ وصولي هنا ، أمر لي فيه فضل كبير لا ينكره حتى « محرر الاستقلال » ألا وهو أن كلامنا هنا ، قد أصبح ست سنوات اكبر عمراً ، وقد قال بعض علماء التاريخ ان امبراطورية القسطنطينية البيزنطية العظيمة ، كانت مدينة ببقائها عدة قرون ، بعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، لما أتيح لها بحسن الحظ من أن يحكمها خلال اربعة



أو خمسة قرون متتابعة سلسلة من الحكام المتقدمين في السن ، أو من يدعهم صديقي الميجر ادمونس Ronds de cuir ( أو المنادر أو الدواشك الجلدية ) بلغ كل منهم العرش بعد ان ترك وراءه حماس الشباب . فلما جئت أنا هذه البلاد ، كنت من أصحاب الكراسي الحكومية المتقدمين في السن ، ولكن عبثاً التفت حولي أنشد غيري على مثالي في العراق

اما انتم يا صاحب الجلالة ! فكنتم قد بلغت قسطاً كبيراً من العمر ، وتلتم شهرة عالمية ، بالشجاعة والبأس ، والحنكة السياسية ، بصفتم قائداً وتثال النهضة العربية الكبرى ، تحت زعامة والدكم الجليل ، صاحب الجلالة الملك حسين ، ولكن ليس من يقدر على القول بأن جلالتم متقدم بالسن ، فقد رأيت حولي من كل جهة وزراء شبانا ، وموظفين شبانا ، ومستشارين شبانا ، وما من ( سياسي متقدم في السن ) ذلك العنصر الذي لا يشمن في الأمة سوى الهم ذلك الشخص الجدير بالاحترام والاعجاب الكثير ، السراسون خزيل ، وصاحب العظمة المغفور له النقيب ، وكان قد اعتزل الخدمة حينئذ ، وصاحب الفخامة يوسف بك السويدي ، الذي ما كان آنذا مشتركاً في إدارة أمور الدولة

اما الآن ، فقد تبدل كل ذلك ، إذ اني أرى حولي ملكاً محبوباً لم يعد بعيداً كثيراً عن سن الكهولة ، وهالة من كهول محترمين مجربين ، حذقوا السياسة ، وهذا ما يجعلني كبير الأمل في مستقبل العراق . فمع ان الشباب هو الذي يقوم بالثورات ، فالكهولة هي التي توطدها ويسرنني أن أقول ان السر جلبت كلايتين <sup>(١)</sup> ليس صغيراً جداً في السن ، فهو ليس بأصغر مني إلا بثلاث سنوات ، واكبر بثلاثين مني ، يوم أتيت إلى العراق ، وهو رجل كثير الاختبار ، شديد الاقدام ، ذكي الفؤاد ، واسع الاطلاع في شؤون العالم العربي ، بحيث يمكنكم أن تثقوا تمام الثقة في حكمته ، ونافع مشورته ، إلا ان أمني الاكبر في شخصية جلالتم ، وفي الصفات المحببة الجذابة الرفيعة السامية المنطوية عليها تلك الشخصية ، واني اعتبر جلالتم أعظم كنز للأمة العراقية

كان يقال ان صاحب الجلالة المغفور له الملك أودارد السابع ، كان أفضل سفراء بريطانيا وعلى عين المنوال يمكن القول بحق ، أن جلالتم أفضل سفير للعراق ، ليس ذلك فحسب ، بل أفضل مرشد للعراق ، وسأحتفظ دائماً بذكريات الطاف جلالتم العديدة ، ومن جملة تلك الأنطاف ، وهي ليست بأصغرها ، ما تشرفت بنواله الليلة ، وهو وسام الرافدين الذي تفضلت به جلالتم بالإنعام به علي منة وكرماً .

ان بلاد الرافدين ستكون على الدوام موضع محبتي ، وان جلالتم مصيرون في ما بينتم



من الثقة ، بأني في اثناء اعترالي الخدمة ، سأبذل دائماً غاية جهدي بالإحلاح على استقلال هذه البلاد ، والعمل على تقدمها

ان الجويشوبه في الحاضر شي . من الغيوم ، إلا ان هذه الغيوم لن تلبث أن تنقشع سريعاً ،  
واني أتكهن للعراق بمستقبل باهر في ظل حكم جلالتهكم  
وآخر رسالة أود ان أتركها للعراق هي هذه : ان قوة ايمان أمة متحدة هي أعظم من قوة  
الجيش ، أو موارد الايراد الفنية ، أو الطرقات والسكك الحديدية أو الطيارات . فإذا انضمت  
في اتحاد حقيقي ، وإخاء صادق ، جميع الملل والطوائف العراقية ، من عرب ، وكرد ، ويهود  
ومسيحيين ، ويزيديين ، وسنيين ، وجعفرين ، بروح قومية عراقية واحدة ، فعندئذ لا يبقى عظيم  
أهمية لماهية اسلحتكم ، وجيوشكم ، وتناولون الاستقلال التام الصحيح ، وكذلك تناولون احترام  
العالم . والآن اني واثق من ان أسس مثل هذه القومية قد وضعت وضعتاً رصيناً بإرشاد جلالتهكم  
وانها ستثبت وتثمر بقيام بناء زاهر عليها ، اني احول وجهي شطر وطني وبلادي<sup>(١)</sup>

### ✽ سفر معتمد وفدوم آفر ✽

وفي صباح يوم ٢٣ شعبان ١٣٤٧ ( ٣ شباط ١٩٢٩ ) طار السر هنري دوبس إلى بلاده  
مشيعاً بالاحترام ، وفي يوم ٢ مارت ١٩٢٩ وصل بغداد السر جلبرت كلاتين ليخلف السر  
هنري دوبس ، في منصب دار الاعتماد ، فاستقبل فيها استقبالا فخماً ، وأمل الناس انتهاء الازمة  
الوزارية ، وحصول تبدل جوهرى في سياسة الدولة ، بمناسبة مجيئه .

وقبل ان نتطرق إلى تفصيل ذلك ، نرى ان نذكر ان صاحب الجلالة الملك امر باقامة حفلة  
تكريمية للمعتمد السامي البريطانى الجديد ، فأقيمت في البلاط الملكى مساء يوم الثلاثاء الموافق  
١٤ ايار سنة ١٩٢٩ وحضرها كل من رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، وأصحاب المعالي  
الوزراء السابقون ، والحاليون ، وقائد القوات البريطانية الجوية في العراق ، ورجال حاشيته ،  
وكبار موظفي دار الاعتماد ، والمستشارين ، وغيرهم ، فخطب فيها الملك خطبة ترحيبية أجاب  
عليها المحتفل به بخطبة بدت الشيء الكثير من الأوهام ، وبعثت في النفوس روح نشاط جديدة  
وإلى القارئ نص الخطبتين : -

## ✽ خطاب مفصرة صاحب الجلالة ✽

ايها السادة !

اني مسرور جداً بأن احبي ، في هذه الليلة ، ضيفاً عزيزاً علينا ، هو فخامة السير كلايرت كلايتن . إن الصداقة التي تربطنا به قديمة العهد ، واني لا اذكر تلك الايام العسيرة ، التي كانت فيها مقدرات العالم ، بنا فيها مقدرات بلادنا ، على مفترق الطرق ، الا واذكر معها تلك المهمة العالية وذلك النظر النافذ ، الذين امتاز بهما ضيفنا المحبوب ، وما كان لهما من أثر طيب في معالجة الامور الخطيرة . والآن وقد جمعنا الايام من جديد في هذا الوطن العزيز ، فإني لا أود ان أفتح باب القديم ، وأعرض للدوار المختلفة التي مرت بنا ، حيث انكم لا شك عالمون بها ، بالنظر إلى قربها منا ، وعالمون كذلك بما صادف هذا الشعب من صعوبات ، وما بذله من جهود في سبيل تأييد كيانه ، وتعزيز مركزه السياسي . لقد تغلبنا مع الصبر على قسم غير قليل من تلك الصعوبات واني بفضل معاضدة حليفتنا العظمى ، لوائق كل الوثوق باننا سنتغلب في مدة قصيرة على القسم الباقي منها

لقد شامت الأقدار - يا صاحب الفخامة - أن تفدوا الينا ونحن في أزمة وزارية مديدة ، ولكن بالرغم من ذلك كله ، ما كنت إلا متناثلاً بالمستقبل ، وواقعاً بالنظر إلى ما بين شعبينا من أواصر صداقة متينة ، ومنافع مشتركة جسيمة ، من امكان التغلب على كل عثرة في سبيل حسن التفاهم . واني لاشكر لكم ما بذلتموه من جهود طيبة في هذه البرهة الوجيزة ، التي قضيتموها معنا ، في تقوية الثقة المتعاقبة ، التي لولاها ، ولولا الاعتماد على وعود حليفتنا ، وعزمها على انجاز ما قد تحقق لديها من رغبة الشعب الاكيدة في انضمامه إلى العصابة ، وتبوءه الميزة التي يصبو اليها بين الامم ، لما ارتاحت الافكار ، وهدأت الحواظر . لقد وضعنا هذه الثقة ، وهذا الاعتماد ، موضع كل وثيقة سياسية ، وبدأننا ننظر إلى المستقبل القريب بعين ماوئها الأمل والاطمئنان إن بلادنا في ظروفها الحاضرة ، كما لا يخفى على فخامتكم ، في حاجة عظمى إلى سياسة مبنية قبل كل شيء . على الانشاء والاعمار ، وما يزيد في اغتباطي هو ما شاهدته فيكم شخصياً من الاهتمام الخاص في الاخذ بيدنا ، ومساعدتنا على القيام بالإصلاحات المفيدة ، والمشاريع النافعة اني شخصياً متفائل من المستقبل جداً وأمل قوي بأن يؤدي التعاون الصميم فيما بيننا إلى تحقيق هذه الرغبات ، وانعاش مرافق البلاد الاقتصادية ، والحياة الاجتماعية ، في اقرب وقت

وقبل ان اختم كلمتي احب ان ارحب بكم ، وبمفصرة اللايدي كلايتن ، التي يسرنا أن نراها بيننا على هذه المائدة ، وأتمنى لكم كل خير ونجاح في بلادنا العزيزة



## ✽ جواب فضيلة المفكر السامي ✽

يا صاحب الجلالة

إني أشعر بامتنان عميق من أجل العبارات اللطيفة التي بها رجبتم جلالتيكم بقدمي، واللايدي كلايتن إلى العراق . إن جلالتيكم قد شرفتموني بالتكلم عن الصداقة القديمة العهد بيننا التي بدأت في تلحم الأيام ، عند ما كان مستقبل هذه البلاد مكتنفاً بغوامض الحرب ، ولقد كان من حسن حظي ، في ذلك الوقت اني كنت في اتصال وثيق مع العرب في جهادهم في سبيل الحرية . واني اتكلم عن اطلاع تام عند ما استعيد إلى الذاكرة تلحم الشجاعة ، والحكمة ، ورباطة الجأش ، التي قدتم بها العرب إلى النصر والظفر . إنه لا يجوز لأحد من العرب ان ينسى مآتي جلالتيكم في سبيل قضية الحرية ، كما أنه لا يجوز لأحد من الانكليز ان ينسى ولا . جلالتيكم الشديد خلفائكم

اني بعد مرور اكثر من عشر سنوات ، على ختام الحرب ، آتي إلى هذه البلاد ، وأجد نفسي مرة أخرى باتصال مع جلالتيكم ، واتصالي هذه المرة هو في العمل السلمي على التقدم ، وعلى النهوض الاقتصادي

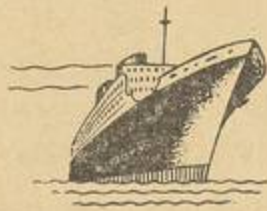
لا شك أن في هذه البلاد بعضاً ممن يشعرون بحجية امل ، وبأن التقدم قد كان بطيئاً وصعباً ، ولكني كقادم جديد ، في امكاني ان اؤكد لكم أن ما تم إلى الآن من الخطوات في سبيل تشييد دولة مستقلة ثابتة الاركان لما يستدعي العجب في رأيي

فإن وضع الاسس القوية الرصينة لا بد من أن يكون دائماً مهمة مملّة ، لا تبعث الامل في النفس ، وغالباً ما يحدث أن الكثيرين من أولئك ، الذين ساعدوا في العمل التمهيدي ، يجرمون غبطة الاشتراك في انقام الصرح المقام . وكذا كان الامر مع سلفي الممتازين السير برسي كوكس ، والسير هنري دوبس ، فإنهما قد جاهدا جهاداً طيباً صحيحاً لمساعدة العراق في طريقه صُعداً ، والنتائج التي نؤمل الحصول عليها ستكون كل ما يطلبان من مكافأة

اني اعتقد ان العراق داخل الآن في دور جديد من أدوار التقدم ، ستكون فيه النتائج اسرع وأشد ظهوراً . إن المبدأ المنطوية عليه العلاقات ما بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وحكومة العراق هو - كما كان دائماً - التعاضد في سبيل غاية مشتركة ، الا وهي القيام بصورة تدريجية مطردة ، بتأسيس حكومة عراقية مستقلة ، مرتبطة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية برابطة التحالف الوثيق ، والعطف الصميمي . هذه هي السياسة التي أنا هنا لاجل تنفيذها ، وسأكرس جميع جهودي في سبيل تأييدها . اني اعتقد ان مصالح بريطانيا العظمى والعراق الحقة

مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وأن ليس هناك من تضارب حقيقي بينها  
وعليه يمكن لجلالتكم ، وحكومة جلاتكم ، الاعتماد على معاضدي ، من كل قلبي ، في  
سبيل هذه الغاية . ولي الثقة بأن أرى العراق يتبوأ مقامه في هيئة جمعية الأمم قبل انتهاء مدة وظيفتي  
إن نفسي تطفح بالأمال عند ما أرى ما ينطوي عليه من النتائج الممكنة ، ذلك التطور  
الزراعي ، والاقتصادي التي تهتم به جلاتكم ذلك الاهتمام الشديد

إن كل ما هو ضروري لبلوغ الغايات ، التي نتوخاها جميعنا ، هي المحافظة على الثقة والاعتماد  
المتبادلين . أما الارتياح ، والتفريق ، فلا يمكن أن يؤدي إلا إلى تأخير التقدم ، ووضع العراقيل  
في الطريق . ففي ما يخصني ان المهمة التي امامي لمهمة اقبالها بالترحيب والسرور ، وذلك من حيث  
أنه يتسنى لي ان اجدد ، وعلى ما ارجو كذلك أؤيد ، الصداقة الشخصية التي شرفتموني بها  
جلالتكم ، وأن اعمل ثانية في سبيل ، ومع شعب ، قد قضيت بعضاً من افضل سني حياتي باتصال معه  
والآن أشكر جلاتكم مرة ثانية الشكر الخالص جداً من أجل عباراتكم اللطيفة ، واتمنى  
أن أقوم بوفاء جزء من كرم الضيافة التي يشملني به العراق ، وذلك بالمساعدة في العمل المضطلع به  
جلالتكم والشعب العراقي





## الوزارة السويبية الاولى

✽ كلمة استطرادية ✽

في اليوم الذي قدّم عبد المحسن السعدون استقالة وزارته الثالثة ، وهو يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م « عقد نواب حزب التقدم ، الذي كان يرأسه السعدون ، اجتماعاً قرروا فيه استصواب عمل رئيسهم ، وأعلنوا أنهم سوف لا يؤيدون أية وزارة لا تعضد التعديلات التي أراد إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، فبقي أعضاء الوزارة يزاولون أعمالهم بطريق الوكالة ، دون أن يتحملوا سلطة أو مسؤولية وزارية تامه ، وظلت الوزارة تعرض على البرلمان القوانين الجديدة ، التي كانت قد وضعتها قبل استقالتها ، إلا أنها لم تضع أية لائحة قانونية أخرى »<sup>(١)</sup>

وكانت البلاد مهددة بخاطر الغزاة النجديين من جهة ، ومن جهة أخرى كان التموض الذي استولى على العلاقات بين بريطانية والعراق ، بعد انقطاع المفاوضات بين الطرفين ، يقلق بال العراقيين والبريطانيين على السواء ، ولا سيما بعد أن انهيت خدمات السير هنري دوبس ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، قبل الأجل المحدود لها ، وكان يمكن أن تنتهي في أجلها ، لولا سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين الملك فيصل .

وفي اليوم الثاني من آذار ١٩٢٩م وصل المعتمد السامي الجديد ، السر جلبوت كلايتن ، إلى بغداد فوجد الجو السياسي مكفهرأ ، والقنوط قد استولى على السياسيين كافة ، فاتصل بالملك فيصل ورجال حاشيته ، واجتمع بالسعدون وأركان وزارته ، واستمع إلى آراء رجال المعارضة كافة ، وما لبث أن صرح بأنه يحمل نيات طيبة نحو العراق ، وأنه يريد أن يجرب حظه في خدمة هذه البلاد ، ثم صار يوالي الكتابة إلى لندن باسطاء مقترحاته وآراءه .

قالت جريدة « بغداد تيمس » في عددها الصادر في يوم ١١ نيسان ١٩٢٩م :

« ان زعماء الأحزاب العراقيين لم يزالوا في انتظار الكلمة الاخيرة من لندن ، وآخر ما اقترحه بعضهم هو إلغاء معاهدة ١٩٢٧ واستمرار تنظيم العلاقات بين بريطانية والعراق بموجب معاهدة ١٩٢٢ بشرط أن تعد الحكومة البريطانية ، من دون تحفظ ، معاضدة طلب العراق في الدخول إلى حظيرة عصبة الامم في سنة ١٩٣٢م »

ولما جاء الجواب من « لندن » مطمناً رغبة المعتمد السامي في معالجة القضية العراقية من جديد على الاسس التي تضمن تحقيق رغبة العراقيين ، كتب فخامته إلى الملك فيصل هذا الكتاب :

(١) تقرير دار الاعتماد البريطانية عن سير الادارة في العراق خلال السنة ١٩٢٨



دار الاعتماد

الرقم سرّي آر . ٩٧/و

بغداد

التاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٩

يا صاحب الجلالة !

كما أخبرت جلالتم شفهياً في هذا الصباح . لقد تلقيت الآن من وزير المستعمرات تعليمات حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية بخصوص مفاوضات المعاهدة ، ولقد حُصّتها في مسودة الكتاب الملحق بهذا .<sup>(١)</sup>

إن الاقتراحات التي تحتوي عليها المسودة هي ، بالطبع ، شرط على أن تؤسس وزارة للقيام بهام حكومة البلاد ، ولا أنوي توقيع الكتاب وإرساله إلى جلالتم قبل أن أتلقي من جلالتم تأكيداً بأن سيكون جلالتم فرغ من تشكيل وزارة ، وإلى أن نكون قد اتفقنا على شكل الجواب الذي سترسلونه جلالتم الي .

ألحق بهذا أيضاً مسودة الكتاب الذي أنوي توجيهه إلى رئيس الوزارة الجديدة على أثر تشكيلها صديق جلالتم المخلص - كلبرت كلايتن

(١) هذه هي مسودة الكتاب التي يشير إليها المتمد في هذه الفقرة :

يا صاحب الجلالة !

بالرغم من جميع الجهود التي بذلت من قبل الفريقين للتوصل إلى الاتفاق على شروط الاتفاقيتين المالية والعسكرية الجديدتين ، اللتين ستلحقان بمعاهدة ١٩٢٧ . يظهر أنه ليس لهذه المفاوضات من نصيب في التوصل إلى نتيجة مرضية لأن عدم وجود حكومة مسؤولة في ذات الوقت أخذ يعرقل إدارة وتقدم البلاد ، فحكومة صاحب الجلالة البريطانية من أجل وضع حد لهذه الحالة ، غير مرضية من الشؤون ، مستعدة لأن تقوم بتنفيذ الاقتراحات التالية بشرط أن تؤكدوا جلالتم بأن هذه الشروط ستكون جلالتم من تشكيل وزارة .

١- أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لترك معاهدة ١٩٢٧ أو الاتفاقيتين الجديدتين اللتين هما ، بشرط أن تمدد المدد التي نصت عليها المادتان (١) و (٢) من المعاهدتين العسكرية والمالية الحاليين إلى نهاية حزيران سنة ١٩٣٢ بالواسطة التي تترأى لحكومة العراق صلاحيتها

٢- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لأن تعان لمجلس العصبة في أول فرصة متيسرة بعد انتهاء المفاوضات لتمديد المدد المذكورة آنفاً بأنه لا ينوي العمل بمعاهدة ١٩٢٧ وأن تخبر رئيس مجلس العصبة بذات الوقت إما (١) بأنها مع ذلك ترى نفسها مسؤولة عن القيام بالتعهد الذي نصت عليه المادة (٨) من تلك المعاهدة أو (٢) بأن في نيتها أن تقدم اقتراحاً إلى مجلس العصبة في دورة حزيران ١٩٣٢ بوجوب دخول العراق في عضوية العصبة منذ ذلك الحين ، ما لم يحصل في ذات الوقت توقف جدي في تقدم البلاد السياسي والاقتصادي

٣- كذلك أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للموافقة على تمديد المدة التي نصت عليها الفقرتان الأولى والثانية من المادة (٨) من الاتفاقية المالية إلى آخر سنة ١٩٣٠ ومستعدة لاعادة المفاوضات حالاً لنقل السكة الحديدية نهائياً بشرط أنه فيما إذا حصل توقف في سير المفاوضات قبل نهاية المدة الجديدة أن يكون لأي من الفريقين الحق في طلب إحالة الأمر حالاً إلى التحكيم



### تكوين الوزارة

ولما كان المعتمد السامي الجديد قد تعرف على وزير المعارف في «الوزارة السعدونية الثالثة» السيد توفيق السويدي أثناء المفاوضات التي أجريها مع ممثلي ابن سعود في جدة في تموز ١٩٢٨م وجه الملك فيصل هذا الكتاب :

وزير الأفيخ السويدي

بناء على استقالة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر ذي القعدة لسنة ألف وثلاثمائة وسبع وأربعين الهجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان لسنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية

فيصل

### هيئة الوزارة

وهكذا تم تكوين «الوزارة السويدية الأولى» في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٩ كما يلي :

- |                                                                     |                                        |
|---------------------------------------------------------------------|----------------------------------------|
| ١- توفيق السويدي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية والأوقاف |                                        |
| ٢- عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية                              | ٦- سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة |
| ٣- يوسف غنيمه : وزيراً للعالية                                      | ٧- خالد سليمان : وزيراً للمعارف        |
| ٤- داود الحيدري : وزيراً للعدلية                                    | ٨- الحاج عبيد المحسن شلاش : وزيراً     |
| ٥- محمد أمين زكي : وزيراً للدفاع                                    | للمواصلات والأشغال                     |

وكان رئيس الوزراء ، السيد توفيق السويدي ، قد رشح مدير المعارف العام ، السيد طه الهاشمي إلى منصب وزارة المعارف ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك ، وفضل الاستمرار على العمل كموظف في الدولة . فلما أصر عليه بوجوب الاشتراك في وزارته ، أصر هذا بدوره على الرفض ، ولما فاتح الملك فيصل السيد الهاشمي في أمر ترشيحه لمنصب وزير المعارف اعتذر الهاشمي عن قبول المنصب الوزاري لأسباب يطول شرحها <sup>(١)</sup>

(١) سألت السيد طه الهاشمي عن صفة تكليفه بالمنصب الوزاري ، ورفضه التكليف ، فكتب لي يقول : « ما ذكرتموه صحيح . أنا شخصياً لا أظن أن السويدي أراد أن يستقل موامي ، ولعله أراد بادخالي في الوزارة إن يأمن جانب المرحوم أخي . وكان فخامة توري السيد أيضاً بصر كل الأعرار على دخولي في الوزارة ولعله هو الذي أشار على المرحوم الملك فيصل . بأن يقنني ودمتم ١٩٤٠/٣/٢٣ »



### ✽ مبرة الناس ✽

لاحظ الناس أن هيئة « الوزارة السويدية الاولى » تكونت من هيئة « الوزارة السعدونية الثالثة » نفسها مع أن حزب التقدم الذي تسند الوزارتان « المستقلة والجديدة » اليه كان قرر أن لا يعضد أية وزارة لا تعضد التعديلات التي أراد السعدون إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية، واخذتهم الخيرة والدهشة في تعليل هذا التراجع

ومع أننا لانؤمن بالحزبية، ولا نشق بمعظم المناهج والمبادئ التي بشرت بها معظم الأحزاب السياسية في العراق فقد وجدنا رئيس الوزارة الجديدة يتجه اتجاهها جديداً في بحث العلاقات بين بريطانيا والعراق، بعد أن اتعبت المفاوضات الجانبين العراقي والبريطاني زمناً طويلاً دون التوصل إلى نتيجة حاسمة كما هو صريح منهاج وزارته الآتي نصه :

### ✽ منهاج الوزارة ✽

لما عقد المجلس النيابي جلسته الاربعون في يوم الاثنين الموافق ٦ مايس ١٩٢٩م انتصب رئيس الوزراء. وتلا منهاج وزارته الجديدة وهو :

سادتي الكرام ! إنني وزملائي معتبطون لتقدمنا إلى مجلسكم الموقر بخطة وزارتنا، وبنا تنوي القيام به من الأعمال طيلة اضطلاعها بمسؤولية الحكم، مستندة على ما أولاهنا إياه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من ثقة، وما تأمل أن تتمتع به من اعتماد من لدن مجلسكم العالي وما يزيد في اعتباطنا هذا أننا تتمكن اليوم من مكاشفة حضراتكم في موضوع المفاوضات التي جرت بين العراق وحليفته في الحريف الماضي

تعلون أيها السادة أن العراق لم يقبل بماهدة ١٩٢٢، بما فيها من قيود ثقيلة، إلا حرصاً على سلامة كيانه، واعتماداً على حسن نية الخليفة العظمى، التي أعربت في فرص مختلفة عن استعدادها لمعاوضته على السير في مضمار الرقي والتكامل، حتى يصبح في وقت قريب قادراً على النهوض بنفسه، وتحمل الأعباء التي تترتب عليه كدولة مستقلة.

مرت الايام والعراق يتقدم نحو الرقي الاجتماعي والاستقلال السياسي، وقد كانت الآمال متجهة إلى أن حلول سنة ١٩٢٨ التي كان يجب أن تنتهي فيها معاهدة ١٩٢٢ بموجب البروتوكول المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣، سيكون مبدءاً لدور خطير في حياة هذه البلاد السياسية، يقضي على كثير من الشواذ الذي يتخلل الوضع المستثنى، المستند إلى أحكام المعاهدة المذكورة، غير أن ظهور قضية الموصل، وحاجة العراق إلى الاحتفاظ بجميع أراضيه، قد جعل من الضروري عقد معاهدة ١٩٢٦، التي مددت أجل المعاهدة الاولى إلى ٢٥ سنة، بما أدى إلى التأخير في بلوغ



# الوزارة السويفية الاولى

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الاوقاف



وزير المالية \* يوسف غنيمه



وزير الداخلية \* داود الجديري



وزير الداخلية \* عبد المنعم القصاب



توفيق السويدي



وزير الري والزراعة \* سلمان البراك



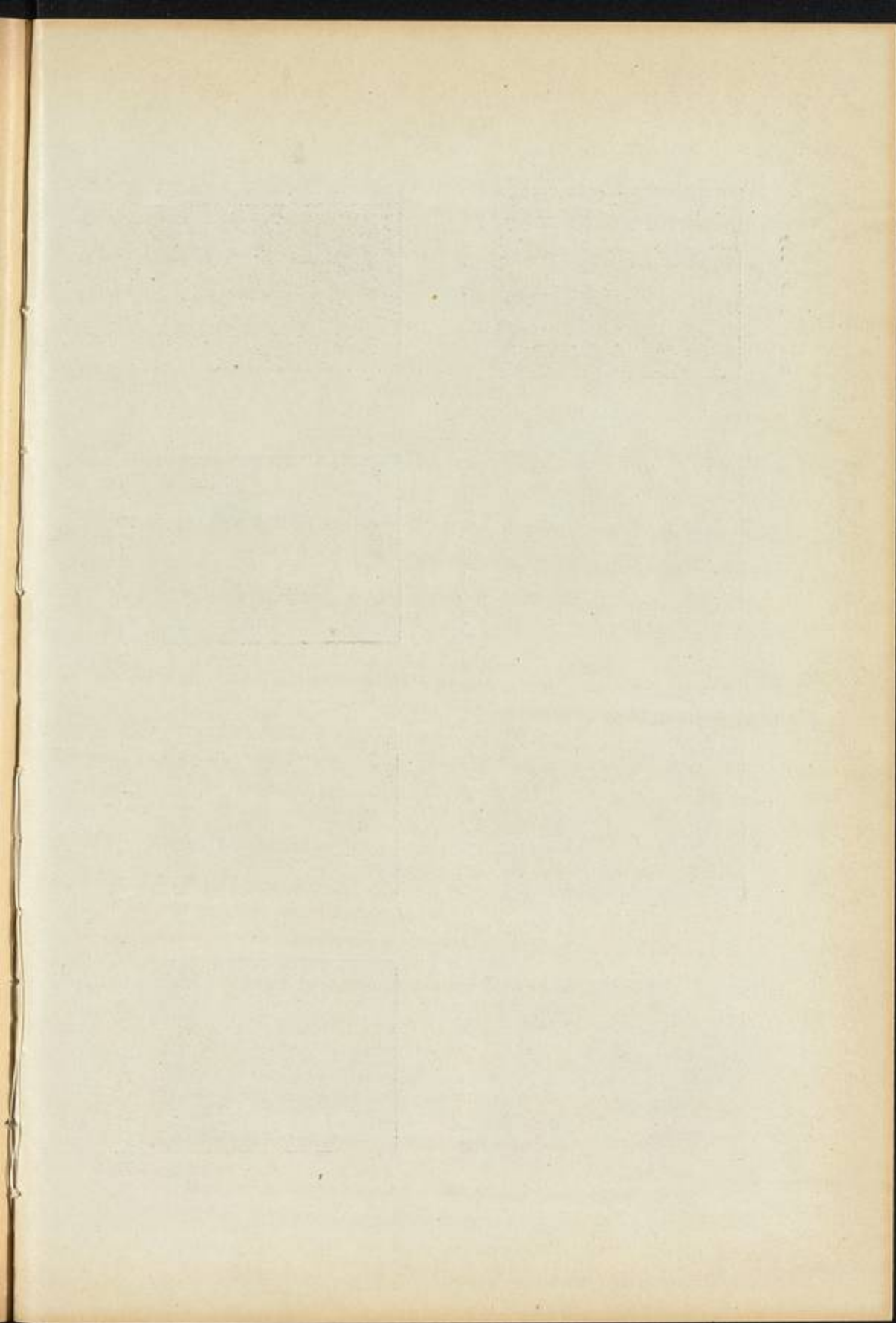
وزير المارق \* خالد سلمان



وزير المراسلات والاشراف \* عبد المنعم قصاب



وزير الدفاع \* محمد أمين زكي





الغاية التي يصبو إليها كل عراقي صميم ، وهي إنهاء العلاقات المستثناة بين الحليفتين ، والتخلص منها في أقرب وقت مستطاع . ومع ذلك فإن معاهدة ١٩٢٦ لم تمس أحكام المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية ، التي نصت على تولي العراق المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩ كانون الأول ١٩٢٨ كما أنها احتوت على نصوص تمكن العراق من مطالبة حليفته في كل أربع سنوات مرة ، بأن تنظر في مسألة إدخال العراق في عصبة الأمم ، وفي مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

وعندما قرب موعد النظر في المسألين السالفين الذكر ، وجد أنهم من المرغوب فيه وضع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ ، وتنص على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في تاريخ معين ، وتنتهي مسؤوليات بريطانية ، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية العسكرية ، وبناء على ذلك جرت المفاوضات بين الطرفين ، وفي النتيجة عقدت معاهدة ١٩٢٧ ، وقد كان من المتفق عليه - بناء على رغبة بريطانية الشديدة - أن لا تنفذ هذه المعاهدة إلا بعد تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، حتى تبرم هذه الوثائق كلها ، وتصبح نافذة الحكم في آن واحد .

لا ترى وزارتنا حاجة لأن تعلق شيئاً على ما اتت به معاهدة سنة ١٩٢٧ من تبدل في وضع العراق السياسي ، لأن هذه المعاهدة لم تنفذ حتى يومنا هذا ، وقد أصبحت بطبيعة الحال مهملة بسبب عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على تعديل الاتفاقيتين

وقد بدأت المفاوضات فعلاً في تشرين الأول ١٩٢٨ بين ممثلي الحكومتين ، وذلك لتعديل الاتفاقيتين المذكورتين . وقد كانت غاية الحكومة العراقية أن تحصل على تعديلات تلائم التقدم الذي أحرزه العراق خلال الأربع سنوات المنصرمة ، وبعد المداولات المستفيضة لم يتمكن كل من الطرفين من إيجاد حل ، رغمًا عما أبدياه من حسن نية ، إذ ظهر أن نقطة نظر كل منهما تصطدم في كثير من المواضيع ، وإن التوفيق بينهما من الأمور الصعبة التي لا يمكن التغلب عليها .

إن أهم النقاط التي لم يحصل الاتفاق عليها تلخص فيما يلي :

- ١ - تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع
- ٢ - قيادة القوات المشتركة
- ٣ - إدارة الأحكام العرفية
- ٤ - سلطة قائد القوات الجوية
- ٥ - مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية
- ٦ - مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية



٧ - مصروفات المعتمد السامي وحاشيته

٨ - الاعفاء من الرسوم الكمر كية

٩ - السكك الحديدية

لقد كان من الضروري ، بعد أن ظهرت النتيجة السلبية للمفاوضات ، أن توجه الانظار إلى طريقة أخرى يستطيع أن تتحقق بها أمانى البلاد ورغباتها ، وذلك بواسطة إنها المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الأمم في زمن معين ، وبناء عليه كانت قد بذلت الجهود المتواصلة في سبيل الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جداً ، خال من كل قيد وشرط . إن هذه الجهود ، وإن كانت لم تثمر بعد ، إلا أنه لا يوجد ما يدعو إلى قطع الرجاء من الحصول على التصريح المذكور ، إذا عولجت الأمور بالصبر وطول الأناة . لقد تبين بالاختبار أن المفاوضات قد أشغلت الحكومات العراقية المتتابعة أزماناً طويلة من دون جدوى ، فأعاقبتها عن الانصراف إلى تحسين أحوال البلاد الداخلية ، كما أن اتخاذ سياسة سلبية في هذا الصدد ، وبقاء البلاد مدة طويلة بدون حكومة مسؤولة تتولى إعباء الحكم قد أورتها أضراراً جمة ، كما قد يورثها ضياع حقوقها المكتسبة مما لا يمكن الاستمرار عليه ، لذلك اعتزمت وزارتنا انتهاز خطة عملية مثمرة ، من شأنها رفع المستوى الاقتصادي والعلمي ، مع بذل الجهود العظيمة لتحسين الموقف السياسي ، وانتهاز كل فرصة سانحة لتحقيق الرغبات القومية ، ولا تود وزارتنا أن تتقدم بواعيد خلافة لكنها صعبة التنفيذ ، إنما هي ترغب أن تعالج أعمالاً مستطاعة ومتناسبة مع قدرة البلاد المالية ، فهي ستسير بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ ، بما في ذلك الأحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة ، وستستمر على التمسك بحقوقها المنصوص عليها في تلك الوثائق ، كما أنها ستواظب على استعمال سلطاتها الدستورية بحرية ، وتسمى لتوطيد الشعور بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة ، بمقتضى هذه السلطات ، وتنفيذ ذلك كله من قبل الوزراء المسؤولين أمام مجلس الأمة

ترى وزارتنا أن البلاد تحتاج إلى إحصاء رسمي لبيان عدد نفوس سكانها بالضبط ، وإن عملية تسجيل النفوس أمر ضروري يجب الاعتناء به ، وإكماله في أقرب وقت مستطاع . وهي ترى أيضاً أن هنالك ضرورة قصوى لتنقيح نفقات خدمات الدولة ، وإجراء وفور كبيرة لصرفها على مشاريع مثمرة ونافعة .

إن بقاء الجيش في حالته الحاضرة ، وتحميل البلاد مصاريفه الكبيرة ، بدون أن تحصل على نتائج ملموسة منه ، أمر لا يمكن دوامه أكثر ، فوزارتنا عازمة على حسم هذه المشكلة نهائياً



وذلك بتقديم اقتراحات قطعية بشأن النظام العسكري في البلاد إلى مجلس الأمة في دورته الاعتيادية الآتية

أما سائر المشاريع المفيدة ، كمشروع خزان الجبانية ، وخزان عقرقوف ، وإصلاح التلفونات وتخفيض أجورها تخفيضاً هاماً ، وحل مشكلة المنازل ، وأعمال التثقيف الهامة ، والعملية ، والبنك الأهلي ، وتحسين المنتجات الوطنية كالتبغ ، والقطن ، والتمر ، وتشجيع إصدارها ، وتأمين رواجها في الأسواق الأجنبية ، وغير ذلك من الأمور المهمة ، فهي بلا شك من جملة وظائف وزارتنا الأصلية ، ولا نرى هنالك حاجة إلى تنظيم قوانين طويلة مشحونة بهذه الأعمال وأمثالها إذ أنها لا تريد أن تضع على مجلسكم الموقر أوقاته الثمينة بسماع وعود قد لا ينسنى تحقيقها في القريب العاجل

فنحن بموقفنا هذا نكتفي بأن نطلب مؤازرة مجلسكم الموقر لتأييد حقوق هذه البلاد عهداً أو فعلاً مؤملين أن يوفقنا المولى لتحقيق رغبات البلاد . اهـ<sup>(١)</sup>

### ✽ مناقشة منهاج الوزارة ✽

ما كاد رئيس الوزراء . ينتهي من تلاوة منهاج وزارته حتى هاجت المعارضة وماجت ، وطالبت بالخاص أن يؤجل المجلس العالي مناقشة المنهاج إلى جلسة مقبلة ، ليتسنى لنواب الأمة قراءته وتفهم معانيه ، ولكن رئيس الوزراء . أصر على أن تجري هذه المناقشة في الجلسة النيابية نفسها ، ولما وضع اقتراح التأجيل في التصويت رفضته الاكثية الحكومية

قال نائب بغداد ، محمد جعفر أبو التمن : « ان الوزارة الحاضرة الفت من انقضاء الوزارة السابقة ، التي كثيراً ما قام رئيس الوزراء . الحاضر ، والذي كان ركن الوزارة السابقة ، والبارز فيها ، وكثيراً ما كان يعد المجلس بمسائل كانت موضع البحث ، والتي كان يتقالم من نتائجها . وما كنت لأعتقد ، بعد اعلانه باسم الحكومة السابقة فشل المفاوضات ، أن يقبل تحمل المسؤولية فيؤلف وزارة ... »<sup>(٢)</sup>

وقال نائب بغداد ، ياسين الهاشمي : « أنا استغرب كيف يتفق شخصان على مبدأ واحد ، يأتي أحدهما بمبدأ والحكومة البريطانية لا توافق عليه ، ويترك المسؤولية ، وينسحب ، والثاني يقول اني سائر على نفس المبدأ ، ويأتي ويجلس ثم يقول ان هذه المبادئ انما هي المبادئ المدرجة في العهود التي قبل بها مجلس الأمة ، والعبارة التي يتمسك بها في منهاجه تقول « فهي ستسير بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٢٢ وذيلها ومعاهدة ١٩٢٦ بما في ذلك الأحكام الموجودة في الاتفاقيتين

(١) محاضر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع ١٩٢٨/١٩٢٩ من ٥١٩/٥٢١

(٢) المصدر نفسه من (٥٢٤)



المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة» وفي سجل المواد المرفوضة المادة الاولى «تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع» فبأذا تتمسك بإزميلي المحترم المنكود الحظ ، الذي جاءت بك الظروف لأن تكون رئيساً في هذا الوقت؟»<sup>(١)</sup>

وقال نائب ديالى ، محمود صبحي الدفتري : «أنا لا أرى لزوماً للمحتاج في هذه البلاد لأنه ما رأينا يوماً من الايام أتننا حكومة بمنهاج وطبقته ، فإذا كانت الحكومة تأتي بمنهاج معين ثابت وتطبق القسم القليل منه ، وتبقى القسم المهم منه ، من دون تطبيق ، فما الفائدة من المنهاج؟»<sup>(٢)</sup> ورد رئيس الوزراء ، توفيق السويدي ، على اعتراضات المعارضين بقوله :

«إن ما يجب أن يفهم - وأرجو أن يفهم - هو أن الموقف الذي تمثت عليه الوزارة السعدونية لم يتغير ، وأننا لازلنا مواضين على التمسك بعين المبادئ التي قيل عنها أننا عدلنا أوجدنا عنها ، تلك المبادئ التي إن كان فيها شرف عظيم لفخامة السعدون ، فيها أيضاً شرف عيسى شخصياً ، بصفتي أحد المفاوضين ، وعيسى أيضاً رفقا في المفاوضين واني لم أحد قيد شعرة عما تحسست به أنا ورفقا في عن النقاط التي طالبنا بها وتمسكنا بها»<sup>(٣)</sup>

وانتهت الجلسة بعد أن منح المجلس الوزارة ثقتهم بأكثرية (٥٦) صوتاً ضد ستة عشر صوتاً وانفض الاجتماع

### ❖ فرعة الاعيان ❖

تنص المادة الثانية والثلاثون من «القانون الاساسي العراقي» على أن :  
«مدة العضوية في مجلس الاعيان ثلثي سنوات ، على أن يتبدل نصفهن في كل أربع سنين ، ويجوز اعادة تعيين الاعضاء السابقين ، والنصف الاول ، لأجل التبديل الاول ، يفرض بالاقتراع» ولما كان «مجلس الامة العراقي» قد اجتمع لأول مرة في ١٦ تموز سنة ١٩٢٥م فقد جرى الاقتراع القانوني على نصف أعضاء «مجلس الاعيان» في يوم ١٣ حزيران ١٩٢٩م بحضور الملك فيصل فأسفر عن فوز :

- ١- محمد الصدر ٢- عداي الجريان ٣- آصف وفائي ٤- عبدالله النقيب ٥- فخري جميل ٦- حسن الشبوط ٧- مولود مخلص ٨- يوسف عما نويل ٩- محمود الاستربادي ١٠- عبد الكريم السعدون

أما الذين سقطوا في القرعة فكانوا :

(١) المصدر نفسه ص (٥٣٨)

(٢) المصدر نفسه ص (٥٣٤)

(٣) المصدر نفسه ص (٥٣٦)



١١- يوسف السويدي ١٢- جميل الزهاوي ١٣- ابراهيم الحيدري ١٤- عبد الله صافي ١٥- صالح باش أعيان ١٦- محمد علي فاضل ١٧- مناحيم دانييل ١٨- الحاج سعيد ١٩- عبد الحسين كليتدار ٢٠- عبد الغني كبة  
واستناداً إلى المادة الـ (٣٢) من القانون الاساسي أصدر الملك فيصل ارادته الملكية في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩م باعادة تعيين الذوات الآتية أسماءهم أعضاء في مجلس الاعيان وهم :  
١- ابراهيم الحيدري ٢- عبد الله صافي ٣- الحاج سعيد ٤- مناحيم دانييل ٥= محمد علي فاضل

وفي يوم ١٢ ( تشرين الاول ) من هذه السنة ايضاً أصدر الملك فيصل ارادته بتعيين :  
٦= السيد نور الياسري ٧- عبد اللطيف المنديل ٨= محمد علي بحر العلوم  
اعضاء في المجلس المشار اليه  
وفي يوم اول تشرين الثاني ١٩٢٩م صدرت الارادة الملكية بتعيين ٩= الحاج ياسين الحضيبي  
ولما كان العين يوسف السويدي قد لبى دعوة ربه في منتصف عام ١٩٢٩م بقيت العضوية  
العاشرة في مجلس الاعيان شاغرة حيناً من الدهر مؤاساة لآله وذويه

### ✽ بين العراق وسورية ✽

كانت « سورية » أحد الاقسام التي تكون « الانبراطورية العثمانية » كما كان « العراق »  
أحد أجزاء هذه الانبراطورية . فلما انتهت الحرب العالمية الاولى ، بسلم الأجزاء العربية من تلك  
الانبراطورية ، وإقامة كيانات مستقلة لكل منها ، حسب الخطط الاستعمارية التي رسمتها اتفاقية  
سايكس = بيكو السرية ، قضت المصالح في هذه الكيانات أن تعقد اتفاقات ثنوية بينها ،  
كما لو كانت تعقد بين الدول الاجنبية ، وفيما يلي نص الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية ،  
وبين السلطات الفرنسية المنتدبة في سورية ولبنان حول استرداد المجرمين ، بعد مفاوضات  
استغرقت زمناً ليس بقصير :

### ✽ اتفاق مؤقت لاسترداد المجرمين ✽

عقد هذا الاتفاق المؤقت الآتي :  
بين فخامة توفيق بك السويدي ، وزير الخارجية للحكومة العراقية ، وفخامة المسيو هنري  
بونسو ، المعتمد السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان ، استناداً إلى السلطة المخولة لكل  
منهما يستبدل هذا الاتفاق بماهدة قطعية فيما بعد :  
المادة الاولى : يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يسلم كل منهما الآخر ، بمتقضى الشروط

المعينة في هذا الاتفاق ، كل من كان :

(أ) متهما او محكوما عن جريمة ارتكبت في العراق ، ووجد في سورية أو لبنان ، سواء كان فاعلا أصليا أو معينا .

(ب) او من كان محكوما او متهما عن جريمة ارتكبت في سورية ولبنان ، ووجد في العراق سواء كان فاعلا اصليا او معينا

المادة الثانية : لا يسمح بالاعادة مالم يكن الشخص المطلوب استرداده متهما او محكوما بالحبس سنة واحدة ، او بعقوبة اشد ، عن جريمة تستلزم بموجب قوانين كلا القطرين عقوبة لا يقل حدها الاعظم عن الحبس سنة واحدة

المادة الثالثة : لا يملك الشخص الذي سمح باعادته إلا عن الجريمة التي وقع طلب الاسترداد من أجلها ، أو عما يتعلق بها من الافعال التي تظهر بعد الاسترداد

إذا برى من هذه التهم ، فلا يجوز توقيفه او محاكمته عن أية جريمة اخرى ، مالم يمنع في بادئ الأمر فرصة وتسهيلات معتدلة لأجل العودة إلى القطر الذي كان قد سله فيعرض عن ذلك لا يطبق هذا الشرط على الجرائم التي ترتكب بعد الاسترداد

المادة الرابعة : لا يسمح بالاعادة عن جريمة سياسية ، او عسكرية . وإذا تبين للسلطات الحكومية ، التي رفع طلب الاسترداد اليها ، أن الجريمة ذات صبغة سياسية ، أو أن طلب الاسترداد وقع بغية محاكمة المتهم ، او معاقبته عن جريمة سياسية ، فإنها تطلب إلى حكومة البلاد ، التي طلبت الاسترداد ، ان تقدم إيضاحات بذلك ، وتعطي جميع المعلومات اللازمة لا تعتبر الافعال الآتية جرائم سياسية : -

(أ) جميع أفعال القسوة ، أو قطع الطريق ، أو السرقة ، المصحوبين بالقسوة ، سواء ارتكبها شخص واحد ، أو عصابة ضد الافراد ، أو ضد أموالهم الخاصة ، أو ضد السلطات المحلية ، أو ضد السكك الحديدية ، أو غيرها من وسائل النقل والمواصلات

(ب) كل جريمة موجهة ضد شخص معتمد صاحب الجلالة البريطانية في العراق ، أو معتمد الجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان ، أو ضد شخص رئيسي الحكومتين ، أو ضد احد أفراد عائلاتهم

المادة الخامسة : (أ) يحتفظ المعتمد السامي في سورية ولبنان لنفسه بجزية الرأي المطلقة في تسليم السوريين أو اللبنانيين أو رفض تسليمهم . وكذلك تحفظ الحكومة العراقية لنفسها بجزية الرأي المطلقة في تسليم العراقيين أو رفض تسليمهم .

(ب) وكذلك يحتفظ المعتمد السامي لسورية ولبنان بنفس حرية الرأي في رعايا الافرنسيين الذين ارتكبوا جريمة في العراق .



(ج) وتحتفظ الحكومة العراقية أيضاً بنفس حرية الرأي في أحد الرعايا البريطانيين الذين ارتكبوا جريمة في سورية أو لبنان

المادة السادسة : كل طلب استرداد يجب ارساله بواسطة المراجع الدبلوماسي المستخدمة على الأصول بين الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة : يجب أن يكون طلب الاسترداد مصحوباً : -

(أ) بمذكرة توقيف ، أو أمر باللقاء . القبض صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص ، ومتضمنة نوع الجريمة ، ونسخة من نص القانون الذي سيني الحكم عليه

(ب) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، يتضمن هوية الشخص المتهم ووصفه

(ج) بنسخة صحيحة من الاعترافات ، والافادات التي ، اخذت بعد حلف اليمين ، مصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية

المادة الثامنة : تطبق القاعدة نفسها ، عند ما يكون الاسترداد خاصاً بشخص قد حكم عليه غيابياً ، او في حالة التمرد ، غير انه في هذه الحالة يجب أن يكون الطلب مصحوباً بملخصة الحكم ، أو أمر تنفيذ الحكم ، ونسخة من المادة القانونية التي بني عليها الحكم .

المادة التاسعة : إذا كان طلب الاسترداد خاصاً بشخص محكوم بحكم صدر في حضوره ، فيجب ان يكون طلب الاسترداد مصحوباً بما يأتي : -

(١) نسخة من كل الحكم أو امر تنفيذ الحكم

(٢) بيان بهوية الشخص المحكوم ، الذي يجب أن يكون مفصلاً على قدر الامكان

(٣) نسخة من المواد القانونية التي بني عليها الحكم .

(٤) شهادة من سلطة عدلية ذات اختصاص ، تتضمن أن الحكم واجب التنفيذ

المادة العاشرة : على الحكومة التي تتلقى طلباً باسترداد شخص ، أن تقتنع اولاً بأن الجريمة هي مما يجب اجراء الاسترداد من اجلها ، بموجب هذه الاتفاقية ، فإذا اقتنعت الحكومة من هذه النقطة ، فعليها ان تصدر أمراً بتوقيف هذا الشخص ، وباجراء التحقيق في القضية ، وفي نهاية التحقيق إذا اقتنعت الحكومة ان الشخص الموقوف هو الشخص المتهم بالجريمة ، وانه توجد أدلة كافية لتبرير محاكمته عن الجريمة ، فعليها أن تصدر أمراً بالاعادة

المادة الحادية عشرة : (١) إذا كان الشخص المطلوب من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ، وفقاً لهذه الاتفاقية ، مطلوباً ايضاً من قبل دولة أو بضع دول أخرى ، بسبب جرائم قد ارتكبت ضمن اختصاص قضائها ، فيجب تسليمه إلى الدولة التي قدمت طلبها قبل غيرها ، إلا إذا صرفت النظر عن طلبها هذا



(ب) كل شخص تصدر بحقه إحدى الحكومتين أمراً بالتسليم ، يجب تسليمه بموجب ذلك الأمر إلى وكلاء الحكومة الأخرى ، الذين لهم صلاحية على تسليمه ، وتستعطي كل حكومة امثال هؤلاء الوكلاء جميع المساعدات التي تكون ضرورية لتمكينهم من نقل الشخص المسلم .  
المادة الثانية عشرة : لكل حكومة الحرية في اطلاق سراح أي شخص موقوف ، إذا لم يؤخذ خلال شهرين من ابلاغ الحكومة الأخرى بأمر الاسترداد .

المادة الثالثة عشرة : على الحكومة التي تطلب الاسترداد ، أن تدفع إلى الحكومة الأخرى جميع المصاريف الواقعة لتنفيذ الطلب ، وتسليم الشخص  
يجب حسم التأدية بشهادة تعطى من مدير الأمور العدلية في سورية ، أو من وزير العدلية في العراق

المادة الرابعة عشرة : تنفذ هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها ، ويمكن انهاؤها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ، بارسال إخبار في هذا المعنى إلى الحكومة الأخرى ، قبل ستة اشهر  
لأنجل ما ذكر اعلاه أمضى الموقعون أدناه هذه الاتفاقية : كتب في بغداد في ٢٣ ايار ١٩٢٩  
Beyrouth le 6 Mai 1929  
HENRI PONSOT

### العرفنة السريّة

شعرت وزارة المالية بضرورة ترديد عائداتها الكمركية ، من بعض الصفوف التجارية ، فقررت وضع لائحة قانونية « للتعرفنة الكمركية » والتقدم بها إلى مجلس الامة لتشريعها ، في أوائل حزيران ١٩٢٩م . ولكن قبل أن تعرض اللائحة للابرام ، وقعت مضاربات في الاسواق اضرت بالحكومة وبالأهليين معاً ، وأدت إلى أن يهاجم المعارضون الوزارة السويديّة متهمين إياها ب :  
« إما أن تكون الحكومة هي التي أفشت السر ، أو الحزب الذي رجعت إليه - وهو حزب التقدم - هو الذي أفشى السر . فإذا كان الحزب بريئاً ، وحقيقة هو بريء ، فالحكومة هي التي إذن أفشت السر ، فيجب أن تسأل الحكومة عن هذا الأمر »<sup>(١)</sup>  
وفي اليوم الثامن من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ وقف وزير المالية ، يوسف غنيمه ، ليرد التهمة عن الحكومة فقال :

« الحكومة بلنّها أن هناك اشاعات في الاسواق ومضاربات في أنواع معاومة كانت في ضمن ما تنوي الحكومة تقديمه في هذه اللائحة ، وعندما سمعت المضاربات التي حصلت على أنواع لم يكن قسم منها في هذه اللائحة . . . وبما أنها من الخطط السرية راجعت فخامة رئيس الوزراء في المسئلة



وتداولت معه ومع مدير الكمرك ومستشار المالية بصورة سرية عن هذه القضية . أما المضاربات التي جرت الاشاعة عنها فلم تكن مبثوثة بين التجار بشكل اللائحة المنوي تقديمها ، لأن المضاربات صارت على أشياء لم تكن داخلة فيها ، بل يظهر ان الحبر شاع بأن هناك تعرفه كمركية ستقدم وأن وزارة المالية قائمة بواجبها في تحقيق الامر وإيجاد المسؤول الذي أفشى هذا السر ، والآن لا يمكنني أن اعطي ايضاحات زائدة عن التحقيقات الجارية في هذا الأمر ، ولكن الحكومة إذا توصلت إلى النتيجة فستعطي المعلومات بصورة اوسع <sup>(١)</sup>

والواقع ان المعارضة كانت تعتقد بأن المضاربات التي أجراها بعض التجار ، ولا سيما في شراء السكر والشاي ، انما أجروها لمصلحة رئيس الوزراء . على حين أن الرئيس المشار اليه يصرح في مذكرته المنشورة في آخر هذا الفصل بقوله « انتهت التحقيقات الخاصة بالتعرفه الكمركية وتبين من خلالها أن ليس لاحد من أعضاء الحكومة دخل فيها ، وعرضت نتائجها على البلاط ، وهدأت سورة الغضب وعادت الامور إلى مجاريها الطبيعية .

بينما كتب الينا وزير المالية ما يلي :

بغداد ٢٩ ديسمبر ١٩٣٠

عزيزي السيد عبد الرزاق افندي الحسيني

جواباً على سؤالكم عن لائحة التعريفه الكمركية التي نوت الحكومة تقديمها في سنة ١٩٢٩ إلى مجلس الامة ثم ضربت صفحا عنها فإنكم تجدون ايضاحات مسبهة عن هذه القضية بينتها إلى مجلس النواب بصفة كوني وزيراً للمالية يومئذ وذلك في الجلسة السادسة والخمسين من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ في يوم السبت المصادف ٨ حزيران ١٩٢٩ راجعوا ص ٨٢٢ و ٨٣٢ من مذكرات المجلس لذلك الاجتماع

ومما يؤسف له أن الحكومة لم تتوصل إلى الوقوف على مصدر ذلك الافشاء . مهما بذلت من الجهود واتخذت من الوسائل بل بقي هذا الامر في طي الجهولات والمستقبل كفيل في إزاحة الستار عن هذا السر والسلام

التوقيع - يوسف غنيمه -

### ✽ جسر الفلوجة ✽

كانت « شركة السير جون جالسون » الانكليزية قد منحت في آذار ١٩٢٧ م تعهد انشاء جسر حديدي دائم على نهر الفرات في « الفلوجة » ببلغ قدره (٦٥٠٨٤٢) ليرة انكليزية على أن يتم العمل خلال ستة عشر شهراً من ذلك التاريخ . وقد حدث في شتاء سنة ١٩٢٨ م فيضان



أدى إلى انهيار الدعائم المؤقتة لبناء هذا الجسر ، وغرق اسطواناتين ، فأرادت الشركة أن تتخلص من الاضرار التي لحقت بها من جراء هذا الفيضان فادعت إن أسباب ما وقع نشأت عن :

- ١- تأخر دائرة القطار عن نقل مواد الجسر من البصرة إلى الفلوجة
  - ٢- إعطاء وصف مغلوط من قبل الحكومة عن طبيعة النهر في موضع العمل
  - ٣- انهزام أعمال الجسر البدائية من جراء تعلية السدود الغربية للفلوجة
- وطالبت بتعويض قدره ٣٠,٠٠٠ ليرة انكليزية وأن تقوم الشركة باكمال الجسر نيابة عن الحكومة ، أي بطريق الامانة ، فرفضت الحكومة هذا الطلب ، واتخذ مجلس الوزراء قراراً في ٢٣ تموز ١٩٢٩ م باحالة القضية على التحكيم للبت في النقاط التالية :
- أ- عما إذا كانت الحكومة أو وكلاء التاج ملازمين أم لا بدفع إلى المقاولين أي مبلغ اضافي عن المبلغ ٩٣٦٣/٩/٣ ليرة انكليزية الذي استرده وكلاء التاج من أصحاب الضمان بتمضي أحكام بوليصة الضمان ، وعما إذا يجب دفع المبلغ الاضافي هذا = إذا وجد = إلى المقاولين عملاً بالمادة ١٢ من المقالة أم لا ؟ ومن المسلم به ان وكلاء التاج يجب اعتبارهم كفريق يسهم الامر لاصدار الحكم عن هذه المسألة .

ب- عما إذا كانت الحكومة مسؤولة عن جميع الخسائر أو الضرر أو قسم منه الذي تسبب من جراء الفيضان أم لا ؟

ج- عما إذا كانت الحكومة مسؤولة عن دفع إلى المقاولين تعويضات عن التأخير المزعوم تسببه من قبل السكك الحديدية أم لا ؟

د - من يتحمل اجور المحكم والمقدر القانوني

وبعد استقالة «الوزراء السويدية الاولى» صدر قرار التحكيم في ٥ ايار من سنة ١٩٣٠م وإذا به ينص على عدم مسؤولية الحكومة العراقية في الامرين أ و ب أما ما ورد في الفقرة (ج) فقد أزم القرار الحكومة بالاضرار الناجمة عن تأخير شحن مواد الجسر بالقطار من البصرة إلى الفلوجة ، على أن تقدر هذه الاضرار من قبل المهندسين الاستشاريين كما أزم القرار الحكومة والشركة باجور التحكيم مناصفة

بعد أن انتهت الشركة من انجاز الجسر الذي تعهدت به ، طالبت بمبلغ قدره ٤٢,٦٠٠ ليرة انكليزية عن كلفة الاعمال الاضافية التي طلب اليها القيام بها ، وعن التعويضات المستحقة عن تأخير نقل المواد بالسكة الحديدية ، فاستبطلت الحكومة العراقية هذا المبلغ وأوفدت أحد المهندسين البريطانيين ، المستخدمين في دواوينها ، إلى لندن لمناقشة الشركة الحساب المزعوم امام المهندسين الاستشاريين فقضى هؤلاء بأن تدفع الحكومة إلى الشركة مبلغاً قدره ٢٣,٥٤٢ ليرة انكليزية



بدلاً من المبلغ المطالب به من قبلها

### ✽ حوادث وامور منوعة ✽

١- ألغت «الوزارة السويدية الاولى» وزارة الاوقاف، وجعلتها مديرية عامة ملحقة

بديوان مجلس الوزراء. اعتباراً من ٢ تموز سنة ١٩٢٩

٢- نعت أنباء المانيا السيد طالب النقيب «وزير الداخلية في الوزارة التقنية الاولى» يوم

١٦ حزيران ١٩٢٩

٣- ونعت أنباء الاستانة في يوم ١٩ تموز ١٩٢٩م السيد صبيح نشأت الذي كان وزيراً

للمواصلات والاشغال والمالية وغيرهما اكثر من مرة

٤- حاولت الوزارة تحقيق «مشروع الجبانية» ورأت أن تتدارك نفقاته من واردات النفط

ولكن الأجل وافاها قبل ان تحققة

٥- كان الملك أمان الله خان قد فقد عرشه في الأفغان، اثر محاولته ادخال بعض النظام

الاوربية في ملكه لم يقره الرجعيون عليها، فجاء إلى بغداد في ١٣ تموز ١٩٢٩ تصحبه أميرات

وامراء البيت المالكة، واستقبل من قبل الملك فيصل استقبالا فخماً وبعد أن زار واسرته المراقدة

المقدسة في العراق غادر البلاد إلى ايران في ٢١ من الشهر المذكور

٦- غادر وزير المالية، يوسف غنيمه، العراق إلى أوروبا باجازه رسمية في ٢٥ تموز ١٩٢٩م

فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الدفاع، محمد أمين زكي،

وقد استقالت «الوزارة السويدية الاولى» والوزير المذكور في الخارج

٧- بينما كانت «مواكب الغراء الحسيني» تقوم بواجباتها الدينية في كربلا يوم ٢٠ صفر

١٣٤٨ (٢٧ تموز ١٩٢٩) على عادتها السنوية إذ حدث عراك عنيف بين موكب الكاظمية

وموكب النجف اسفر عن قتل ثلاثة اشخاص وجرح عشرة، وكان كل من الموكبين المذكورين

يريد الدخول إلى صحن الامام (ع) قبل غيره

٨- وصل بغداد في يوم ١٥ تموز ١٩٢٩م وزير ايران المفوض في العراق، سميعي خان،

فاستقبل استقبالا فخماً بوصفه أول وزير ايراني مفوض يصل العراق ممثلاً عن حكومته الانبراطورية

الايرانية. وفي ١١ آب من هذه السنة وقع الاتفاق الموقت الآتي ذكره :

### ✽ الاتفاق مع ايران ✽

بحثنا عن العلاقات العراقية - الايرانية بحثاً مفصلاً أثناء الكلام على «الوزارة السعدونية

الثالثة» في الفصل المتقدم وقلنا أن المفاوضات بين الجانبين «العراقي والايراني» أسفرت عن توقيع



اتفاق مؤقت بين العراق وايران في ١١ آب سنة ١٩٢٩ وان هذا الاتفاق لا يزال يمدد أجله ،  
ونظراً لأهمية هذه الوثيقة فإننا ننشر نصها فيما يلي :

وزارة الخارجية « بغداد في ١١ آب سنة ١٩٢٩ »

سيدي الوزير

لي الشرف بأن أحيط معاليكم علماً أنه لما كانت حكومتي متشعبة برغبة صادقة في أن تنهي  
بأقصر وقت ممكن المفاوضات الجارية مع الحكومة الايرانية بشأن عقد معاهدة صداقة ، واتفاقيات  
اللاقامة ، والتجارة والملاحة كذلك اتفاقات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين  
الذين يخصها الامر ، فقد كلفتني أن أبلغ إليكم باسمها الاحكام الآتية لتكون قاعدة مؤقتة  
للعلاقات بين بلدينا :

١- إن ممثلي ايران السياسيين والقنصلين في العراق يتمتعون ، على شرط المعاملة المتقابلة ،  
بالحقوق ، والامتيازات ، والصيانات ، والاستثناءات المقررة بمبادئ وتعامل القانون الدولي العام ،  
والتي لن تكون بأي حال من الاحوال ، أقل من الحقوق ، والامتيازات ، والصيانات والاستثناءات  
المنوطة إلى الممثلين السياسيين والقنصلين ، التابعين لأكثر الامم حظوة .

٢- للحكومة الايرانية ، بشرط المعاملة المتقابلة ، أن تعين في الاراضي العراقية ممثليها  
القنصلين ، الذين يمكنهم أن يقيموا في أي مكان فيها حيث منافها من وجهتي الاقتصاد  
والثقافة تسوغ اقامتهم ، ومع ذلك لا يمكنهم أن يارسوا وظائفهم إلا بعد أن يتلقوا  
« الاكسكواتر » المعتاد

٣- يقبل الرعايا الايرانيون إلى الاراضي العراقية ، ويعاملون وفقاً لقواعد الحقوق الدولية  
ويجب أن لا يعاملوا بأي حال من الأحوال ، بشرط المقابلة بالمثل ، بمعاملة أقل شأنًا من المعاملة  
التي يعامل بها رعايا أكثر الامم حظوة <sup>(١)</sup>

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في أمور الاحوال الشخصية ستنظم فيما بعد بين الدولتين  
فإن رعايا احدهما الموجودين في أراضي الأخرى يبقون مؤقتاً خاضعين في هذه الامور إلى محاكم  
البلد المقيمين فيه .

(١) . . . عندما احضرت مسودة الاتفاق المؤقت في بادىء الامر اعترضت الحكومة العراقية على نص  
المادة الثالثة منها لأنها في الحقيقة لا تمنح الحكومة الايرانية من مطالبة الحكومة العراقية بمعاملة رعاياها في الامور  
القضائية وفقاً لأحكام الاتفاقية العدلية ، ونتيجة المذكرات التي تلت ذلك حصل الاتفاق على أن ترسل الحكومة  
الايرانية كتاباً إلى الحكومة العراقية بخصوص عدم استفادة الرعايا الايرانيين من الاتفاقية العدلية ، وقد تلقت  
الحكومة العراقية فعلاً هذا الكتاب ، وهي تعتبره كتاباً لا يوضح المادة الثالثة من الاتفاق »



٤- تستفيد ، بشرط المعاملة المتعاقبة ، المحصولات الارضية ، والصناعية ، الايرانية المستوردة إلى العراق ، في جميع الحصصات ، من النظام الذي تعامل به محصولات اكثر الامم حظوة التي هي من هذا النوع .

٥- تدخل الاحكام المذكورة في أعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم ، وتبقى معمولاً بها إلى أن تعقد المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المفكر بها في أعلاه أو لمدة سنة على الاكثر تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احترامي .

توفيق السريدي

عناية الله خان سمعي

المندوب فوق العادة لصاحب الجلالة الانبراطور شاه ايران في العراق وزير الخارجية لحكومة العراق

✽ الصهيونية في العراق ✽

### لمحة تاريخية

« الصهيونية » نسبة الى « صهيون » وهو جبل في « القدس » ويراد بها اليوم : نظام اجتماعي يرمي الى تكوين قومية يهودية محضة ، و احياء اللغة العبرية القديمة ، وبعث الثقافة اليهودية البحتة ، ومن ثم اتخاذ فلسطين العربية وطناً قومياً مستقلاً ، خاصاً باليهود

وقد تغلغلت هذه الفكرة في نفوس العالم على اختلاف طبقاتهم ، وتفاوتت درجاتهم ، منذ زمن بعيد حتى أنك لن تجد في يوم من الايام يهودياً واحداً لا يتغنى بهذا الحلم اللذيذ ، أو يتقاعس عن تحقيق هذه الامنية ، ولا سيما وهم يسندون أحلامهم إلى بعض عبارات وردت في التوراة <sup>(١)</sup>

ولما نشبت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م كانت « الحركة الصهيونية » في جود تام وأخذ عدد المؤمنين بالفكرة يتضاءل بالتدريج ، ولكن ما كادت « الامبراطورية العثمانية » تشترك في هذه الحرب ضد بريطانيا وفرنسة حتى اتضح لليهود أن السيطرة على فلسطين ستنقل

(١) جاء في العدد السابع من الأصحاح الثاني عشر من سفر التكوين « وظهر الرب لابرام وقال لنسلك ، أعطي هذه الأرض » - اي ارض فلسطين -

ويدعي اليهود أن ملكهم في فلسطين قد حدد في زمن ابراهيم الخليل ، على ما جاء في العدد الثامن من الأصحاح الخامس عشر من سفر التكوين ، أيضاً ، وهو قول الرب « في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطي هذه الارض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات »

ويقولون أن هذا الميراث قد خصص في أولاد إسحاق دون اسمايل بدليل ما جاء في العدد (٢١) من الأصحاح

(١٧) من سفر التكوين « ولكن عهدي أقبه مع اسحاق الذي تلده لك سارة في هذا الوقت في السنة الآتية

على أن تمسك اليهود بفلسطين يتجلى في العدد الرابع من الأصحاح السادس من « سفر الخروج » ونصه

وأيضاً أقت منهم عهدي أن أعطيهم أرض كنعان ، أرض غربتهم التي تقربوا فيها « وفي العدد الثامن من الأصحاح نفسه من هذا السفر ، وهو « وأدخلكم إلى الارض التي رمت يدي أن أعطيها لابراهيم واسحق

وبمقبوب ، وأعطيكم لإها ميراثاً أنا الرب » انتهى المقصود



حيثاً من أيدي العثمانيين إلى غيرهم ، ولاح لهم « أن انتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجعتهم إلى فلسطين على مجال أوسع كثيراً مما كان يظن ممكناً في ذلك الحين »<sup>(١)</sup> وكانت الحكومة البريطانية مرتبكة ، وإمكاناتها الاقتصادية دون إمكانيات خصومها الألمان إذ ذاك ، وأدركت أن كسب صداقة أمريكا وعونها لكسب الحرب يتوقف في الدرجة الأولى على ضمان صداقة اليهود وعطفهم لما لهم من تأثير كبير في الأوساط المالية والسياسية والصحفية ، سواء أكان ذلك في لندن أو في نيويورك . ولكن ضمان صداقة اليهود يتوقف على تحقيق أحلامهم باتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم ، فقررت أن تحلوا خطوتها الاجرامية فتتكث بعودها للعرب ، وبمهدوها الملك حسين فوجهت إلى زعيم الصهاينة ، البارون دي روتشلد ، الكتاب التالي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بعين العطف والاستحسان إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وأنها ستبذل خير مساعيها لادراك هذا القرض . على أن يكون من الجلي الواضح أنه لن يتخذ أي عمل يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين ، أو بوضع اليهود السياسي ، وحقوقهم التي يتمتعون بها في أي بلد آخر . »  
وزير خارجية إنكلترا - اللورد بلفور

#### العرب ووعد بلفور

لم يكن « وعد بلفور » مرغوباً فيه من جانب العرب ، ولا سيما العراقيين منهم ، ولهذا ما كادت الجموع المشردة من يهود أوروبا تقصد فلسطين حتى قبلت هجرتهم بسخط شديد ، واحتجاج مستمر ، ومقاومة غير منكورة ، ولكن الانكليز الذين عرفوا من أين تؤكل الكتف ، وحذقوا سياسة المكر والحداع ، لم يعيروا الاحتجاجات العربية جانباً من التفاتهم ولم يقيموا وزناً للمقاومة التي ذرقتها في فلسطين ، بل أخذوا يعرنون اليهود على استعمال الأسلحة المتنوعة ، ويكننونهم من تشييد الحصون ، وأبقوا باب الهجرة مفتوحاً على مصراعيه

وكان العراق في مقدمة الاقطار العربية التي قاومت فكرة اتخاذ فلسطين العربية وطناً قومياً لليهود ، وكان يهتبل كل فرصة للذب عن كيانهما ، والبذل في سبيلها ، والاحتجاج من أجلها ، وقد بحثنا في حوادث ٨ شباط ١٩٢٨ « في الفصل المتقدم » ما ولدته زيارة السر الفرد موند للعراق من عواقب سيئة فلا نعود إلى الموضوع هنا .

#### حوادث جديدة

وفي آب ١٩٢٩ م وقعت في فلسطين حوادث دامية بين العرب واليهود أزهقت بسببها عدة



نفوس وألحقت بالمتسلكات أضراراً جسيمة . فلما وصلت أنباؤها إلى العراق قام الأهليون وقعدوا . وفي بغداد عقد اجتماع خطير في « جامع الحيدر خانة » في يوم ٣٠ آب ١٩٢٩ م شهدته نحو عشرة آلاف شخص وتليت فيه الخطب السياسية المبهجة ، والقصائد الوطنية المثيرة ، وقرئت الفاتحة على أرواح الذين جندلهم الظلم البريطاني في فلسطين ، فلما انفض الاجتماع خرج الأهليون على شكل مظاهرات وطنية صاخبة فقصدوا « البلاط الملكي » و « دار الاعتماد البريطانية » وبعض دور المثلثات الأجنبية ، ولما أرادت الشرطة أن تحول بينهم وبين الاستمرار في التظاهرات وقعت بعض الحوادث المؤسفة ، وجرح عدد كبير من الشرطة والمتظاهرين .

وقد بقيت مخازن اليهود في بغداد ، وفي أمهات المدن العراقية ، مغلقة أكثر من أسبوعين ، فتعطلت الحركة التجارية ، وتضرر الناس من كساد الاسواق ، وظلت دوريات الشرطة تجوب الشوارع والأزقة ، وتحرس دور اليهود ومتاجرهم وتحمي أموالهم وأرواحهم ، وكانت هذه المظاهرات تنجدد في كل يوم تقريباً واستمر الحال على هذا المنوال حتى منتصف أيلول حتى إذا حلت ذكرى « وعد بلفور » المشؤومة في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ م بلغ الهياج أشده والمظاهرات ذروتها .

وكانت الصحف المحلية ، طوال هذه المدة ، تحمل على الانكليز حملات منكرة ، وتسند إلى الحكومة البريطانية النكث باليهود ، والتحيز لليهود ، والمراوغة في سلب فلسطين من أيدي العرب ، وتقديمها لقمة سائغة إلى الصهاينة ، فكانت هذه الحملات الشديدة تعيق « دار الاعتماد البريطانية » وتضطرها إلى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج فقرر مجلس الوزراء في أول أيلول ١٩٢٩ م « تعطيل جريدتي النهضة والوطن مؤقتاً وفقاً للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات لنشرهما مقالات مخلة بالأمن العام » و « إنذار جريدتي العالم العربي والعراق وإيصانهما بأن تتجنبنا نشر كل ما من شأنه الإخلال بالأمن العام »

فاحتج « الحزب الوطني » احتجاجاً شديداً على هذا القرار الوزاري ، وطلب إلى الوزارة أن تضع حداً لحق الحريات العامة لأن « تعطيل الجريدتين المذكورتين من قبل الحكومة لا يتفق والشعور السائد في البلاد »

وشرعت الأحزاب السياسية ، والنوادي الأدبية ، في جمع الاعانات المالية لمذكوبي عرب فلسطين ، وكانت حملة الاكتاب واسعة ، اشترك فيها الجمهور العراقي على اختلاف طبقاته وتباين نزعاته .

والحق ان « الوزارة السويدية الاولى » بذلت أقصى جهودها لمحافظة الامن ومنع الاعتداء على يهود العراق ، فلولا تلك الجهود لوقعت مذبحه لا توصف .



### ✽ استقالة الوزارة ✽

كانت جلسات مجلس الامة في الاجتياح الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ م ، قد انتهت في يوم ١٤ حزيران ١٩٢٩ بعد ان عقد مجلس النواب خلال هذا الاجتياح ستين جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (٣٥) جلسة

وقد حدث في اثناء العطلة البرلمانية حادثان مهمان في انكلترة ، كان لهما رد فعل عظيم في العراق ، بحيث أدى الى استقالة « الوزارة السويدية الاولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ م وقيام « الوزارة السعدونية الرابعة » محلها

وكان أول الحادتين المذكورين : الانتخابات العامة ، التي جرت في إنكلترة ، وصعود العمال في دست الحكم ، وثانيهما التصريح الذي أفضت به الحكومة البريطانية في آب ١٩٢٩ م فيما يتعلق بسياسة بريطانيا أزاء مصر .

وكان لفيف من الساسة العراقيين يعلقون على اندحار « حزب المحافظين » في حلبة الانتخابات البريطانية واستلام « حزب العمال » مقاليد الحكم بدلا عنهم آمالا طيبة ، بينما كان الفريق الآخر - ولا يزال - يعتقد

أن السياسة الخارجية البريطانية لن تتبدل معها تبدلت الوزارات البريطانية وفي غمرة هذه العقائد السياسية المتباينة انتصرت الفكرة القائلة بوجود الاستفادة من جهة التبدل فرفع السيد السويدي كتاب استقالة وزارته وهو :

ديوان مجلس الوزراء - بغداد      الرقم ٢٠٧٨      التاريخ ٢٥ آب ١٩٢٩  
سيدي صاحب الجلالة !

أتشرف بأن أجزأ على تذكير جلالتهم أنه ، عندما بلغت بالرغبة الملكية في تأليف وزارة تحلف وزارة عبد المحسن بك المستقلة ، كانت البلاد تعاني أزمة وزارية شديدة ، نشأت اثر انقطاع المفاوضات مع الحليفة ، وان الباعث الذي حمل جلالتهم على تأليف وزارة برئاستي ، كانت الضرورة القاضية بعدم إبقاء البلاد من دون حكومة تقوم بإدارة شؤون الدولة . وقد تقدمت ملياً برغبة جلالتهم لتأليف الوزارة الحالية ، التي تحملت مسؤولية الحكم أربعة أشهر ، بعد أن تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل .

أما الآن وقد زالت تلك الموانع ، فإنني أرى ان المهمة التي تألفت الوزارة الحالية من أجلها قد انتهت ، ولذلك أتيت مسرعاً لتقديم استقالتي راجياً من جلالة مولاي التفضل بقبولها أنتهز هذه الفرصة لأرفع إلى السدة الملكية عظيم شكري للفضل العظيم الذي شملتوني به ، وأضرع لله تعالى أن يطيل بقاء جلالتهم .  
العبد المخلص : توفيق السويدي



وفيا يلي الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

البلاط الملكي - الديوان

عزيزي توفيق السويدي

أسفت جداً لتقديركم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء ، ومع تقدير العظم  
لخدماتكم الطيبة ، التي قمت بها أنتم وزملائكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة ، فأني آمل  
منكم أن تداوموا مؤقتاً على تدوير الاشغال العامة لحيننا تتألف الوزارة الجديدة

فيصل

### ﴿ بعد استقالة الوزارة ﴾

كان السر جلبت كلايتن ، المعتمد السامي البريطاني الجديد ، قد وصل إلى بغداد يوم ٢٢ آذار  
١٩٢٩ م وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة ، كتب إلى الملك فيصل أن يعجل في تكوين وزارة  
جديدة تحل محل « الوزارة السعدونية الثالثة » المستقيلة فتكونت « الوزارة السويدية الاولى » في  
٢٨ نيسان سنة ١٩٢٩

وفي عصر اليوم الحادي عشر من حزيران ١٩٢٩ م اجتمع السيد السويدي بالمعتمد البريطاني  
في حديقة دار الاعتماد واستعرض وإياه القضية العراقية في ضوء التطورات الاخيرة ، واتفق الطرفان  
على أن يعرق المعتمد إلى حكومة لندن بما استقر الرأي عليه (١)

ولما حدث التبدل الوزاري في لندن ، حدث تبدل وزاري آخر في بغداد فقد استقالت  
« الوزارة السويدية الاولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ م ولكنها بقيت في الوكالة إلى يوم ١٩ أيلول من  
هذه السنة حيث ألف عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في اليوم المذكور

وقد حدث بين تاريخ استقالة « الوزارة السويدية الاولى » وتاريخ قيام « الوزارة السعدونية  
الرابعة » حادثان :

﴿ أولها ﴾ وفاة المعتمد السامي البريطاني ، السر جلبت كلايتن ، مساء يوم الاربعاء الموافق  
١١ أيلول ١٩٢٩ م بالسكتة القلبية ، وتآلم الساسة العراقيين كافة لهذه الوفاة التي جاءت في غير  
أوانها (٢)

(١) في مذكرة السيد توفيق السويدي ، المنشورة في آخر هذا الفصل ، ايضاحات خطيرة عن المقابلة التي  
تمت بين فخامته ، وبين المعتمد البريطاني ، وقد كتبها فخامته خصيصاً لتاريخ الوزارات العراقية

(٢) جرت حفلة تشييع فخمة للسيد جلبت كلايتن في اليوم التالي لوفاة ، مشى فيها رؤساء الوزارات ، والوزراء  
والاعيان ، والنواب ، وممثلو المفوضيات والقنصليات الاجنبية في العراق ، ولفيف كبير من الأشراف ،

﴿ ثانيهما ﴾ وصول الرد البريطاني على مقترحات المعتمد السامي المتوفى ، بعيد وفاته مباشرة ، واضطرار وكيل المعتمد إلى تبليغ هذا الرد إلى الحكومة العراقية ورأت وزارة السويدي أن تحتم أيامها بإذاعة البيان التالي عن الرد البريطاني (١)

### ﴿ بيان رسمي ﴾

( بعد ان انقطعت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية في الشتاء الماضي ، رأت الحكومة العراقية ان توجه الانظار إلى طريقة أخرى يستطاع أن تحقق بها أماننا البلاد ورغباتها وذلك بإنهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين

فاوضت الحكومة العراقية المرحوم فخامة السر جلبرت كلايتين في هذا الامر فأعرب عن استعداداه لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ومراجعة الحكومة البريطانية بشأنها بالسرعة الممكنة وبعد أن جلست وزارة العمال على دست الحكم ، أخذ فخامة السر كلايتين يؤكد عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقترحات العراقية . لقد ورد جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي : -

(أ) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لمعاوضة ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في ١٩٣٢

(ب) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل أنها قررت عدم الشروع في معاهدة ١٩٢٧

(ج) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل أنها تقترح وفقاً للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة الانكليزية - العراقية لسنة ١٩٢٦ ان توصي بإدخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢

يلاحظ مما تقدم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت الآن كل قيد او شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الامم

والسراة والمنولين ، وغيرهم ، ودفن النقيب في « المقبرة الانكليزية » في المنبدي وقد أجمعت الصحف على ان العراق خسر بوفاة هذا المتمد سياسياً لبقاً ، ورجلا حكم عقله قبل عواطفه في خدمة المصلحة العامة والتوفيق بين الآراء البريطانية والعراقية

(١) لما كانت « الوزارة السويدي الاولى » هي تلك إقناع الجبهة البريطانية بضرورة طلي أي شرط او قيد من الوعد الذي وعدت به الحكومة البريطانية من تأييد ترشيح العراق إلى عصبة الامم في عام ١٩٣٢ م فقد رأت هذه الوزارة نفسها ان تذيب البيان موضوع البحث ، قبل ان تتخلي عن السلطة لغيرها



لما كان من الضروري عقد معاهدة قبل ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق بعد دخول الأخير في العصبة فستخذ الآن التدابير لاحضار مسودة معاهدة لهذا الغرض مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي - المصري  
هذا هو نص جواب الحكومة البريطانية ومما يؤسف له ان الجواب المذكور كان في الطريق عند ما كان المرحوم السر جلبرت كلايتن يلفظ أنفاسه الأخيرة ولا شك في انه كان يسر سروراً عظيماً لو قدر له أن يبلغ هذا الجواب إلى الحكومة العراقية بنفسه ( ٥١ مدير المطبوعات

### ﴿ مذكره فخرية للسويدي ﴾

ذكرنا في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب ، اننا اتصلنا بأصحاب الفخامة والمالي والسعادة : رؤساء الوزراء ، والوزراء ، ورجال السيف والقلم ، لجمع المعلومات المتنوعة عن كل ما له علاقة بموضوع الكتاب ، فكان بعضهم يشجعي على المضي في هذا السبيل فيمضي بكل ما لديه من وثائق ومستندات ، والبعض الآخر يرى في عملي ملهاة ومشقة لا يستحقان التشجيع والتشجيع بالاعمال الحكومية «  
وقد تفضل السيد فاجي السويدي ، فوضع تحت تصرفنا كافة المستندات المتعلقة بالوزارة التي ألفها في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ م ، ورأى شقيقه ، السيد توفيق السويدي ، ان يحضروا حذوه فيمضي بالمعلومات والوثائق المختصة بوزارته الأولى ، ولكن وجوده في خارج العراق ، اضطره إلى أن يستعاض عن تلك المستندات بالكتاب التالي عملاً بالقاعدة المعروفة « ما لا يمرك كله لا يترك جله »

عزيزي السيد عبد الرزاق جنيف في ١٤ مارت ١٩٣٤

بعد التحية وصلي كتابكم المؤرخ ٢٥ شباط ١٩٣٤ المرسل من « الحلة » وشكرتكم على ما أبديتموه نحوي من شعور طيب ، كما قدرت لكم مجهودكم الثمين المصروف في تأليف « تاريخ الوزارات العراقية »

اني اطلعت على الجزء الأول من كتابكم المهم بواسطة الأمير شكيب أرسلان ، فوجدته حافلاً بالمعلومات الضرورية ، فهو تقويم للوزارات العراقية في الحقيقة ، اكثر من تاريخ بالمعنى المتعارف . ومهما يكن فيه من اقتضاب فإنه أول خطوة مفيدة يمكن اعتبارها في « تاريخ العراق السياسي »

لاحظت في الجزء الأول انكم تعرضتم إلى ذكر « الوزارة السعدونية الثالثة » ولم تدخلوا في تفاصيلها ، مرجئين البحث في ذلك إلى الجزء الثاني . ولما كانت الوزارة المذكورة ، أول وزارة اشتركت بواسطتها في الحياة السياسية الفعلية ، فيمني كثيراً أن يأتي الجزء المذكور بمعلومات مضبوطة عنها ، وهذا الضبط يفتر بطبيعة الحال إلى منابع موثوقة يعسر الاطلاع عليها بدون مساعدة أرباب العلاقة ، وموازرتهم لكم ، فأرجو أن تكونوا حاصلين على تلك الموازنة ، بقدر



الامكان ، ومع ذلك أود ان اوضح لكم ببعض الكلمات ، الموقف الذي حصل بعد إمضاء معاهدة سنة ١٩٢٧ من قبل « الوزارة العسكرية الثانية » واستقالة الوزارة المذكورة عقيب ذلك حتى تظهر لكم جلياً العوامل التي أدت إلى أن يأخذ المرحوم عبد المحسن بك السعدون على عاتقه مسؤولية العمل لاستدراك ما أتت به ظروف معاهدة ١٩٢٧ من غبن :-

عقدت معاهدة عام ١٩٢٧ - كما يعلم الجميع - واستقالت « الوزارة العسكرية » بعد أن صادقت عليها ، مع التعليق على كونها معاهدة لا تضمن مطالب العراق الحققة ، فاقضى تأليف وزارة جديدة وكان السعدون مخالفاً للمعاهدة المذكورة لاعتقاده بأنها لم تأت بشي مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ؛ وكان يرى عدم عرضها على المجلس ، كما انه كان يرى ضرورة فسخ المجلس النيابي ، الذي انتابه من تفرق وتشتت . وكانت آراؤه هذه غير مؤيدة في البلاط مما أدى إلى النظر في تأليف وزارة بعيدة عن نفوذ السعدون ، أو غير متأثرة بأرائه فلم يمكن ذلك نظراً لما كانت تبديه « دار الاعتماد البريطانية » من آراء أهمها : ان كل وزارة تأتي وعليها مسحة من الميل لسياسة البلاط - كما كانوا يسمونها - تكون قليلة الاستقرار ، بسبب ما يلحقها من تأثيرات يقال عنها انها تأتيها من البلاط ، وكانت آراء الدار المذكورة محترمة آنئذ ، فلم يكن في الامكان إيجاد العناصر اللازمة لتأليف وزارة لا يسيطر عليها السعدون بنفسه .

وربما قيل كيف توافق « دار الاعتماد » على محيي السعدون وهي عالمة بأنه مخالف لمعاهدة عام ١٩٢٧ ؟ فيجاب على ذلك بأن الانكليز لم يكونوا راغبين في عقد أية معاهدة ، بعد التعديل الذي طرأ على معاهدة سنة ١٩٢٢ في كانون الثاني ١٩٢٦ كما أنهم كانوا يرون عدم حلول الوقت الذي يمكن للعراق أن يعقد فيه معاهدة جديدة ، فلما أصر العراق على لزوم تحقيق مطالبه المشروعة وافقوا على عقد معاهدة لا تفرق عن سابقتها إلا ببعض التفاصيل البسيطة ، لهذا فلما وجدوا أن السعدون لا يميل إلى عقد معاهدة ، لا تختلف عن التي كانت قد وضعت بين الطرفين من قبل ، أيدوا موافقتهم على عدم الاخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ إذا صرح العراق بذلك في أي وقت كان قبل الإبرام .

تم الأمر وألف « السعدون » وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ فدخلتها عناصر جديدة من النواب ومن غير النواب . أما النواب فكانوا يوسف غنيمه « وزير المالية » وأحمد الداود « وزير الوقف » وعبد المحسن شلاش « وزير الاشغال » وسلمان البراك « وزير الري » وحكمت سليمان « وزير العدلية » وأما غير النواب فكان كل من نوري السعيد « وزير الدفاع » وأنا « أي توفيق السويدي وزير المعارف » وكنت يومئذ أشغل وظيفة « مدير العدلية العام » وبقي



البلاط - كما كان يظهر - محتفظاً برأيه السابق ، الذي كان يرمي إلى تأليف وزارة لا يرأسها السعدون . ومن هنا نشأت حالة تشادد خفيفة ما بين الوزارة والبلاط ، إلا أن هذا التشادد لم يكن ليقف عثرة أمام الوزارة لتحقيق طلبها في فسخ المجلس ، فأمرت بحله بعد ثلاثة أيام كان أشخاص كثيرون لا يذخرون وسعاً في تأجيل نار المنافسة ما بين الوزارة والبلاط حتى إذا حدثت مظاهرات ٨ شباط ١٩٢٨ بمناسبة محيي السر الفريد موند ، ظنوا أن مساعيهم قد نجحت لأنهم استغلوا هذه القضية لضرب الوزارة في الصميم ، ولكنهم لم ينجحوا في الحقيقة ، وقد استعمل المعارضون وسائل لهاجمة الوزارة مغرية وخلاصة ، فكانوا يقولون ان وزارة السعدون قد أتت بقوة الانكليز ، ونسوا أن كل شيء كان يأتي ويروح ، ويبقى ويستمر ، بقوة الانكليز ، ثم قالوا ان رئيس الوزارة كان بمن يالثون السياسة الانكليزية فوجوده في مركز المسؤولية خطر على مصالح العراق . ونسوا انه رفض معاهدة سنة ١٩٢٧ كما رفض أن يتحمل العراق شيئاً من فرق النفقات العسكرية ، التي كانت بريطانية مطالبة به . وهو لو قبل - كما كان يتوقعه الكثيرون قبل محيي . وزارة السعدون الثالثة - لاقضى على العراق أن يدفع مبلغاً سنوياً يتراوح ما بين الأربعين والمائة ألف ليرة انكليزية على أقل تقدير . ثم قالوا ان جريان الانتخاب على يد هذه الوزارة سيكون خطراً على البلاد ، لأن الأكثرية التي ستأتي إلى المجلس ستكون آلة صماء بيدها مستسلمة للأجنبي ، وفاتهم ان تلك الوزارة قد قامت بالمفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٢٢ ووقفت موقفاً مشرفاً للبلاد ، فقطعت المفاوضات التي لم ترها مفيدة ، حتى حملت الانكليز على إجراء حلول أخرى ، أنتجت تصريح أيلول ١٩٢٩ كما سيحيي . البحث عنه ، وهي مستندة في ذلك إلى تلك الأكثرية .

وكل هذه المواقف إذا كان فيها شيء من الفخر ، فهو يعود بأول درجة إلى المرحوم السعدون ، الذي كان هو المنبع الذي تستقي منه الوزارة قوتها ، وإلى المراكز الوطنية التي كانت تشجعه وتؤيده في مواقفه المفيدة للبلاد . وإذا جاز لي أن أخص نفسي بنوع من الخدمة للبلاد في كل ما قام به السعدون من أعمال فلاني كنت مشاورة الخاص ، وشريكه الخالص في آرائه ، وتدابيره ، ليس إلا

وزارة السعدون الثالثة بعد ما أثبتت للبلاد بأنها ليست كما كان يشاع عنها ، وذلك بعدم تصديقها معاهدة سنة ١٩٢٧ ، وعدم قبولها فروق النفقات العسكرية ، وعدم موافقتها على أسس المفاوضة التي انقطعت ، عرمت على الاستقالة لأنها كانت ترى الاستقالة ضرورة فقط ، لأن المفاوضات مع الحليفة قد منيت بالفشل ، بل كتبت بأنها ليست مكترثة بالكراسي الناعمة - كما كان يسميها قليلو الجاه - ولتترك المجال واسعاً لمن يأتي بعدها ، لعله يبالغ القضية بطريقة



غير طريقة المفاوضات ، فيجد حلاً مناسباً لها ، وهذا ما وقع في الحقيقة فقد استقلت « الوزارة السعدونية » وقبلت استقالتها ؛ ولكنها لم تترك الحكم إلا بعد ثلاثة أشهر ونصف شهر .  
وقد كان كل منا يفكر يومئذ فيما يجب عمله لتدارك الخطر المحدق بالبلاد ، من جراء الغموض الذي استولى على العلاقات ما بين بريطانية والعراق ، والكل منا يتساءل عما يجب عمله : أتترك الأمور وشأنها وتبقى بريطانية وهي الطرف الأقوى في العقد متصرفة كما تشاء . فتفسر المعاهدة كما تتراءى لها مصالحها ؟ أم يجب إيجاد مخرج معقول يؤدي إلى التفاهم على أسس غير المفاوضات وغير سياسة التعديل ؟

هذا ما كنت - مع الآخرين - أفكر فيه حيناً بدأ ( البلاط ) يفكر في حل الأزمة الوزارية بعد أن تأكد من أن السعدون لن يرجع إلى الحكم ، لعدم تبدل الوضع الذي انقطعت المفاوضات من أجله ، فكان لا بد - والحالة هذه - من تأليف وزارة تقوم بالعمل ، في فترة انقطاع المفاوضات ، وتسعى لإيجاد أسس جديدة لتنظيم العلاقات بين الدولتين ، وكانت هذه الفكرة تلقى بعض التردد في البلاط ، ولكنها وجدت أذناً صاغية في دار الاعتماد لوجود السر كلايتن فيها ، وهو المعروف ببذل أخلاقه ، وبأفكاره المشبعة بالتساهل ، فأثرت المفوضية على البلاط وجعلته يميل إلى تأييد الفكرة القائلة بوجوب تأليف وزارة تقوم بإحضار أسس جديدة ، دون الركون إلى معاهدات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ودون تضييع الوقت بتعديلها

وكان الحزب الموحد عليه آنئذ ( حزب التقدم ) فكان يجب - والحالة هذه - انتقاء رئيس الوزارة الجديدة من بين أفراد هذا الحزب ، فوقع الاختيار علي بعد مفاوضات طويلة استغرقت أكثر من أسبوع ، وظهر لي خلالها أن البلاط كان مصمماً على تنفيذ سياسة فتح باب جديد لمعاهدة جديدة ، بعد أن كان متردداً في الأخذ بها ، فقبلت وكان من أهم الأعمال التي قمت بها ، أنني فاضت المعتمد السامي فيما يجب عمله للتخلص من معاهدة سنة ١٩٢٢ وملحقاتها ، وضرورة تعديلها وما يتبع ذلك من مفاوضات عقيمة لا تأتي بنتيجة

ومازلت آنذاك جيداً الظرف والمكان ، الذين وقعت فيها محادثاتي مع المرحوم السرجلبرت كلايتن في هذا الشأن ، إذ كنت قد اتفقت مع الموصي إليه على أن نجتمع في الساعة السادسة بعد ظهر اليوم الحادي عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ - إذا لم تخني الذاكرة - وكان المندوب يتششى في الخديقة « حديقة دار الاعتماد » ثم ذهبنا إلى الصالون ، حيث كانت مائدة الشاي جاهزة فجلسنا أنا وهو وحدنا

فاتحني المندوب بالكلام قائلاً « فهمت من المحادثات التي جرت لم معكم ، ومع محسن بك قبل أيام أن الحكومة العراقية ترجح الاستعاضة عن المعاهدات والاتفاقيات الحالية بمعاهدة جديدة



تكون على أسس جديدة ، فهل تستطيعون توضيح هذه النقطة لي لملي أساعدكم على تحقيق هذه الغاية ؟ وبعبارة أوضح هل لكم أن تقولوا لي ماذا تتطلبون لحل المشاكل المعلقة بيننا بعد انقطاع المفاوضات ؟ »

فأجبت : يا مآله : أن السؤال يجب أن يوجه لكم من قبلي يا حضرة المندوب « مع الابتسام » فلو استطعت أن أسألكم ماذا تتطلبونه منا لا يمكنني أن أصل إلى الحل المطلوب من أقصر طريق . نعم أود أن أسألكم عما تريدونه منا لنعلم ما إذا كان في إمكاننا تحقيقه أم لا ؟ فنحن في بلادنا نريد أن نعيش أحراراً مستقلين ، وهذه الرغبة منطقية تماماً على مقاصدكم ، على ما نعتقد ، فلماذا إذن هذه الطرق الطويلة لا يصلنا إلى مبتغانا ، ولماذا هذه الاتفاقيات ، والمفاوضات ، والتعديلات ، وغيرها ، وغيرها ، ونحن متفقون معكم على ضرورة استقلالنا ؟ فالذي نريده - يا حضرة المندوب - هو رفع معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة في سنة ١٩٢٦ وما يتصل بها من وثائق ، وهذا لا ينسئ إلا بدخولنا في عصبة الأمم ، فهل أنتم مستعدون إلى تسهيل دخولنا في العصبة وكيف يكون ذلك ؟ ذكرتم في المادة الثامنة من معاهدة ١٩٢٧ بأن بريطانيا مستعدة لمعاوضة العراق بدخوله في عصبة الأمم ، ولكنكم قيدتم تلك المعاهدة بقيود وشروط لا يمكن تحقيقها بوجه من الوجوه ، فوضعت كل العراقيل في طريق دخولنا ، والآن هل يمكنكم أن توصوا حكومتكم بقبول حل جديد لهذه المعضلة فيكون بمثابة تمهيد لعقد معاهدة جديدة على أسس جديدة ؟ واني أرى أن يكون الحل الجديد مثلاً بهذا الشكل : تتعهد بريطانيا بمؤازرة العراق ، وعنده للدخول في عصبة الأمم ، عام ١٩٣٢ بدون قيد وشرط ، ثم تقوم الحكومة الانكليزية بتقديم بيان في حزيران القادم إلى مجلس العصبة تخبره فيه بعزمها على ترشيح العراق لعصبة الأمم ، فيكون الوعد الذي تعطيه إيانا بريطانية مؤيداً ومسجلاً لدى العصبة ، حتى إذا حصل تبدل ما في وضع الحكومة البريطانية ، من حيث الأحزاب ، يكون وعدها لنا مصوناً من كل اعتراض ، لأنه يصبح حينئذ تعهداً دولياً خارجاً عن مؤثرات السياسة الداخلية . فإذا دخل العراق العصبة انتفتت المعاهدات الحالية ، وبدأت المعاهدة الجديدة ، التي يتفق عليها الطرفان بشكل مناسب .

قال المندوب : « أما اننا ما نريده منكم - كما تسألون - فهو أمر بسيط . فأولا نريد أن تكونوا مستقلين استقلالاً تاماً لا تشوبه شائبة . وثانياً نريد أن تكونوا لنا أصدقاء . تقدرون الجليل الذي قامت به بريطانيا نحوكم في مساعداتها لكم على تحقيق أمانيتكم القومية . وثالثاً نريد أن تقدروا وضع الامبراطورية الانكليزية ، واحتجتها إلى طرق جوية ، تضمن اتصال أجزائها بعضها ببعض . ولما كان العراق بوضعه الجغرافي في نقطة لها كل الفوائد المأمولة لتحسين المواصلات الجوية الامبراطورية ؟ فإننا نريد منكم أن تسمحوا لنا بإمرار طياراتنا بجموكم ، ولا نريد منكم شيئاً



آخر . فهذه هي السياسة الجديدة التي تريد حكومتى انتهاجها معكم . فإذا كنتم مستعدين للتفاهم معنا فأعتقدانه سيكون الاتفاق ممكناً وقريباً . ومع ذلك فإنى سأرسل برقية بالمال الذي تقترحونه ، فيما يخص دخول العراق عصبة الامم ، بلا قيد وشرط ، مع إيضاح الموقف بصورة جلية وأملى أن آخذ الجواب بالموافقة عليه بعد خمسة وأربعين يوماً

وقد شكرت المندوب على وعده بالمساعدة في تحقيق الغرض المطلوب ، وفارقتة نحو الساعة السابعة ، وقد عرضت نتائج محادثتي هذه على المغفور له جلالة الملك فيصل ، فأعرب عن ارتياحه .

والذي كان يظهر من محادثات المرحوم الملك فيصل ، انه لا يرتاح من مماطلة البريطانيين ، وانه كان قليل الاضطراب ، فكان يعرب دائماً عن رغبته في إحراج مركز بريطانيا ، لإلزامها بإجابة مطالبنا وكان يرى في عدم تأليف وزارة عراقية ، بعد استقالة السعدون ، أحسن وسيلة لهذا الإحراج إلا انه غير وجهة نظره فيما بعد ، ولأدري ما إذا كان هذا التغيير أساسياً أم مؤقتاً؟ وعلى كل حال ، كان يظهر لي عند مفاوضة جلالته إياي ، بتأليف الوزارة ، انه أصبح مقتنعاً بوجهة نظري في ضرورة معالجة القضية من جديد ، على أسس جديدة ، ولم أر ما يشير إلى عكس ذلك .

إلا ان بعض النفعيين قد تمكنوا - على ما يظهر - من تبديل رأي جلالته الأخير ، وإقناعه بضرورة تبديل الوزارة ، وفسح المجال إلى تأليف وزارة قوية ، تضم الشخصيات الممتازة - على حد تعبيرهم - ورأسها السعدون فطلبني الملك في صباح يوم من أيام العشرة الأولى من أغسطس ١٩٢٩ وأفهمني رأي جلالته بضرورة تأليف وزارة يرأسها عبد المحسن بك ، فوافقت على رأيه في المبدأ ، إلا اني خالفت في طريقة تنفيذه للأسباب الآتية :

١- إن سبب رفض السعدون تأليف وزارة ، قبل أن أشكل وزارتي ، كان ناشئاً من عدم وجود تغيير في الموقف السياسي ، ولم يتبدل هذا الموقف لحد الآن ، فتكليفه بتأليف الوزارة ( قوية كانت ام ضعيفة ) سوف لا ينتج شيئاً ، لأن السعدون سيرفض بالمرّة تأليف أية وزارة معها كان شكلها ، ما لم يدخل على الجو السياسي تغيير ظاهر ، وللتأكد من ذلك اقترحت ان يكلف عبد المحسن بك بذلك ، فكلف ورفض مبيناً ما كنت بينته لجلالة الملك المعظم

٢- ان ما حدث مع المندوب السامي البريطاني من المكالمات الأخيرة ، قوّى الأمل بقرب وصول جواب محقق لمطالبنا ، فتنتهي المعاهدات الموجودة ، ونكون بعد ورود الجواب على أبواب مفاوضات جديدة ، وحينئذ يجدر بنا ان نسلم مقاليد الأمور إلى ايدي قوية يرأسها السعدون

٣- كان قد قدم مشروع قانون بتعديل بعض الاقسام من التعريفة الكمركية ، فاتصل خبره بالأسواق ، وحدث وقوع بعض مشتريات ، بقصد الاستفادة من الفرق في الاسعار ، ومن



جملتها السكر، فأعطى هذا الحادث سلاحاً جديداً بيد المعارضين لسياسة وزارتي، جعلهم يتهمونها إما بالتهاون في حفظ اسرار الحكومة، أو بالاشتراك مع المضاربين، وقد جلبت هذه التهم انظار السلطة فأمرت بإجراء التحقيق عن المسبيين.

والآن إذا استقالت الوزارة لمقاصد منها كانت شريفة، بعد ذاتها، وهي افساح المجال إلى وزارة قوية تعالج قضية المعاهدة، فإن المعارضين سيفسرون هذه الاستقالة بالغزل، وتكون كرامة الوزارة الحالية، التي أتحمّل أنا مسؤوليتها، وصيانة شرفها، مداسة بالاقدام، وهذا ما لا أرضى به قط « انتهى الحديث مع جلالة الملك »

فهذه الاسباب، رغم وجاهتها، كانت قد اعتبرت غير كافية لدى جلالة الملك، ولكن بعد محادثات طويلة وعديدة، حصل التفاهم مع ذلك على أخذها بنظر الاعتبار، فتقرر تأجيل الاستقالة إلى أمد أنتخب أنا ظروفه، فعندما انتهت التحقيقات الخاصة بالترفة الكمركية، وتبين من خلالها أن ليس لاحد من أعضاء الحكومة دخل فيها، وعرضت نتائجها على البلاط، وهدأت سورة الغضب، وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية، وجدت أن زمن الاستقالة، وإن لم يكن قد حان تماماً لأن الجواب البريطاني لم يأت بعد، ولكن مع ذلك كان الأمل قوياً بوضوئه بعد أيام قلائل، وصار مناسباً لتمهيد الطريق إلى صاحب الجلالة الملك لإحضار الشكل المطلوب للوزارة القوية، حالما يأتي التصريح، فاستقلت، وجاء التصريح بعد أيام، وبلغني به وكيل المندوب السامي لأن المأسوف عليه الجزال كلايتن، كان قد توفي، فنشرته، وتألفت عقب نشره « الوزارة السعودية الرابعة » وانتهت وظيفتي

كان في زمن وزارتي من أهم المسائل، القيام ببعض التزييلات الهامة في النفقات، فوفقت إلى تنزيل ٢٠ لكاً من الريات من المصاريف، وأمرت الميزانية بعدئذ من المجلس بنجاح

ثم كانت مشكلة تمديد مدة حق اختيار قطع النفط، وإعادة النظر في امتياز شركة النفط التركية على بساط البحث لتقسيمه إلى قسمين : فلم تنته في وزارتي مع اني اشتغلت كثيراً في تمديد إعادة النظر المطلوبة.

ثم اني اشتغلت في مشروع الحبابية وسعيت إلى تدارك المبالغ اللازمة له، من النفط، وكانت قضيته على وشك الانتهاء عندما استقلت

ثم كانت قضية « جسر الفلوجة » مع شركة جاكسون، فأحيلت إلى التحكيم، من قبل وزارتي، ثم كسب العراق الحق بعد استقالتي.

فترون مما تقدم أني لحصت لكم حوادث كثيرة، تتطلب تفاصيل أوسع مما كتبت، ولكنني

أعتقد مع ذلك بأنها تكفي لإعطاء القارى فكرة واضحة عن موقف « وزارة السعدون الثالثة » التي كنت عضواً فيها ، وعن موقف وزارتي ، ولدي تفاصيل كثيرة ، قد تشغل عشرات الصفحات عزمت على تدوينها في مذكرياتي الخاصة ، ولم أر من المناسب إدخالها في كتاب ينشر ، وجميع أرباب العلاقة قيد الحياة ، إلا المرحوم الملك فيصل ، والمرحوم السعدون ، والمغفور له كلايتن والذي أطلبه منكم هو أن لا تتقيدوا بنص مذكريتي هذه ، بل تتخذوا منها معينا لكم في تدوين الحوادث التي ترونها مفيدة لكتابكم ودمتم موقنين

توفيق السويدي

جنيف ١٤ مارت ١٩٣٤

\*\*\*

وبعد فقد نشرنا هذه المذكرة بنصها ، حرصاً على ما فيها من حوادث مهمة ، وتبع دقيق للمحادثات والمذاكرات التي أدت إلى تبديل موقف الانكليز أزاء العراق ، وحل المرجلبرت كلايتن على عهد مطالب العراق المشروعة .





## الوزارة السعدونية الرابعة



كان عبد المحسن بك السعدون قد سافر إلى لبنان في أول تموز ١٩٢٩ ومعه ناجي بك السويدي بعد أن فشلت المحاولات التي بذلت لجملة على تكوين وزارة جديدة ، بعد استقالة وزارته الثالثة في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، وكان في نيته أن يرحل من لبنان إلى تركيا ليقتضي بضعة أشهر فيها ، فلما أسفرت الانتخابات البريطانية العامة عن صعود العمال أرائك الحكم في إنكلترا ، أبرق الملك فيصل إلى عبد المحسن السعدون بأن يعود إلى العراق فوراً ، فلم يسع الرجل غير امتثال الأمر ، فعاد إلى بغداد في يوم ١٧ آب من هذه السنة .

« ولم يكن إقناع السعدون بالعودة إلى الحكم سهلاً ، فإنه كان قد استقال في كانون الثاني ١٩٢٩ لأنه لم يستطع الحصول على التعديلات التي طلبت وزارته إدخالها على الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، اللتين كان في النية ضمهما بصورة معدلة إلى معاهدة ١٩٢٧ البريطانية - العراقية . وفي خلال هذه الفترة كان استهجان هذه المعاهدة قد تضاعف ، وقبل تأليف الوزارة - الجديدة - أراد عبد المحسن بك السعدون أن ينال عهداً من الحكومة البريطانية بزمها عند أمان العراق الوطنية ، وتعديل السياسة التي أدت إلى استقالته في أوائل السنة . ولا يغرب عن البال ان معاهدة ١٩٢٧ نصت في إحدى موادها على أنه : إذا استمر مقياس التقدم الحالي في العراق ، وسار كل شيء على ما يرام في خلال هذه الفترة ، فإن صاحب الجلالة البريطانية سيعمل على تأمين إدخال العراق إلى عضوية عصبة الأمم عند عام ١٩٣٢ ، وكان هذا الشرط المقرون بهذا الوعد لعهد صاحب الجلالة البريطانية ، لطلب العراق بالدخول إلى عصبة الأمم ، غير مستحسن لدى الحكومة العراقية ، حتى في أثناء المفاوضات لعقد الاتفاقية - المعاهدة - وكان أحد الأسباب التي حدثت بعبد المحسن بك السعدون إلى عدم تأليف الوزارة ، ولأنجل حل هذه العقدة ، فوضت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وكيل المعتمد الدامي في ١٤ أيلول ١٩٢٩ بابلاغ الملك ما يأتي :

(أ) ان الحكومة البريطانية مستعدة إلى عضد ترشيح العراق لإدخاله إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢

(ب) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة ، في دورة اجتماع العصبة الاممية المقبل أنها قررت عدم العمل بماهدة ١٩٢٧



«(ج) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الامم في الوقت عينه انها في سنة ١٩٣٢ عازمة على التوصية بإدخال العراق إلى عصبة الامم<sup>(١)</sup> وأضاف وكيل المعتمد السامي في بغداد على ما تقدم فأوضح للحكومة العراقية : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تأمل عقد معاهدة جديدة مع الحكومة العراقية قبل عام ١٩٣٢ على الاغلب على أساس المقترحات الاخيرة لمشروع المعاهدة البريطانية - المصرية ، وذلك لاجل تنظيم علاقات بريطانية مع العراق بعد دخول العراق إلى عصبة الامم »

### ✽ كتاب النوجيه الملكي ✽

وفي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٩م تلقى عبد المحسن بك السعدون هذا الكتاب :  
وزيرى الافخم عبد المحسن السعدون

بناء على استقالة فخامة توفيق السويدي ، من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تتخبروا زملائكم وتعرضوا اسماهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الآخر لسنة الف وثلاثمائة وثمانى واربعين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايلول لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية

فبصل

### ✽ هيئة الوزارة ✽

وفي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٩م تم تكوين « الوزارة السعدونية الرابعة » كالآتي :

١- عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية

٢- ناجي السويدي : وزيراً للداخلية

٣- ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية

٤- ناجي شوكت : وزيراً للعدلية

٥= نوري السعيد : وزيراً للدفاع

٦- عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

٧- عبد العزيز القصاب : وزيراً للري والزراعة

٨- محمد أمين زكي : وزيراً للاشغال

والمواصلات

### ✽ اول كلمة لرئيس الوزراء ✽

كانت أول كلمة فاه بها السعدون في حفلة الاستيزار هي :

« اشكر حضرة صاحب الجلالة ، مولاي الملك المعظم ، على النعمة التي أولاني وزملائي لإياها بدعوتنا إلى سلم مقاليد الحكم في هذا الظرف الذي تجتاز به البلاد مرحلة خطيرة في حياتها السياسية ، وأرجو الله أن يطيل بقاء جلالاته .

(1) Report By H. M. G. To The C. of the leage of nations on the adminstration of Iraq for year 1929



# الوزارة السعدونية الرابعة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



عبد الحسـن السـدون



وزير الداخلية \* فـجـي السـويدي



وزير المالية \* ياسين الحافسي



وزير المالية \* فـجـي شـوكـت



وزير الدفاع \* نوري السعيد



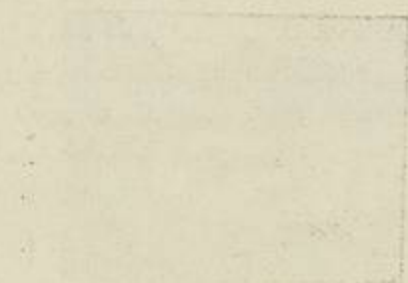
وزير الري والزراعة \* عبد النـزير القـصـاب



وزير الاشغال والمواصلات \* محمد أمين زكي



وزير المعارف \* عبد المـنـف الجـلبـي



1870





اطلعت اياها السادة على البيان الرسمي الذي نشر قبل يومين في الصحف ، عن العلاقات السياسية بين بريطانيا العظمى والعراق ، واخبرنا انكم لاحظتم فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أجابت مطالب العراق إلى درجة ما ، فلمها أعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، ولقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي - المصري إن موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ما تقدم ذكره من المطالبات العراقية ، لدليل ساطع على السياسة المتطوية على النواحل ، وبعد النظر ، التي اعتزمت انتاجها ازاء هذا البلد ، الذي يربط ولهاها بروابط الود والصداقة . لقد اذعمت وزملاني النظر ملياً في جواب الحكومة البريطانية هذا ، فاقنعنا من انه يحق لشعر من رغائب الامة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال التام بديلاً ، ومن اجل ذلك لبنا نداء سيد البلاد وسندما الأعظم ، وقبلنا دعوة جلالة إلى تسليم زمام امور الحكومة مع كمال الارتياح ، آخذين على انفسنا بذل كل ما في استطاعتنا من الجهود والماسعي لسير بسفينة الدولة إلى الهدف الأسمى ، الذي ترمي اليه الاماني الوطنية في ظل عرش جلالة المفدى .

انني على ثقة بأن جميع موظفي الحكومة سيساعدوننا على قضاء مهمتنا ، وذلك بتوجيه اعتنائهم إلى المسؤوليات المترتبة عليهم ، والقيام بواجبات وظائفهم حق القيام . ولي وطيد الأمل بأن روح المودة والاولفة ستكون دائماً سائدة بين الموظفين العراقيين والبريطانيين ، والى ادعوا الجميع إلى مراعاة أحكام القانون الأساسي والتمسك بها ، واحذرهم من الانحراف عنها بأي وجه من الوجوه .  
أضرع إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعاً إلى خدمة البلاد ، خدمة صادقة . والسير بها إلى اوج الرفاه والسعادة .

### ✽ القصاب بدلا من حكمة سليمان ✽

كان من المقرر أن يشترك السيد حكمة سليمان في هذه الوزارة ، مضافاً إلى الشخصيات السياسية البارزة التي اشتركت فيها ، ولكن اشترط أن يشغل « منصب وزارة الداخلية » على حين أن السعدون كان قد احتفظ بهذا المنصب لناجي بك السويدي ، لهذا فقد اختير عبد العزيز بك القصاب بدلا عن السيد حكمة سليمان في اشغال المنصب الذي كان قد خصص لحكمة بك .

### ✽ منهاج الوزارة ✽

لم تنشر هذه الوزارة منهاجها في الصحف ، ولا اعلن رئيسها خطة عملية مكشوفة لوزارته في البرلمان ، وهو أمر لا بد منه في الوزارات الديمقراطية ، غير أن الوزارة لنفسها اسماً عامة شرحتها شرحاً كافياً ، وأبقتها على الكتمان ، إلى ما بعد انتخاب رئيس الوزارة في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ على النحو الذي سنذكره ، فكان لا بد من تسجيل هذه الاسس وشروحها فيما يلي خدمة لقارئنا

### ✽ امور سياسية ✽

- ١- العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ، أعني قبل الدخول في عصبة الامم ، أو تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢
- ٢- العمل على رفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ما ينافي استقلال العراق .



٣- الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع ، والتدرج حالا بالاعمال ، وفق التصريح الجديد .

٤- تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

٥- إنجاز المسائل المتعلقة ، كسألة السكك الحديدية - إعفاء الشيخين ، وغيرهما من الامور العمومية .

٦- حصر السلطات العامة بشخص الوزير . رفع أصول مخبرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .

٧- جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية ، وغيرها ، بتمام المتصرفية . إصدار أنظمة تعين كيفية العمل في الالوية على هذا الاساس .

٨- منع المخبرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية .

#### « تنقيح »

١- ربط دائرة الاملاك ، وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات ، كما كانت سابقاً .

٢- إلغاء دائرة الرستمية ، وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة

٣- إلغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة ، وتأسيس رئاسة الاركان في الجيش ، وإرجاع السلطات العامة في الجيش إلى وزارة الدفاع ، ما عدا أمور التنظيم ، والتعليم ، وإلغاء التشكيلات المزروجة في مقر الجيش

٤- إلغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق أمور الواردات من المحاسبة

٥- توحيد فروع المحاسبات العامة ، ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة

٦- الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية

٧- تنقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة ، وإلغاء المفتشيات التي لم يبق حاجة بالدوائر إليها

٨- تنقيح كل ما هو ممكن لتوفيره وضعية الميزانية ، ومن جملة ما إنها : العقود المعطاة للاجانب من خمس سنوات فما دون ، حسب الامكان

#### « تشجيع الاعمال »

١- العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الإدارة .

٢- تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية .



- ٣- رفع حصر المشتريات بمعرفة « كراون إيجنت »<sup>(١)</sup>
- ٤- تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة .
- ٥- إعادة النظر في التعريف الكمركية لتشجيع المنتجات الاهلية .
- ٦- إعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتأخير الحاصل في إنجاز الاعمال
- ٧- ربط أمور المهاجرة بدائرة النفوس ، وتوسيع أعمال هذه الدائرة .
- ٨- تأليف دوائر للاحصاء وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة
- ٩- تشجيع الزراعة على إعمار الاراضي ، بتشريع يضمن حقوقهم ، ويعين واجباتهم ، والاسراع في تأليف المصارف الاهلية ، والزراعية ، لمساعدة وانعاش الزراعة والتجار ، ولتأسيس العملة الوطنية .

### « إيضاح المنهاج »

- ١ - الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الأمن والدفاع عن البلاد ، وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة .
- التدرج يقصد به ان تمارس الحكومة العراقية سلطاتها ، وتنتج موظفيها ، وأمورها تدريجياً ، من حيث تصبغ في وقت قريب متمتعاً بالحقوق والكيان الذي يشير اليه التصريح الجديد ، المعبر عنه بالاسس العامة للمقترحات المقدمة إلى الشعب المصري ( مادة عامة لعموم الوزارات )
- ٢- إمرار قانون التجنيد - الاسراع في إتمام تسجيل النفوس ( دفاع - داخلية )
- ٣ و ٤ - المسائل المتعلقة أكثرها تتعلق بالامور المالية ، سواء من وجهة الاعفاءات ، أو حسم الملكية ، والواجب ان تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لانها . ما يخالف القوانين المرعية ، وأما ما يخالفها فيقضي إنهاؤها فوراً ( مالية - أشغال )
- ٥ - إن التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على أمور كثيرة ، منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب النخصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس . الخ

### « أمور عامة »

- ١ - القصد ان يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الاساسي ، لتأييد المسؤولية الموجهة اليهم ، فلا يجوز ان يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير ، والتي هي خارجة عن تمشية أمور دوائرهم ، ولهذا الغرض يجب ان تعنون المراسلات باسم الوزارة ، وترسل

(١) كراون إيجنت اسم لحل تجاري في لندن معناه ( وكلاء التاج ) ويقوم هذا المحل مقام الحكومة البريطانية في تموين مستعمراتها والبلدان المشمولة بنفوذها بما تحتاج كل من لوازمات وغيرها



الأجوبة اليها من الوزارة ، موقعة من الوزير نفسه ، أو بتخويل منه « عن الوزير » ، ولكن لا يجوز التوقيع على الاوراق « عن الوزير » قبل أخذ موافقته على الامر الصادر من الوزارة ، وهذا لا يشمل طبعاً الاستفسارات الاعتيادية ، وإرسال الجداول ، والتقارير المعتادة ، التي يوقع عليها المدير العام ، بدون موافقة الوزير ، ولكن بتخويل منه ، والاحوال الشخصية العائدة للموظفين يسك سجلها في الوزارة ، أما الامور الفنية التي تجري على أيدي الدوائر الخاصة ، فتسير على مسؤولية « المدير العام » من جهة التحضير ، والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير .

٢ - يقصد تأييد مسؤوليات المتصرفين ، من جهة تمثيلهم للوزير في الدوائ ، ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات الاجرائية في شخص المتصرف ، وجعل الشعب مرتبطة به ارتباطاً مباشراً من جهة الادارة والاجراء . والتنفيذ ( عموم الوزارات )

٣ - لقد توغل المفتشون الاداريون في وظائف الادارة والاجراء ، خلاف ما هو مصرح لهم في قانون التفيتش ، وأصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الاجرائية مباشرة ، وهذا ما دعا بالنتيجة إلى شل يد المتصرفين ، وإلى سير الشعب الادارية في الاولوية وفقاً لآراء المفتشين الاداريين ، فمن الضروري إنها . هذه الحالة ، والعمل على ما هو وارد في المادة الثانية ( عموم الوزارات )

### « تنقيح »

١ - تغير الغرض من تأسيس دائرة الاملاك ، وأصبح عملاً منحصراً في إدارة المسقفات وتقويض الاراضي الاميرية بقرود المزارعة ، أو على طريق الياجار ، والنظر في مسائل المنازعات على الاراضي والحدود ، وهذه الامور كلها تخص إدارة الواردات ، أكثر من العمل على إحياء الاراضي الاميرية ، بممارسة وسائل التعمير ، والاستثمار الحديثة في أملاك الدولة ، كما كان المتصور ، ولذلك لم يبق من حاجة إلى إبقاء هذه الدائرة على هذا النحو ، بل أصبح وجودها باعثاً للاسراف في الميزانية ، فمن الضروري إلحاقها بديرية الواردات ، وترك ممارسة وسائل التعمير والاستثمار الحديثة لمديرية الزراعة العامة ، بتأسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة ( مالية - ري وزراعة )

٢ - لم تأت التجارب والنققات المصروفة على دائرة الرستمية بالثمرات المنتظرة منها فأصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الاجانب ، وطرز الادارة فيها ، عبئاً على خزينة الدولة فمن الضروري العاؤها والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة ، متصلة بمدرسة الزراعة ( ري وزراعة )

٣ - يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الادارة الملكية بتأليف وكالة القيادة العامة ،



وبين سلطات الوزير ، المؤيدة بموجب القانون الأساسي . فبموجب المبدأ العام ، المصرح في المادة (١) من الامور العامة ، ينبغي الحصول على إرادة ملكية بإلغاء الإرادة الاولى ، وتأسيس رئاسة أركان الجيش ، التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه ، وتقديم التوصيات من حيث التعليم ، والتنسيق ، وغير ذلك إلى الوزير ، على أن يكون الوزير يتمتع بالمسؤوليات المترتبة عليه من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد . وفي نفس تشكيلات المقر توجد رئاسات ومديريات مزدوجة : عراقية وبريطانية ، فالوقت قد حان لتأليف المقر على أساس المسؤولية العراقية ، وحصر النصائح والارشادات البريطانية في شكل بعثة كوهينات منفردة تدريبية ، وتقيص عدد الضباط البريطانيين إلى قدر يكفي إلى هذا الترتيب (دفاع)

٤- تعودت الدوائر المركزية على التوسع في تشكيلاتها ، وحياسة شكل منفصل في رؤية أمورها ، وهذا التوسع أدى إلى ترديد النفقات ، وإلى الاخلال بمسؤولية الوزير والمتصرف . ومن جملة ذلك تفريق أمور الواردات لتكون هذه الدائرة مستقلة بأمورها ، وهي التي تجبي الضرائب وتقدرها ، وتمثل أعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان ، فينبغي الوقوف عند حد مسؤولية الوزير ، ومراعاة الاقتصاد .

ولم تأت تجربة التوحيد ، منذ ست سنوات ، والتي سار عليها أحمد فهمي بك ، وساسون أفندي ، بنتائج مضرّة فعليه يقتضي إرجاع التشكيل إلى أصله ( مالية )

٥- تجري المحاسبات بواسطة الخزان ، وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية ، في أكثرية الدوائر الآتية :-

الشرطة ، الزراعة ، الصحة ، الاشغال العامة ، الكمارك ، الري ، الدفاع ، ومجلس النواب والبلات الملكي ، وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الآتية الذكر ، إلا أن حساباتها نقلت إلى دائرة المحاسبات العمومية ، منذ مدة قصيرة ، فهذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في أمور الصرف ومراقبتها ، إذ تجعل الدوائر تحسب الحوالات على الخزان ، بدون معرفة الاسباب ، وعليه من الضروري أن توحد حسابات الشرطة ، والزراعة ، والصحة ، والكمارك ، مع دائرة المحاسبات العمومية ، على أن ينظر في الدوائر الباقية بعد ذلك ( مالية )

٦- صرح قانون استخدام الاجانب بضرورة استخدام العراقيين في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها ، والوظائف الكتابية ، والحسابية ، من التي يتمكن العراقيون بلا شك القيام بها ( عموم الوزارات )

٧- ان المفتشين الاداريين أصبحوا كثيرون بالعدد ، بالنظر للتقدم الحاصل في الادارة ، ويقتضي تزييل النصف منهم ، على ما يعتقد ، وان في الشرطة نصفهم تقريباً حائز على مقاولات لمدة خمس



سنين ، فلا ينبغي تجديد هذه المقاولات ، وتوجد مفتشيات أخرى ، كفتشية السجون مثلاً فلا حاجة إلى الاحتفاظ بها ، بالنظر للتقدم الحاصل في إدارة السجون وأعمالها ( داخلية )

٨- من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الاجانب ، الذين يخدمون بعقود لمدة خمس سنين أو أقل ، كمعقود قصيرة ( عموم الوزارات )

« تسريع وتشجيع أعمال »

لا يحتاج هذا القسم إلى إيضاح

هذا هو نص المنهاج الوزاري ، الذي اختطته الوزارة السعدونية الرابعة لنفسها ، وعرضته على القائم بأعمال المعتمد السامي ، فلم يبد أي اعتراض عليه ، دون أن تذيبه للناس ، وهو بمجموعه يرمي إلى التخلص من الموظفين الاجانب ، والتخفيف من صلاحيات ذوي العقود الطويلة ، الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ، بسبب هذه العقود ، وكذلك يرمي إلى الاقتصاد في النفقات ، اقتصاداً تاماً ، وإلى تحديد المسؤوليات ، وحصر الصلاحيات في العراقيين دون غيرهم ، وإلى تشجيع الصناعات الوطنية ، وإدخالها في الجيش ، والشرطة ، وإلى تطهير الادارة من الادران ، وهو منهاج ضخم ، لو كتب للوزارة ، التي وضعته ، أن تنفذ ربعه لسعدت البلاد ، وعمرت الارضون ، وشبع الناس ، وعرف كل واحد ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات .

✽ تعيين معتمد سام ✽

اعلنت الحكومة البريطانية في يوم ٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ م تعيين السير فرنسيس همفريز معتمداً سامياً لها في العراق ، خلفاً للسير جلبرت كلايتن المتوفي ، فغادر المعتمد الجديد بلاده في يوم ١٩ تشرين الثاني من هذه السنة ووصل العراق في ١٠ كانون الاول ، بعد أن زار المعتمد السامي البريطاني في مصر والمعتمد السامي في فلسطين

وقد سمحت الحكومة البريطانية لجريدة التايمز اللندنية أن تذيب في يوم ١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٩ م ما يلي بمناسبة تعيين السير فرنسيس همفريز معتمداً سامياً لها في العراق .

« أصدرت دائرة المطبوعات لصاحب الجلالة أمس ، كتاباً لوزير المستعمرات عنوانه السياسة تجاه العراق ، أشارت فيه إلى أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد تعهدت بموجب المادة الثامنة من المعاهدة الانكليزية - العراقية لسنة ١٩٢٧ بأن تؤيد ترشيح العراق لعصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، بشرط أن يدوم المعدل الحاضر لرقى العراق ، وأن يسير كل شيء سيراً حسناً في نفس الوقت . وقد نظر في العراق إلى هذا الشرط بزيد الريبة ، لأنه يؤكد العقيدة التي لم تزل تماماً من أذهان الأهليين ، والقائلة بأن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب رغبة صادقة في استقلال



العراق استقلالاً تاماً، وبأن سياستها الحقيقية استعمار تلك البلاد، ولما لم يكن من فائدة للتأكيدات والشروط المعطاة في هذا الشأن، فقد قررت الحكومة البريطانية، بناء على التوصية الصادرة من المرحوم السير جلبرت كلاين، المتفقة ووجهة نظر سلفه السير هنري دوبس، أن تنظر في إلغاء هذا الشرط من وعددها في تأييد انضمام العراق إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، وبعد النظر في هذا الامر، وجد أن هذا الشرط غير أساسي، فإن العراق قد ارتقى رقياً عظيماً في السنوات القلائل الاخيرة، ويظهر من المؤكد انه - ما لم تحدث فيه رجة عظيمة وغير متوقعة فتدفعه إلى الوراء - يصير من كل الجهات أهلاً لدخول حظيرة عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، إذا حكمنا عليه من جهة الأمن الداخلي، والميزانية العامة الثابتة، والادارة المنورة، لهذا وجد أن الوقت الذي تستطيع فيه بريطانيا العظمى - شاعرة تمام الشعور بمسؤولياتها أمام عصبة الأمم - تأييد دخول العراق إلى العصبة في مدة ثلاث سنين قد حان. وبناء على ذلك سمح إلى المعتمد السامي أن ينسب الحكومة العراقية أن الحكومة البريطانية سوف تكون مستعدة لتأييد انضمام العراق إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ دون قيد أو شرط. وكان لهذا التصريح أبلغ أثر في الحالة السياسية الداخلية في العراق فحلت محل الشك، الثقة المتبادلة، وتألقت وزارة قوية ومسؤولة تضم ممثلي الحزبين المهيمنين في البلاد، وتروغ رغبة صادقة في التعارف مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لحل المسائل المعلقة قبل سنة ١٩٣٢ بينما لم يكن قبل ذلك من يرضى بالقيام بأعباء الحكم في العراق. ومن المعلوم ان الحاجة سوف تمس إلى عقد معاهدة جديدة لتسوية العلاقات بين الدولتين على ان يصير العراق عضواً في العصبة، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاعداد لائحة المعاهدة على اسس حرة، وعلى أساس المعاهدة البريطانية - المصرية بوجه عام « اه

### ❖ مقررات وحوادث ❖

١- في يوم ٢٤ أيلول ١٩٢٩ م :

نظر مجلس الوزراء في كتاب مدير التشريعات، ممثل حضرة صاحب الجلالة في لجنة المتحف العراقي وسكرتيرها، المرقم ٢ والمؤرخ في ٥ أيلول سنة ١٩٢٩ المتضمن ان بعض الامريكان الشغوفين بالآثار العتيقة قد أعرب عن رغبته في جمع مبلغ من المال، يتراوح بين مئة ومئتي ألف دولار، لانشاء متحف للآثار ببغداد، بشرط أن تقدم العرصة من قبل الحكومة العراقية مجاناً، وان اللجنة التي تألفت حسب اقتراح المتبرع قد قامت بـ :

١- بإنشاء عرصة للمتحف . و

٢- إحضار خارطة للبناء . و



### ٣- إحصار بيان تقريبي عن النفقات المقترضة

والمقترح فيه موافقة الحكومة على منح العرصة الواقعة في القلعة ، لبناء المتحف المذكور عليها ، وضم عرصة ذات مساحة كافية إلى عرصة المتحف ، ومنح الاذن لأمناء مدرسة تحري الآثار الشرقية الأمريكية لتشييد مدرسة للآثار العتيقة عليها ، وبعد المداولة في الموضوع ، والاطلاع على خارطة العرصة ، وخارطة بناء المتحف المقترح ، قرر المجلس ما يأتي :

١- الموافقة على تصميم بناء المتحف .

٢- الموافقة على منح عرصة من قبل الحكومة مجاناً لإنشاء متحف عليها ، على أن تكون هذه العرصة داخل القلعة

٣- ضم عرصة ذات مساحة كافية إلى عرصة المتحف ، ومنح أمناء مدرسة تحري الآثار الشرقية الأمريكية الاذن لتشييد مدرسة للآثار العتيقة عليها . اهـ<sup>(١)</sup>

٢- كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي بتاريخ ٢ تموز ١٩٢٩ «أيام الوزارة السويدية الاولى» «لما كانت المادة الثالثة من قانون تنظيم جباية أجور الجسور والمعابر ورسم الذبجية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٧ قد نصت على أن تستوفي الحكومة رسوم الذبجية من القصابات التي لم تشكل فيها بلديات ، فينبغي أن تقوم الحكومة بخدمات البلدية الضرورية في تلك القصابات ، على أن تكون الخدمات التي تؤديها في كل قسبة متناسبة مع مقدار الرسوم المستوفاة منها » اهـ

فلما تألفت «الوزارة السعودية الرابعة» اعترضت «وزارة المالية» على هذا القرار ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١ تشرين الاول ١٩٢٩

نظر مجلس الوزراء ، في كتاب وزارة المالية المرقم ٢٢٦٣ والمؤرخ في ٥ أيلول سنة ١٩٢٩ المتعلق بالقرار الاول ، من قرارات مجلس الوزراء ، المنعقدة في ٢ تموز سنة ١٩٢٩ بخصوص استيفاء رسوم الذبجية من القصابات التي لا بلدية فيها ، والمتضمن ما يأتي :

«تنص المادة ١١ من قانون الميزانية لسنة ١٩٢٩ بأن - يتحتم درج جميع مدخولات الدولة ومصروفاتها في الحسابات ، أي انه يجب ان لا تستخدم المدخولات لاجل تلافى المصروفات ، بدون درج المصروفات في الحسابات - وعليه يجب اعتبار جميع ما يدخل من رسوم الذبجية كإيراد وفتح مادة مخصصة تحت باب وزارة الداخلية بمبالغ تساوي مقدار الرسوم المستوفاة في هذه الاماكن اصرافها على أمور بلدية »

لا توجد مادة كهذه ، ولا مخصصات لهذا الغرض في الميزانية ، وعليه إذا كان القصد تنفيذ

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٩ م ص ١١٣ ولكن مع الاسف لم تتحقق الهبة ، ولم يشيد المتحف المقرر ، في الوضع المحدد ، ولم تؤسس المدرسة المقترحة للآثار العتيقة



الترتيبات التي قررها مجلس الوزراء في هذه السنة ، سوف يقتضي تقديم طلب إلى البرلمان بمخصصات إضافية . أما إذا أوقف تنفيذ هذه الترتيبات إلى السنة المقبلة ، فسوف تدمج مخصصات لهذا الغرض في ميزانية السنة ١٩٣٠ »

قرر المجلس : بناء على الملاحظات السالفة الذكر ، توقيف تنفيذ الترتيبات المبحوث عنها في قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٩٢٩/٧/٢ إلى السنة المقبلة ، وأن تدمج مخصصات لهذا الغرض في ميزانية السنة المذكورة <sup>(١)</sup>

٣- كان وزير الدفاع ، نوري السعيد ، في خارج العراق يوم تكونت «الوزارة السعدونية الرابعة» لذا صدرت الارادة الملكية بأن يقوم وزير العدلية ، فاجي شوكت ، بوكالة وزارة الدفاع حتي عودة السعيد

٤- وصل بغداد في مساء يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٩ م سمو الامير عبد الله ، أمير شرقي الاردن ، فاستقبل استقبالاً فخماً ، ونزل بضيافة الحكومة ، وبعد أن زار العتبات المقدسة غادر العراق إلى عمان في يوم ٢٨ من هذا الشهر

### ✽ الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ✽

لم تكتف الحكومة البريطانية بالبلاغ الذي أصدرته في ١٤ أيلول ١٩٢٩ عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ م وبلغته إلى الحكومة العراقية ، فبعثت إلى هذه الحكومة العراقية في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ م الكتاب التالي :

الرقم بي أو/٢٧٧

دار الاعتماد

التاريخ : ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩

بغداد

فخامة رئيس الوزراء

أمرني فخامة وكيل المعتمد السامي أن ابلي فخامتكم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية طلبت إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في ٤ تشرين الثاني قبليغ أعضاء المجلس بما يأتي :

« قررت حكومة صاحب الجلالة بعد أن أمنت النظر في جميع الظروف ، عدم السير بموجب المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، الموقع عليها في لندن في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ التي لم تبزم أو توضع موضع التنفيذ . على أنها تقترح ، عملاً بأحكام الفقرة (١) من المادة (٣) من المعاهدة العراقية - الانكليزية المعقودة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أن توصي بإدخال العراق عضواً في عصبة الأمم في ١٩٣٢ »

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر ١ وت ٢ وكانون الاول سنة ١٩٢٩ م ص ٢-٣



وقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بعد إيمان آخر ، أنه لما كان قرارها في هذه المسألة قد صار معروفاً لدى العموم ، فإن التأخير الذي يحصل من جانبها بتبليغ المجلس رسمياً قد يعتبر مخالفاً للمعاملة ، وعليه فليس من المرغوب فيه تأجيل التبليغ حتى اجتماع المجلس التالي أرسل نسخة منه إلى رئيس الديوان الملكي

التوقيع : ستارجر

### ✽ المفاوضات لوضع المعاهدة ✽

قررت «الوزارة السعدونية الرابعة» الدخول في مفاوضات الحكومة البريطانية من أجل المعاهدة المنوي عقدها بين العراق وبريطانية ، لتنظيم العلاقات بين المملكتين على أساس المقترحات البريطانية - المصرية الأخيرة ، وتألفت لجنة من وزراء المالية ، والداخلية ، والدفاع ، لهذا الغرض ، فوجدت اللجنة العراقية أن الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجل العلاقات المقبلة بين العراق وبريطانية قائمة على أساس المشروع البريطاني - المصري الأخير غير واردة فصر قد منيت بمرور قناة السويس في وسط أراضيها ، وهي القناة التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، فجعلها هذا المرور عرضة للمشكلات الدولية ، والمطامع الاستعمارية ، على حين أن الوضع الجغرافي في العراق يختلف عن وضعه في مصر اختلافاً كبيراً وليس للانكليز في العراق غير الممر الضيق الذي يفتح مواصلاتها مع الهند من الجهة العراقية ، ونعني بهذا الممر «خليج البصرة» وهذا تستطيع بريطانيا أن تحافظه بأيسر الطرق ، ومن دون أن تضطر إلى إتقال كاهل العراق بمعاودة ثقيلة

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحوادث الدامية التي مر العراق فيها خلال العهدين العثماني والاحتلال البريطاني كانت عاملاً مهماً في نضجه السياسي ، وطموحه في التحرر من أية صبغة أو سلطة أجنبية . ومصر مهما بلغت من الرقي الثقافي والاجتماعي لا تستطيع أن تداني العراق في هذا التحرر ، فلما حاولت اللجنة الوزارية العراقية أن تجعل مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية على أساس مفاوضة الند للند لم تر من يأخذ ملاحظاتها المذكورة بنظر الاعتبار <sup>(١)</sup>

(١) بيد ان الاقدار استمرت في قمردها ، وما لبث المتفاوضون أن علموا أن قلب المسألة لم يتغير تغيراً يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعددها المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة ، وإن كانت بضمونها لا تختلف كثيراً عما تقدمها ، فضلاً عن ذلك قد اختلف المتفاوضون مقاماً ومزاجاً ، فالذي مثل المفوضية - أي المفوض السامي بالنيابة - لم يكن بإمكانه ان يميل أو يربط ، بل كان عليه أن يبلغ الحكومة العراقية آراء بل مشيئة حكومته المنسفة . . . اضف إلى ذلك ان المقبات الكأداء كانت لا تزال قائمة في طريق المفاوضات ، وهذه المقبات هي الاتفاق المالي ، والاتفاق العسكري وقوة الطيران - فيصل الأول ص ١٣٦ -



### ﴿ عظة افتتاح المجلس النيابي ﴾

تبتدى اجتماعات مجلس النواب الاعتيادية بأول يوم من تشرين الثاني ، فإذا صادف أول يوم من هذا الشهر عطلة رسمية فن اليوم الذي يليه ، وقد صادف يوم أول تشرين الثاني من سنة ١٩٢٩ « عطلة حكومية » فافتتح المجلس المشار إليه جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني في اليوم الثاني من الشهر المذكور ، حسب المراسيم المعتادة ، وألقى الملك فيصل خطاب العرش في هذا الاجتماع ، وقد انتخب النواب توفيق بك السويدي رئيساً لمجلسهم ، وانتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، وهذا هو خطاب العرش أولاً :

### ﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب :

أفتتح باسم الله تعالى مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الثانية ، متمنياً أن يكون اجتماعكم هذا حافلاً بجلالات الأعمال ، التي تمود على الأمة بالخير والنجاح .

ان الموقف الرزين الهدي وقفه شمي تأييداً للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة ، لتحقيق ما تطوي عليه أمانى البلاد ، كان له التأثير المرغوب . وكان صديقي المحترم ، السر جلبرت كلايتن ، الذي فجمت بوفاته الحكومتان الحليفتان ، وأصدقائه المديدون في هذه البلاد ، أصدق وسيط للتعبير عن تلك الأمانى ، وللاصباح عن الاسس ، التي رغبته البلاد في أن تبنى عليها صلات التحالف بينها وبين بريطانيا العظمى . ويسرنى أن ألاحظ ان هذه الجهود ، والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم ، حدثت بالحكومة البريطانية إلى ان تعتبر أن الوقت قد حان لتطمين الرغبات العراقية ، إذ صرحت عن استمداها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على أساس الاقتراحات الحديثة لنسوية الانكليزية المصرية .

لقد سررت بزيارة أخي أمير شرق الأردن لعراق ، وبالترحيب والحفاوة الذين قوبل بها ، وقد أفاحت زيارة سموه هذه فرصة مناسبة للبحث في مسألة توطيد أواصر المودة والصداقة بين القطرين ، وستنظر حكومتى عن قريب في عقد معاهدة صداقة واتفاقيات خاصة لتنظيم العلاقات بينهما .

ان صلاتنا مع الجمهورية التركية مستمرة على اسس المحبة والمودة ، وارغب في أن أشير بصورة خاصة إلى توطد العلاقات الودية ، ونمو روابط الصداقة بيننا وبين جارتنا إيران ، خاصة بمد التوقيع على اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ ولا يسمنى في هذا الموقف إلا أن أعرب عن رجائي ان تستقر الأمور في حالتها الاعتيادية وأن ترجع الطمأنينة إلى النفوس في الأقطار العربية المجاورة .

إن المفاوضات التي قامت بها حكومتى في سنة ١٩٢٧ حول عملية تصفية الديون المالية العامة قد انتهت بقبول مجلس الدين الاقتراحات العراقية . وستقدم اليكم حكومتى المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها . لقد كانت المحصولات الزراعية في هذه السنة وفيرة ، إلا أنها وللأسف لم تسلم من الآفات الطبيعية ، ومن التوقف في التصريف ، والهبوط في الأسعار ، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ التدابير للتخفيف من وطأة هذه الآفات والمراقب .

لم يحدث خلال السنة ما يخل بالهدوء والسكينة المستثنين في جميع أنحاء البلاد . قد اتخذت التدابير اللازمة لاسماف منكوفي الفيضان ، ولم تزل الجهود متواصلة لتعمير ما حصل من التخریب



### حضرات الأعيان والنواب !

سنعالج حكومتي مشروع المعاهدة الجديدة على أساس الاستقلال التام ، وعلى قدم المساواة ، في مبادلة المنافع المتقابلة . وهي مهمة الآن لتسيير أمور الدولة على أساس التصريح الجديد ، لتقوم بمسؤولياتها العامة ، بصفتها حكومة مستقلة في جميع شؤونها ، ولتأييد السلطات المخولة للوزراء بمقتضى أحكام القانون الأساسي ، لتمكينهم من القيام بالمسؤوليات النامة في إدارة أمور الدولة .

إن حكومتي قائمة بأعداد لوائح قانونية لتعيين حقوق الزراع وواجباتهم ، ولحماية وتشجيع المنتجات المحلية ، والنشويق على استهلاكها ، وتبناة الوسائل لير إلى التوازن بين صادرات البلاد ووارداتها ، وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية التي تتطلب معالجة فعالة

وستقدم اليكم الميزانية العامة ، التي سيرامى في احضارها الاقتصاد في نفقات الدولة ، والتوفير ، للقيام بمشاريع مفيدة

وستقدم اليكم لائحة قانون الدفاع الوطني ، عند انجازها ، وذلك للقيام بما أخذته على عاتقها من مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي ، وحفظ الأمن الداخلي .

واعدت حكومتي لوائح قانونية هامة : كلائحة قانون الخدمة المدنية ، ولائحة قانون التقاعد المدني ، ولائحة قانون المقوبات ، وغيرها من اللوائح التي رغب في سنها مجلسكم

وستكون المشاريع المهمة : كائشاء خزان الحبابية ، واحداث البنك الزراعي والأهلي ، ووضع العملة العراقية وتخفيض بعض الرسوم ، وتوسيع نطاق المعارف ، وتكثير المؤسسات الصحية ، وغيرها من الامور ، موضع عنايتي حكومتي بصورة خاصة .

هذا وارجو من الله أن يسدد خطواتكم ، وبوفقكم في مساعيكم (١)

### ❖ منافسة خطاب العرش ❖

جرت التقاليد النيابية أن يناقش أعضاء مجلس الامة سياسة الدولة العامة ، عند مناقشة خطاب العرش ، وعند عرض الميزانيات العامة للتصديق ، وما كان مجلس النواب العراقي يشد عن هذا التقليد ، ولا سيما وان شكل الحكم فيه « حكومة ديمقراطية نيابية »

وفي جلسة مجلس النواب الثالثة المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م أعلن رئيس المجلس ان المادة الاولى من منهاج الجلسة ستكون مناقشة «تقرير لجنة العريضة الجوابية على خطاب العرش» فاندفع البعض من المعارضة إلى مهاجمة سياسة الحكومة واتهامها « بالتراجع عن مطالب الشعب » قال نائب البصرة : محمد زكي الحامي : ان الحوادث والاسباب التي أدت إلى استقالة فخامة السعدون في وزارته الثالثة لا تزال ماثلة في أذهاننا ، إذ لم تمض على تلك الاستقالة سوى بضعة أشهر ، وقد قيل لنا أن فخامة السعدون طلب عدة مطالب وسمحوا بمطالب البلاد ... وقد أيدت البلاد فخامته في ذلك الموقف الشريف ... فالآن أسأل فخامة السعدون أين تلك المطالب



وما الذي تحقق منها ؟ ألم ترجع الوزارة الحاضرة بالقضية العراقية سبع سنوات إلى الوراء ؟ <sup>(١)</sup>  
وقال نائب بغداد ، الحاج محمد جعفر أبو الثمن : إن كانت الحكومة العراقية تريد أن تستند  
على الوعود ، فأحسنها ما تضمنته العقود ، ولا شك أن العقود التي عقدتها بريطانيا مع العراق هي  
أولى أن تلتزم بها الحكومة من أن تلتزم بتصريح ... فإن كانت وزارة السعدون الحالية تريد  
أن يمر هذا الدور بالنتائج التي مرت عليها الأدوار الثلاثة فعلى قضايا البلاد الهامة السلام ، فإذا كان  
حقيقة يوجد لدى الوزارة ما يمكن أن تبرره موقفها ، وتتخذ إزاء ما لا يحصل عليه من الوسائل  
المشروعة التي تندرج بما يناسب مع وزارة تحفظ كرامة البلاد وأرجو بيان ذلك <sup>(٢)</sup>  
وقال نائب الكوت ، رشيد عالي الكيلاني : أظن حضراتكم قرأتم المشروع المصري .  
فأقول لكم بصراحة أننا إذا مشينا على التصريح البريطاني ، أي إذا جعلنا أساس المعاهدة الجديدة  
اتفاقية مصر الحديثة ، فنكون قد بعدنا جداً عن الاستقلال التام ، أو عن قدم المساواة في تبادل  
المنافع المتقابلة ، لأنكم تعلمون أن الأساس في المشروع المصري هو ليس الاستقلال وإنما هو  
الاحتلال ... أن الدخول في عصبة الأمم لا يعني الاستقلال لأنه يوجد الآن في عصبة الأمم  
حكومات مستعمرة ليست بذات أهمية ، ويوجد أيضاً حكومات مستقلة وذات كيان <sup>(٣)</sup>  
هذا قليل من كثير نقلناه عن الضبط الرسمي لمجلس النواب ، وقد اصططلحت الصحف على  
تسمية هذه الخطب بالنارية ، كما أنه حدث بعض التحدي لرئيس الوزراء وبعض أعضاء الوزارة بما  
حمل السعدون على إلقاء الرد التالي :

### ✽ جواب السعدون ✽

عبد المحسن السعدون - رئيس الوزراء - سادتي ! انتقد الخطباء الكرام منهاج الوزارة ،  
وصرحوا بأن الحكومة مبهتجة ومسرورة وممتنة . أيها السادة لا يمكن لوزارة في هذه البلاد أن  
تكون ممتنة ومسرورة ، لأنها معرضة دائماً للانتقاد ، بصورة محقة أو غير محقة . منذ تشكيل  
الحكومة العراقية ، والوزارات المختلفة تسعى للحصول على حقوق البلاد ، ولكن الظروف لم  
تساعد البلاد .

أيها السادة : اتهمني بعض الرفقاء الكرام بأنني رجعت عن مطالبي في سنة ١٩٢٨ ، واكتفيت  
بالتصريح . المطالبات التي كنت قد طلبتها هي عبارة عن تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ،  
المستندتين إلى معاهدة سنة ١٩٢٧ ، وأعترف للمجلس العالي بأنه رغماً عن تساهل الحكومة

(١) محضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩-١٩٣٠ من ١٣-١٤

(٢) المصدر نفسه من ١٧

(٣) المصدر نفسه من ١٩-٢٥



العراقية بكل معنى الكلمة للحصول على الاتفاق ، لم نتمكن من إقناع حليقتنا العظمى بالشروط المطالبة ، فلم أجد سوى الاستقالة طريقاً ، كما وعدت المجلس العالي يوماً ما بذلك ، فعندما صرحت حليقتنا بقبول العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ سررت بذلك التصريح .

أيها السادة : ان هذا التصريح ليس بقليل الأهمية ، كما يعتقد بعض الاخوان ، بل هو ذو أهمية عظيمة ، فبدخول العراق عصبة الأمم ، تلغى جميع المعاهدات ، والاتفاقيات ، وتعد اتفاقية جديدة على أساس استقلال العراق التام ، وعلى كل حال فإن السياسة المتبعة قد تغيرت بعد إعلان هذا التصريح ، وقد أصبح الوزراء العراقيون يتمكنون من تطبيق أحكام القانون الاساسي بصورة أوسع مما كانوا عليه في السابق . أما ما قاله بعض الاخوان عن احتمال سقوط وزارة العمال ، فأقول : ان هذا التصريح قد اعطي من قبل الحكومة البريطانية ، فإذا سقطت وزارة العمال ، فلا ينقض سقوطها ما نص عليه التصريح ، أما إذا حصل ذلك فأعتقد أن نوال الاستقلال تابع إلى جرة الأمة ، فالأمة التي تريد الاستقلال ، يجب أن تنهأ له ، ولا يكون ذلك بالكلام ، والاقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة ، والتضحية ، هذا ما أحييت أن أقوله .

ثم أود أن أعرض على الاخوان ما يخص المعاهدة بين العراق وإيران . إن هذه المعاهدة وقتية ، وليس كما تفضل النائب المحترم محمد زكي بأن حكومة إيران ستستفيد من العهود العتيقة ، فإن المخبرات ، والمكاتبات ، التي جرت بيننا ، وبين حكومة إيران ، تصرح بأن حكومة إيران لن تستفيد من العهود القديمة ، وقد استفسرنا من وزارة العدلية بشأن تقديم الاتفاقية إلى المجلس ، فأجابت انه لا ضرورة لتقديم الاتفاقية إلى المجلس العالي أما اذا أراد المجلس العالي أن تعرض عليه ، فالحكومة لا تمتنع عن تقديمها للتصديق .

أيها السادة : ان الحكومة ساعية بكل معنى الكلمة لأخذ المسؤولية على عاتقها ، ولتظهر أمام المجلس العالي ، كما رغب ، بمظهر حكومة مسؤولة فالحكومة لم تدع بأن العهود السابقة ، والاتفاقيات قد ألغيت ، ولكن حكومة صاحب الجلالة حليقتنا أرادت أن تعطي للعراق مجالا واسعا لأخذ المسؤولية ، وكذلك بالتجنب من المداخلات في الأمور الداخلية ، فليس في هذا الموضوع أي تبجح ، ولم تظهر الوزارة بمظهر خلاف طبيعة الامر ، وخلاف حقيقة الحال الواقع . هذا ما أردت أن أعرضه للمجلس العالي . اهـ <sup>(١)</sup>

### ❖ فاعلمه انتصار السعدون ❖

لم يكبد السعدون « عبد المحسن بك » ينتهي من إلقاء خطابه هذا في مجلس النواب ، حتى رأى المتصيدون في الماء العكر أن يستغلوا مجابته النواب بالحقيقة المرة عندما قال لهم « فالأمة



التي تريد الاستقلال يجب أن تنهيا له ، ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية »

فسعوا بالوشاية ضده لدى « دار الاعتماد البريطانية » إخراجاً لموقفه ، وإمعاناً في توسيع شقة الخلاف بين الجانبين العراقي والبريطاني

كان عبد المحسن السعدون يعتقد أن التدرج في العلاقات العراقية - البريطانية أمر لا بد منه ، وأنه ليس من المصلحة التعمق في الأمور ، والاستعجال في الطلب ، وقد سارع على هذه السياسة عدة أعوام كان خلالها مرموقاً من السياسة البريطانيين ، منظوراً إليه بعين الاكبار والاجلال ، فلما اصطدم مع المعتد السامي البريطاني في أواخر سنة ١٩٢٨ ، واستقال من وزارته الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، أثار عمله الحماسة في القلوب ، والدهشة في الأوساط البريطانية ، فحاول الانكليز الخروج من المأزق الذي أوقعهم فيه هذا السياسي العراقي الكبير فأصدروا تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ م ، فعاد السعدون إلى الحكم . ولكنه وجد أن قلب المسألة لم يتغير تغيراً يذكر ، وأن النواب الذين جا بهم انقلبوا عليه ، وأن « دار الاعتماد » أفسحت المجال للوشاة والمفسدين ، فأقسمته عتاقاً لا تحتمله نفسه ، ولا سيما وهو سليل أسرة عربية نبيلة ، وزعيم قبيلة قديمة فأثر الحنف على الحياة ، واستقبل الموت في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ بأن أطلق على نفسه عدة طلقات نارية أردته قتيلًا في الحال .

وقد انتشر نبأ انتحار السعدون بسرعة فائقة ، فاصطكت الاسماع في طول البلاد وعرضها ، وهرع الوزراء والأنباء والاعيان والنواب إلى دار الفقيد ، بعيد الحادث ، للتأكد من حلول الخطب الجسيم ، وانقلبت حفلات الافراح وولائم السمر إلى مأتم ومباكي ، وأصبح اليوم التالي فإذا بالصحف اليومية مجللة بالسواد ، وإذا بالناس يقرأون هذا البلاغ الرسمي :

« تعمي الحكومة ، بيزيد الأسف والأسى ، رئيس الوزراء ، فخامة عبد المحسن بك السعدون مودعاً الحياة في داره حوالي الساعة التاسعة من مساء الاربعاء - أمس - في ١٣ من تشرين الثاني ١٩٢٩ وقد ترك وصية تاريخية إلى ابنه ، شارحا فيها ما دعاه إلى هذه التضحية الخطيرة » اه وقد جرى تشييع الفقيد إلى المقبرة الكيلانية « بباب الشيخ » في احتفال مهيب مشتم بفناد كلها فيه كما اشتركت وفود من معظم الانحاء العراقية ، حيث قصدت العاصمة للاشتراك في حفلة التشييع خصيصاً ، وانها لت برقيات التعازي من مختلف أنحاء العالم العربي على الحكومة العراقية ، تشاطرها فيها حزنها وتتمنى للعراق كل نجاح .

أما وصية الفقيد التي أشار إليها البلاغ الحكومي فهذا نصها الرسمي - حيث كتبت بالتركية - ثم تعريبها الحرفي



## النص النركي الأصلي

« ايكي كوزم ياوروم مدار استنادم علي ! »

« ارتكاب ايتديكم جنايتدن طولاي بني عفو ايت ، زير ابو حياتدن ييقدم ، اوصاندم .  
حياتدن نه لذت ، نه ده ذوق ، شرف كوردم . امت خدمت بكليور ، انكليز لو موافقت  
ايتيمور . ظهير يوق . استقلال ايستيان عراقليار ضعيف ، عاجز استقلالدن جوق اوزاق .  
بنم كبي ناموسلي انسانارك نصايحي تقديردن عاجز . بني وطن خائي ، انكليز بنده سي ظن  
ايدورلو . نه بيوك فلاكت ! بن وطنك اك مخلص برفدايسي هر درلو حقارتاره  
قاتلاندم ، مذلتاره تحمل ايتدم . صرف آباء واجدادمك مرفها يشاد قلري يومبارك بقعه  
ايچوندر . ياوروم ، صوك نصيحتم بودر كه :

« (١) يتيم قاله جق اوفاجق قاردا شاريكه مرحمت ( والده كه حرمت ) وطنكه صداقت  
(٢) ملك فيصل وذريته صداقت مطلقه . بني عفو ايت ياوروم علي »

عبد المحسن السعدون

\*\*\*

وهو ذا الآن التعريب الحرفي الصحيح للنص التركي :

« ولدي وعيني ومستندي علي »

« اعف عني لما ارتكبت من جناية . لاني سنمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً  
وشرفاً . الأمة تنتظر خدمة . الانكليز لا يوافقون . ليس لي ظهير . العراقيون طلاب  
الاستقلال ضعفاً عاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال . وهم عاجزون عن تقدير نصائح  
أرباب الناموس أمثالي . يظنون اني خائن للوطن ، وعبد للانكليز . ما أعظم هذه المصيبة !  
أنا الفدائي الأشد إخلاصاً لوطني قد كابدت أنواع الاحتقارات وتحملت المذلات ، مخضاً في  
سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آباي وأجدادي مرفين »

« ولدي ، نصيحتي الأخيرة لك هي :- »

« ١- أن ترحم اخوتك الصغار الذين سيقون يتامى (وتحترم والدتك) وتخلص لوطنك »

« ٢- أن تخلص للملك فيصل وذريته إخلاصاً مطلقاً »

« اعف عني يا ولدي علي = التوقيع - عبد المحسن السعدون »



وقد ضمنا مجلس خاص مع ناجي بك السويدي فاستطلعنا رأي فخامته في الاسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الفاجعة فلخصها فيما يلي :-

(١) كان عبد المحسن بك قد تقدم في السن كثيراً<sup>(١)</sup>

(٢) لما تألفت « الوزارة السعدونية الرابعة » وضعت لها منهاجاً لم تنشره<sup>(٢)</sup> فعرض هذا المنهاج على « القاسم » بأعمال وكيل المندوب السامي « وهو يومئذ قائد الطيران » ولم يلتق أي اعتراض . فلما عاد إلى بغداد وكيل المندوب السامي الرسمي « وهو الميجريانغ » أظهر عدم موافقته على هذا المنهاج ، وقال ان ليس لوكيل نائب المندوب أن يبدي ملاحظاته على المنهاج الوزارية (٣) ان الجلسة النيابية التي عقدت قبيل الفاجعة كانت نارية وهامة ، وقد انتقد بعض النواب سياسة الوزارة مدفوعين بالعوطف ، أكثر من تقديرهم للظروف التي حاقت بهذه الوزارة يوم تأليفها ، حتى أن بعضهم طغى في السباب والشتم بلا أي مبرر مما حمل السعدون على أن يزهد بهذه الحياة . (٤) ان السعدون كان قد تقدم في السن وطعن كما اسلفت « اه »

أما الريحاني الاستاذ أمين فيقول في ص ١٣٦ من كتابه ( فصل الاول )

« أما الرئيس عبد المحسن فقد كان يرى في ساعاته الهادئة رأيه السديدي في التطرف وأضراره ، ويحاول أن يبني جسراً للعبور بين وزارته والمفوضية ، وكان في بعض الاحايين يرى عجز المفوضية ، أو ترددها في التعاون ، فيخرج عما ملك من نفسه ، محتدم التيقظ ، مندداً ، مهدداً فانار عليه المتطرفين والانكليز معاً » ثم يقول في ص ١٣٧ :-

« أضف إلى ذلك ما جاء من الخارج مما زاد في محنته فقد حملت عليه صحافة بغداد حملات منكرة ، وتكاثفت حوله غيوم المفوضية وهي مثقلة بالغل والشأن » اه .

والغريب ان تقارير دار الاعتماد البريطانية عن « سير الادارة في العراق » التي اعتادت أن تذكر كل شاردة أو واردة ، مها كانت تافهة ، لم تتعرض إلى أسباب الانتحار بصورة مطلقة مكتفية بأن فلانا قد انتحر في الساعة الفلانية

وكان صاحب هذا الكتاب يرسل « جريدة الاهرام المصرية » يومئذ فشر فيها وثيقة أو شبه وثيقة أقامت الصحافة البريطانية وأقعدتها ، وقد قلنا فويق هذا اننا لازى من المصلحة التاريخية أن نذكر الاسباب التي أدت إلى انتحار عبد المحسن بك السعدون ومعظم رفاقه قيد الحياة وعلى كل فقد فقد العراق بانتحار هذا الرجل النبيل كبيراً من سياسيه الكبار ، وفقد الانكليز بقتله كبيراً من أصدقائهم الكبار .

(١) ولد عبد المحسن السعدون سنة ١٢٩٨ هـ وانتحر ١٣٤٨ هـ فيكون عمره (٥٠) عاماً

(٢) حصلنا على هذا المنهج نشرناه في صدر هذا الفصل



## وزارة ناصي السويدي

كيف تكونت؟

انحلت «الوزارة السعدونية الرابعة» بانتحار عبد المحسن بك السعدون في مساء يوم الاربعاء الموافق ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ م فوجب تكوين وزارة جديدة، فحل محل وزارة السعدون المذكورة ولا سيما «ان وصية الفقيه التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب فإذا لم تقم في البلاد وزارة مسؤولة فوراً وترجع الطمأنينة إلى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة المعظمة، يخشى من حدوث قلاقل لا تجب أمامها أيد مسؤولة تعمل على إزالتها»<sup>(١)</sup>

وقد اتفق وكيل المعتد السامي مع الملك فيصل على أن خير من يعهد إليه بتكوين الوزارة الجديدة هو ناجي باشا السويدي، وزير الداخلية في الوزارة المنحلة، على أن تضم وزارته أعضاء الوزارة المنحلة، فوجه الملك إلى السيد السويدي هذا الكتاب

وزير الأفضم ناجي السويدي

بناء على وفاة المأسوف عليه، المرحوم فخامة عبد المحسن السعدون، فقيد الأمة والوطن، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تتنبهوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق.

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الثاني سنة ألف وثلاثمائة وثماني وأربعين هجرية، الموافق ليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية

فيصل

هياة الوزارة

وفي يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ (١٦ جمادى الثانية ١٣٤٨) تم تكوين «وزارة ناجي السويدي» على الوجه التالي:

١- ناجي السويدي: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية

٢- ناجي شوكت: وزيراً للداخلية

٣- ياسين الهاشمي: وزيراً للمالية

٤- عبد العزيز القصاب: وزيراً للعدلية

٥- نوري السعيد: وزيراً للدفاع

٦- خالد سليمان: وزيراً للري والزراعة

٧- عبد الحسين الجلبي: وزيراً للمعارف

٨- محمد أمين زكي: وزيراً للمواصلات

والاشغال

(١) من كتاب رئيس الوزراء، ناجي السويدي، إلى الملك فيصل بتاريخ ٢٣-١١-٢٩



## وزارة باجي السويدي

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



وزير الداخلية \* عبدالنور القصاب



وزير المالية \* ياسين الحافظي



وزير القلعة \* فاجي عوكت



باجي السويدي



وزير المعارف \* عبد الحسين الحلي



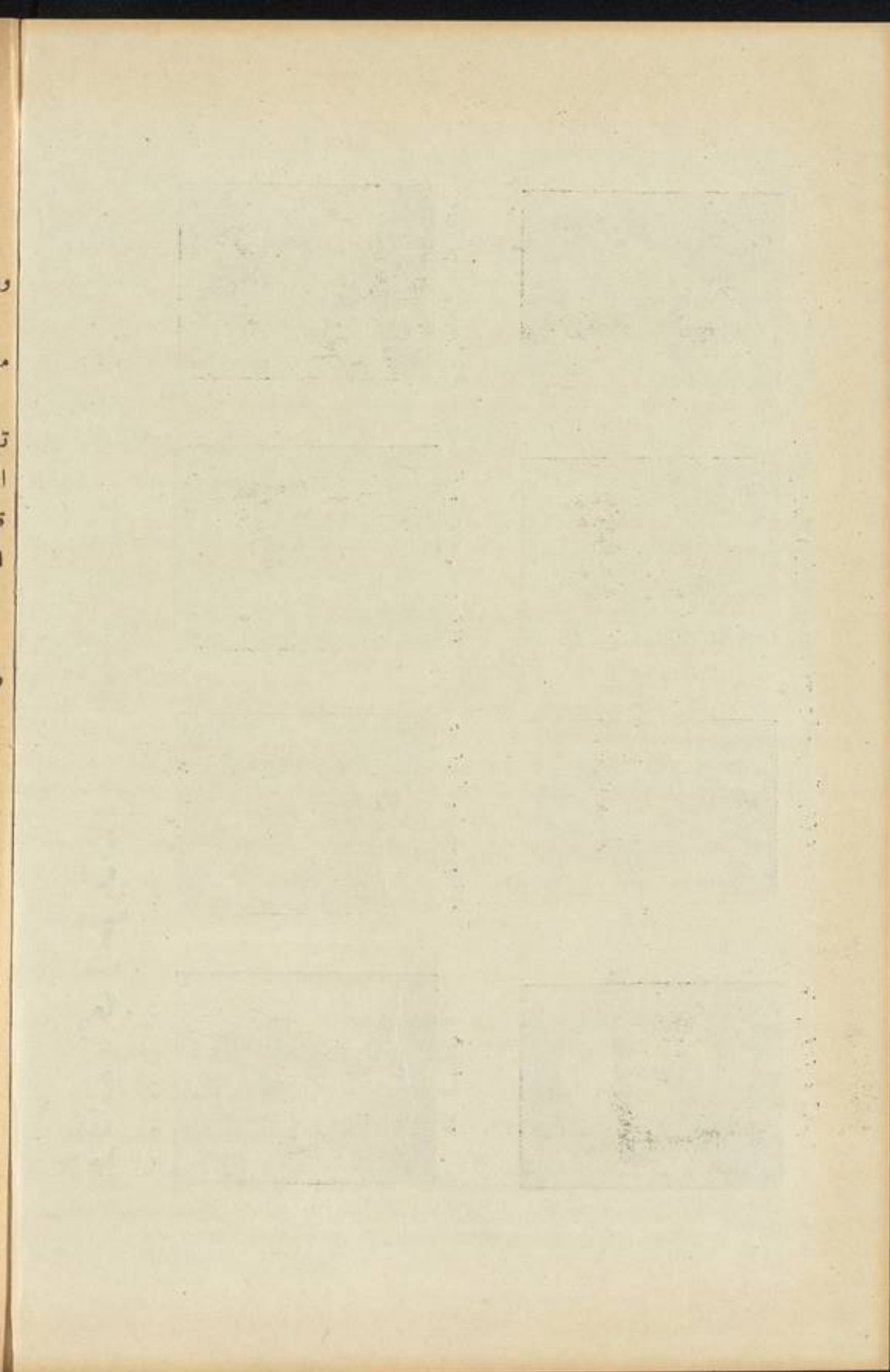
وزير الاتصال والمواسلات \* محمد أمين كزي



وزير الري والزراعة \* خالد سليمان



وزير الدفاع \* نوري السيد





### ✽ رئيس الوزراء 'بوين سلفه' ✽

وتكلم رئيس الوزراء في حفلة الاستيوار عما خلفه ضياع السعدون من الألم الشديد في القلوب ، وأوضح انه يشق عليه كثيراً أن يتولى رئاسة الوزارة ، التي كان الفقيه يرأسها ، ثم أعلن :  
انه « سيسير وزملاؤه الوزراء على عين المنهاج الذي سار عليه الراحل العظيم ، وانهم سيتبعون مبادئه السامية بكل دقة »

وقصد الوزراء البلاط الملكي يصحبهم الرئيس السويدي لمقابلة الملك فكانت ساعة مهيبة تبودلت خلالها أسمى العواطف بين عاهل البلاد الباكي على فقيد البلاد ، وبين زملاء ذلك الفقيه العظيم ، وخرجوا ميممين وجوههم شطر « الحضرة الكيلانية » حيث قبرت رفاة السعدون ، وكان قد سبقهم إليها أعضاء حزب التقدم ، الذي أسسه الفقيه ، ففاه رئيس الوزراء السويدي بالكلمة الآتية وهو يبكي بكاء ألياً :  
( أيها الراحل العظيم :

أتقدم إلى ضريحك العزيز ، أتقدم أنا ورفقائي الذين كانوا يحيطون بك إحاطة الهائلة بالقمر ، وما انهم يحيطون الآن بضريحك وقلوبهم كسيرة تحنق حزناً وأسى على ما أصابهم بفقد رئيسهم الاعظم ، وسندهم الاوحد ، وأنا وإياهم نقسم على ضريحك الطاهر بأننا سنضع نصيحتك العظمية نصب أعيننا ، لتكون لنا مناراً نهتدي به في سبيل تحقيق المبادئ السامية التي ضحيت بنفسك من أجلها ، وأرقت دمك الزكي لتكون لنا قدوة عظمية في خدمة البلاد وتحقيق أمانها فم مستريحاً فإنك ستحيى وتحيا مبادؤك إلى الأبدن الخالدين ) اهـ

وعاد الوزراء إلى دواوينهم معتقدين بأنهم سيزاولون أعمالهم بحرية وطمأنينة وانهم يحققون « مبادئ الشعب » على كل حال

### ✽ الوزارة تطلب عطف الملك ✽

ما كادت الوزارة الجديدة تستقر على دست الحكم ، حتى رفعت إلى الملك هذا الكتاب :  
بغداد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ الرقم ٢٨٢٥ « سري ومستعجل »

سيدي ومولاي صاحب الجلالة !

لما شرفتموني بجلالتكم بأمركم المطاع ، المتضمن ثقة بجلالتكم باسناد منصب رئاسة الحكومة لي ، فاتحت زملائي الوزراء في الامر ، فسارعوا إلى تلبية إرادة بجلالتكم ، اعتقاداً منهم بأن البحث مقدماً في الاسباب المؤدية إلى تضحية الرئيس المرحوم عبد المحسن بك السعدون قد يطيل المدة التي تبقى خلالها البلاد بدون وزارة في ظروف كانت على غاية من الخطورة . إذ



ان وصية الفقيه التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب ، فإذا لم تقم في البلاد وزارة مسؤولة فوراً ، وترجع الطمأنينة إلى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة العظيمة ، يخشى من حدوث قلاقل لا تجد أمامها أيد مسؤولة تعمل على إزالتها .

هذا ما اهاب بعبدكم ، وزملائي الوزراء ، لتلبية نداء جلالكم لتولي أعباء المسؤولية بدون تردد . إلا أننا بالنظر إلى ما خطه الرئيس بدمه من العبارات المتضمنة « انتظار البلاد للخدمة » وعدم موافقة الإنكليز عليها « يتراءى لنا صعوبة الاستمرار على العمل ، قبل التأكد من إمكان الخدمة التي ينتظرها الشعب ، فرملائي يعلمون ان المنهاج الذي نظم لتسيير وزارة المرحوم هوجيه ، قد عرض على من يهمهم أمره قبل المباشرة بالعمل ، ولم يلاحظ على ما فيه من الخطأ أية ملاحظة وكنا جميعاً معتقدين ، تمام الاعتقاد ، أن التصريح الجديد قد غير وضع الادارة في البلاد ، وان بيانات المرحوم السر جلبت كلايتين ، المشفوعة بافادات نائب المتمد السامي الميجر يانغ ، وتأييداته لها ، دلت بصراحة على الرغبة الأكيدة في عدم الاستمرار على التدخل في شؤون الدولة ، وفي لزوم تمتع الوزراء بالمسؤولية التامة عن اعمال وزاراتهم . وهذا الاعتقاد حدا بالفقيه وزملائه إلى تولي الاعباء ، وتمشية امور الدولة وفق المنهاج المنظم ، إلا انه بعد مباشرة الوزارة أعمالها ، ظهر من بعض المستشارين والموظفين البريطانيين شعور لا يلائم مع روح السياسة الجديدة ،

وتولدت بعض العراقيل والتأخيرات في تطبيق ما كان مدرجا في المنهاج لأسباب ادبية او تعليلات ضعيفة ولما كان المرحوم قد مارس مهام امور الدولة مدة طويلة ، استدلت بهذا الشعور والعراقيل على استحالة تطبيق الامور المهمة من منهاجه ويخال لنا انه بعد أن فكر ملياً في الامر ، تذكر الفشل الذي اصابه سنة ١٩٢٨ والنوع الذي وصفه بها اخوانه العراقيون بناء على التمسك باهداب الصداقة ، وتسيير الامور بالتأخر التام مع الموظفين المذكورين ، واستعرض الانتقادات المرة التي صدرت من المجلس ، باعتبار عدم حصول اي تغيير في أوضاع الادارة منذ تبوئه مركزه الجديد وبعد أن اعتقد في نفسه بأنه قد ترك هذه المرة أيضاً بدون ظهور جاد بدمه الطاهر حفظاً لشرفه وشرف زملائه وبلادهم

فالوزارة الحاضرة أمام هذه التضحية العظيمة ، وبالنظر لاشتراكها مع الفقيه في مسؤولية الاعمال ، لا يسعها ان تهمل مطالب الشعب ، أو أن تتساهل في تطبيق المنهاج ، إذ ان الاهمال والتساهل ما يشددان الاعتقاد بما خطه الفقيه العظيم من العبارات ، ويزيدان الاضطراب في الافكار ابان عهد جديد من الشعور بالمسؤولية التامة ، وتوليها من قبل الوزراء وفقاً لما اختطته الوزارة البريطانية الحاضرة من النهج في صلاحها مع العراق



فبعد جلالته وزملائي عازمون ، والحالة على ما هي عليه من الخطورة ، على تطبيق منهاج الفقيه بالحرف ، وبأسرع وقت ، لتنمو روح الثقة والمودة بين الحليفتين ، ويشعر العراقيون بأن الوعود قد أصبحت مقرونة بالأفعال ، وإن التبديل في وضع الادارة حقيقة لا خيال ، وأن أمانتي جلالته لا تزال تعبر أصدق التعبير عن غايات شعبكم ، والتي جدتم بصحتكم الثمينة لتمهيد السبل اليها ، وجاد الراحل العظيم بدمه للسير بموجبها ، قد تحققت وأرجو الله عز وجل أن يطيل بقاء جلالته على رأس هذا الشعب المتفاني في سبيل عرشكم .  
العبد المخلص = رئيس الوزراء  
ناجي السويدي

### ﴿ تأبين السعدون في المجلس ﴾

كانت الجلسة النيابية الخامسة المنعقدة في يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩ أول جلسة عقدت بعد انتحار عبد المحسن السعدون ، فأخلى الوزراء . « في الوزارة الجديدة » مقاعدهم الوزارية في قاعة الاجتماع ، وجلسوا إلى بقية النواب متفرقين ، ووضع تصوير الفقيه على منصة الرئاسة مجللاً بالسواد ، ومحاطاً باكليل فخم من الزهور المختلفة الالوان ، وكانت عواطف الحزن العميق ، والألم الشديد ، بادية على وجوه الجميع ، كما أن الصمت كان يسود جميع الحاضرين كأن على رؤوسهم الطير .  
وافتح الجلسة « توفيق السويدي » فأعلن ورود تعازي عديدة ، ورسائل كثيرة ، من الخارج والداخل « خارج العراق وداخله » تتعلق بتأبين فقيد البلاد عبد المحسن بك ، وأضاف إلى ذلك قوله ( ان هذه الجلسة قد خصصت للكلام في تأبين الفقيه ) فتسارع النواب لتسجيل اسمائهم ، والتحدث عن مزايا الراحل ، حتى سجل الرئيس (٣٤) طلباً أبرز اصحابها : ناجي السويدي ، وياسين الهاشمي ، وحكمت سليمان ومحمود صبحي الدفترى ، وهبة الله المفتي ، وجمال بابان ، ومحمد زكي ، وعبد العزيز القصاب ، وبدأ النواب والوزراء يلقون ما عندهم من المراثي ، فكانت جلسة نيابية وحيدة من نوعها ، تجلّت فيها عواطف الولاء للسعدون ، وامارات الاستياء الشديد من سياسة المخاطلة والتمويه التي درج عليها الانجليز في العراق

ولا يتسع المجال هنا لذكر أسماء الوزراء والنواب الذين خطبوا في هذه الجلسة كما انه يتعذر على سجل تاريخي ككتابنا هذا ، أن يضم بين دفتيه تلك المراثي المؤثرة فنكتفي بالقول : ان المجلس المحترم قرر ارسال برقية تعزية إلى نجل الفقيه في لندن ، وكتاب تعزية إلى أسرة الفقيه في بغداد ، لمواساتها بهذه المصيبة العظمى

### ﴿ وفود الجهات ﴾

واستمرت وفود الجهات العراقية تأتي من مختلف الانحاء . فتعقد قبر السعدون ، وتقيم الحفلات



التأبينية لروحه ، وتضع اكاليل الزهور على قبره وتطهره من شأبيب الرحمات والدموع واشتركت الجاليات العربية في العراق بهذا الشعور أيضا فأبنت الفقيد العظيم بمجفلات خصوصية اقامتها لهذه الغاية وبقيت الصحف العراقية والعربية تردد ذكرى هذه الفاجعة مدة شهرين وتلشر الفصول المطولة عن الراحل وعن الصلات والمعاهدات التي تربط العراق بالانكليز وكانت الاقتراحات الكثيرة التي ترمي إلى تخليد ذكرى السعدون تنهال مع التعازي كالسيل المنهمر لكثرتها واشتركت الحكومة مع الشعب بصورة رسمية في ذلك كما أن الحكومات الاجنبية لم تتأخر عن القيام بما تفرضه واجبات المجاملة فشاطرت العراق في مصابه الاليم وأبدت عواطف شريفة تذكر لها

### ✽ تخليد ذكرى السعدون ✽

كانت التضحية التي قدمها « السعدون » على مذبح الوطنية ، وقضية البلاد السياسية ، مثاراً للبحث في كيفية تخليد ذكرى هذا الرجل العظيم ؛ سواء اكان ذلك من قبل الحكوميين ، ام من قبل الاهلين ، اما من قبل الحكوميين فقد :

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ م « قبول لائحة قانون تخطيط اراضي محلة عبد المحسن السعدون في مدينة بغداد » وهي المحلة الواسعة التي انشئت حديثاً على اسمه ، ولا تزال تحتفظ بهذه التسمية .

٢ - وقرر المجلس المشار اليه في جلسته المنعقدة في يوم ٣٠ تشرين الثاني أيضاً قبول لائحة قانون دفع مساعدة مالية ، ومنح راتب الى عائلة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، تتضمن :

أ - تخصيص راتب تقاعدي لعائلة الفقيد قدره (١٢٠٠) ربية في الشهر

ب - منح العائلة المشار اليه مساعدة مالية قدرها خمسون الف ربية لاحضار دار سكن لها

ج - تكليف وزارة الري والزراعة بان تسرع في إحضار عرصة أميرية في الباب الشرقي لانشاء الدار عليها

د - تكليف الوزارة المشار اليها احضار قطعة ارض مناسبة لتشييد ضريح للفقيد عليها

وأما ما يتعلق بالاھلين فقد تألفت لجان في الالوية العراقية كافة لجمع التبرعات اللازمة لتخليد ذكرى فقيد الوطن العزيز وكان أرباب الغيرة والحمة يتسابقون في هذا السبيل تسابقاً عظيماً حتى تجاوزت التبرعات مئة الف ربية

وقد أقيمت حفلة تأبين كبرى للسعدون في يوم أربعينه في « الحضرة الكيلانية » اشتركت فيها وفود من الجهات وممثلون عن كافة الاصناف ، وتبارى فيها الخطباء والشعراء فكانت من الحفلات التأبينية التي قل ان شهدت بغداد مثلها

ومما يذكر بهذه المناسبة ان لجنة التبرعات في بغداد اعتمدت احد المحامين المعروفين أميناً



لصندوقها ، وأودعت اليه أموالها الحسابية فاتهم بالتصرف بقسم من التبرعات ، وأدى الاتهام الى توقيفه ومحاكمته فحكم عليه في أيار سنة ١٩٣٣ بالحبس لمدة ستة أشهر ، ولما استأنف المحامي المحكوم هذا القرار ، اتخذت التدابير لإغلاق الدعوى ، واستطاعت الحكومة ان توصي على تمثال كامل للفقيد بما تبقى من التبرعات ، وهو التمثال القائم اليوم في « الباب الشرقي » من بغداد منذ ٢١ مايس ١٩٣٣

### ❖ أهم الحوادث باختصار ❖

١ - كانت « الوزارة السعدونية الرابعة » قد ألفت لجنة وزراء المالية ، والداخلية ، والدفاع ، لمفاوضة الحكومة البريطانية فلما حلت «وزارة ناجي السويدي» محل الوزارة المذكورة ، استأنفت « هذه اللجنة » بحثها مع المعتمد السامي لإقرار الاسس التي تقبني عليها المعاهدة العراقية-البريطانية الجديدة . وكانت هنالك ثلاث قضايا تستلزم الحل السريع : الاتفاقية المالية ، والاتفاقية العسكرية ، وقوة الطيران البريطانية في العراق . فالوطنيون المتطرفون يريدون ملكية ميناء البصرة ، وملكية السكك الحديدية ، ببدل مناسب ، ويريدون الأخذ بمبدأ التجنيد الاجباري في البلاد ، وهم يعترضون على إنشاء قوة بريطانية للطيران في العراق لان ذلك ينافي السيادة الوطنية . وأما سياسة الانكليز في هذه القضايا الثلاث فعروفة . فرأيهم بالميناء والسكك ان يكون لها هيئة تكون أكتية الاعضاء فيها انكليزية ، ورأيهم في التجنيد الاجباري : أن مصلحة العراق ان لا يأخذ بفكرة يمتتها الرأي العام ، ولا يؤيدها الانفر قليل . وأما قضية الطيران فليس للانكليز من المصالح في العراق غير تأمين المواصلات مع الهند عبر العراق . وعلى هذا فاكادت المفاوضات تجري بين الفريقين : العراقي والبريطاني ، حتى اصطدمت بوجهات النظر المذكورة المتباينة

٢ - كان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢ تموز ١٩٢٩ م ندب الحبير البريطاني السرا دنست داوسن ، للبحث عن مشكلة الاراضي في العراق ، ووضع تقرير عن كيفية التصرف في الاراضي الاميرية وتحديددها وتسجيلها على ان تكون مدة ندبه أشهر قابلة للتديد ، وأن يمنح راتباً قدره (٣٦٠٠) ربية في الشهر عدا نفقات السفر مع مبلغ آخر قدره (٢٥٠) ليرة انكليزية لإحضار التقرير النهائي ، وقد وصل الجنرال إلى بغداد في أواخر تشرين الثاني من هذه السنة ومددت مدة ندبه إلى شهرين آخرين بموجب قرار مجلس الوزراء. المتخذ في جلسة ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٢٩ وبعد أن تحول الحبير أنحاء العراق ، وتنقل بين أوليته غادر العراق وقدم تقريره النهائي فعملت الحكومة على تحقيق بعض ما جاء فيه من الترضيات ، على قدر ما سمحت به الظروف

٣- وصل بغداد في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٣٠ م « السر فرنسيس همفريز »



المعتمد السامي البريطاني الجديد في العراق فاستقبل استقبالاً رسمياً فخماً ، وما لبث أن انزوى لدرس التقارير ، والاطلاع على الأحوال العامة عن كتب ، حتى إذا تمكن من الإلمام بالصغيرة والكبيرة من شؤون المملكة ، شرع في العمل فاصطدم بالوزارة اصطداماً أدى إلى استقالتها

٤- كان مجلس النواب العراقي قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م الاحتجاج على وعد بلفور لدى عصبة الأمم ، وعلى المظالم التي تعانيها فلسطين وأهلها العرب ، وفي جلسة ١٩ كانون الأول من هذه السنة تلي جواب سكرتارية العصبة على احتجاج المجلس فإذا به يقول : « أوعز إلي الرئيس بأن أخبركم بأن عريضتكم لا تتفق مع شروط الانتداب على فلسطين ولا تستدعي اتخاذ أي عمل من قبل لجنة الانتدابات الدائمة »

وقد اقترح الحاج محمد جعفر أبو الثمن ، نائب بغداد أن يطبع هذا الجواب ويوزع على الأعضاء لمناقشته فلم يقبل اقتراحه .

٥- وصل إلى بغداد جواً في يوم ١٥ آذار ١٩٣٠م الملك البرت ، ملك البلجيك في زيارة قصيرة للعراق فقبل على ضيافة الحكومة العراقية معزراً مكرماً ، وبعد أن زار بعض المدن الرئيسية فيه عاد إلى بلاده في الحادي والعشرين من هذا الشهر مشياً بمثل ما استقبل به من الحفاوة والاحلال

### ✽ بين امريكا والعراق ✽

للأمريكانيين ولع خاص في تكوين المعاهد الدينية والعلمية ، وفي إقامة المؤسسات الخيرية ، كالمستشفيات ، ودور الامومة ، والطفولة ، ونحوها لأغراض تبشيرية في الظاهر ، لكنها تخفي وراءها أهدافاً سياسية ، ولهم إرساليات تجوب أقطار الدنيا ، وتبشر بتعاليم السيد المسيح لهذا الغرض . وقد أقاموا لهم معاهد خيرية ودينية متنوعة في العراق أيضاً ، فأصبحت لهم في هذه البلاد مصالح إنسانية ، إلى مصالحهم الممثلة في الأسهم التي حصوا عليها في امتيازات النفط فيه . وكانت أمريكا إحدى الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤-١٩١٨ » لتهزم الالمان وإنهاء الحرب في صالح الحلفاء ، كما أنها أرادت أن تكون صاحبة الكلمة المسموعة في الشرق « كما حدث لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية » ولكن الكونغرس الأمريكي لم يقر إرادتها فاتبعت « سياسة مونرو » في العزلة

على أن الإنكليز رأوا ضرورة تأمين المصالح الأمريكية في العراق عن طريق معاهدة تعقد بين العراق وبريطانية من جهة ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، فتعترف أمريكا بالعراق كدولة مستقلة ، بعد أن اعترفت به معظم الدول الشرقية والغربية ، ويكون لها الحق في الاشراف على مؤسساتها وتفقد شؤونها ، فلما وافقت أمريكا على ذلك ، أوعزت بريطانيا



إلى سفيرها في واشنطن أن يطلب إلى حكومتها تفويض الجنرال جارس ج. راوس ، سفير امريكا في لندن ، بالدخول في المفاوضات المؤدية إلى وضع المعاهدة المأمولة ، وكانت مواد المعاهدة تعرض على العراق بين حين وآخر فتجوز فيها وتعير حتى أخذت المعاهدة صيغتها النهائية .  
وفي يوم ١١ حزيران ١٩٢٩ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم في أو/١٧٥ والمؤرخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٩ المتعلق بالمعاهدة المقترح عقدها مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وبعد المداولة في الموضوع قرر مجلس الوزراء أن يفوض إلى فخامة جعفر باشا « العسكري » وزير العراق بلندن التوقيع نيابة عن العراق في المعاهدة المذكورة ، مع البروتوكول المربوط بكتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم في أو/٤٨ والمؤرخ في ١٣ شباط سنة ١٩٢٩ » اهـ

وعلى الرغم من أن تفويض وزير العراق المفوض في لندن بتوقيع هذه المعاهدة ، صدر في منتصف عام ١٩٢٩ م فإن عملية التوقيع تمت في ٩ كانون الثاني من عام ١٩٣٠ م وهكذا تعترف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالعراق كدولة مستقلة ، و « توافق على نظام الحكم المؤسس » فيه - المادة الاولى - وتسمح حكومة العراق للرعايا الامريكيين « بأن يؤسسوا في العراق بحرية ، معاهد تهذيبية وخيرية ودينية » - المادة الرابعة - وإلى القاري. نص المعاهدة وبروتوكولها وما يتفرع منها :

### « معاهدة بين الولايات المتحدة الامبركبة وبريطانية العظمى والعراق »

#### « المقدمة »

(أ) لما كانت تركية قد تنازلات ، بتمتضي معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة ، الموقع فيها بلوزان في اليوم الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٣ ، وبتمتضي المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، الموقع فيها بأنقرة في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ ، عن جميع الحقوق والدعاوي في بلاد العراق .

(ب) ولما كان مجلس جمعية الامم قد وافق بقراره المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ ، المثبت في الجدول الأول الملحق بهذا ، على ان أحكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم في معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق ، بالبلاغ الذي تلقاه المجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التاريخ المذكور .

(ج) ولما كانت معاهدة التحالف ، المشار إليها في قرار مجلس جمعية الامم المتقدم الذكر ، المثبتة في الجدول الثاني الملحق بهذا ، قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم التاسع عشر من كانون



الاول لسنة ١٩٢٤ .

(د) ولما كان بنية تمديد أجل دوام معاهدة التحالف ، الآتفة الذكر ، قد وقع ببغداد في اليوم الثالث عشر من كانون ثاني سنة ١٩٢٦ في معاهدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، وهي المعاهدة المثبتة في الجدول الثالث الملحق بهذا ، والمشار إليها فيما يلي بمعاهدة سنة ١٩٢٦ .

(هـ) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٢٦ إلى جمعية الامم خطاباً بالنص المثبت في الجدول الرابع الملحق بهذا .  
(و) ولما كان مجلس جمعية الامم قد دُون في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ قراراً مؤداه انه أحاط علماً بمعاهدة سنة ١٩٢٦ .

(ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من آذار سنة ١٩٢٦ .

(ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها في الحرب ، ضد المانيا ، قد ساعدت على قهرها ، وقهر حلفائها ، وعلى التنازل عن حقوق ودعاوي هؤلاء الحلفاء في البلدان التي حولت من قبلهم ، الا انها لم تبرم عهد جمعية الامم المدمج في معاهدة فرساي .  
(ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة .

(ي) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، وصاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، راغبين في التوصل إلى تفاهم قطعي فيما يتعلق بحقوق الولايات المتحدة ، وحقوق رعاياها ، في العراق .

(ك) فإن رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة ، وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى ، قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلي : -

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

صاحب الفخامة الجنرال جارس ج . داوس

السفير فوق العادة ، والمفوض للحكومات المتحدة الاميركية في لندن

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية

في ما وراء البحار ، امبراطور الهند ، فيما يخص بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية

وافر الاحترام آرثر هندرسن

العضو في البرلمان وسكرتير الدولة للامور الخارجية لجلالته



صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته

الذين بعد أن بلغ كل منهم الآخر أوراق اعتمادهم فوجدت طبق الأصل الصحيحة المرعية ،

اتفقوا على ما يأتي :-

﴿ المادة الاولى ﴾ توافق الولايات المتحدة ، مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة ، على نظام الحكم المؤسس بناء على قرار مجلس جمعية الأمم الصادرين ( أحدهما ) في اليوم السابع والعشرين من أيلول سنة ١٩٢٤ و ( الآخر ) في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ وعلى معاهدة التحالف ( كما هي محددة في قرار السابع والعشرين من أيلول سنة ١٩٢٤ ) ومعاهدة سنة ١٩٢٦ وتعترف بالصلوات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، كما هي محددة في تلك الوثائق

﴿ المادة الثانية ﴾ يكون للولايات المتحدة ، ورعاياها ، جميع الحقوق والمنافع المؤمنة لأعضاء جمعية الأمم ، ورعاياها ، بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الآتفة الذكر ، وتتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة ، وذلك رغماً عن أنها ليست عضواً في جمعية الأمم .

﴿ المادة الثالثة ﴾ يحترم ما في العراق من الحقوق الاميركية المثبتة في الاملاك ولا يجوز

مسها بوجه ما .

﴿ المادة الرابعة ﴾ يسمح لرعايا الولايات المتحدة ، مع مراعاة أحكام أية قوانين محلية لأجل حفظ النظام العام ، والآداب العامة ، ومع مراعاة أية من مقتضيات التعليم العامة ؛ الموضوع بقانون في العراق ، بأن يؤسسوا في العراق بحرية ، معاهدة تهذيبية ، وخيرية ، ودينية ، تقبل من يطلب الدخول فيها محتاراً ، وتدرس باللغة الانكليزية ، وبأن يقوموا على تأمين سيرها

﴿ المادة الخامسة ﴾ ينبغي الدخول ، بأقرب ما يمكن من الوقت ، في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق ، حسب العادات السائدة بين الدول المتحابية .

﴿ المادة السادسة ﴾ ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة ، الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، كما هي محددة في المادة الاولى ( ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة ) لن يحدث أي تغيير في حقوق الولايات المتحدة ، كما هي محددة في هذه المعاهدة ، ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير .



﴿ المادة السابعة ﴾ تهرم المعاهدة الحاضرة بحسب الأساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء السامين المتعاقدين . وتبادل وثائق الأبرام بلندن بأقرب ما يمكن عملياً . تصبح هذه المعاهدة معمولاً بها من تاريخ تبادل وثائق الأبرام ، ويبطل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦

عند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتها المستقبلية وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر . إلى أن تعقد اتفاقية كهذه ، إن رعايا ، وسفن ، وأموال ، وطائرات ، الولايات المتحدة ، وجميع الأموال التي تمر بالترانزيت عبر العراق ، سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة ، أو مرسلة إليها ، يجب أن تعامل في العراق « معاملة أكثر الأمم حظوة » على شرط أنه لا يمكن أن يدعى بفائدة هذا البند ، فيما يتعلق بأية مسألة لا تعامل فيها رعايا ، وسفن ، وأموال ، وطائرات ، العراق وجميع الأموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانزيت ، سواء كانت صادرة من العراق ، أو مرسلة إليه ، « معاملة أكثر الأمم حظوة » في الولايات المتحدة . على أن يكون من المفهوم أنه لا يحق للعراق أن يطالب بالمعاملة ، التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا ، وفقاً لأحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا في ١١ كانون الأول سنة ١٩٠٢ ، أو أية معاهدة تجارية أخرى ، مما قد تعقد بعد الآن بين الولايات المتحدة وكوبا ، أو بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ، ومنطقة بناما ، وفقاً للقوانين الحالية أو المستقبلية . كما أنه لا يحق للولايات المتحدة أن تطالب بأية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا أو تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها .

والبيان قد وقع الموقعون بأذناه في هذه المعاهدة وأثبتوا أختامهم عليها  
كتب عن ثلاثة نسخ بالانكليزية ، والعربية ، وعند حصول خلاف ، يعتبر النص الانكليزي في لندن في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠  
( جارس ج. داوس ) ( جعفر العسكري ) ( آرثر هندرسن )

﴿ الجداول الملحق بهذه المعاهدة ﴾

﴿ الجدول الأول ﴾

قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في اجتماع المجلس الرابع عشر يوم ٢٧ ايلول ١٩٢٤ عن تطبيق مبادئ المادة الثانية والشرين من الميثاق على العراق  
ان مجلس عصبة الأمم



بعد ان لاحظ المادة ١٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وبناء على الكتاب الذي أرسلته الحكومة البريطانية ، إلى مجلس عصبة الأمم ، في ٢٧ أيلول سنة ١٩٢٤ على الصورة الآتية :-

بما ان اراضي العراق التي كانت قبلا جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، قد احتلتها القوات العسكرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، خلال الحرب الأخيرة .  
« وبما ان الدول المتحالفة العظمى قد رغبت في ايداع اراضي العراق حتى يتمكن من ادارة اموره بنفسه ، عهدة دولة منتدبة ، مكلفة باسداء المشورة والمعونة الاداريين إلى السكان ، وفقاً لأحكام المادة ٢٢ (الفقرة ٤) من الميثاق ، وان يمنع هذا الانتداب إلى الحكومة البريطانية »  
« وبما ان الحكومة البريطانية قد رضيت بالانتداب على العراق ، وبما أن الحكومة البريطانية ، بناء ، على تقدم العراق السريع ، قد اعترفت بحكومة مستقلة فيه ، وعقدت مع ملك العراق معاهدة ، مع بروتوكول ، واتفاقيات مدرجة صورها في الجدول المربوط بهذا ، ومشار إليها في ما يلي بمعاهدة التحالف .  
وبما ان القصد من معاهدة التحالف المذكورة هو تأمين مراعاة المبادئ ، وتنفيذها في العراق تماماً ، تلك المبادئ التي كان القصد من قبول الانتداب تأمين جرياتها  
« توافق الحكومة البريطانية على ما يأتي :-

١ - طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام ، تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها تجاه جميع اعضاء عصبة الأمم ، الذين يقبلون بأحكام هذا الترتيب ، وبفوائد المعاهدة المذكورة ، المسؤولية عن تنفيذ العراق احكام معاهدة التحالف المذكورة

٢ - خلال مدة معاهدة التحالف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة بالاستشارة مع جلالة ملك العراق ، لعقد اتفاقيات خاصة بتبادل المجرمين بالنسبة عن العراق . ويجب ان ترسل نسخ من هذه الاتفاقيات إلى مجلس العصبة  
٣ - يقدم بيان سنوي إلى مجلس عصبة الأمم ، على الصورة التي يرتضيها عن الاجراءات التي اتخذت في العراق خلال تلك السنة ، لتنفيذ أحكام معاهدة التحالف . وترتبط بالبيان المذكور نسخ جميع القوانين والانظمة التي نشرت في العراق خلال السنة

٤ - لا توافق الحكومة البريطانية على تعديل شروط معاهدة التحالف بدون موافقة مجلس العصبة  
٥ - إذا نشأ خلاف بين الحكومة البريطانية وعضو آخر من اعضاء العصبة ، في امر تنفيذ احكام معاهدة التحالف ، او أحكام هذا القرار في العراق ، او في تفسيرهما ، وتطبيقهما ، فيجب عرض هذا الخلاف ، إذا لم يحسم بالمفاوضة - على محكمة العدل الدولية الدائمة المصريح بها في المادة ١٤ من ميثاق العصبة  
٦ - عند دخول العراق في حظيرة عصبة الأمم ، تنتهي جميع الواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية بموجب هذا القرار

٧ - إذا لم يدخل العراق في عصبة الأمم ، عند انتهاء مدة المعاهدة ، يدمى مجلس عصبة الأمم لتقرير التدابير المقترني لإجراؤها لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق

يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا ويستصوب شروط الكتاب المذكور أعلاه ، كواسطة لتنفيذ أحكام المادة ٢٢ من الميثاق ،



ويقرر ان الامتيازات ، والصيانات ، بما في ذلك فوائد القضاء ، القنصلي ، والحماية ، التي كان يتمتع بها سابقاً بالامتيازات الاجنبية ، أو بالعرف والمادة في الامبراطورية العثمانية ، لن يبقى من حاجة اليها ، لحماية الأجانب في العراق ، طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الأحكام

يجب ان تحفظ أصل هذه الوثيقة في سجلات عصبة الأمم ، وأن ترسل نسخ مصدقة منها ، من قبل السكرتير العام لعصبة الأمم ، إلى جميع أعضاء العصبة

كتب في جنيف في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة الف وتسعمائة وأربع وعشرين

### ﴿ الجدول الثاني ﴾

معاهدة التحالف الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ والبروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ والاتفاقيات الملحقه بتلك المعاهدة ( وهي اتفاقية الموظفين

البريطانيين والاتفاقيات العسكرية والعديلية والمالية ) المؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ <sup>(١)</sup>

### ﴿ الجدول الثالث ﴾

المعاهدة الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٣ كانون اول سنة ١٩٢٦ <sup>(٢)</sup>

### ﴿ الجدول الرابع ﴾

كتاب حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى السكرتير العام لجمعية الامم المؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٢٦ <sup>(٣)</sup>

## ﴿ برونكول ﴾

### ﴿ ملحق بالمعاهدة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية ﴾

لدى التوقيع ، هذا اليوم ، في المعاهدة بين كل من صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ، ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى ، تم الاتفاق على ما يلي بين المندوبين الموقعين في أدناه ، المفوضين بذلك حسب الاصول : -

١- من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين أن تعبير « ممارسة الصنائع » على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية - العراقية الممضاة في ١٠ تشرين

(١) نشرها المعاهدة العراقية - الانكليزية المؤرخة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ على صفحة ٩٤-٩٨ من الجزء الأول من هذا الكتاب ، ونشرها الاتفاقيات المنفردة من هذه المعاهدة على الصفحة ٢٢٣-٢٥٨ من الجزء المذكور أما البروتوكول المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣ فنشرناه على ص (١١٠) من الجزء الاول ايضا

(٢) نشرها نص المعاهدة العراقية - الانكليزية المؤرخة ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ على ص ٣٨ من الجزء الثاني من هذا الكتاب

(٣) نشرها نص هذا الكتاب على الصفحة (٤٣) من الجزء الثاني « هذا الجزء »



الاول سنة ١٩٢٢ يشمل منح وتشغيل الامتيازات

٢- بالاشارة إلى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم . من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين ، ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الامور العائدة إلى منهج التدريس ، كجدول أوقات الدروس ، والنظام ، والإدارة الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بنفقتها في العراق الرعايا الاميركيون

٣- من المفهوم انه عند دخول المعاهدة ، المضاة هذا اليوم ، في حيز التنفيذ ، وفي أثناء مدة دوام العلاقات الخاصة ، الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، المحددة في المادة الاولى من المعاهدة المذكورة كسيكون حكم نظام الامتيازات الاجنبية في العراق موقفاً فيما يخص حقوق الولايات المتحدة ورعاياها ، ويجري التمتع بالحقوق المذكورة وفقاً لقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢٧ أيلول سنة ١٩٢٤

٤- من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة ، الموقع فيها هذا اليوم ، لا تحظر على حكومة العراق استملاك الاملاك الاميركية ، لأجل المقاصد العامة ، وفقاً لقوانين الاستملاك الاعتيادية ، الشاملة التطبيق ، على أن يدبر مقدماً التعويض عنها تعويضاً عادلاً ومعقولاً يعتبر هذا البروتوكول قسماً متمماً للمعاهدة الموقع فيها هذا اليوم ، ويعبر في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة .

ولبيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتوكول وأثبتوا فيه أختامهم .  
كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠  
( جارلس . ج . داوس ) ( آرثر هندرسن ) ( جعفر العسكري )

المفوضية العراقية

٩ كانون الثاني ١٩٣٠

لندن

يا صاحب المعالي

لي الشرف بأن ألفت نظركم إلى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول ، الملحق بالمعاهدة الثلاثية ، المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة ، والعراق .  
ان المادة الثانية من البروتوكول ، تنص على أن لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس ، كجدول أوقات الدروس ، والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس ، التي يؤسسها أو يقوم بالاتفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق .  
ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بأنها لا تتمتع من أن تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة



٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كما يلي :-

ان تدريس اللغة العربية ، وتاريخ العراق ، وجغرافيته ، وتاريخ العرب ، حسب منهاج وزارة المعارف ، إجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية ، من ابتدائية ، وثانوية ، ويجب أن لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الابتدائية ، وثلاث ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الثانوية .

لذلك أوعزت إلي حكومتني بأن أخبر معاليكم بأن الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور ، غير ماسة بأحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في أعلاه  
لي الشرف أن أكون يا سيدي خادمكم المطيع  
جعفر العسكري : المفوض العراقي

إلى معالي مفوض الولايات المتحدة  
سفارة

لندن

في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

الولايات المتحدة الاميركية  
يا صاحب المعالي

لي الشرف بأن أعرفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي تتضمن مايلي :  
لي الشرف بأن ألفت نظركم إلى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول ، الملحق بالمعاهدة الثلاثية الموقعة بين الولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة ، والعراق . ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول أوقات الدروس ، والنظام ، والامور الادارية الداخلية الصرفة ، في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بأنها لا تمنع من أن تنفذ ، بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كما يلي :-

ان تدريس اللغة العربية ، وتاريخ العراق ، وجغرافيته ، وتاريخ العرب ، حسب منهاج وزارة المعارف ، إجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية ، من ابتدائية ، وثانوية ، ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الابتدائية ، وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية

لذلك أوعزت إلي حكومتني بأن أخبر معاليكم بأن الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة بأحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في أعلاه  
لقد أحطت علماً بضمون هذه الرسالة وإني أنتهز هذه الفرصة لان اجدد لمعاليكم تأكيد



لي الشرف ان اكون يا صاحب المعالي خادكم المطيع  
شارلس . ج . داوس

فائق احترامامي

معالي جعفر باشا العسكري سي . ام . جي .  
المفوضية العراقية . لندن .

### \* مؤتمر لوبن \*

اختل الأمن في صحراء نجد في اواخر عام ١٩٢٩م وأخذ فيصل الدويش ، الثائر النجدي المشهور ، ورئيس قبائل مطير ، يناوئ وصحبه سياسة ابن السعود الداخلية فأمر العاهل النجدي بتعقيب العصابة ، ومطاردتهم في كل مكان ، وكان من نتيجة القيام بهذه الحركة ان تقرب جلالة الملك عبد العزيز بن سعود من الحدود العراقية ، فقررت الحكومة العراقية الاستفادة من هذا التقرب ، وطلبت الى المعتمد السامي البريطاني في العراق ان يتخذ ما يقتضي من التدابير المفضية الى الجمع بين العاهلين العراقي والنجدي فأبرق المعتمد المذكور الى حكومة لندن والى جلالة ابن سعود ما يقتضي في هذا الموضوع بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ فكان جواب العاهل النجدي انه يرحب بهذا الاجتماع كل الترحيب ، وانه لا يضر الملك فيصل ، ولحكومته العراقية الا كل خير

وما ان علمت « وزارة ناجي السويدي » بهذه الموافقة ، حتى أخذت تعد العدة لتحقيق انعقاد مثل هذا المؤتمر الذي سيكون أحسن وسيلة لتقرير الصلات النجدية - العراقية ، وأذاعت مديرية المطبوعات البيان التالي في يوم ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ م

« انتهزت الحكومة العراقية فرصة تقرب جلالة الملك ابن السعود من الحدود العراقية ، أثناء الحركات الأخيرة ، لعقد مؤتمر بين عاهلي المملكتين ، وذلك للنظر في ازالة كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الجارتين الشقيقتين ، وقد تم الاتفاق على ذلك ، وسيعقد المؤتمر بعد مدة قصيرة في محل يقرب من الحدود العراقية - النجدية »

وكان من المقرر ان يكون موضع هذا المؤتمر ، منطقة الحياض الكائنة بين الحدود العراقية والحدود النجدية ، وهي المنطقة التي اصطلح عليها بكلمة « بقلاوله » ولكن جاءت برقية متأخرة من ابن سعود تقول : ان جلالاته رحل من موضعه ، القريب من الحدود العراقية - النجدية ، وانه اذا كانت الحكومة العراقية راغبة في تنفيذ أمر المؤتمر ، فيمكن عقده بالقرب من الحدود الكويتية - النجدية ، حيث مقر جلالاته العسكري ، فكانت هذه البرقية عاملاً من عوامل تأجيل عقد المؤتمر ، وباعثاً من بواعث تدخل الانكليز في تعيين محل عقده



وهبط بغداد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠ وكييل خارجية نجد فنزل ضيفاً على الحكومة العراقية ، واجتمع بجلالة الملك فيصل ، ورئيس الوزارة ، وأقطاب السياسة في العاصمة ، لتمهيد مقدمات المؤتمر ، حتى تقرر في الاخير ان يعقد المؤتمر على دارعة بريطانية ، ترسو في خليج البصرة ويجتمع عليها الملكان العربيان كأن جزيرة العرب بما فيها من أراض شاسعة ، ووديان خصبة ، ومراتع كثيرة ، لم تكن كافية لتحتمل هذين العاهلين العربيين الكريمين

وأراد « جلالة ابن السعود » ان يستغل هذه الفرصة فطلب الى الحكومة البريطانية أن تسلم إليه « فيصل الدويش » وأتباعه وكانوا قد رموا بأنفسهم في أحضان الانكليز في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٣٠ في الوقت الذي كان فيه جلالاته يعقبهم ، فلم تر الحكومة البريطانية بدأ من إجابة هذا الطلب فسلمتهم إلى جلالاته بعد أن رجته قبول دخالتهم ، وأصدر أمره بالغفو عنهم<sup>(١)</sup>

وانتدبت الحكومة العراقية وزير داخليتها السيد ناجي شوكت ، للسفر إلى الكويت ، والمداولة مع مندوبي ابن سعود فيها ، لتمهيد أعمال المؤتمر ، فسافر الوزير في اليوم التاسع من شهر شباط ١٩٣٠ ومعه سكرتير الوزارة السيد خليل اسماعيل وعاد إلى بغداد في يوم ١٦ منه ، ودلت المفاوضات التي دارت بينه وبين المندوبين النجديين السادة : حافظ وهبة و ابراهيم معمر وفؤاد حمزة على ان هناك رغبة صادقة في إحلال الصفاء والولا. محل الخصومة والعناد وكانت النقاط التي تناولتها المفاوضات التمهيدية هي :-

أولاً - قضايا المخافر ، التي أقامتها الحكومة العراقية على الحدود لحفظ الامن في البادية ،  
ثانياً - تسليم الحرمين اللاجئين إلى الطرفين .  
ثالثاً - البحث في نظام العشائر .

رابعاً - البحث في المنهوبات ، التي أخذها غزاة نجد من العشائر العراقية المعتدى عليها .  
خامساً - البحث في تأسيس المناسبات المتعلقة بحسن الجوار ، والصداقة ، بين نجد والعراق .  
وبعد أن تمت التمهيدات اللازمة ، تحرك ركاب الملك فيصل إلى « البصرة » يقبله قطار خاص في مساء يوم ٢١ رمضان ١٣٤٨ ( ٢٠ شباط ١٩٣٠ ) وكان بصحبة جلالاته رئيس الوزراء ، والحاشية الملكية المعتادة ، وبعض الممثلين عن الصحف العراقية « وصاحب هذا التاريخ من ضمنهم ممثلاً عن جريدة الاهرام المصرية ، يوصفه مكاتبها في العراق » وما يلزم للمؤتمر من كتاب ، ومصورين ، فاستقبل الموكب الملكي في البصرة استقبالا باهراً واستقل الباخرة العراقية « نركس » يرفرف عليها العلم العراقي فوصل في الخليج في ٢٢ شباط وما لبثت أن بانث الباخرة « هارتكستوارت »

(١) ذكر لي وزير مسؤول في وزارة فاهي السويدي ان الدويش كان قد قرر اللجوء إلى العراق وتوغل في حدوده فلا ولكن الانكليز اعتقلوه ونقلوه إلى الشمية حيث مطارم العسكري



تحمل جلالة الملك ابن سعود ، وحاشيته الكريمة ، وعليها العلم السعودي الخفاق . وكانت الحكومة البريطانية قد أعدت من قبل الدارعة الانكليزية (لون) التي تسمى المؤتمر باسمها ، فذهب إليها «المعتمد البريطاني في العراق» السير همفريز مع حاشيته «وتوسط بين الباخرتين المقتلتين للعاهلين العربيين المعظمين» وما هي إلا ثوان معدودات ، حتى اجتمع العاهلان على ظهر الدارعة البريطانية «لون» بعد أن أطلقت المدافع ترحيباً بجلالتيهما ، فتعانقا بحرارة مؤثرة جداً وتبادلا القبلات الحارة مع أسمى العواطف الرقيقة ، وقدم كل منهما حاشيته للآخر ثم تكلم جلالة الملك فيصل ؛ بعد انفراده بجلالة ابن سعود ، قائلاً :-



اننا قد اجتمعنا الآن ، وتم التعاوف بيننا ، واتفقنا على تأييد صلات المودة ، وأعتقد انه لأجل ضمان حسن التعارف ودوامه في المستقبل ، أرى من المناسب أن ننظر الآن في بعض النقاط التي ولدت في السابق شيئاً من سوء التفاهم ، وبما أن تلك النقاط قد درست في مؤتمرات سابقة متعددة ، ولم يتوصل الطرفان إلى حلها ، إذ أن المذاكرات التي كانت تجري في التباعد لم تساعد في كثير من الاوقات على فهم المقاصد المتبادلة ، فلنا الآن - وقد تقاربنا واجتمعنا - أن نتميز هذه الفرصة لحل تلك النقاط « اه

ثم أفاض جلالتهم في بيان حسن نواياه ، وصدق رغبته في التصافي مع عاهل نجد ، فأدرك



جلالة ابن سعود نبل الغاية التي يرمي إليها عاهل العراق ، فأثني على جلالاته ، وعلى مزايا البيت الهاشمي ، ورضي بأن يدخل الوفدان : العراقي والتجدي في المفاوضات حالا وأصدر كل من المليكين إرادته بالشروع فيها ، فازوى الوفدان في زاوية من الداعة البريطانية وتعددت عقد الجلسات بينهما في يومي السبت والأحد ٢٢ و٢٣ شباط سنة ١٩٣٠ وتبذلت الضيافات بين الطرفين وانتهى المؤتمر بالموافقة على النقاط والاسس الآتية :-

١- عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق ونجد : وفيها الاعتراف بالطرفين ، وقبول التمثيل الخارجي ، والتعهد بمنع الغزو ، والتعدي بين عشائر الطرفين ، وتسليم المجرمين ، وتأليف لجان حدود دائمة لحل القضايا التي تقع على الحدود ، والتعهد بحسم كل ما يقع من الاختلافات فيما يتعلق بالمعاهدات ، والاتفاقيات ، وذلك على أسس التحكيم ، حسب البروتوكول الذي يلحق بالمعاهدة المذكورة .

٢- أما قضية المنهوبات : فقد تعهد جلالة الملك ابن سعود بقبول الطلبات التي تقدم إلى جلالاته من قبل الحكومة العراقية ، مؤيدة بموافقة جلالة الملك فيصل عليها <sup>(١)</sup> فإذا لم تحصل التسوية خلال المدة المقتضية ، إلى ما بعد موسم الحج من السنة التي عقد فيها هذا المؤتمر ، فلتجتمع المحكمة بعد الحج في « الكويت » حسب احكام « اتفاقية مجره » على أن تؤلف من خمسة أشخاص : عضوان عراقيان ، والعضوان الآخران نجديان ؛ والخامس انكليزي

٣- اتفق الطرفان على قضية الخافر : بقبول الاسس اللازمة كلها ، بصورة ودية خلال ستة أشهر من تاريخ عقد المؤتمر ، وإلا ، أحيلت القضية على هيئة التحكيم ، ووافق الطرفان على أن يكون قرار الهيئة التحكيمية التي ينتخبها الطرفان قطعياً وواجب التنفيذ

٤- صدور عفو جلالة ابن سعود عن « ابن مشهور وأتباعه » الذين التجأوا إلى العراق والحكومة العراقية تطلق سراحهم .

(١) اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢١ أيار ١٩٣٠ ليتفاوض في موضوع حسم الطلبات العراقية - التجدي الناجمة عن الغزوات فانخذ هذا القرار :

بما ان الحائز والاضرار التي تكبدتها الماشائر العراقية تقدر بما لا يقل عن ٧٠٠,٠٠٠ ليرة انكليزية وحيث ان ما تكبدته الماشائر التجدي أقل من هذا المبلغ بكثير ، وحدث من قبل بعض المهاجرين التجديين المقيمين الآن في نجد ، فليس هناك ما يدعو الحكومة العراقية إلى التردد في الذهاب إلى التحكيم إذا اقتضى الامر . ولكن رغبة صاحب الجلالة الملك المعظم في النفاذ حالت دون الالتجاء إلى هذه الطريقة ، وجمعت المجلس بفكر في أن يأخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق هذا المبلغ إلى ٣٠٠,٠٠٠ ليرة انكليزية حرصاً على إبقاء العلاقات الودية بين الدولتين المتجاورتين ، ومراعاة لآداب المجاعة التي أمر صاحب الجلالة بمراعاتها ، على أن يكون هذا المبلغ صافياً لا يطلب لقاءه أي تمويض لمشاير نجد «  
مقررات نيسان - حزيران ١٩٣٠ ص ٩٤



وفي يوم الاثنين ٢٤ شباط سنة ١٩٣٠ قفلت السفن الثلاث عائدة إلى أماكنها ، فأبرق جلالة الملك فيصل إلى جلالة الملك ابن سعود برقية لاسلكية قال فيها :  
يسرنى وأنا في طريقي إلى البصرة أن أرسل إلى جلالتيكم تحياتي القلبية الاخوية وأتمنى أن تكونوا في راحة تامة راجياً لجلالتيكم عودة سعيدة وهناء تاماً ( اه  
فرد عليها عاهل نجد ببرقية لاسلكية مثلها قال فيها :

لقد كان لتحيات جلالتيكم الصيفية ، وسؤالكم عن راحة أخيككم ، أثر عميق في قلبي .  
أشكر جلالتيكم شكراً ودياً فائقاً على العواطف الاخوية التي أظهرتموها نحوي ، ان أخلاقكم النبيلة ، وسجاياكم الملوكية ، التي اشتهرتم بها جلالتيكم ، جعلتني أشعر بوثوق في المستقبل ، كما أنها قوت اعتقادي السابق في جلالتيكم ، فأتمنى لكم دوام الرفاه ( اه

ووصل جلالة الملك فيصل ، مع حاشيته ، والوفد العراقي ، إلى بغداد في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٠ فاستقبل فيها استقبالاً عظيماً . ثم وصل إليها في ٦ مارت ١٩٣٠ وفد نجد ليفاوض الحكومة العراقية في أسس المعاهدة التي تم الاتفاق على عقدها ، فقبل ضيفاً على الحكومة المحلية ، وفأوضته الحكومة في هذه الأسس ، وتم الاتفاق في الساعة الثانية زوالية من بعد ظهر الاحد « تسع شوال ١٣٤٨ (٩ مارت ١٩٣٠) على كل شي . ووقع الطرفان على النصوص النهائية « بالحروف الرئيسية » وغادر الوفد بغداد في اليوم نفسه مزوداً برسالة خاصة من العاهل العراقي إلى العاهل النجدي .

وبعد أن استقالت وزارة السويدي ، على النحو الذي سنذكره ، وجاءت إلى دست الحكم « الوزارة السعيدية الاولى » سافر نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة الجديدة ، إلى الحجاز في ١٨ شباط ١٩٣١ ففقد المعاهدات المذكورة مع جلالة ابن سعود في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ (٧ نيسان ١٩٣١) على الأسس التي تقررت في مؤتمر «لبن»

ويجب أن لا يفوتنا ذكر العواطف النبيلة التي أظهرها عاهل نجد تجاه العراق وعاهله ، وحكومته فقد أوفد جلالته وفداً إلى بغداد وصلها في يوم ٢٢ مارت ١٩٣٠م وقدم إلى جلالة ملك العراق وإلى رئيس وزارته « ناجي السويدي » وإلى المتمد السامي البريطاني في العراق « السر همفريز » والهيئة الدبلوماسية ، التي رافقت الموكب الملكي العراقي إلى الخليج ، هدايا جلالة الملك ابن سعود وهي عبارة عن جباد عربية مشهورة الأصل ، وطنافس إيرانية غالية الثمن ، ومنسوجات وطنية بديعة ، وسيوف ذهبية مرصعة ، وأقبية ، وعباءات من النسيج النجدي الوطني ، وغير ذلك من الهدايا الثمينة ، وغادر هذا الوفد بغداد في ٢٦ مارت سنة ١٩٣٠ ميماً وجهه شطر نجد وكان من المقرر أن تقابل الحكومة العراقية هذه الهدايا بمثلاً ، ولكن حدث ما حال دون تحقيق هذه الأمنية .



والكلمة الأخيرة التي نختم بها بحثنا عن « مؤتمر لوبن » هي أن العلاقات تحسنت بعد ذلك تحسناً عظيماً ، وانقطع الغزو والتعدي على العتائر الآمنة ، فلم تقع اضطرابات على الحدود العراقية النجدية ، ولم يجسر أحد من الغزاة أو الرعاة على انتهاك حرمت الحدود ، ولم تذكر الصحافة العراقية مملكة ابن سعود وتوابعها إلا بما يسرها ، وهكذا كان موقف الصحف العربية - النجدية تجاه العراق

### ❖ الانظمة الوزارية ❖

كانت « وزارة ناجي السويدي » قد أعلنت ، منذ بدء تكوينها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ أنها ستقتفي أثر « الوزارة السعدونية الزابعة » بأخذ المسؤولية من الخليفة بالتدريج ، حتى إذا حل اليوم الذي يتم فيه انحراط العراق في عصبة الأمم ، كان لدى العراق من الرجال الكفاءة والمتمرنين على إدارة شؤون البلاد ، العدد اللازم وقد حصرت هذه الوزارة جهودها في وضع « انظمة وزارية » نصت على :

« أن يأخذ العراقيون خلال المدة الباقية لدخولهم العصبة أعظم قسط ممكن من المسؤولية المباشرة عن حكم البلاد إذا ما اريد جعلهم قادرين على القيام بما تتطلبه الوضعية الجديدة ... وقد وافقت الحكومة البريطانية على أساس هذا الرأي ، فبدأ المعتمد البريطاني ، بعد وصوله إلى بغداد ، يبحث مع الحكومة العراقية كيف يمكن تحقيق التبدل الذي تريده على اكل وجه وقد كشفت هذه المباحثات السريعة أن تلك الوزارة العراقية كانت تحوي عناصر تريد أن تفسيروا برطانية بأنه يعني إلغاء السلطة البريطانية مباشرة ، وإطلاق يد الحكومة العراقية في تنظيم امورها على أي شكل تراه الاوفق ليقبل المسؤولية ... وكانت نية هذه العناصر الصريحة إنقاص عدد الموظفين البريطانيين ، والاقبال من نفوذ ومن سلطان الباقين إلى أدنى حد ممكن وذلك بجعل وظائفهم استشارية صرفة لا إدارية ... وعلى هذا اضطر المعتمد البريطاني أن يفهم الحكومة العراقية أن برطانية لا توافق على تركها حرة كما تريد فتقرر تسيير الامور إلى عام ١٩٣٢م وانها ترى وجوب بقاء علاقات الدولتين على حالها ، من حيث الأساس ، خلال المدة الباقية لدخول العراق في عصبة الأمم ... وأول خطوة اتخذتها الحكومة العراقية لتنفيذ سياسة نقل المسؤولية كانت إصدارها أنظمة للوزارات تعين فيها وضعية المستشارين أيضاً <sup>(١)</sup> وقد اكملت انظمة وزارة الداخلية ، والمالية ، والعديلة ، والمواصلات والأشغال ، في الشهور الأولى من عام ١٩٣٠ ...

(١) وظيفة المستشار استشارية لا تنفيذية ، وله ان يبدى آراءه في الشؤون التي يحيلها الوزير عليه ، كما له أن يقترح على الوزير اتباع الخطوات التي يراها لازمة لتسيير شؤون البلاد تسييراً حسناً - هذا ما جاء عن المستشارين في الانظمة -



أما عن قضية إنقاص عدد الموظفين البريطانيين ، فقد كان عسيراً جداً ، التوصل إلى اتفاق بشأنه مع الوزارة العراقية ، فاضطر المعتمد البريطاني أن يفهم الوزارة بصراحة بأن حكومة بريطانيا لا ترضى بانقاص عدد الموظفين البريطانيين انقاصاً عاماً ، وأنه ليست لديه سلطة للبحث في مقترحات أخرى حول هذا الموضوع . . . وكانت النتيجة ان المعتمد السامي ، لأجل أن يحول دون التخفيضات التي كان يراها أنها قبل أوانها ، وأن يمنع خفض التخمينات في فصل الرواتب ، فطلب إلى الملك أن يؤخر موافقته على عدد من قرارات مجلس الوزراء .<sup>(١)</sup>

ومن هنا بدأ الاحتكاك البريطاني السافر ، فقد قصد المعتمد السامي رئيس الوزارة العراقية في ديوانه الرسمي ، وبعد أن أوضح وجهة نظره في موضوع « الأنظمة الوزارية » و « التخفيضات في الميزانية » عاد إلى مقره فأوغز إلى الميجر « هيوبرت يانغ » أن يكتب إلى مجلس الوزراء الخطاب التالي :-

التاريخ ١٥ شباط ١٩٣١

سكرتارية فخامة المعتمد السامي

الرقم في أو ٥٤

بالعراق

أمرني فخامة المعتمد السامي أن أؤكد كتابة ، الآراء التي أعرب عنها إلى فخامتكم صباح أمس ، حول بعض الفصول ، التي توضع موضع المذاكرة في الجلسة التي يعقدها مجلس الوزراء . بعد ظهر اليوم .

يقدر فخامته تماماً أن الميزانية يجب إحضارها بدون تأخير آخر ، ولا يرغب في التدخل بلا ضرورة ، أو في تأخير إحضارها . وكذلك يقدر تماماً رغبة فخامتكم وزملائكم في تخفيض المصروفات ، على قدر الامكان ، بدون أن يحصل خلل في كفاءة الادارة .

حصلت الموافقة على هذه السياسة عندما وافق صاحب الجلالة الملك على القرار الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، بعد استشارة وكيل المعتمد السامي ، وليس في نية فخامته أن يدعو صاحب الجلالة إلى إعادة النظر في هذه الموافقة العامة ، وفي ذات الوقت يتضح من التعليقات التي تلقاها فخامته من حكومة صاحب الجلالة ، انه ليس مأذوناً بالموافقة على أي قرار يصدره مجلس الوزراء ، مما يحتمل

- في رأيه - أن يكون ضد المبدأ القائل بازوم انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية ، وعليه يكون فخامته مضطراً لأن يلتمس صاحب الجلالة بأن يمك على إبداء الموافقة على أي قرار يؤثر على مسألة الاحتفاظ بالاختصاصيين الأجانب ، المستخدمين في الحكومة العراقية ، أو الاستغناء عنهم ، قبل أن تبحث هذه المسألة بحثاً وافياً مع فخامته ، وقبل أن تبلغوا فخامتكم بأرائه النهائية عنها

(١) التقرير البريطاني المرفوع عن سير الادارة في العراق خلال عام ١٩٣٠ إلى عصبة الامم



يعلم فخامة المعتمد السامي أن فخامتكم تقدرون هذه الحقيقة حق التقدير ، وإن في نية فخامتكم أن كل قرار يمكن أن يمر حول تخمينات الميزانية ، سيكون مبنياً على الاحتياجات الحقيقية ، ولا يؤثر ، سواء بتخفيض فصول الرواتب ، أو بإجراء تخفيض كبير جداً ، في التخمينات من حيث المجموع ، على مسألة عدد الموظفين المستخدمين

يكون فخامة المعتمد السامي ممثنا إذا حصل على تأكيد من فخامتكم : بأن هذا ما تنوون فخامتكم في الوقت الحاضر ، وأنه مهما تكن المقادير الحقيقية للتخمينات المصدقة ، فإن مسألة اقتراحها بوافقة صاحب الجلالة ، لن تكون قبل مسألة الاحتفاظ بالاختصاصيين من الأجانب ، أو الاستغناء عنهم ، التي سيجري البحث فيها بصورة وافية ، في أول فرصة ممكنة بينكم وبين الوزراء ، والمستشارين ذوي العلاقة ، وتعرض بعد ذلك على فخامته ، ليبيدي ملاحظته عليها ، فيما إذا حصل خلاف في الرأي ، ويعلم فخامته أيضاً أنه فيما إذا ظهر بعد ذلك أن اعتمادات الميزانية لا تكفي لتأمين تأدية رواتب الموظفين ، الذين قد تقرر الحكومة العراقية نهائياً استبقاؤهم ، يصدق على فصل إضافي لأجراء ذلك

هيوبرت يانغ

إلى :

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء \* بغداد

### ✽ جواب رئيس الوزراء ✽

بغداد في ١٨ و ١٩ شباط ١٩٣٠

الرقم سري ٦٢٩

عزيزي السرفرئيس

تلقيت كتاب مستشار فخامتكم المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط سنة ١٩٣٠ ، المتعلق بتخمينات ميزانية السنة المالية المقبلة .

اني أشكر لفخامتكم ما جاء في ذلك الكتاب من البيانات ، التي مفادها ان فخامتكم مقتنعون بازوم إحضار الميزانية ، من دون أي تأخير آخر ، وانكم مقدرون لرغبتني ، ورغبة زملائي ، في تنقيص المصروفات على قدر الامكان ، من دون إخلال بكفاءة الادارة

لا شك في أن فخامتكم تعلمون أن قصد الحكومة العراقية من خفض المصروفات ، هو السعي لإيجاد فضلة في الميزانية ، لاستعمالها إما في سد ما يقع من النقص في الواردات العامة ، بسبب الازمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد ، من جراء هبوط أسعار المنتجات المحلية ، واما لتجهيز الاموال اللازمة للقيام ببعض المشاريع العمرانية المفيدة للعراق . وقد فحصت الحكومة تخمينات



ميزانية السنة الحالية ، وبحث عن الطرق التي يمكن بها إجراء التوفير المطلوب ، من دون أن يسبب ذلك أي خلل في حسن الادارة ، فتوصلت إلى النتائج الآتية :-

رأت الحكومة أنه : من الممكن تنقيص فصول المخصصات ، والخدمات ، عما كانت عليه في السنوات الماضية ، وإن تنقيصاً كهذا ، لا يخل بسير أعمال الدوائر سيراً منتظماً ، لأن الدوائر اعتادت أن تحمّن هذه الفصول بمقادير تزيد على نفقاتها الحقيقية ، خاصة وإن نظام مخصصات السفر الجديد ، الذي أخفضت بموجبه أجور السفر ، يسمح بإجراء خفض كبير في مادة « مخصصات السفر » التي تستغرق القسم الأكبر من تخمينات هذه الفصول . ورأت في بعض الدوائر موظفين زائدين عن الحاجة ، وإن من مصلحة الحكومة الاستغناء عن خدماتهم ، ووجدت أن في بعض الدوائر تشكيلات تستنزف شطراً كبيراً من النفقات ، دون تأمين فائدة متناسبة ، مع تلك النفقات ، ولذلك قررت أن تعيد تنظيم هذه التشكيلات على وجه آخر ، بما يكفل حصول الفائدة المرجوة منها بأقل نفقة ممكنة .

وقد رأت الحكومة أيضاً أن هناك بعض الموظفين البريطانيين الذين ستنهي عقودهم ، خلال السنة المالية المقبلة ، بما يمكن الاستغناء عن خدماتهم ، أما لعدم بقاء حاجة إليهم ، وأما لوجود عراقين يستطيعون أن يحلوا محلهم ، وذلك عملاً بأحكام « قانون استخدام الاجانب » الذي يحتم ألا يستخدم أجنبي في وظائف الدولة إلا في حالة عدم وجود عراقي كفؤ ، يستطيع القيام بأعمال الوظيفة ، وعلاوة على ذلك ، وجدت الحكومة ، بعد التدقيق والتأمل ، أن العدد المستخدم الآن من الموظفين البريطانيين في بعض الوزارات ، والدوائر ، كالمفتشين ، زائد عن الحاجة ، لأن الموظفين العراقيين قد اكتسبوا خلال البضع السنوات الماضية ، تجربة وخبرة تمكنهم من القيام بأعمال وظائفهم ، من دون احتياج إلى مراقبة شديدة ، وإن الادارة العامة قد وصلت إلى درجة من التقدم والكفاءة ، يمكن معها خفض قسم من هؤلاء المفتشين وذلك بإنهاء خدماتهم ، واعطائهم التعويض المنصوص عليه في مفاوضاتهم

ستلاحظون فحاشمكم مما تقدم ، أن السبل التي سلكتها الحكومة العراقية لاجراء الاقتصاد المطلوب لا يسبباً انطياق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية ، ويمكنني أن أؤكد لفحاشمكم أنه لا توجد أية نية لعمل خفض عام كبير في عدد الموظفين البريطانيين ، وكل ما تفكر به الحكومة هو الاستغناء عن خدمات البعض ، الذين لم تبق حاجة إليهم ، وبما يؤيد ان الحاجة هي العامل الرئيسي ، الذي أخذ بنظر الاعتبار ، عند النظر في مسائل الاحتفاظ بمجتمعات الموظفين البريطانيين ، أو الاستغناء عنهم ، هو ان الحكومة العراقية جددت مؤخراً عقود بعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في دوائر مختلفة



اني أوافق فخامتكم على انه : عند القيام في تخفيض عام كبير في عدد الموظفين الاجانب ، المستخدمين في الحكومة العراقية ، يجب أن يبحث فيه بحثاً وافياً مع فخامتكم ، وان كل قرار يمكن أن يبرر حول هذه التخفيضات ، لا يؤثر في مسألة عدد الموظفين المذكورين ، وفي نفس الوقت ينبغي لي أن أبين لفخامتكم ان الخطوة التي سارت عليها الحكومة العراقية مستندة

على الحقوق المخولة بموجب معاهدة سنة ١٩٢٢ واتفاقية الموظفين البريطانيين

تفضاوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

المخلص : ناجي السويدي

صاحب الفخامة حضرة السر فرنسيس ه . همفريز

جي . سي . في . أو - كي . سي . ام . جي . كي . بي . بي .

المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق - بغداد

### ✽ المنسوب يسلمو الوزارة ✽

وعلى الرغم من استناد رئيس الوزراء إلى أسباب وجيهة وأدلة معقولة تسوغ له الشروع في إنقاص عدد الاجانب فإن المعتمد السامي البريطاني طلب إلى جلالة الملك فيصل « كما يقول في تقريره عن الادارة في العراق لسنة ١٩٣٠ » أن يؤجل موافقة جلالته على مقررات مجلس الوزراء وكتب إلى رئيس الوزراء هذا الجواب :-

سري ومستعجل جدا

دار الاعتماد : بغداد

الرقم بي او ٥٦ التاريخ ٢٠ شباط سنة ١٩٣٠

تاوت باهتمام الكتاب الذي تفضلتم فخامتكم باعطائي مسودته مساء أمس ، بعد مقابلتي لصاحب الجلالة التي حضرتموها ، والذي تلقيت الآن نسخته الممضاة .  
أرغب جداً في أن لا يحدث سوء تفاهم من جهة الموقف ، والذي وجدت نفسي مضطراً لاتخاذها بازاء تخمينات الميزانية ، وأشعر أنه قد يكون من المفيد لفخامتكم إذا بينته مرة أخرى بأوضح ما يمكن .

ان مسألة عدد الموظفين الاخصائيين الاجانب ، الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ، ليست في الاصل ، حتى ولا في الغالب ، مسألة مالية ، إنما هي مسألة سياسية إدارية في الدرجة الاولى من الاهمية . ان حكومة صاحب الجلالة وافقت - كما تعلمون فخامتكم - على مبدأ تحويل المسؤولية الادارية تدريجياً ، في الظاهر والحقيقة ، من الاجانب إلى العناصر العراقية في الحكومة العراقية ، غير ان مسألة التخفيضات الحالية ، والحد الذي يمكن أن تصل إليه ، من الامور التي



تعيها حكومة صاحب الجلالة البريطانية أقصى الاهتمام ، وتتوقع من الحكومة العراقية استشارة  
المعتمد السامي فيها

وقد كنت - كما تعلمون فخامتكم - مأذونا بالنظر بعين العطف في كل اقتراح تعرضه  
الحكومة العراقية لتحقيق هذا الغرض ، واني مستعد تماماً لأن أفعل ذلك ، بشرط أن تأتي إلي  
بشكل اقتراحات ، لأجل البحث فيها ، على اني لا أستطيع الموافقة على أن ترفع إلي آراء الحكومة  
بشكل قرارات مالية ، سبق اقتراحها بموافقة مجلس الوزراء ، وتتضمن البت في الاحتفاظ بالموظفين  
الاخصائيين الاجانب أو الاستغناء عنهم

قد تسمحون لي فخامتكم بأن أعرب عن خيبي لدى اطلاعي على أن كتابكم المحاب عنه  
لا يضمن لي التأكيد الذي طلبته في كتابي المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط ١٩٣٠  
ليست القضية هذه فحسب ، بل أرى من مفاوضات جلسة المجلس المعقودة في ١٨ شباط سنة  
١٩٣٠ انه قد اتخذ قرار يتضمن انها . مقالة خمسة مفتشين اداريين ، اعتباراً من تاريخ أول  
نيسان ، ولو وجدتم فخامتكم أيضاً إمكاناً لاعطائي التأكيد ، الذي طلبته ، لشعرت بلزوم  
التصريح : بأن التخفيض الواقع في تخمينات المفتشين الاداريين ، الذي اقترن بموافقة المجلس ،  
لا يتفق والتأكيد المذكور ، إذ يستحيل القول بأن التخفيض الواقع في تخمينات تختص فقط برواتب  
الموظفين الاخصائيين الاجانب وسواها يمكن تقريره بدون أن يجري النظر مقدماً في مسألة ما إذا  
ينبغي الاحتفاظ بهم أم لا

الاحظ ان فخامتكم تذكرون أنه ليس في النية اجراء تخفيض واسع عام في عدد الموظفين  
البريطانيين ، وتوافقون على انه متى أجري أي تخفيض واسع عام في عدد الموظفين الاجانب ،  
المستخدمين لدى الحكومة العراقية ، ينبغي أن تبحث هذه المسئلة بحثاً وافياً معي ، وأنه لا يعطى  
قرار يتعلق في الميزانية مما يؤثر في مسألة عدد الموظفين المذكورين أعلاه

ابين لفخامتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية أعلنت قبل الآن ، بكل صراحة  
أنها لا تفكر على كل حال في اجراء تخفيض واسع عام أو - كما تقول - تخفيض اجمالي في عدد  
الموظفين الاخصائيين الاجانب ، وأنه لا سلطة لي في مناقشة أي قرار من هذا القبيل ، والأمر  
الذي أنا مستعد للبحث فيه ، والذي دعوت فخامتكم إلى تقديمه أكثر من مرة ، هو اجراء بعض  
التخفيضات ، التي تسهل نقل المسؤولية المشار اليها أعلاه ، بدون أن يؤثر هذا النقل تأثيراً مضرأ  
في الأمن العام ، أو يضعف الكفاءة الادارية بصورة خطيرة

سنكون كلانا بعيدين عن بغداد في الاسبوع القادم وعليه لا يمكن الحكومة العراقية أن  
ترفع الميزانية إلى البرلمان إلا بعد رجوعنا ، على أني ارغب في عدم تضييع الوقت ، ولا زلت مستعداً



كما اُخبرت فخامتكم على الدوام للبحث في هذه المسائل بروح ودية سخية

أرى أنه قد يكون من المفيد ، إذا بحث مستشاري ، اثناء تقيينا ، مع الوزير والمستشار المتعلق بها الأمر ، في التخصيمات التي أمسك صاحب الجلالة الملك عن تصديقها ، بناء على طلبي لكيما تعرض النقاط المختلف عليها على فخامتكم وعلي عند رجوعنا

أدعو فخامتكم بكل جد إلى الموافقة على قبول هذا الاقتراح ، لأنني مقتنع بأنه لا حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولا أية سلطة أخرى محايدة ، تؤيد فخامتكم في الموقف الذي اتخذته

الحكومة العراقية ، على ما يظهر ، بازاء المسائل المبحوث عنها في هذه الخابرة

على أنكم إذا لم توافقوا على لزوم بحث هذه التخفيضات معي ، قبل أن يتخذ قرار نهائي عنها من قبل الحكومة العراقية ، لا تبقى لدي طريقة سوى أن أرجو صاحب الجلالة أن لا يمك فقط عن الموافقة على قرارات تتعلق بالميزانية ، مما تؤثر على مسألة الاحتفاظ بالأخصائين الأجانب ، أو الاستغناء عنهم ، بل وان يعيدها إلى فخامتكم ، لكي يعاد اعتماد كاف إلى التخصيمات لضمان بقاء هذه المسألة مفتوحة والتي أتردد كثيراً في اتخاذ هذه الطريقة

فخامة ناجي باشا السويدي

« فرنسيس همفريز »

رئيس الوزراء ببغداد

### ✽ مذكرة شفوية ✽

لم يجد « مجلس الوزراء » مجالا للرد على كتاب المعتمد السامي البريطاني ، المثبت نصه أعلاه ؛ فأعد مذكرة شفوية تليت في اجتماع المجلس الوزاري ، واعتبرت رداً عليه ، وقد عثرنا على هذه المذكرة فرأينا أن نثبتها هنا لثم الفائدة المتوخاة من نشر المستندات والوثائق الرسمية

« إشارة إلى كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو ٥٦ والمؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٣٠ المتعلق بتخصيمات فصول الميزانية ، والاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين :

يتراءى لفخامة رئيس الوزارة أن فخامة المعتمد السامي فهم أن قرارات مجلس الوزراء ، المتعلقة بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين ، كانت قد اتخذت من وجهة إحضار الميزانية فقط ، ومن دون إعطاء فرصة للوزراء والمستشارين المختصين بالمذكرة على النقاط التي تضمنتها تلك القرارات ، ولكن هذا الفهم خلاف الواقع ، وفيما يلي بيان ذلك :-

« بعد ما تسلم وزير الداخلية ، أعمال منصبه بأسبوع ، فاتح مستشاره في مسألة تخفيض عدد المفتشين الإداريين ، وبعد ذلك الأطباء البريطانيين في مصلحة الصحة ، ثم فاتحه في مسألة الاستغناء عن خدمات بعض مفتشي الشرطة عندما تنتهي عقودهم ، وذلك لأجل تطبيق منهاج الحكومة



الحاضرة ، الذي ينص على مثل هذا التخفيض ، وقد جرت بين الوزير والمستشار مذاكرات شفوية ، وتبودلت بينهما مذكرات ، ولما لم تسفر هذه المحادثات والمخابرات عن اتفاق في الرأي ، قرر إحالة الامر على الاصول إلى مجلس الوزراء للبت فيه ، وقد نظر مجلس الوزراء في الخلاف المتكون بين الوزير والمستشار ، ودقق في وجهتي نظر كل منهما ، وبالنتيجة توصل إلى القرارات المدرجة في محاضر جلسات مجلس الوزراء ، التي اطلع عليها فخامة المعتمد السامي

« أما ميزانية الزراعة فكان مقتش الزراعة العام ، ومدير الزراعة ، قد اطلعوا على قرار الحكومة القائل بلزوم خفض ملاك الموظفين البريطانيين في دائرة الري ، ولذلك لا تعلم الحكومة الوزارة السعدونية ( الرابعة ) وجرت مذاكرات بين وزير المالية ومستشار المالية ، ووزير الري . والزراعة ومستشار الري والزراعة كالمفتش العام للزراعة كوميدير الزراعة ، حول هذا الموضوع ، قبل إحضار ميزانية الدائرة المذكورة ، وقد تأخر إحضار هذه الميزانية مدة طويلة لهذا السبب

« لم يجر أي خفض في ملاك الموظفين البريطانيين في دائرة الري ، ولذلك لا تعلم الحكومة السبب الذي حدا بجلالة الملك إلى الامساك عن إبداء موافقته على تخمينات ميزانية هذه الدائرة « وأما دائرة الاملاك الاميرية فقد تم التفاهم بين الوزير والمستشار على انه لم تبق لهذه الدائرة بعد أن حصرت أعمالها في إدارة المسققات ، وتأجير العرصات ، والنظر في أمور طفيفة ، حاجة إلى مدير عام ، وقد أحضرت تخمينات الميزانية على أساس هذا التفاهم

« بقيت نقطة واحدة وهي « قضية المستر كيلي » لقد أوضحت وزارة المالية نقطة نظرها فيها قائلة أنه لا يمكنها أن تضع مخصصات كاملة له في الميزانية ، ما لم تبلغ بقرار الحكومة فيما يتعلق بتجديد عقده . وإذا طلبت الحكومة البريطانية استخدام شخص في هذه الوظيفة ، المحفوظة للبريطانيين ، فيوجد لدى دائرة البريد والهق من الموظفين الممتازين كالمستر هيجز ، الذي قام بأعمال المفتش العام وكالة مدة من الزمن بصورة مرضية ، مما يجعل إملاء الوظيفة أسراً سهلاً ، ومن دون حاجة إلى إجراء تعديل في تخمينات الميزانية ، وسيقدم الوزير اقتراحاً آخر بهذا الشأن « لقد استندت الحكومة العراقية في قراراتها المتعلقة بالقضايا الآتية الذكر إلى الحقوق المخولة

لها بالمعاهدة ، واتفاقية الموظفين البريطانيين ، ولا يسعها إلا التمسك بتلك الحقوق ، ويتراءى لها أنه إذا حصل خلاف على تفسير نص المعاهدة ، والاتفاقيات الملحق بها ، فلا يمكن حل هذا الخلاف عن طريقة توقيف مصادقة جلالة الملك على تخمينات الميزانية ، وإنما يكون بإحالة الأمر إلى التحكيم ، كما هو منصوص عليه في المعاهدة كومع ذلك فقد طلب إلى وكيل مستشار الداخلية أن يتذاكر مع جناب مستشار فخامة المعتمد السامي ، والوزير ، على نقاط الاختلاف الناشئة حول تخمينات وزارة الداخلية ، فبين انه ليس لديه صلاحية للمذاكرة في هذا الامر الهام ، ولكن وزير



الداخلية سيقابل مستشار فخامة المعتمد السامي لبيان أوجه الخلاف بينه وبين مستشاره .  
« أما ما يتعلق بدائرة الري فلا يوجد أي اختلاف على عدد الموظفين البريطانيين فيها كما انه  
بعد أن أضيف من قبل مجلس الوزراء ٢٠,٠٠٠ ربية إلى تخمينات فصل الرواتب في ميزانية  
الزراعة لم يبق أي خلاف بين الوزير والمستشار حول تخمينات الميزانية المذكورة » اهـ

### ✽ رئيس الوزارة يبسط الموقف ويستقبل ✽

ولما أعيت الحيل أعضاء هذه الوزارة ، وراوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار على الاضطلاع  
بهمهم الوزارية ، تحت تأثير هذه الظروف المؤلمة ، اتفقت كلمتهم على التخلي عن الكراسي  
الوزارية ، بعد أن يبسطوا حقيقة الموقف لجلالة الملك ، وللشعب العراقي ، فرفع رئيس الوزارة  
« ناجي باشا السويدي » إلى جلالة الملك المعظم في التاسع من آذار عام ١٩٣٠ الكتاب الآتي :

### ✽ نص الاستقالة ✽

سيدي صاحب الجلالة !

تعلمون جلالتكم ، ان حزب التقدم ، الذي هو حزب الاكثرية في مجلس الامة ، مشهور عنه  
ان خطته في معالجة شؤون الدولة ، مبنية على أساس التفاهم والتآزر مع رجال حليفتنا حكومة  
بريطانية العظمى ؛ وقد سار على خطته هذه من دون أي انحراف أو شذوذ عنها ، جاعلاً له هدفاً  
واحداً وهو : إعلاء شأن هذه البلاد مادياً وأدبياً حتى تصل إلى المكانة التي تستطيع أن تتبوأها  
مركزاً لا تقاوم بين الامم ، وبأذا في نفس الوقت جهده لتوثيق عرى الصداقة والتحالف مع بريطانيا  
العظمى ، لاعتقاده ان استمرار هذا التحالف مما تتطلبه مصالح البلدين المشتركة .

ان هذه الوزارة ، والوزارات التي تنتمي إلى حزب التقدم ، راعت سياسة الحزب بمخافيرها ،  
واقبعت مبادئه بتمامها ، رغمًا عما كان يوجه إليها من الانتقادات المرة ، واتهامها بالاستسلام لمشينة  
الموظفين البريطانيين ، سواء أكان في مجلس الامة ، أم على صفحات الصحف . ولكنها لم تعبأ  
كثيراً بمثل هذه الانتقادات والاعتراضات ، لاعتقادها ان السياسة التي تتبناها ، هي خير مما يمكن  
أن تؤدي إلى رقي البلاد ، ووصورها إلى الهدف الأسمى الذي تتبغيه

ففي سنة ١٩٢٨ عندما حان موعد مطالبة الخليفة ببعض الوعود والحقوق ، التي نصت عليها  
المعاهدات المعقودة بيننا ، كطلب ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم ، وتعديل الاتفاقيتين  
المالية والعسكرية ، أخذ حزب التقدم يهتم اهتماماً خاصاً بالمفاوضات التي شرع بها في هذا الصدد ،  
وقد كان قوي الامل بأن الخليفة لن تتأخر عن إجابة العراق إلى مطالبه المشروعة ، والمؤيدة  
بالمعاهدات والوعود ، وان النتائج المرضية التي سننتج عن هذه المفاوضات ، ستتيح للحزب فرصة



مناسبة لدحض انتقادات المتطرفين ، ولإبرهان على السياسة الرشيدة التي اختطها الحزب لنفسه . غير أنه لما باءت المفاوضات بالفشل ، استولى على الحزب بأس شديد ، فلم ير مندوحة من الإصرار على التمسك بالاقتراحات التي وضعتها الوزارة آنئذ ، وكان من جراء ذلك أن اضطر المرحوم عبد المحسن بك السعدون إلى تقديم استقالته .

على أن الحكومة العراقية ما فتئت تنتهز الفرص للتدليل على صحة وجهة نظرها ، وإحقاق مطالبها وعند ما عين المرحوم السير جلبرت كلاين معتمداً سامياً ( للعراق ) أعيدت المفاوضات معه ، وكان من نتائج التوصيات التي قدمها إلى حكومته ، أن صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، وعلى الدخول في المذاكرات لعقد معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات للاتفاق الانكليزي - المصري ، لتنظيم العلاقات بين البلدين بعد ذلك التاريخ ، الأمر الذي أوجب الارتياح للشعب العراقي ، وللحزب وأركانها ، مما حدا بالمرحوم عبد المحسن بك وزملائه لقبول تحمل المسؤولية التي أُرتم بها جلاتكم .

وبعد إعلان هذا التصريح ، قام المرحوم عبد المحسن بك السعدون بتأليف الوزارة بشروط وضعها مع زملائه في منهاج الوزارة ، وهذه الشروط تنطوي على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل الحكومة العراقية متولية المسؤولية التامة عن إدارة المملكة ، خلال الفترة القصيرة ، حين دخولها إلى عصبة الأمم

وكان المرحوم وزملاؤه يعلمون جيداً أن المستشارين البريطانيين قد اطلعوا على المنهاج المذكور كما أنه عرض على المعتمدين الساميين بالوكالة آنئذ فلم يبدوا ملاحظة عليه ، وكانت الوزارة تعتقد أيضاً أن مساعدينا ومعاونينا من الموظفين البريطانيين ، شاعرون بنفس الشعور الذي تشعر به الحكومة العراقية ، وأنهم سيساعدونا على تنفيذ هذه التدابير التي وضعتها لدور الانتقال . إلا أن الوزارة ما كادت تشعر في العمل حتى صادفت وجابته مشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبد المحسن بك يشمر بياس عظيم حمله على الانتحار

وعندما صدرت إرادة جلاتكم بتأليف الوزارة الحاضرة ، ليبت أنا وزملائي - وكلنا من أعضاء الوزارة السابقة - نداء جلاتكم حالاً ، رغبة منا في تسكين الحواطر ، وتطمين الأفكار التي كانت قلقة جداً على أثر حادثة الانتحار المعلومة وقد بسطنا جلاتكم بالكتاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ موقف الوزارة بالنسبة إلى الحالة السائدة آنئذ ، وعرضنا أننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة ، وعلى هذا الأساس ، وبهذه الروح ، أخذنا نعالج شؤون الدولة وعند ما وضعت تحيينات ميزانية السنة ١٩٣٠ المالية موضع البحث ، وعمدنا إلى تنظيمها



وفقاً للمهاج المذكور ، جابهنا نفس الصعوبات التي جابهتها وزارة المحرم عبد المحسن بك ، فرضنا على جلالته بالكتاب المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣٠ انه يستحيل علينا الاستمرار على العمل ، تحت مثل هذه الظروف ، ولكن الارشادات الثمينة التي زودتونا بها جلالته آنذا ، والتصریحات التي فاهها فخامة المعتمد السامي فيما يتعلق باستعداده للنظر بعطف في جميع الاقتراحات التي تضعها الوزارة ، كانت مشجعاً لنا للمثابرة على العمل

تعلون جلالته ان تشكيلات الدولة ، في الحال الحاضر ، والنفقات التي تتطلبها هذه ، أكثر مما تستطيع أن تحمله موارد البلاد المالية ، ولذلك كان اهتمام الوزارة موجهاً بصورة خاصة إلى تنقيص النفقات ، على قدر الامكان ، ومن دون اخلال بمبدأ انطباق الادارة على ادارة حكومة راقية . فضلاً عن هذا السبب ، الذي حدا بالوزارة إلى اجراء بعض التنقيص في المصروفات ، يوجد هناك عامل مهم آخر ، وهو الازمة الاقتصادية المستحكمة حلقاتها في البلاد ، والتي كان من نتائجها ان حصل في جباية الواردات الخسنة لسنة ١٩٢٩ المالية عجز يقرب من عشرين كلاً من الروبيات في نهاية الشهر الماضي . فلأجل أن تحتاط الحكومة لما ينجم عن استمرار هذه الازمة ، والاختطار التي تلازمها ، وإذا ساعد الحظ بانتهاء هذه الازمة من غير أن يؤثر على منابع الدولة ، وبقي لديها شيء من المال ، تقوم حينئذ بما تتطلبه البلاد من الامور النافعة ولذلك رأت الحكومة ان هناك ضرورة مبرمة تقضي بتنقيح المصروفات ، وتخفيف أعبائها عن كاهل الميزانية ، ولذلك تحررت سبل الاقتصاد ، وبعد التأمل والتدقيق ، قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل إلى هذا الغرض ، غير أن هذه المقررات قد جابهت معارضة شديدة من جانب الاستشارة الموجودة في العراق ، بالرغم عن التصریحات الواردة أخيراً من جانب الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية . كما أن المخبرات المتعلقة بالمذاكرة في الاقتراحات الجديدة للمعاهدة ، وحسم القضايا المعلقة : كالسكك الحديدية ، والميناء ، وغيرها ، لم تسفر عن نتيجة ما ، وعلاوة على ذلك فقد أوقف قسم من قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بتخمينات الميزانية ، مما أدى إلى تأخير عرضها على مجلس الأمة ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي ، وشطر من مدة التمديد . ورغماً عن المذاكرات والمخبرات التي جرت بين الحكومة وفخامة المعتمد السامي من جهة ، وبين جلالته وفخامته من جهة أخرى ، لا تزال الحالة كما هي عليه ، ولم يحصل تقدم محسوس

وبصفتي رئيس الحكومة أرى من واجبي أن ألفت نظر جلالته إلى وخامة الحالة الاقتصادية الحاضرة ، وما قد تجره على البلاد من النكبات ، إذا لم تعالج معالجة فعالة ولا أظنني مخطئاً إذا قلت أنه من المؤكد أن تضطربنا الظروف إلى اجراء تخفيضات أخرى اكبر شأنها ، واكثر أهمية



بما وقع . واعتقد تمام الاعتقاد أنه ليس بالإمكان معالجة هذه الازمة ، وامرارها بصورة لا تؤثر تأثيراً خطراً على البلاد ، ما لم يكن روح التفاهم والتضامن الودي سائداً بين الحكومة العراقية وبين الهيئة الاستشارية البريطانية الموجودة في العراق ، الامر الذي ترغب به الحكومة كل الرغبة فبالنظر إلى ما تقدم من المعروضات ؛ لا يسع الوزارة أن تستمر على تحمل المسؤولية ، تحت هذه الشروط ، وعليه أقدم إلى جلالتهم برجا اعفائي من الخدمة التي أمرتم بقيامي بها ، والتفضل بقبول استقالي .

أنتهز هذه الفرصة لأعرب لجلالتكم باسمي ، وبالنيابة عن زملائي ، عن مزيد شكرنا للثقة والعطف اللذان أوليتونا اياهما طيلة مدة تضلعنا باعباء الحكم ، ونبتهل إلى الله تعالى أن يطيل بقاء جلالتهم  
العبد المخلص - رئيس الوزراء - ناجي السويدي

### ✽ الجواب بقبول الاستقالة ✽

بغداد في ١١ آذار سنة ١٩٣٠

عزيزي ناجي السويدي

أخذت كتابكم المؤرخ في ٩ آذار ١٩٣٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء .

لا يسعني في موقعي الحاضر إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن قدرتي العظيم للمساعدات الثمينة التي أدتيوها لي وللبلاد ، مدة اضطلاعكم بمسؤولية الحكم ، ويوسفني جداً أن احرم من مساعيكم في مثل هذه الظروف التي تتطلب اكبر الجهود .

هذا واني اؤمل بأن تداوموا على تدوير شئون الدولة مؤقتاً حينما تتألف الوزارة الجديدة

فبعض

### ✽ السويدي يسكو الانكليز ✽

في اليوم الذي قدم السويدي باشا استقالة وزارته ، ابرق إلى جعفر باشا العسكري ، سفير العراق في لندن ، يلتمسه البقاء فيها ، وانتظار شكوى الوزارة العراقية ضد دار الاعتماد البريطانية في بغداد ، ليرفعها إلى حكومة لندن . وكان في نية العسكري التوجه إلى بغداد فوراً

وفي يوم ١١ آذار ١٩٣٠ أرسل اليه بالطيارة الخطاب الآتي :-

عزيزي جعفر باشا

الرقم ٧٠٠ سري ومهم جداً

بالإشارة إلى البرقية المؤرخة في ١٠ آذار ١٩٣٠ التي رجوتكم فيها إطالة مكثكم في لندن



ربما تلتقون إشعاراً آخر ؟ هنا أرى فرصة لتزويد فخامتكم بالاسباب الحقيقية التي حملتنا على هذا الطلب .

كانت الحكومة العراقية الحالية قد قطعت على نفسها عهداً في منهاجها ، الذي تقدمت به إلى مجلس الامة ، والذي وافق عليه دار الاعتماد ، بممارسة المسؤولية في شؤونها الداخلية ، والعمل على بث روح التفاهم بين الشعبين العراقي والبريطاني بصورة حقيقية ، لا كما كانت عليه الحال قبل هذا بشكل خيالي ووهمي . وقد اهتمت بمعالجة الازمة الاقتصادية ، التي أخذت البلاد تنح تحت تأثيرها ، غير انها ما كادت تحطو خطوات قليلة في هذا السبيل ، إلا واصطدمت بمعارضة قوية من جانب الموظفين البريطانيين ، سواء منهم ممثلي الحكومة الانكليزية ، أم المستخدمين في الحكومة العراقية ، حاولوا بها أن تبقى يد الحكومة مشاولة ، وأن لا تتعدى المظاهر والقشور ، بينما السلطة الحقيقية بأيديهم ، رغم نصائح الوزارة البريطانية الحالية وعهودها المقطوعة للعراق وخاصة في مسألة اضطلاع هذه البلاد بأعباء سيادتها

وقد تجلّت هذه المعارضة في عدة أمور ، لا سيما مسألة ضباط الشرطة ، والمفتشين الاداريين الذين رأوا وزارتنا ، بالاستناد إلى صراحة المعاهدة والاتفاقيات ، ضرورة الاستعفاء عنهم ، لأسباب اقتصادية من جهة ، ولا فساح المجال لأبناء البلاد في إدارة شؤون وطنهم بأنفسهم من جهة أخرى . وقد أظهرت رغبتنا هذه للمعتمد السامي منذ ستة أشهر ، وانتظرت منه الجواب القطعي منذ شهرين ، ورغم أن ورود الجواب من جانب الحكومة البريطانية ، جواباً على سؤاله منها عن هذه المسئلة ، مرّت طيلة هذه المدة من دون جدوى ، الأمر الذي أخر تقديم الميزانية لهذا الحين ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الاعتيادي

ولكي تقفوا على الحالة الحقيقية للخلاف الذي شجر بين وزارتنا ، ودار الاعتماد البريطاني في بغداد أبعث اليكم صورة المنهاج الوزاري ، ونسخ من الكتب التي تبودلت بيننا

واني أرجو من فخامتكم ، بعد درس هذه المسائل ، أن تتصالحوا بوزارة الخارجية ، ووزارة المستعمرات البريطانية ، لبسط الاسباب الحقيقية للخلاف الناشب بين الفريقين ، مع الاعراب عن شعور العراق ، الذي يعتمد كل الاعتماد على عدالة الشعب البريطاني ، وإنصافه ، في الحين الذي يطالب فيه بحقوقه المشروعة ، مستنداً إلى العهود والمواثيق التي قطعت له في مختلف الازمنة والمواقف مع تبيان العوامل الجوهرية ، والحقيقية ، التي اضطرت معها وزارتنا إلى الاستقالة بعد أن شعرت بوطأة المعارضة من جانب السلطات الانكليزية في العراق ، خلافاً لسياسة التفاهم التي أعلنتها وزارة العمال الحالية ، ونحن لا نشك ان فخامتكم سوف لا تتركون مجالاً لتشويه حركة الحكومة



العراقية ، وسياستها الوطنية ، التي سارت عليها حتى الآن ، مشفوعة بالتودد لحليفتها بريطانية العظمى  
رفعاً لكل تقول وتضليل

حاضرة صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري  
وزير الخارجية  
المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة ملك العراق في لندن

### ✽ المنسوب السامي برحب بالاستقالة ✽

رأى الملك فيصل أن يخبر المعتمد السامي بقبوله استقالة الوزارة ، فرحب المعتمد بهذا الإخبار  
ولكنه في الوقت نفسه كتب إلى رئيس الوزراء المستقيل كتاباً بتاريخ ١٠ مارس ١٩٣٠ وتحت  
رقم بي أو ٧٦ هذا نصه :-

عزيزي رئيس الوزراء

يؤسفني جداً أن أعلم أن فخامتكم رفتم استقالتكم إلى صاحب الجلالة ، ولكنني سعيد لشعوري بأن علاقاتنا  
الشخصية ، مهما كان هناك من خلاف على الأمور الرسمية ، كانت ولا تزال ودية تماماً والتي متأكد من أنها ستظل  
كذلك . وحيث أن استقالة فخامتكم منعتني من الإجابة على كتابكم الأخير المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ مارس  
١٩٣٠ فالي أربط نسخة من كتاب أرسلته إلى صاحب الجلالة في نفس الموضوع

أرجو أن تقبلوا تشكراي لطف والمجاملة المتأملتين اللذين أظهرتموهما فخامتكم غوي خلال المدة التي  
قضيتها في العراق ، ويؤسفني جداً أن علاقاتنا الرسمية - حسبما يظهر - قد وصلت إلى هذه النهاية مع تقديم تمنياتي  
الحسنة

فخامة تاجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء - بغداد

وهذا نص الكتاب الذي بعث به المعتمد السامي إلى الملك فيصل حول استقالة السويدي

دار الاعتماد

التاريخ ١١ آذار ١٩٣٠

بغداد

الرقم آر . او ٧٣

يا صاحب الجلالة !

اني بمتم جداً من جلاتكم لكتابكم السري المؤرخ في ١١ آذار ١٩٣٠ الذي تجهروني  
فيه بأنكم قبلتم باستقالة الوزارة ، وطلبتكم إليها الاستمرار مؤقتاً في إدارة شؤون الدولة ، ريثما  
تؤلف وزارة جديدة

سبق لي أن أخبرت جلاتكم بأني آسف جداً لأن يقرر أعضاء الوزارة الحاضرة ، الذين  
كنت أشتغل معهم على كمال المودة ، عدم استطاعتهم البقاء في دست الحكم . وبما اني لم أقدر  
على الرد على كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ آذار قبل أن يستقيل ، فقد  
تضمن هذا الكتاب نقطة أو نقطتين أرغب أن أبدي ملاحظاتي عليها .

(أولاً) ان السر روبرت بروك - بوبهام ، أخبرني انه سعى في أيلول الماضي ، عندما كان



معتمداً سامياً بالوكالة ، لأن يبين إلى الحكومة العراقية ، بصورة صريحة ، انه يعترض على إدخال اقتراح في منهاج الوزارة الجديدة بتخفيض عدد المفتشين البريطانيين . وقد تبين لي أنه قدم نفس الاعتراض من قبل المستر آدموندس ، في ٨ أيلول إلى صاحبي الفخامة المرحوم السر عبد المحسن بك وناجي باشا السويدي ، وقد أبدى بحسب مذكرة دونت يومئذ « أنها وافقا على حذف كل ما يتعلق بالمفتشين الإداريين » فعليه لا يصح لرئيس الوزراء أن يقول : ان وكيل المعتمد السامي قبل بهذا القسم من المنهاج .

( النقطة الثانية ) يقول فخامته في كتابه ان الحكومة العراقية أعلنت عن رغبتها في الشروع

في المذاكرات التمهيدية حول المفتشين الإداريين التي كنت أطلبها

ان فخامته رفض ، على عكس ذلك ، اقتراحي المكررة بأن نبحث الاقتراح مقدماً بحسب أهميته ، وجعلني أمام امر واقع ، عندما أصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن إنهاء خدمات خمسة مفتشين إداريين في نهاية السنة المالية المقبلة . يدعي فخامته على ما يظهر ان نصيحتي في الأمور التي من هذا القبيل إنما يجب تقديمها بعد ان يتخذ قرار من قبل المجلس ، مع انه في الفقرة الأخيرة من كتابه ، التي لم أفهمها تماماً ، يستنكر على ما يظهر حتى قبول هذه الأصول في القضية الحاضرة لقد كانت خطتي الخاصة من الأول إلى الآخر أن أجتنب بواسطة المذاكرات ، والاتفاق مقدماً الضرورة المحتملة التي تدعو إلى التماس جلالته الامساك عن الموافقة على قرار سبق اتخاذه من قبل مجلس الوزراء ، لأنني شعرت بأن هذه الطريقة تمهد سبيل العمل ، ولكن أفهم أن النقطة الحقيقية ، التي يدور عليها الخلاف ، هي ادعاء الحكومة العراقية بأنها حرة في إنهاء خدمات جميع الموظفين الأجانب ، باستثناء الذين يشغلون الوظائف المدرجة في الجدول الملحق باتفاقية الموظفين البريطانيين ، بدون إجراء المذاكرة عنها مقدماً مع المعتمد السامي . ومعنى ذلك أن الخلاف الذي حدث في الرأي ، إنما هو خلاف مبدأ ، وليست له علاقة بمسألة استبقاء بضعة موظفين

إن كون الادعاء المسرود من قبل الحكومة العراقية - إذا فهمته على الوجه الصحيح - يشكل حادثة جديدة ، لا تنطبق على الأصول السابقة ، تؤيده هذه الحقيقة وهي : أن فخامته وافق في ١٩ شباط على أن يدرج في الكتاب الذي وجهته إلى رؤساء الهيئة التقييشية البريطانية الجملة الآتية :-

( اني وصاحب الجلالة متفقان تماماً في أن تبقى مسألة عدد الموظفين البريطانيين ، الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ، من الأمور المهمة المشار إليها في المادة ٤ من معاهدة التحالف ، وستبقى موضع التعاون الوثيق بيننا )

أثني أنه لم تكن لتحدث أية صعوبة من هذه الصعوبات ، لو قبلت الحكومة العراقية بادعائي ،



بأن مسألة تخفيض عدد المفتشين الإداريين ، وسائر الموظفين الاختصاصيين الأجانب ، ليست في الأصل مسألة مالية يمكن الحكم فيها حكماً عرفياً ، بقرار يتعلق بالميزانية ، وإنما هي مسألة سياسية إدارية في الدرجة الأولى من الأهمية ، ينبغي معالجتها على ضوء سياسة انتقال المسؤولية التدريجي إلى العراقيين ، وتوقع حكومة صاحب الجلالة البريطانية استشارة المعتمد السامي فيها ستلاحظون جلالتهم اني لم أتمكن بعد من إبداء رأي في التخفيضات المقترحة ، لأنني لم أعط فرصة لبحثها ، بحسب ما تستحقه من العناية . أفهني فخامة ناجي باشا السويدي أنه إذا لم يقبل قرار الوزارة ، القاضي بالاستغناء عن خدمات خمسة مفتشين إداريين في بداية السنة المالية المقبلة ، بلا قيد وشرط ، تضطر الوزارة إلى تقديم استقالتها . وأفهمتموني جلالتهم في الاجتماع الذي جرى بيننا ليلة أمس ، بأن الوزارة لا زالت في هذا الموقف . أثق أنه إذا لم يزل يستحيل إيجاد طريقة للخروج من هذا المأزق ، سيوجد سبيل إلى تأليف وزارة جديدة ، بدون تأخير ، تعمل بالتعاون التام مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمصلحة الشعب العراقي .

أؤكد جلالتهم أنني أرغب خالص الرغبة في التعاون مع جلالتهم ، والوزارة التي يمكن تأليفها ، بروح الصداقة والصرافة ، لنتمكن من تحقيق غرضنا المشترك وادخال العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ .  
ف.هـ. همفريز

### \* بين رئيس الوزراء والمعتمد السامي \*

جرت العادة في العراق انه في حالة استقالة احدى الوزارات ، فإن رئيس الوزراء المستقيل يجتمع بالمعتمد السامي البريطاني في العراق أولاً ، ثم بجلالة الملك فيصل ، ليعرب لها عن امتنانه للمساعدات التي لقيها منها مدة اضطراره بأعباء الحكم .

ولما استقال ناجي باشا السويدي من منصب رئاسة الوزراء في ٩ آذار ١٩٣٠ تلقى إلى سكرتير المعتمد السامي ليعين له وقتاً لمقابلة المعتمد ، فعين السكرتير الوقت المأمول ، وطلب إلى الرئيس المستقيل أن يصحب أخاه توفيق بك السويدي في أثناء هذه المقابلة

ولما اجتمع السويديان «ناجي وتوفيق» بالمعتمد ، قال المعتمد لناجي باشا أنه لم يقف ، إلى ذلك الحين ، على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى استقالة الوزارة فهل للرئيس المستقيل أن يشرح هذه الأسباب ؟

فأشار السويدي إلى ما جاء في منهاج «الوزارة السعدونية الرابعة من ضرورة تولي العراق المسؤولية التامة عن إدارة شؤونه ، وما جاء في كتاب استقالة وزارته عن ممانعة المعتمد السامي للسير وفق ما جاء في المنهاج المذكور ، فقال المعتمد :



« ما دامت الحكومة البريطانية مسؤولة عن تسيير امور العراق حتى تاريخ دخول العراق عصبة الامم فليس لرئيس الوزارة العراقية أن يدعي مثل هذه الدعوى »  
 واتفق الطرفان أخيراً على أن تعيد الوزارة إلى الميزانية العامة الفصول التي كانت رفعتها منها ، والمتعلقة برواتب الموظفين الاجانب ، الذين تريد الوزارة أن تنهي خدماتهم دون موافقة المعتمد ، على أن تبقى الوزارة في الحكم ، وتسحب كتاب استقالتها ، فلما فاتح ناجي باشا السويدي جلالة الملك فيصل في الموضوع ، استدعى مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، وطلب اليه أن يحول دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين السويدي والمعتمد ، لأن جلالته كان يؤثر وزارة جديدة يؤلفها نوري باشا السعيد

### ✽ بيان رسمي من الحكومة ✽

وإذ نشرنا نص الكتاب الذي رفعه رئيس الوزراء . إلى جلالة الملك عن أسباب استقالة الوزارة ، وموقف المعتمد السامي البريطاني من هذه الاستقالة ، فلا مناص لنا من نشر البيان الذي وزعته الحكومة على الصحف في هذا الشأن وهذا نصه :-

« عندما تألفت الوزارة الحاضرة كانت قد وضعت لها منهاجاً للسير بموجبه في معالجة شؤون الدولة ، وقد صادفت في هذه الآونة عراقيل حالت بينها وبين تنفيذ بعض المواد من منهاجها ، ولما كانت الوزارة لا تستطيع الرجوع عن الخطة التي وضعتها ، فلم تبدأ من رفع استقالتها إلى جلالة الملك ، وقد قدمت الاستقالة فعلاً »<sup>(١)</sup>

وصدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في ١٠ آذار وأمر جلالة الملك أن يزاول رئيس الوزراء وملاؤه الاعمال الوزارية بالوكالة حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة

### ✽ نغمات خطبة لرئيس الوزراء ✽

وقد وقف رئيس الوزراء السيد ناجي السويدي في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي يوم ١٣ آذار ١٩٣٠ فألقى بياناً مطولاً عن استقالة وزارته وبما جاء فيه قوله :

تعلون ان البلاد كانت تتطلب إجراء تعديلات أقرها المجلس التأسيسي في مسألة المعاهدة وذيوها ، وإدخال تحوير جوهري فيها ، كحاول رجال الحكم أن يتوصلوا في مدد مختلفة إلى شيء من ذلك فلم تنجح مساعيهم ، وقد بذلت مساع عظيمة في وزارة المحرم عبد المحسن بك السعدون إذ بين انه لم يأت إلا للقيام بواجبه ، وبما يصلح الشؤون ، فإذا فشل فيقدم استقالته ، وقد استقال فعلاً . وبعد انقطاع الآمال من هذا الموقف ، وتشكيل الحكومة التي أعقبت وزارة السعدون



( يريد وزارة أخيه توفيق السويدي ) رؤي وجوب معالجة المسألة بالتسك بوعد إدخال العراق في عصبة الأمم ، بما يمكن من السرعة ، وأن يؤخذ تصريح بذلك يحدد مدة معينة للدخول في العصبة ، فتنتهي أحكام المعاهدات والاتفاقات التي خابت المصالح في تبديلها . وجاء المرحوم كلايتن فأظهر في جميع موافقه مودة خاصة للعراق ، فأيد ذلك ، وتقدمت حكومة بريطانية بالتصريح الرسمي ( يريد تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ ) بإدخال العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط وبلغ هذا التصريح إلى العصبة ، وإلى العراق ، وإلى جهات أخرى ، وعلى هذا الأساس تكلف المرحوم بالمسؤولية مرة أخرى ، وكلف زملاءه أن يعاضدوه

حاولنا أن نارس الحكم على أساس الدستور بينما أن هناك معاهدة خاصة

أردنا أن نكون وزراء تتولى المسؤولية ، وسعينا إلى ذلك

فهذه الوضعية جعلت المرحوم ، والذي بعده ، يارسون المسؤولية حسب الوضع الجديد ، المبني على التصريح ، وقد ذكر ذلك في خطاب العرش ، وفي فرص أخرى ، وباشرنا الميزانية قربتنا ما أمكن تربيته ، متوخين الاقتصاد ، وساعين إلى تولي المسؤولية ، وعند النظر في مسائل المفتشين الإداريين البريطانيين ، وضباط الشرطة وغيرهم ، قامت العراقيل والمشادات الشديدة فالحالة الحرجة والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ، جعلتنا أن نأتي لمجلسكم بهذه الميزانية ، ولا أقول هل نجحت خطتنا أم لم تنجح ، لأنكم سترون الميزانية فتلمسون منها خطتنا وتحكمون .

وأما تطبيق المنهج ، الذي وضعناه وقيل عنه « جبار » وهو ليس بجبار ، فإننا استندنا في وضعه على أمور حقيقية ، وحقوق مكتسبة ، وهكذا أخذت الوزارة تطبق منهاجها ، ومنه الميزانية ، فأخذت المشادة دوراً خطيراً كوبرغم ذلك فقد داومنا على العمل ، واقتصدنا ٣٠ لكامن الروبيات ، مع أننا أنزلنا تحقق الواردات ، نظراً للازمة الاقتصادية ، وحاولنا أن ننفق على حاجات الحكومة المبالغ المتقدمة ، إذا قلت واردات الدولة ، وإلا فننققها على مشاريع حيوية . وكنا نفكر في جعل تشكيلات خاصة حيث الصرف من الممكن أن نتوصل بها إلى تنقيص مبالغه ، فأجرينا التخفيض في النفقات ، وتنقيص عدد بعض الموظفين ، وتخفيض عدد الموظفين الأجانب ، وكان من الممكن إجراء أكثر من ذلك ، فقامت على المقررات الوزارية المعارضات ، ووضعت في سبيلها وسبيل تمشيتها العراقيل ، فانتقلت المسألة إلى مسألة مبدأ سياسي ، فقيل لنا ان هذه الامور لا تعالج عن طريق الميزانية ، فتأخرت فصول الميزانية وأصرت الوزارة على خطتها .

وهنا أقول ان المعاهدة الجديدة التي كنا نبني عليها الآمال أعقد انها ستكون مساعدة لنا ، وهي على الابواب ، وكذلك مسألة السكك الحديدية ، فقد أوشكت أن تنتهي ، فإذا حدث اختلاف بين وجهة نظرنا ونظر الحكومة البريطانية ، فلا نجعل ذلك يخرج خارج الحدود الطبيعية ،



لأننا قد نختلف فتصادم ، وقد نتفق أيضاً اه<sup>(١)</sup>

### ✽ الرأسي بزيف سياسة الانكليز ✽

ثم وقف وزير المالية ، ياسين باشا الهاشمي ، فألقى خطبة من نار ، شرح فيها حقيقة السياسة التي مشى عليها الموظفون الانكليز في العراق ، وقال عنهم أنهم يحكمون العراق حكماً كيفياً لا ترضى به حكومة لندن ، ولا يستند إلى معاهدة أو غيرها ، وهذا نص الخطاب

« لفخامة رئيس الوزراء ، بالطبع ، بصفته رئيساً لحزب الاكثرية ، أن يوضح بمقدار ما تسمح به مسؤوليات الاكثرية ، من الوجهة الادبية والمادية أن يدلي بالبيان . ولكن بصفتي « طفلياً » أضيف لوزارة الاكثرية ، وكان لي مدة من الزمن شرف الانقسام إلى المعارضة ، فيترتب علي أن أقول كلمتي ، وأشكر نائب رئيس المجلس لأنه أعطاني هذه الفرصة للكلام .

أتألم جداً من الظروف التي مرت على هذه البلاد ، والتي كانت ولا تزال من أشد الادوار وأصعب الأيام ، ونحن نعالجها بطريقة السخرية . أقول عن رأيي فيما يتعلق بالتحاقي إلى رفاقة المرحوم ، من أنني كنت معتقداً بأن للجدال العنيف ، والصراع المستديم الذي دام بين السلطات التشريعية في هذه البلاد ، وبين المسؤولين عن تنفيذ السياسة الانتدابية ، كافياً لإفهام الخليفة نقطة الخلاف الحقيقية . ونقطة الخلاف الاصلية هي التي صرح بها الفقيه المحترم ، عندما تكلم وفاء بأول خطبة ، بصفته رئيساً للوزراء ، أمام الموظفين الانكليز حيث قال « لا أسمع لأحد أن يجحد عما هو مكتوب في القانون الاساسي من السلطات التي يتمتع بها الوزراء ، والموظفون العراقيون » هذه الكلمة التي فاه بها رئيس الوزراء ، وكان رئيساً للأكثرية ، ومتمتعاً بثقة مجلسكم مدة من الزمن ، وبرهن على أنه جدير بهذه الثقة ، قال الموظفين البريطانيون انه يطلب منهم ، أن لا يعارضوا الوزراء في سلطاتهم التي يتمتعون بها بموجب القانون الاساسي ، وانه لا يسمح بالمعارضة هذا الشكل من الطلب لم يرق ، بالنظر إلى التجارب القصيرة ، لأولئك الموظفين

نحن أمام شكلين عجيبين ، وقوتين متعارضتين ، وشيئين متناقضين ، وصفهما فخامة رئيس الوزراء . أحسن وصف . هذا صحيح وكان القصد من تأليف الوزارة الاخيرة ، القضاء على هذا التناقض ، القضاء على هذا الاختلاف ، القضاء على هذا الشكل العجيب . القانون الاساسي يحترم من قبل شعب يمثله مجلس أمة يراقب تنفيذه ، يجعل الوزراء مسؤولين تجاه المجلس ، وبجانب هذه السلطة الرهيبة ، وبجانب هذه المحاسبة العنيفة ، نجد من جهة أخرى أناساً يستهزئون بهذه السلطة ، ويستهيئون بهذه السيطرة ، وبما يسمى شكل دستوري في هذه البلاد .

(١) هذا التلميح لخطاب رئيس الوزراء على ما نشر في العدد ( ١٨٤٠ ) من جريدة « العالم العربي »



وقلنا عندئذ ان من الواجب على كل عراقي أن يقضي على المعاهدة والاتفاقيات، وهذا هو مبدأ الكفاح، الذي قامت به كل حكومة، سواء كانت تقدمية أو مؤتلفة، وجميع الاضبارات الموجودة في ديوان مجلس الوزراء، تسجل هذا الكفاح، وتسجله أيضاً الاضبارات الموجودة في ديوان المعتمد السامي .

قلت هذا الكفاح مسجل في إضبارات الطرفين، وعلى هذه الاضبارات والاسس قامت الحكومة البريطانية بوعده شرف، على لسان مندوب سام، كان في الحقيقة خير وسيط للتعبير عن آراء الحكومة العراقية، والهيئة التشريعية، إلى الحكومة البريطانية الخليفة، وعندئذ أعطي التصريح إلى المرحوم عبد المحسن بك السعدون، من أننا سندخل عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢، واننا سنبنّي صلاتنا على أساس المعاهدة أو الاقتراحات المصرية-البريطانية أو البريطانية-المصرية على أن المرحوم لم يكتب بذلك، بل وضع منهاجاً وهذا المنهاج الذي لحصناه كخطط عامة في خطاب العرش لم ينشر لأن المرحوم، لشدة تواضعه، ولكثرة التجارب التي مرت عليه، خشي أن ينشر منهاجاً يمكن أن يوصف بالجار، كما وصف، ولا يتمكن من تطبيقه، ولكن هذا المنهاج كان معروفاً لدى المندوب السامي، وأقول لكم مع الأسف انه كان مصادقاً عليه اما المواد الرئيسية التي يحتوي عليها المنهاج فهي مادتان : أولاً أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس الاستقلال التام . ثانياً أن يجعل إما في تطبيق المعاهدة من تاريخ إبرامها، أو تسريع ادخال العراق في عصبة الأمم .

وتحت هاتين المادتين، وضعت مادة ثالثة، تنص على أنه يجب أن تتطور الادارة في البلاد على أساس التصريح الجديد، وأن تجعل الاتفاقيات، والمعاهدات، التي لم تزل الاحترام التام من الطرف المقابل، جانباً، لتتولى المسؤوليات بصفتنا دولة مستقلة، سيكون لها بعد سنة، أو سنة ونصف، أو سنتين، المركز اللائق في عصبة الأمم، قوية متولية جميع المسؤوليات . هذه المادة الثالثة كانت، ولا تزال، نصب أعين جميع الوزراء أثناء ممارستهم السلطة .

دخلنا لنعمل على هذا الاساس، وعلى أساس التوفير في نفقات الدولة، لاجتاد النفقات اللازمة للقيام ببعض المشاريع المفيدة : لم تمض مدة طويلة من الزمن على العمل، على هذا الأساس، إلا وجوبنا، وجوبت أننا، ببيانات، وافادات، وتصريحات، تجعل الشيء الذي كنا سمعناه، وقرأناه، غير موجود هو خيال، كأننا كنا في حلم

فالافادة الاولى أنه لا يوجد تبديل؛ قلنا الرجل هازل فإنه يوجد تصريح من حكومة، وهذا التصريح مؤيد من الاحزاب المختلفة في تلك الحكومة، وهذا التصريح مؤيد من الصحافة التي هي حقيقة تعبر عن آراء الشعب والحكومة بصلاحيه تامة . وهذا التصريح مجند، ومجيب،



اذن فما معنى هذا القول ؟ يجب أن يكون هراء !

باشرنا بالتشدد في طلب الدخول في المفاوضات ، فوجدنا الطريق طريق « المكاتبة » كما كان يجري سابقاً !

طلبنا انهاء اعفاء الشيخين <sup>(١)</sup> فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا حسم قضية السكك الحديدية وفق المعاهدة فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا تسجيل أراضي المينا باسم الحكومة العراقية فقالوا « كتب » !

وخلال ذلك كانت الحكومة تشتغل مع المجلس بتقديم اللوائح ، وتهيئة الميزانية ، وتنظيم منهاج حل أزمة خطيرة نشأت في البلاد ، وخمسة أشهر بالكاد تكفي لتعجيل تقديم ميزانية في كل مادة من موادها كفاف وفي كل فصل من فصولها اشكال وألوان من الآراء المتناقضة ! ولكن في اللحظة الأخيرة فهمنا شكلاً جديداً ، وذلك ان صلاتنا ليست مبنية على المعاهدة المكتوبة فقط ، وانما توجد مواد لم تكتب ايضاً ، ويجب على العراق ان يعترف بها ! وعند ذلك علمنا أننا نخدوعون ببيان رسمي ، وتصريح مندوب سام ، وعلمنا ان الاشخاص الموجودين في العراق آراؤهم هي المنقذة والمحترمة . وأن آراء الحكومة البريطانية غير معروفة هذا هو السبب اه <sup>(٢)</sup>

### ✽ المظاهرات الوطنية العظمى ✽

أراد الشعب العراقي أن يشارك الوزارة المستقلة سخطها على سياسية التمويه والتضليل التي درج عليها الانكليز في العراق ، فقرر القيام بتظاهرات صاخبة تشترك فيها المدن والارياف القريبة فتكون أحسن وثيقة لتضامن العراقيين أمام النوازل التي تحمل ببلادهم . وما لبثت اللجنة التي عهد اليها تنظيم التظاهرات ان وجهت رفاع الدعوى إلى الالوية فجاءت الوفود من كل مكان وأخذت برقيات الاحتجاج على السياسة الفاشية تنهار على دوائر الحكومة العليا ، وعلى إدارات الصحف المختلفة كالسيل وأصبحت المملكة كالبركان المنفجر

وتقرر أن يكون يوم الجمعة الموافق ٢١ شوال ١٣٤٧ ( ٢١ مارت ١٩٣٠ ) موعد اقامة هذه التظاهرات ، فتمطلت بغداد في اليوم المذكور ، واقفلت مخازنها واسواقها ، وسائر حوانيتها ، حتى ان الاجانب فيها لم يتخلفوا عن اقفال منازلهم ومخازنهم ، اسوة ببقية الاهلين ، ثم سارت الوفود الى جامع الحيدرخانة ، فاحتظ الجامع بها على رجه ، وغصت الطرق العامة ، والشوارع ، بالمجتمعين وطلب العقلاء أن لا يحدث شغب يحل بشرف المظاهرات

(١) يريد بها شيخ الحمرة « الشيخ خزعل » وشيخ الكويت « الشيخ ابن صباح » وكان الشيعان قد اسديا للحكومة البريطانية خدمات ممتازة فوعدها باعفاء نخيل بساينهما في العراق من كل ضريبة

(٢) حاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩/١٩٣٠ ص ٤٠٦ - ٤٠٧



وبعد أداء فريضة الجمعة في الجامع المذكور بساعة ونصف الساعة ارتقى المنبر أحد أعضاء اللجنة المذكورة ، فأشار إلى ماتضمنه خطاب الهاشمي ياسين باشا من الحقائق عن علاقات بريطانيا بالعراق ، ثم ذكر فشل السياسة العراقية على أيدي الوزارات التي تعاقبت على كرسي الحكم في هذه البلاد ، وصار الخطباء يرتقون المنبر الواحد تلو الثاني حتى تمكنوا من تهيج الخواطر ، وإيقاد نار الحماسة في النفوس ، ثم خرجت الجماهير الغفيرة وانضم إليها الناس المحتشدون في الشوارع ، فساروا على هيئة المظاهرة حاملين أعلاماً كثيرة كتبت عليها عبارات خالدة أجدها بالذكر (إرادة الأمة فوق الجميع) و (ليحيى العراق مستقلاً) و (ليحيى الشعب لنعيش مستقلين) و (للوطن نجى وللوطن غوث) وغيرها وكان المتظاهرون يهتفون بهذه العبارات على طول الشارع العام والتصفيق يرتفع إلى عنان السماء.

ولما وصل المتظاهرون إلى الباب الشرقي ، عرجوا على دور القنصليات والسفارات الأجنبية ونادوا بالعبارات المهيجة ، واشتدت الحماسة فأخذ المتظاهرون يهوسون هوسات شعبية إضراب : (ساعة يا لندن مرهونة) و « عبد المحسن ناخذ ثاره » و (بسك عاد استقلال لنا) وغير ذلك وفي نحو الساعة السابعة انحل عقد المتظاهرين دون أن يحدث ما يكدر صفو الأمن العام وفي الساعة التي كان الناس يتظاهرون ويرفعون عقائرهم عالياً في الشكوى من العسف ، ومن سياسة الانتداب ، كان جماعة من سياسيين العراق يتفاوضون ويتداولون بتأليف الوزارة الجديدة وقد عززت هذه المظاهرات موقفهم ، وقوت ساعد الجدل في قضية البلاد الحيوية وفي الوقت نفسه عقدت « لجنة التظاهرات » اجتماعاً قررت فيه إرسال الاحتجاج الآتي نصه إلى الجهات المختصة بعد أن طبع باللغتين العربية والانكليزية وكان الموصليون قد عقدوا اجتماعاً شبيهاً باجتماع بغداد وأخذت برقيات التأييد والاحتجاج تنهال على الصحف من كافة مدن العراق وقصباته

### نص الاحتجاج

|                                    |                               |
|------------------------------------|-------------------------------|
| إلى صاحب الجلالة ملك العراق المعظم | إلى مجلس النواب العراقي       |
| الفضامة المعتمد السامي البريطاني   | الاعيان                       |
| مجلس عصبة الأمم                    | رئيس الوزارة العراقية         |
| رئيس الوزارة البريطانية            | جمعية مقاومة الاستعمار        |
| مجلس النواب البريطاني              | أهيات الصحف العربية والاجنبية |

العراق بأسره ساخط ، ونائم ، على سياسة الكتمان والتمويه ، التي درج عليها الانكليز في

حكمهم العراق ، فقد مر عليه عشر سنين كوامل ، عانى الشعب خلالها شر ما تعانيه الشعوب المضطهدة ، ونال من سوء الادارة البريطانية ما لم تنله الشعوب الراضحة تحت عبء الاستعمار المقوت . فالشعب العراقي الذي خسر في صداقته لبريطانية الشيء الكثير من حقوقه وأمانه القومية ، يحتج على هذه السياسة الفاشلة أشد الاحتجاج ، معلناً للبلاد أن تمادي الانكليز في سياستهم هذه مما يزيد في حنق هذه الامة المضطربة ، وينذر بما ينجم عن هذا الحكم المقوت ، وهو يتطلب تبديلاً جوهرياً فيه ، وإن سلوك بريطانيا هذا بما يضر مصالحها ، فسياستها الصارمة هي التي أدت إلى نفور الشرق ، وإلى تدمره الشديد من بريطانيا الناكثة بالعهود ، وإذا كانت عصبة الأمم ، وفي ضمنها بريطانية داعية حقاً إلى السلم العالمي ، فعليها أن تستمع إلى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها قبل أن تتطلب تحديد التسليح البحري لأن ذلك أضخم للسلم .

﴿ انتهى الجزء الثاني ويليهِ الجزء الثالث ﴾



السيد عبد الرزاق الحسيني

واضع كتاب ( تاريخ الوزارات العراقية )



## مضامين الجزء الثاني

| الصفحة | الموضوع                                    | الصفحة | الموضوع                                 |
|--------|--------------------------------------------|--------|-----------------------------------------|
| ٣      | كلمات المستشرقين في الكتاب                 | ٣٩     | أسماء المخالفين والمتبعين والموافقين    |
| ٤      | فاتحة الجزء الثاني                         | ٤٠     | هدية الحكومة البريطانية                 |
|        | <b>* الوزارة السعربية الثانية *</b>        | ٤١     | المعاهدة الجديدة في العصبة              |
| ٥      | هيئة الوزارة الجديدة - منهاج الوزارة       | ٤٢     | إدارة المناطق الكردية                   |
| ٦      | تعيين الأعيان - افتتاح البرلمان            | ٤٦     | بعد المعاهدة - خطاب وكيل المعتمد        |
| ٧      | خطاب العرش                                 | ٤٩     | خطاب جلالة الملك                        |
| ١٠     | تعديل القانون الأساسي                      | ٥٠     | دمعة على بغداد                          |
| ١١     | سفر الملك إلى أوروبا                       | ٥٢     | الملك في البصرة - إدارة العشائر         |
| ١٣     | اتفاقية بجره - نص الاتفاقية                | ٥٤     | مكافحة الشيوعية - إيفاد وزير المالية    |
| ١٥     | افتتاح مجلس الأمة                          | ٥٥     | حادث خطير في المجلس النيابي             |
| ١٦     | خطاب العرش - تعديل مجلس الأعيان            | ٥٦     | التقارب بين تركيا والعراق               |
| ١٧     | استقالة وزير المالية                       | ٥٨     | مجلس الوزراء يقر ضرورة التقارب          |
| ١٩     | تبديلات وزارية                             | ٥٨     | ترضية نهائية لتركيا                     |
| ٢٠     | اضطراب الأمن في الصحراء                    | ٦٠     | نص المعاهدة العراقية الانكليزية التركية |
| ٢١     | خربان سياسيان - العراق وعصبة الامم         | ٦٨     | بعد المعاهدة الثلاثية                   |
| ٢٢     | مجلس العصبة يستفسر ويحكم                   | ٦٩     | مأدبة ملكية - مأدبة رسمية ثانية         |
| ٢٣     | الحكومة العراقية تشكر                      | ٧١     | حوادث مختلفة                            |
| ٢٤     | المعاهدة الجديدة                           | ٧٢     | القضايا المعلقة بين تركيا والعراق       |
| ٢٥     | الحكومة البريطانية تعارض                   | ٧٣     | افتتاح المجلس - خطاب العرش              |
| ٢٦     | الملك فيصل يحاول التوفيق - استقالة الوزارة | ٧٥     | سقوط الوزارة                            |
| ٢٧     | الملك يرفض الاستقالة                       | ٧٦     | من يؤلف الوزارة الجديدة                 |
| ٢٨     | مجلس الوزارة يقر المعاهدة - في البرلمان    |        | <b>* الوزارة العسكرية الثانية *</b>     |
| ٣٠     | الأسباب الموجبة لعقد المعاهدة              | ٧٧     | تمهيد - هيئة الوزارة الجديدة            |
| ٣٧     | نص المعاهدة                                | ٧٨     | حزب التقدم والوزارة - منهاج الوزارة     |





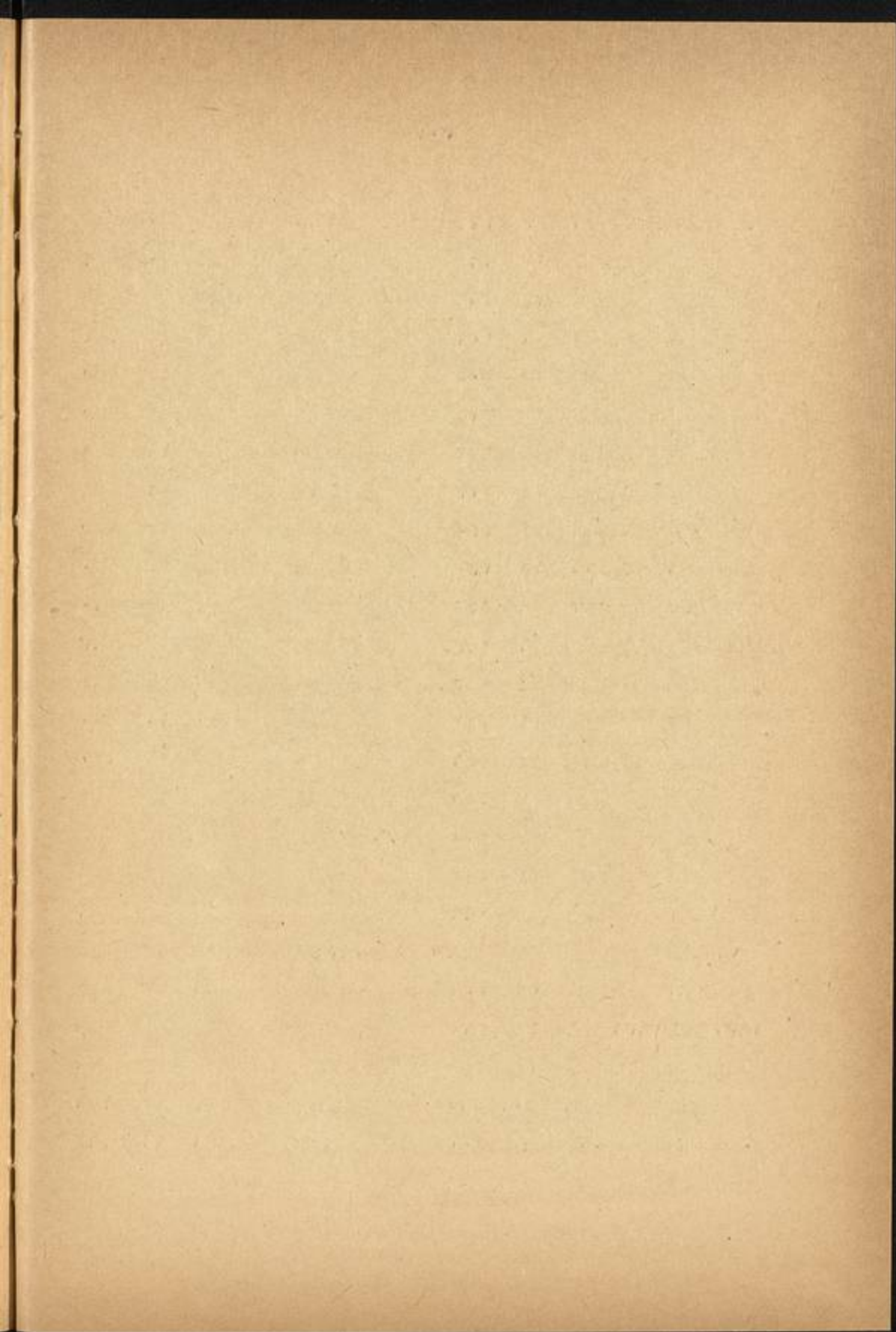
| الصفحة  | الموضوع                              | الصفحة  | الموضوع                              |
|---------|--------------------------------------|---------|--------------------------------------|
| ١٨٧-٢٠٠ | العلاقات بين بريطانيا والعراق        | ٢٥٤     | مناقشة خطاب العرش                    |
| ٢٠١     | استقالة الوزارة                      | ٢٥٥     | جواب السعدون                         |
| ٢٠٢     | البلاد بلا وزارة                     | ٢٥٦     | فاجعة انتحار السعدون                 |
| ٢٠٣     | سفر السر هنري دوبس                   | ٢٥٨     | وصية السعدون باللغة التركية          |
| ٢٠٧     | سفر معتمد وقدم آخر                   |         | <b>* وزارة نايجي السويدي *</b>       |
|         | <b>* الوزارة السويديّة الاولى *</b>  | ٢٦٠     | كيف تكونت ؟ - حياة الوزارة           |
| ٢١١     | كلمة استطراذية                       | ٢٦١     | رئيس الوزراء يؤين سلفه               |
| ٢١٣     | تكوين الوزارة - حياة الوزارة         | ٢٦١     | الوزارة تطلب عطف الملك               |
| ٢١٤     | خيرة الناس - منهاج الوزارة           | ٢٦٣     | تأيين السعدون وفود الجهات            |
| ٢١٧     | مناقشة منهاج الوزارة                 | ٢٦٥     | أهم الحوادث باختصار                  |
| ٢١٨     | قرعة الأعيان                         | ٢٦٦-٢٧٤ | بين العراق وأمريكا                   |
| ٢١٩     | بين العراق وسورية - اتفاق موقت       | ٢٧٥     | مؤتمر لؤين                           |
| ٢٢٢     | التعرفة الكمركية                     | ٢٨٠     | الانظمة الوزاوية                     |
| ٢٢٣     | جسر الفلوجة                          | ٢٨٢     | جواب رئيس الوزراء                    |
| ٢٢٥     | حوادث منوعة - الاتفاق مع إيران       | ٢٨٤     | المندوب يشكو الوزارة                 |
| ٢٢٧     | الصهيونية في العراق                  | ٢٨٦     | مذكرة شفوية                          |
| ٢٣٠     | استقالة الوزارة                      | ٢٨٨     | رئيس الوزراء يبسط الموقف ويستقبل     |
| ٢٣١     | بعد استقالة الوزارة                  | ٢٩١     | قبول الاستقالة - السويدي يشكو        |
| ٢٣٣     | مذكرة خطيرة للسويدي                  |         | الانكليز                             |
|         | <b>* الوزارة السعدونية الرابعة *</b> | ٢٩٣     | المندوب يرحب بالاستقالة              |
| ٢٤٢     | كتاب التوجيه الملكي - حياة الوزارة   | ٢٩٥     | بيان رئيس الوزراء والمعتمد السامي    |
| ٢٤٣     | منهاج الوزارة                        | ٢٩٦     | بيان من الحكومة تصريحات رئيس الوزراء |
| ٢٤٨     | تعيين مندوب سام                      | ٢٩٨     | الهاشمي يزيف سياسة الانكليز          |
| ٢٤٩     | مقررات وحوادث                        | ٣٠٠     | المظاهرات الوطنية العظمى             |
| ٢٥١     | الحكومة البريطانية وعصبة الأمم       | ٣٠١     | نص الاحتجاج                          |
| ٢٥٢     | المفاوضات لوضع المعاهدة              | ٣٠٣     | فهرست الكتاب                         |
| ٢٥٣     | حفلة افتتاح المجلس النيابي           | ٣٠٦     | جدول الخطأ والصواب                   |

# جدول الخطأ والصواب

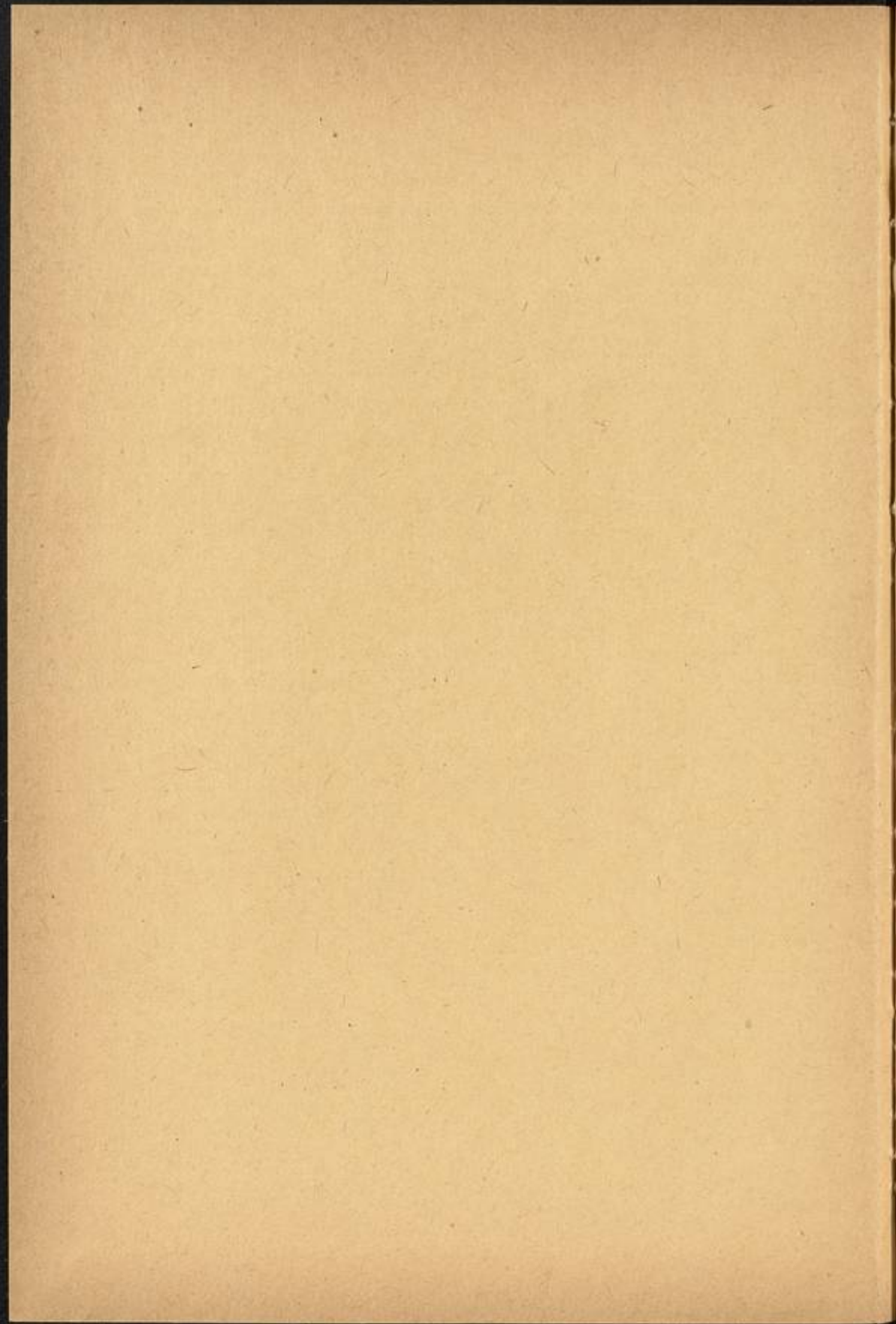
| الصفحة | السطر                             | الخطأ | الصواب | الصفحة                            | السطر          | الخطأ  | الصواب |
|--------|-----------------------------------|-------|--------|-----------------------------------|----------------|--------|--------|
| ٦      | يضاف إلى كلمة ملكية في السطر      | ٥١    | ١٠     | الحدائق                           | الاقطان        | الصواب |        |
|        | السابع « اليوم السابع من شهر تموز | ٥١    | ١١     | ففتح ثغرة                         | ففتح بوابة نهر |        |        |
|        | المذكور بتعيين ١٧ عيناً « وصدرت   | ٥٥    | ٧      | وأن ينظر                          | وأن ينظرا      |        |        |
|        | إرادة ملكية في «                  | ٥٧    | ٢٣     | يقتضي العراق                      | يقتضي للعراق   |        |        |
| ١٠     | ٢٢ من هذا                         | ٦٣    | ١      | الملحة                            | الملحقة        |        |        |
| ١١     | ٢٥ فانتهر                         | ٦٥    | ٨      | في أراضيها                        | في أراضيها     |        |        |
| ١٢     | ٢٧ (٢٤١)                          | ٧٣    | ١٦     | السبل                             | السييل         |        |        |
| ١٤     | ٢٦ من رؤساء                       | ٧٤    | ١٥     | شرطة                              | شركة           |        |        |
| ١٥     | ٩ معها                            | ٧٥    | ١٢     | بكتات                             | بكتاب          |        |        |
| ١٥     | ١٧ الشهر                          | ٧٩    | ١٢     | لتسهيل                            | وتسهيل         |        |        |
| ١٦     | ٥ أعاد مجلس النواب                | ٨٠    | ١٦     | جوها                              | جوهراها        |        |        |
| ١٧     | ٢٤ الفعلي                         | ٨٧    | ١٠     | لعلم العالم                       | ليعلم العالم   |        |        |
| ١٨     | ١٦ ٣ تشرين                        | ٨٨    | ١٠     | عن تأسيس                          | على تأسيس      |        |        |
| ٢١     | ٤ المسافر                         |       |        | يرفع السطران ١٧ و ١٨ من الصفحة ٩١ |                |        |        |
| ٢٣     | ٢ أن تعرض                         |       |        | تكررهما في الصفحة نفسها           |                |        |        |
| ٢٨     | ٢١ مقعد                           | ٩٢    | ١٨     | ١٥٣ في أو/ ١٥٤ في أو/             |                |        |        |
| ٤٠     | ٥ صبحي                            | ٩٥    | ١٠     | جيشها                             | جيشيها         |        |        |
| ٤٠     | ٥ مرجان                           | ١٠٠   | ٢٢     | الجادر جي                         | الجيه جي       |        |        |
| ٤٠     | ٨ شمندين                          | ١٠٣   | ٥      | بما أدى                           | بما أدى        |        |        |
| ٤٠     | ٩ سوينخ                           | ١٠٩   | ١٥     | السامية                           | السياسية       |        |        |
| ٤١     | ٢٧ قد نفذ                         | ١١٠   | ٢١     | يتسلم                             | بتسلم          |        |        |
| ٤٤     | ٤ عدد المعلمين                    | ١١١   | ١٨     | أخلقت فيها                        | أخلقت بها      |        |        |
| ٤٥     | يضاف إلى كلتي العناصر المختلفة في | ١١٢   | ٦      | المواصلات                         | المراسلات      |        |        |
|        | س ٢٨ « بل بتشويقهم على التمسك     | ١١٧   | ٩      | أعادت                             | أعارت          |        |        |
|        | بها وأن يمهّد للجماعات المختلفة « | ١٢١   | ١٣     | الآخر                             | الأخير         |        |        |



| الصفحة                                    | السطر | الخطأ         | الصواب             | الصفحة | السطر | الخطأ        | الصواب      |
|-------------------------------------------|-------|---------------|--------------------|--------|-------|--------------|-------------|
| ١٢٧                                       | ٥     | منصبها        | منصبها             | ١٩٤    | ٧     | وبأن احتواء  | وبما احتواء |
| ١٣١                                       | ٢١    | سيعقد         | سيعقد              | ١٩٤    | ١٧    | على مجلس     | إلى مجلس    |
| ١٣٢                                       | ١١    | ١٩٤٢          | ١٣٤٢               | ١٩٦    | ١٣    | لم تقضي      | لم تقض      |
| ١٣٤                                       | ٢     | دخول          | دخوله              | ٢٠١    | ١٦    | واستمرار     | والاستمرار  |
| ١٣٥                                       | ١٤    | بأن           | بأنه               | ٢٠٥    | ٢٥    | كلامنا       | كلّا منا    |
| ١٣٥                                       | ٢٢    | وعشرين        | وثمان وعشرين       | ٢١٨    | ١٧    | نصفهن        | نصفهم       |
| ١٤٥                                       | ١٩    | التشيل        | التشيل             | ٢٢٢    | ١٦    | الصفوف       | الصفوف      |
| ١٤٩                                       | ١٨    | ٢٧ شباط       | ١٧ شباط            | ٢٢٣    | ٢٤    | جالسون       | جاكسون      |
| ١٥٥                                       | ٢٥    | حريات         | جريان              | ٢٢٧    | ١٤    | العالم       | يهود العالم |
| ١٦٠                                       | ١٢    | جياودك        | جياووك             | ٢٣٠    | ١٥    | من جهة       | من هذا      |
| ١٦٠                                       | ١٥    | عبد آل سليمان | عبد الله آل سليمان | ٢٤٢    | ٢٨    | for the year | for year    |
| ١٦٣                                       | ١٤    | نائب الدليم   | نائب ديالى         | ٢٤٣    | ١٩    | ولكن اشترط   | ولكنه اشترط |
| ١٦٤                                       | ٧     | قد            | وقد                | ٢٤٣    | ٢٤    | لنفسها       | وضعت لنفسها |
| ١٧٠                                       | ١١    | فاعترفت       | فاعترف             | ٢٤٧    | ٢١    | تحسب         | تسحب        |
| ١٧٠                                       | ٢٧    | بأنه راجعه    | بأنه راجع          | ٢٤٩    | ١٤    | في التعارف   | في التعاون  |
| ١٧٤                                       | ٢٤    | العقير الاول  | العجير الأول       | ٢٥٥    | ٧     | وارجو        | أرجو        |
| تخذف كلمة «الاعتدال» من السطر ٢٤ في ص ١٧٦ |       |               |                    |        |       |              |             |
| ١٧٨                                       | ٢٢    | وتاريخه       | وتاريخ             | ٢٦٥    | ٧     | لجنة         | لجنة من     |
| ١٨١                                       | ٤     | وضيعاً        | وضعا               | ٢٦٩    | ٤     | الاصل        | الاصول      |
| ١٨٤                                       | ١٢    | ١٣٤٧ م        | ١٣٤٧ هـ            | ٢٧٨    | ٩     | أسس          | أساس        |
| ١٨٦                                       | ٢٧    | ازالته        | ازالة              | ٢٧٩    | ٢٢    | وزارته       | وزرائه      |
| ١٨٨                                       | ٤     | في تنفيذ      | في تنفيذ           | ٢٨١    | ١١    | شباط ١٩٣١    | شباط ١٩٣٠   |
| ١٨٨                                       | ٢٢    | لدى           | المعلومة لدى       | ٢٨١    | ٢٤    | على ابداء    | عن ابداء    |
| ١٨٩                                       | ١٢    | عنه حفظ       | عن حفظ             | ٢٨٥    | ٢٠    | والذي        | الذي        |
| ١٩٣                                       | ١١    | الحالية       | المالية            | ٣٠٠    | ١٨    | رفاع         | رقاع        |







## آثار المؤلف المطبوعة

أولاً = في التاريخ السياسي

- ١- تاريخ الوزارات العراقية : صدرت منه أربعة مجلدات وثمنها ١٩٥٠ فلساً
- ٢- تاريخ العراق السياسي الحديث : تمّ في ثلاثة مجلدات وثمنها ١٥٠٠ «
- ٣- العراق في دوري الاحتلال والانتداب : تمّ في مجلدين وثمنها ٧٥٠ «
- ٤- العراق في ظل المعاهدات ثمنه ٥٠٠ فلس
- ٥- الثورة العراقية الكبرى ثمنه ٥٠٠ فلس
- ٦- أمرار الانقلاب « صدرته الحكومة العراقية » ثمنه ١٢٥٠ فلساً

ثانياً = في العقائد والأديان

- ٧- اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ثمنه ٢٥٠ فلساً
- ٨- تعريف الشيعة « ٧٥ «
- ٩- البابيون في التاريخ « ٥٠ «
- ١٠- الخوارج في الإسلام « ٥٠ «
- ١١- عبدة الشيطان في العراق « ٥٠ «
- ١٢- الصابئة قديماً وحديثاً « ٧٥ «

ثالثاً = في التاريخ وغيره

- ١٣- تاريخ البلدان العراقية ثمنه ٢٥٠ فلساً
- ١٤- تاريخ الصحافة العراقية « ١٥٠ «
- ١٥- الاغاني الشعبية « ١٧٥ «
- ١٦- المعلومات المدنية « ١٥٠ «
- ١٧- رحلة في العراق « ٥٠٠ فلس
- ١٨- العراق قديماً وحديثاً « ٥٠٠ «
- ١٩- تحت ظل المشانق « ١٥٠ «

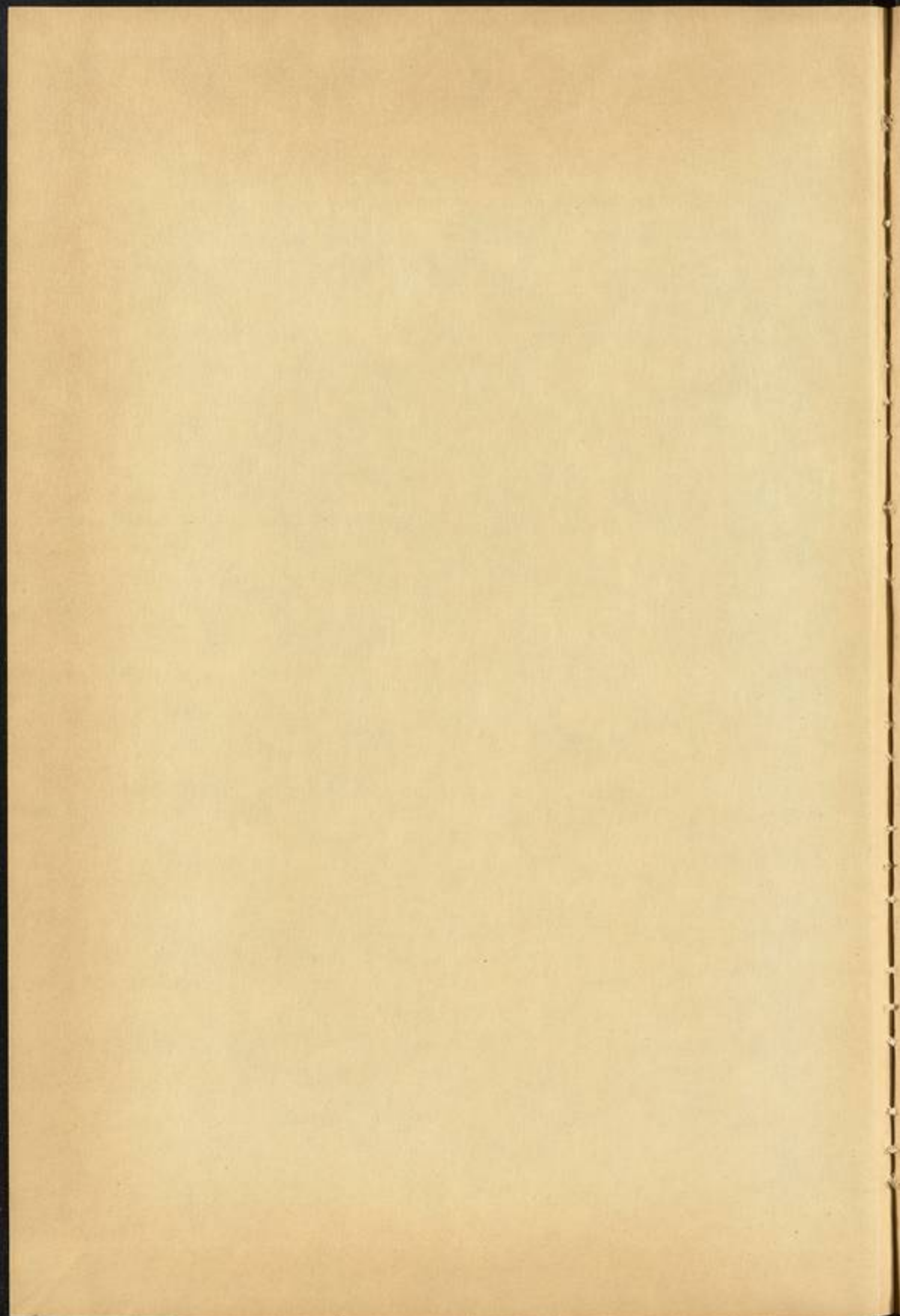
رابعاً = تحت الدرس والتمهيد

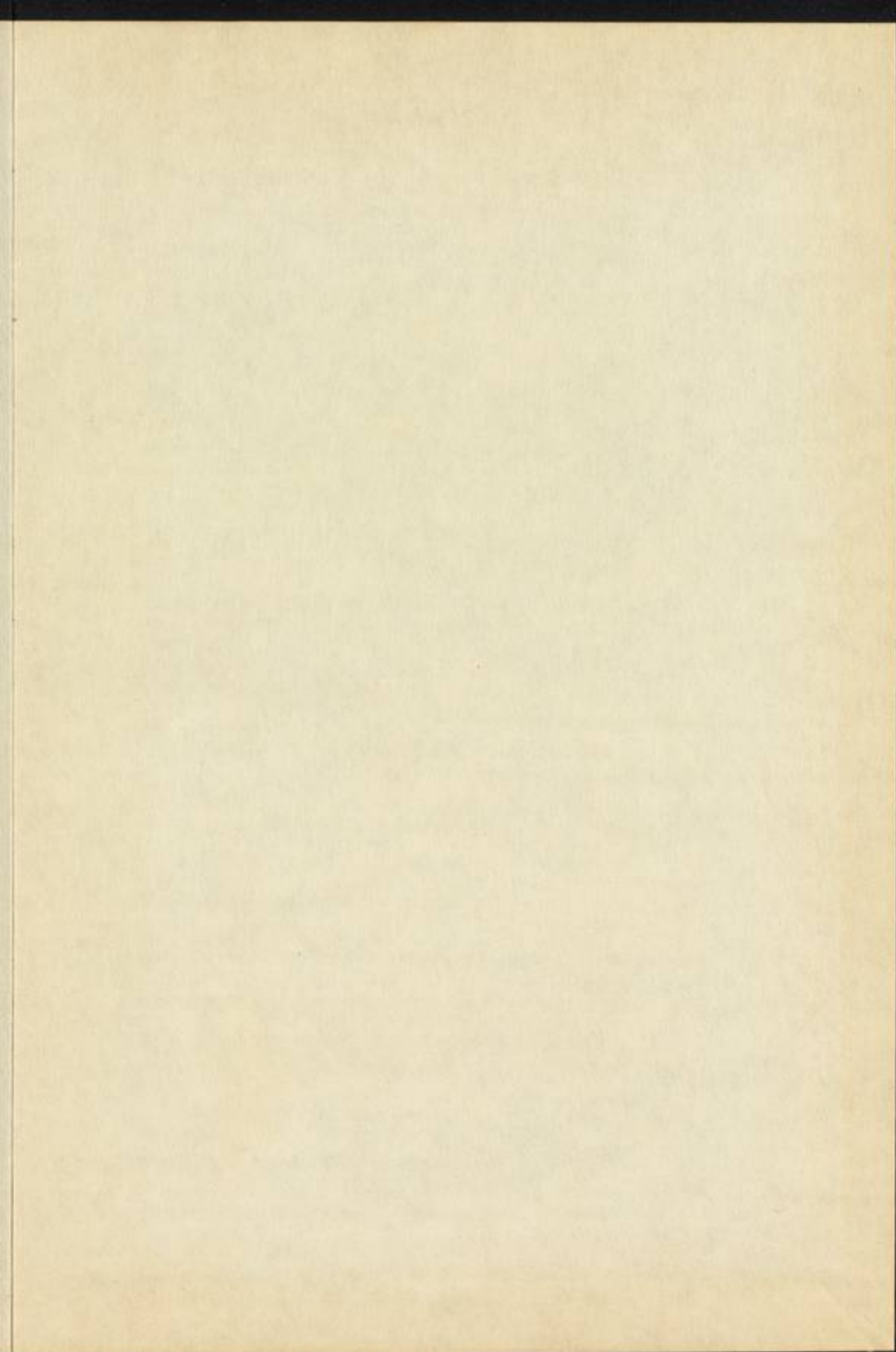
٢٠- المرافد المقدسة في العراق يتمّ في ثلاثة مجلدات

٢١- في سبائح الفاو وأهوار العمارة « يتناول الحركة التحررية العراقية في عام ١٩٤١ «

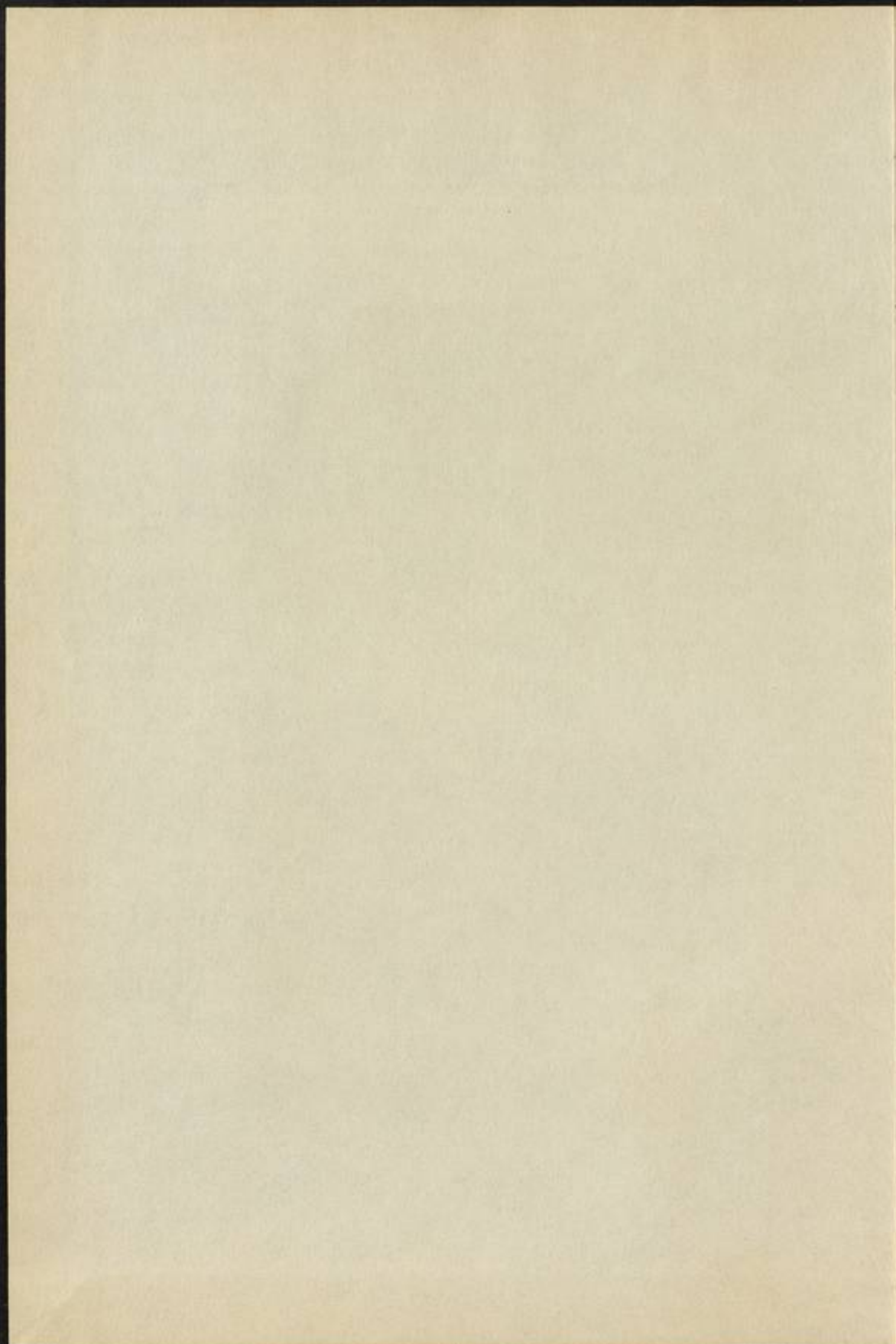
جميع هذه المطبوعات تطلب من مكتبة العرفان في بيروت لصاحبها : الحاج ابراهيم زين عاصي











SECRET



COLUMBIA UNIVERSITY



0026812924

956.7  
H27  
v.2

BOUND

AUG 31 1955

